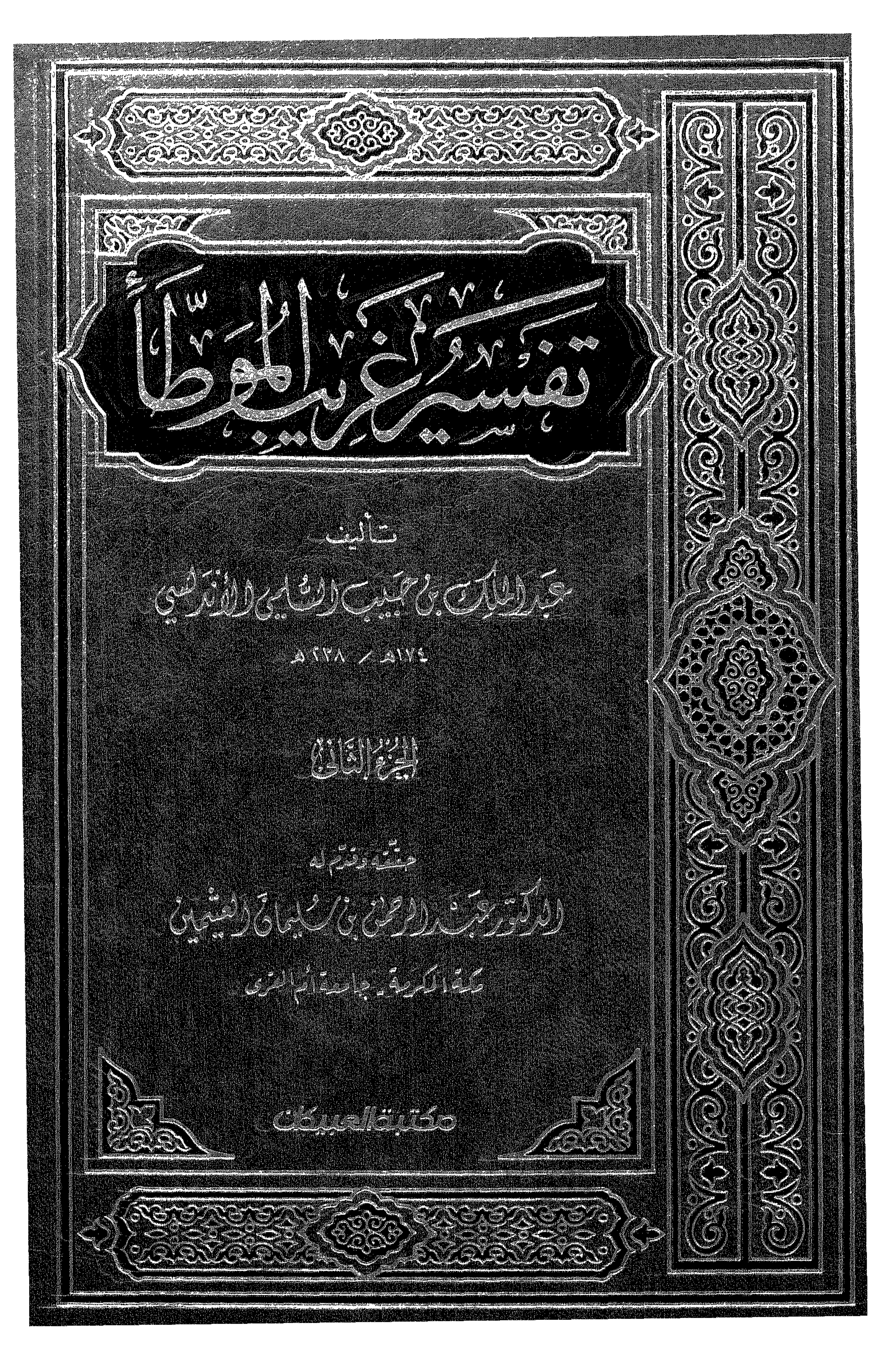

تفسير غريب الموطأ
تأليف
عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي
١٧٤هـ / ٢٣٨هـ
الجزء الثاني
حققه وقدم له
الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
مكة المكرمة - جامعة أم القرى
مكتبة العبيكان







تفسير غريب الموطأ





تأليف

عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨هـ

الجزء الثاني

حققه وقدم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب

تفسير غريب الموطأ / تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين. - الرياض.

٣٢٣ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٧-٧٣٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج٢)

١ - الحديث - شرح ٢ - الحديث - مسانيد أ - العثيمين، عبد الرحمن سليمان (تحقيق) ب - العنوان

١- ديوي ٤ر٢٣٦ ٢١ / ٢٠٧٢

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٢٠٧٢

٧-٧٣٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج٢)

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م

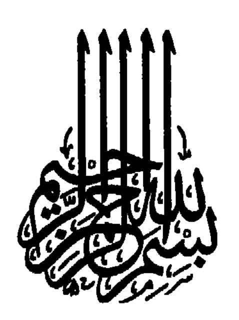
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض ــ العليا ــ تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩


بسم الله الرحمن الرحيم



[بسم الله الرَّحمـٰن الرَّحيم]

[صلَّى الله علي نبيِّنا محمَّد]

(شرح غَريبِ كتاب الأقْضِيَةِ)[1]

(من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله)

ـ [١٠٣] سألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شَرحِ (اللَّحْنِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن هِشَام بن عُروة، عن أبيه، عن زَيْنَبَ بنتِ أبي سَلَمَةَ عن أمِّ سَلَمَةَ زَوجِ النَّبيِّ ﷺ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما أنَا بشرٌ وإنَّكم تَخْتَصِمُونَ إليَّ فَلَعَلَّ بعضَكُم أن يكونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ من بَعْضٍ فأقضيَ له عَلَىٰ نَحوِ ما أسمعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ له بشَيءٍ من حَقِّ أخيه فلا يأخذْهُ[2]، إنَّما أقطعُ له قِطْعَةً من النَّارِ» [٢/ ٧١٩ رقم (١)].

قال عبدُالملكِ: قَولُهُ: «أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ» يعني: أفْطَنَ بحُجَّتِهِ[3]، ومنه

---

(١) الموطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٧١٩، ورواية أبي مُصعبٍ الزُّهري: ٤٥٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٨٤، ورواية سُويدٍ: ٣٧١، والاستذكار: ٢٢/ ٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ١٧٧، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٥/ ١٨٢، والقَبَس لابن العربي: ٣/ ٨٦٩، وتنوير الحَوَالك: ٢/ ١٩٧، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٣٨٣، وكشف المغطى: ٢٨٩.

(٢) في الموطأ: «فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا».

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٣٢، وغريب الحديث لابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٤١٨، وغريب الحديث للخطَّابي: ٢/ ٥٣٦، والفائق: ٢/ ٣٧٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣١٩، والنِّهاية: ٤/ ٢٤١، ويُراجع: العين: ٣/ ٢٢٩، ومختصره: ١/ ٢٩٨، وجمهرة اللُّغة: ٥٧٠، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٦٠، ومجمل اللُّغة: ٨٠٤، وإصلاح المنطق: ٢٢، ٢١٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لحن).

قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ[1]: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾ يعني في مَنطِق القَولِ، ومنه قولُ عُمَرَ بنِ عبدِالعَزِيْزِ[2]: «مَا رَأيتُ كرجلٍ لاَحَنَ الرِّجالَ لم يَأْخُذْ بجوامعِ الكَلمِ» يعني: ناطقَ الرِّجالَ.

- وسألنا عبدُالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن عَبْدِاللهِ بنِ أَبي بكرِ بنِ حزْمٍ، عن أَبِيْهِ[3]: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «أَلاَ أخبرُكُمْ بخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الذي يأتي بشَهَادَتِهِ قبل أن يُسأَلَهَا، أو يُخبِرَ بِشَهَادَتِهِ قبلَ أنْ يُسْأَلَهَا» [٢/ ٧٢٠ رقم (٣)].

قال عبدُالمَلكِ: ليس يعني أن يأتيَ بها السُّلطانَ قَبل أنْ يَسْأَلَهَا إِيَّاهُ الذي هِيَ لَهُ، ليسَ هٰذا وَجهَ الحَديثِ، ولٰكنَّ وجهَهُ: أن تكونَ قِبَلَ الرَّجُلِ شَهَادَةٌ لِرَجُلٍ لاعِلْمَ لَهُ بِهَا فيُخبِرُهُ بِهَا، وَلايَكْتُمُ ماقِبَلَهُ منها، ويَدْخُلُ في معنىٰ الحديث أيضاً[4] قولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[5]: ﴿وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ﴾ وذٰلك أن يَسْلَسَ بالإجابةِ إذا دُعِيَ بشهادته، واحتيجَ إليه فيها، وما استُغنِيَ عن شهادةِ الشَّاهِدِ بغيرِهِ فلا أُحبُّ له الخُفُوْفَ[6] في الشَّهَاداتِ، وقد حَدَثَ فيها اليَوْمَ ما حَدَثَ.

---

(١) سورة محمد ﷺ: الآية: ٣٠.

(٢) قول عمر في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٣٢ ولفظُهُ: «لاَحَنَ النَّاسَ كَيْفَ لايأخذ جوامعَ الكَلِمِ».

(٣) مختصر عن ما جاء في «الموطأ».

(٤) في الأصل: «في قول الله».

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢٨٢.

(٦) الخُفُوْفُ: الإسراعُ في تأدية الشَّهادة، والخُفُوْفُ في اللُّغة: الإسراعُ، وبه فسَّر الزَّجاج قول الله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا﴾ وفي اللِّسان (خفف) «وخَفَّ القومُ عن منزلهم خُفُوْفًا: ارتَحَلُوا مُسرِعِينَ، وقيل: ارتَحَلُوا عنه ولم يخصُّوا السُّرعةَ، قال الأخطل: [شعره: ١٩٢].

* خَفَّ القَطِيْنُ فَرَاحُوا مِنْكَ وَابْتَكَرُوا *

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الظَّنين) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ حينَ قال: «لا يَجُوْزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ ولا ظَنِيْنٍ» [١/ ٧٢٠/ رقم (٤)].

قال عبدُالملك: الظَّنينُ[1] يدخُلُ في وُجوهٍ شَتَّى، منها: الظَّنين في حاله بغيرِ الصَّلاَحِ، ومنها: الظَّنينُ بالجدِّ إلىٰ نَفْسِهِ، ومنها: الظَّنينُ بالوَلاَءِ وَالفَوْقِيَّةِ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (غَلْقِ الرَّهْنِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعيدِ بن المُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَغْلَقُ [١٠٤] الرَّهْنُ» [٢/ ٧٢٨ رقم (١٣)].

قالَ عبدُالمَلكِ: تَفسيرُهُ[2]: أَنْ يَرْهَنَ الرَّجُلُ الرَّهنَ عندَ الرَّجُلِ فيه فَضْلٌ عن ما رَهَنَهُ به، أو لا فَضْلَ فيه، فَيَقُوْلُ له: إن جِئْتُكَ بحَقِّكَ إلىٰ أَجَلٍ يُسمِّيه له وإلاَّ فَالرَّهنُ لَكَ بِمَا [رُهِنَ] فيه، يَقُوْلُ: فَلاَ يَجُوْزُ هَـٰذَا الشَّرْطُ، هَـٰكَذَا فَسَّرَهُ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٥٥، والغريبين: ١٢١٠، وغريب الخطَّابي: ٣/ ١٥٠، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٥٧، والنِّهاية: ٣/ ١٦٣. وفي اللِّسان (ظنن): «وفي الحَديث: «لا يجوزُ شهادةُ ظنين، أي: مُتَّهم في دينه، فعيل بمعنى مفعول من الظِنَّة: التُّهمة، وقولُهُ في الحديثِ الآخرِ: «ولا ظنينَ في ولاءٍ، وهو الذي ينتمي إلى غير مواليه لا تُقبل شهادته للتُّهَمَةِ».

(٢) اللَّفظةُ مَشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١١٤، والغريبين: ٨٠٠، والفائق: ٣/ ٧٢، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٦٠، والنِّهاية: ٣/ ٣٧٩، وهي مشروحة في غريب الوَقَّشِيِّ، واليَفْرَنِيِّ، والتَّمهيد: ٦/ ٤٣٠ـ٤٣٤، ويراجع: العين: ٤/ ٣٥٥، ومختصره: ١/ ٤٨٦، وجمهرة اللُّغة: ٩٥٩، ومجمل اللُّغة: ٦٨٤، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٢٤٢، والزَّاهر للأزهري: ٢٢٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (غَلَقَ).

مالك، وقاله مَعَ مالكٍ إبراهيمُ النَّخَعِيُّ، وطَاوُوسٌ اليَمانيُّ[1] وغيرُ واحدٍ من أَهلِ العِلْمِ، وزادَ ابنُ المَاجِشُون في الحَدِيْثِ عن الدَّرَاوَرْدِيِّ[2] عن الزُّهريِّ عن ابن المُسَيَّب: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ الرَّهنَ من صَاحِبِهِ الَّذي رَهَنَهُ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».

قال عبدُالمَلكِ: فهو يُدْخِلُهُ في هَـٰذَا اللَّفْظِ أن لا يَذْهَبَ إذا ضَاعَ عند المُرتَهِنِ ما كان ارتَهَنَهُ بِهِ، بل يَكُوْنُ عَلَىٰ الرَّاهِنِ ما كانَ رَهَنَهُ به، ويكونُ علىٰ المُرْتَهِنِ الَّذِي ضَاعَ عندَه قيمته يوم يَتَرَادَّانِ الدَّرَكَ[3] والفَضْلَ بينهما، فهـٰذان المَعنيان جَميعاً يُدْخِلاَنِهِ.

قَالَ عَبْدُالمَلكِ: غَلْقُ الرَّهْنِ: أَنَّه الرَّهْنُ الذي لاَ فِكَاكَ له، قد ذَكَرَتْ ذٰلِكَ العَرَبُ في أشعارِهَا، من ذٰلك قولُ زُهَيْرٍ:[4]

وفَـارَقَتْـكَ بِـرَهْـنٍ لاَ فِكَـاكَ لَـهُ   يَوْمَ الوَدَاعِ فأَمْسَىٰ الرَّهْنُ قد غَلِقَا

---

(١) النَّقلُ عنهما في غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٢) هو عبدالعزيز بن عُبَيْدِ الدَّرَاوَرْدِيُّ، أبومُحمَّدٍ المَدَنِيُّ، الفارسيُّ الأصل، مَولَىٰ جُهَيْنَةَ. وقيل: مولى البرك بن وَبْرَةَ من قُضَاعَةَ. وُصِفَ بأنه كثيرُ الحفظِ يَغْلَطُ. ووثَّقَهُ يحيىٰ بن معين، وقال النَّسائِيُّ: ليس بالقويِّ. قال محمَّد بن سَعْدٍ: ولد بالمدينة، ونشأ بها، وسمع بها العلم والأحاديث، ولم يزل بها حتىٰ توفي سنةَ سبعٍ وثمانين ومائة».

أخباره في طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢٤، وطبقات خليفة: ٢٧٦، وثقات ابن حبان: ٧/١١٦، والأنساب: ٥/ ٢٩٥، وتهذيب الكمال: ١٨، ١٨٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٣٢٤، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣٥٣.

(٣) الدَّرْك والدَّرَك: اللَّحاقُ والتَّبَعِيَّةُ، كذا في اللِّسان وقال: «ومنه ضمان الدَّرَك في عهدة البيع».

(٤) شرح ديوانه: ٣٣، والبيت في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١١٥.

يعني: أنَّها ارتهَنَتْ قلبَهُ فَذَهَبَتْ به. ومنه قولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[1]: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ يعني: مَحْبُوْسَةٌ حتَّىٰ يَفُكَّهَا الحِسَابُ أو يُغلقَها.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وإعرابُ «لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ» برفعِ القَافِ[2]؛ لأنَّه ليس بنَهْيٍ، ولٰكنَّه خَبَرٌ يخبرُ به أنَّه لايغلقُ فيُحْبَسُ بمارُهِنَ به، اشتُرط أو لم يُشتَرَطْ، فلذٰلك ارتَفَعَ، ولو كان نَهياً لكانَ جَزْماً، ثم خَفضاً لِلَقْيِهِ الألفَ والَّلامَ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ الَّذي ذَكَرَ فيه: أنَّ قادِماً قدمَ علىٰ عُمَرَ بن الخطَّاب من قبل أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ فسَأَلَهُ عُمَرُ: «هَلْ كَانَ فِيْكُمْ مِنْ مُغْرِبَةِ خَبَرٍ؟ فقال نَعَمْ، رَجُلٌ كَفَرَ بعد إسْلامِهِ» [٢/ ٧٣٧ رقم (١٦)].

قال عبدُالمَلكِ: هي (مُغْرِبَةُ) بتَخفيفِ الرَّاءِ، ومعنىٰ مُغرِبَةِ خَبَرٍ: غَرِيْبَةُ[3] خَبَرٍ، من الخَبَرِ الغَرِيْبِ، وهو الخَبَرُ الحَادِثُ المَجْهُولُ، ولَيْسَتْ (مُغَرِّبة خَبَرٍ) بتَشديدِ الرَّاءِ كَمَا يقولُ مَنْ لا يَعرِفُ[4]؛ لأنَّ (المُغرِّبَة) بتَشْدِيْدِ

---

(١) سورة المدثر: الآية: ٣٨.

(٢) أَفادَ أَبوعُمَرَ بن عبدالبَرِّ من كلام ابن حَبِيْبٍ هنا فقال في التَّمهيد ٦/ ٤٣٠: «الرِّواية في هذا الحديث: لا يغلقُ الرَّهْنُ» بضمِّ القاف. وكذلك أفاد منه الوَقَّشِيُّ واليَفْرُنِيُّ وغيرهم.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٧٩، والغريبين: ١٣٦٤، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١٤٩، والفائق: ٣/ ٦١، والنِّهاية: ٣/ ٣٤٩. وهو مَثَلٌ من أمثال العَرب، تقولُ العَرَبُ أيضاً: «هل من جائبة خبرٍ؟» والمعنىٰ واحدٌ. والمقصود: هل من خَبَرٍ يَجُوبُ الأرض شَرقاً وغَرباً؟ وهل من خبرٍ غَريبٍ لم يُسمعْ به من قَبْلُ؟. يراجع مجمع الأمثال: ٣/ ٥٠٠، والمستقصى: ٢/ ٣٩٠، والعقد الفريد: ٢/ ٨٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جَوَبَ) و(غَرَبَ).

(٤) الذي لا يَعْرِفُ في نظر المؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ هو أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سلاَّم ـ رحمه الله ـ سُبحان الله! وإذا لم يعرفْ مثلَ هٰذا أبوعُبَيْدٍ، فعند مَنْ تَكُونُ المعرفَةُ في هٰذا؟! قال =

الرَّاءِ: هي التي تنحُو ناحية الغَرْبِ، كما تقولُ: مُشَرِّقةٌ في التي تَنْحُو ناحيةَ الشَّرق فافهم هَـٰذَا، وَهَـٰكَذَا حدَّثنيها مُطرِّفٌ وابنُ المَاجِشُون عن مالكٍ (مُغْرِبَةُ خَبَرٍ) بتَخفيفِ الرَّاءِ وَفَسَّرَاهَا لِي كَمَا فَسَّرتُها لَكَ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن عليٍّ: «في الَّذي [١٠٥] وَجَدَ مع امرأَتِهِ رَجَلاً فقتَلَه، فَقَالَ عَلِيٌّ: أنا أبوحَسَنٍ، إنْ لم يأتِ بأرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فليُعْطَ بِرُمَّتِهِ» [٢/ ٧٣٧ رقم (١٨)].

قال عبدُالمَلكِ: يعني فَلْيُسَلَّمْ للقتلِ قَوداً بالَّذِي قَتَلَ(١).

= ابن الأثير في النِّهاية: يقال: «هل من مغرِّبة خَبَرٍ بكسر الراء وفتحها» وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: «الصَّوابُ: كَسْرُ الرَّاءِ والإضافةُ، ولكنَّ أبا عُبَيْدٍ فَتَحَ الرَّاءَ والإضافة، والأموي يفتحها، وغيره يكسرها، وأصلها من الغَرَبُ وهو البُعْدُ، ومنه قيلَ: دارُ فُلانٍ غَرْبَةٌ وأنشد:

وَشَطَّ وَلْيُ النَّوَى إنَّ النَّوَىٰ قُذُفٌ ... تَيَّاحَةٌ غَرْبَةٌ بالدَّارِ أَحْيَانَا

ومنه قيل: شأوٌ مُغَرِّبٌ ومُغْرِبٌ قال الكُميت [ديوانه: ١/ ٩٧]:

أَعَهْدَكَ فِي أُوْلَى الشَّبِيبَةِ تَطْلُبُ ... عَلَىٰ دُبُرٍ هَيْهَاتَ شَأْوٌ مُغَرِّبُ

وأصله؛ شَرَّقَ وغَرَّبَ: إذا صار إلى الشَّرقِ والغَربِ، ثم قيل لكلِّ شيء أبعد في الأرض ذهاباً: غرَّبَ، وإن لم يذهَبْ إلى الغَربِ. ومن النَّاسِ من يذهب إلى أن معناه: هل فيكم من خَبرٍ غَريبٍ، و«من» زائدة، كما يقال: هل في الدار من رَجُلٍ».

(١) لم يشرح المؤلفُ ـ رحمه الله ـ اللَّفظةَ نفسَهَا، وهي مَشْرُوحةٌ في غريبِ الحديثِ للحربيِّ: ١/ ٧٣، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٣٧٤، وغريب ابن الجَوْزِيِّ: ١/ ٤١٦، والنِّهاية: ٢/ ٢٦٧، وتعليق الوَقَّشِيِّ وغريب اليَفْرُنِيِّ. قال الوَقَّشِيُّ: «الرُّمة: الحَبْلُ» وقوله: «فَلْيُعْطَ برُمَّتِهِ» الصَّوابُ: فتح الطَّاء، ورواه عُبيدالله بالكسر، وهـٰذا كلام جَرَىٰ مجرىٰ المثلِ، يقال للرجل إذا أمروه بأن يُعْطَىٰ الشيءَ بجملتِهِ من غير أن يَحْبَسَ منه شيئاً: ادفعه إليه برُمَّته وأصلُهُ أنَّ =

قال عبدُالملك: وذٰلك إذَا كَانَ المَقْتُولُ مُحْصَناً فعندَ ذٰلِكَ يَنْجُ قاتله من القَوَدِ أَنْ يقيمَ أَربعةَ شُهَدَاءَ أَنَّه كَانَ يفعلُ بامْرَأَتِهِ، هَـٰذَا وجهُ الحديثِ، فأمَّا إن كَانَ المَقْتُوْلُ غيرَ مُحْصَنٍ فعلىٰ قَاتِلِهِ القَوَدُ وإنْ أَتىٰ بأَرْبَعَةِ شُهَدَاء علىٰ فِعْلِهِ بامرأَتِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (العَاهِرِ) في حديث مالكٍ الذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قالَ: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وللعَاهِرِ الحَجَرُ» [٢/ ٧٣٩ رقم (٢٠)].

قال [عبدُالملكِ]: العَاهِرُ: الزَّانِي[1]، يَقُولُ: لا دَعْوَىٰ له في الوَلَدِ، ولا حقَّ له فيه، وإنَّما هُوَ لِمَن كان له فِرَاشُ الأمِّ، زَوْجاً كان أو سَيِّداً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (فَحَشَّ ولدُها في بَطْنِها) في حديث مالكٍ

= رجلاً باع...». يُراجع: أمثال أبي عكرمة: ٩١، والفاخر: ٨١، والزَّاهر لابن الأنباريِّ: ١/ ٤٦٦، ومجمع الأمثال: ١/ ٥٥... وغيرها، والخبرُ مشهورٌ. قال ابن الأنباري: «ويُقَالُ: قَدْ أَخَذْتُ الشَّيْءَ برُمَّتِهِ، وبزَغْبَرِه، وبزوبره، وبزابره، وبزَأْبَجِهِ، وبجَلْمَتِهِ، حكاه أبوعُبَيْدٍ بتسكين اللاَّم، وحكاه غيره بجَلَمَتِهِ بفتح اللام. وقد أخذ الشيء بظَلِيْفَتِهِ، وبرُبَّانه، ورِبَّانِهِ، وحَذَافِيْرِهِ، وحَذَامِيْرِهِ، وجَزَاميره، وبصنايتِهِ وسِنَايَتِهِ، أي: أخذه كلَّه لم يَدَعْ منه شَيْئاً».

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب الحديث للخَطَّابي: ١/ ٤٤٨، والغريبين: ١٣٤٧، والفائق للزمخشري: ٣/ ٤١، وغريب ابن الجَوْزِيِّ: ٢/ ١٣٧، والنِّهاية: ٣/ ٣٢٦. ويراجع: العين: ١/ ١٠٥ ومختصره: ١/ ٥٨، وجَمهرة اللُّغة: ٧٧٦، ومُجمل اللُّغة: ٦٣٤، وتهذيب اللُّغة: ١/ ١٤٠، والزَّاهر: ٢٣٩، وتهذيب الأسماء: ١/ ٤٩، والمُحكم: ١/ ٦٤، وفيه: «وعاهرها عهاراً: أتاها ليلاً للفُجُورِ، وقيل: هو الفُجُوْرُ أيُّ وقتٍ كان، يكون في الأمَةِ والحُرَّةِ» وفي النِّهاية لابن الأثير نحو ذلك وزاد: «ثم غلب على الزِّنا مطلقاً»، ويراجع: الصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «عَهَرَ».

الذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بن الخطَّابِ: «في المَرْأَةِ الَّتي وَلَدَتْ عندَ زَوْجِها الثَّاني بعدَ أَرْبَعَةِ أَشْهرٍ وَنِصْفٍ، فسألَ عنها عُمَرُ النِّسْوَةَ، فَقَالتِ إِحْدَاهُنَّ: أنا أُخْبِرُكَ خَبَرَهَا: هَلَكَ عنها زوجُها حينَ حَمَلَتْ فأُهْرِيْقَتْ عليه الدِّماءُ فَحَشَّ ولدُهَا في بَطْنِهَا، فلمَّا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الذَّي نَكَحَهَا وَأَصَابَ الوَلَدَ المَاءُ تَحَرَّكَ الولدُ في بطنِها وَكَبِرَ، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بنُ الخَطَّاب وفَرَّقَ بينَهما. وقال عُمَرُ: أَمَا إنَّه لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْكُمَا إلاَّ خَيْرٌ، وأَلْحَقَ الوَلَدَ بالأوَّلِ» [٢/ ٧٤٠ رقم (٢١)][(١)].

قال عبدُالملكِ: معنىٰ: «فحَشَّ ولدُها في بَطنِها» رَقَّ وضَمُرَ[(٢)] من الدَّمِ الذي أُهْرِيْقَتْ عليه، ثم انتَفَشَ بمَاءِ الزَّوجِ الثَّاني وكَبِرَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الإِلاَطةِ) في حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بن الخطَّابِ: «أنَّه كانَ يُلِيْطُ أولادَ الجاهليَّة بِمَنْ ادَّعاهم في الإِسلامِ فأتَىٰ رجلان كلاهُما يدَّعِيْ وَلَدَ امْرَأَةٍ»[٢/ ٧٤٠ رقم (٢٢)]

قال عبدُالملك: [يُلِيْطُهُمْ]: يعني يُلْحِقُهُم بمَنِ ادَّعَاهُمْ وَيُلْصِقُهُم بهِم، والإِلاطةُ مشتَقَّةٌ من الشَّيءِ المُلتاطِ بالشَّيءِ يعني: المُلْتَصَق به[(٣)].

---

(١) سند الحديث في «المُوطَّأ» وأورد صدر الحديث هنا بمعناه لا بلفظه.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٣٧٨، والغَريبين: ٢/ ٧٥، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٣/ ٧٥٢، والفائق: ١/ ٢٨٥، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢١٦، والنِّهاية: ١/ ٣٩١. ويراجع: العين: ٣/ ١١، ومختصره: ١/ ٢٣١، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٩، ومجمل اللُّغة: ٢١٣، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٣٩٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حشش).

(٣) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب الحديث لأبي عبيد: ٣/ ٢٢٢، ويراجع: غريب الحديث لابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٣٤٩، وغريب الحديث للخَطَّابي: ١/ ٢٤٤، والغريبين: ١٧١١، والفائق: ٣/ ٣٣٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٣٥، والنِّهاية: ٤/ ٢٨٥. ويراجع: إصلاح المنطق:

=

قيل لعبدالملكِ: أفكان أولئِكَ الأولادُ لِزَنْيَةٍ؟ قال: نَعَمْ، وَكَذٰلكَ السُّنةُ اليومَ فيمَن أَسْلَمَ من النَّصارَىٰ أَو اليَهُوْدِ ثُمَّ ادَّعىٰ وَلَداً كان منه زِنًى في [١٠٦] حالِ نَصرانيَّتِهِ أو يَهُودِيَّته أنَّه يُلْحَقُ بِهِ إذا كان مَجْذُوْذَ النَّسبِ، لا أبَ له ولا فِرَاشَ فيه لأمِّه.

قال عبدُالملكِ: ولا يُلحقُ ولدُ الزِّنا بمَن اسْتَلْحَقَهُ من المُسلمين إذا زَعَمَ أنَّه زَنَىٰ بأُمِّه وهو مُسْلِمٌ، وفيه قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لاَ يُلْحَقُ وَلَدُ الزِّنا بأَبيه المُسلِمِ وإنِ ادَّعاهُ مائةَ مرَّةٍ».

قيل لعبدالملكِ: فَهَلْ كَانَ مالكٌ يَأْخُذُ بقَولِ عُمَرَ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ للولدِ، وإلى أيِّهما شِئتَ حينَ قال القَائِفُ في الوَاطِئَيْنِ لقد اشتَرَكَا فيه جميعاً؟

قال: اختلفَ أَصْحَابُ مَالكٍ في رِوَايَةِ قولِ مالكٍ، فأمَّا ابنُ القاسمِ فَرَوَىٰ عن مَالكٍ فإنَّه يُوالي أيَّهمَا شَاءَ، وأمَّا مُطرِّفٌ وابنُ نافعٍ، وابنُ الماجشون فَرَوَوا عن مَالكٍ أنَّه قَالَ: العَمَلُ في ذٰلك عندنا: أنْ يُقَالَ للقَافةِ أَلْحِقُوْهُ بأَنْضَجِهِم به شَبَهاً ولا يترك وموالاة من أحبَّ.

قال عبدُالملكِ: وهو أَحَبُّ إليَّ، لأنَّه قد يكونُ ذٰلِكَ في الصَّغيرِ وَالمَوْلُوْدِ الذي لم يَبْلُغْ أن يُوَالِيَ مَنْ أَحَبَّ، وإنْ أُخِّرَ إلىٰ أن يَبْلُغَ فيُواليَ من أَحَبَّ تأخَّرَ القَضَاءُ في أَمْرِهِمَا بمَوْتِ المَوْلُودِ قبلَ بُلُوغه مُوالاة من أَحَبَّ، فيُشكل لِذٰلِكَ القَضَاءُ وَيشتَبِهُ، فأعدَلُ ذٰلِكَ عندنا وَأَحَبُّه إلينا أن يُقَالَ للقَافَةِ:

= ١٣٧، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (ليط). قال الوَقَّشِيُّ في تعليقه: ٢/ ٢٠١: «لاطَ الشَّيءُ بالشيءِ ـ إذا لَصَقَ به، والتَطْتُهُ أنا إِلاَطَةً، ولاطَ حُبُّهُ بِقَلْبي يَلِيْطُ ويَلُوْطُ: إذا تعلَّقَ، وهو أَليطُ بِقَلْبِي وأَلْوَطُ، وأَبَىٰ الفَرَّاءُ أَلْوَطُ إِلاَّ من اللَّيَاطَةِ».

أَلْحِقُوهُ بأَنْضَجِهِمْ بِهِ شَبَهاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح مَا سَاوَىٰ فيه مالكٌ في كتابه بينَ مَنْ أقرَّ بوارثٍ، أو أقرَّ بدَيْنٍ لرَجُلٍ علىٰ أبيه، وأنكرَ ذٰلك غيرُهُ من وَرَثَةِ أبيه

فَزَعَمَ مَالِكٌ في كتابِهِ أنَّ المُقَرَّ له بالدَّين إنَّما يأخذُ من الذي أَقَرَّ له بدينه ما كان ينوبه منه، ولو أَقَرَّ بذٰلك غيرُهُ من الوَرَثَةِ بمنزلةِ الذي يقرُّ بوارث.

قال عبدُالملكِ: كذٰلك قال مالكٌ في كتابه، وذٰلك عندَ مَنْ لَقِيْتُ مِنْ أَصحَابِهِ وَهْمٌ من قَوْلِهِ: المُقَرُّ لَهُ بالدَّين يأخذُ من المُقِرِّ له به من جميعِ ما صَارَ إليه من ميراثِهِ حتىٰ يستوفيَ دَينَهُ؛ لأنَّه لا مِيْرَاثَ لأحدٍ إلاَّ بعدَ الدَّين، والوارثُ المَجْحُوْدُ إنَّمَا يأخذُ من المُقِرِّ له قدرَ ما ينوبُهُ مِمَّا في يَدِهِ من ميراثِهِ؛ لأنَّه وَارِثٌ مَعَهُ، وليس بوَارثٍ قَبْلَهُ، كَمَا يكون الدَّيْنُ قبلَ ميراثِهِ ذٰلك الذي فرَّقَ بين الإقرار بالدَّين والإقرار بالوَارث، والأمرُ فيه بَيِّنٌ، ألاَ تَرَىٰ أنَّه لَوْ أقرَّ بالدَّين جَمِيْعُ الوَرَثَةِ ثُمَّ وَجَدَهُم عُدَمَاءَ[1] إلاَّ واحِداً منهم أَخذَ من ذٰلك الوَاحِدِ جميعَ ما أُخذَ من المِيْرَاثِ حتَّىٰ يَسْتَوْفِيَ دينَهُ، ثم يَرْجِعُ ذٰلك الوَارثُ علىٰ غيرِهِ من الوَرَثَةِ فَيَتْبَعُهُمْ بما يَنُوْبُهُمْ من ذٰلك الدَّين، وأنَّهم لو أقرُّوا جَمِيْعاً بالوارثِ ثم وَجَدَهُمْ عُدَمَاء[2] إلاَّ واحداً منهم لم يأخذْ منه إلاَّ ما يَنُوْبُهُ من مِيْرَاثِهِ فَقَطَ، ويتبع الوارثُ المقر به أصحابَه العُدَمَاءَ بما صَارَ إليه من حقٍّ، فَهَـٰذَا يُبَيِّنُ لَكَ فَرقَ ما بينَ الإقرارِ بالغَرِيْمِ والإقرارِ بالوَارِثِ.

ـ [١٠٧] وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (الأَرضِ الميتةِ والعِرْقِ

---

(١) في الأصل: «عِدْمًا» مضبوطة بالشَّكل في الموضعين مع قلة ضبط الناسخ.

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك في الصفحة السابقة.

الظَّالِمِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن هشام بن عُروة عن أبيه: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فهيَ له، ولَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» [٢/ ٧٤٣ رقم (٢٦)].

قال عبدُالمَلكِ: العِرْقُ الظَّالِمُ: كلُّ ما احْتَفَرَهُ الرَّجُلُ أو بَنَاهُ أو غَرَسَهُ في أرض غَيرِهِ، أو في غَيرِ الأرضِ المَوَاتِ، كذٰلك قال مالكٌ، وَبَلَغَنِي عن رَبِيْعَةَ ابنِ أَبِي عبدالرحمٰن[١] أنَّه قَالَ: العِرْقُ الظَّالمُ عِرْقَانِ؛ عِرْقٌ باطنٌ وعِرقٌ ظاهرٌ، فالعِرْقُ الباطنُ ما احتَفَرَه الرَّجُلُ من الآبارِ واغتَرَسَه من الغَرْسِ في أرضِ غيرِهِ. والعِرْقُ الظَّاهِرُ: ما بناهُ من البُنيَانِ في أَرْضِ غَيْرِهِ.

قال عبدُالملكِ: فالحكمُ فيه: أن يكونَ صاحبُ الأرضِ مُخيَّراً علىٰ الظَّالم، إن شاءَ حبس ذٰلك في أرضِهِ بقيمَتِهِ مَقْلُوْعاً، وإنْ شَاءَ نَزَعَهُ الظَّالمُ من أَرْضِهِ.

وحدَّثني أسدُ بنُ مُوسَىٰ[٢]، عن عَبَّاد بن العوَّامِ، عن يحيىٰ بن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن أَبيه: أنَّ رَجُلاً غَرسَ في أَرضِ رَجُلٍ من الأنصارِ نَخْلاً فاخْتَصَمَا إلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقَضَىٰ للأنْصَارِيِّ بأَرْضِهِ، وَقَضَىٰ علىٰ الآخرِ بأنْ يَنْزِعَ نخْلَهُ. قال عُروةُ: فلقد أخبرني الذي حدَّثني هٰذا الحَدِيْثَ أنَّه رَأَىٰ تلكَ النَّخلَ يُضْرَبُ في أُصُولِهَا بالفُؤُوْسِ وإنَّها لَنَخْلٌ عُمٌّ.

---

(١) هو الإمام المحدِّث المشهورُ بـ«ربيعة الرأي» ثقةٌ مشهورٌ، وثَّقه أحمد وغيره. له أخبارٌ في تاريخ خليفة: ٤١٥، وطبقاته: ٢٦٨، والحِلْيَة: ٣/ ٢٥٩، والتَّمهيد لابن عبدالبرِّ: ٣/ ٥، وسير أعلام النُّبلاء: ٦/ ٨٩، وتهذيب التهذيب: ٣/ ٢٥٨، والشَّذرات: ١/ ١٩٤.

(٢) سبق ذكره، وهو من شيوخ المؤلِّف (تراجع المقدِّمة).

قال عبدُالملكِ:[1] العُمُّ: التَّامَّةُ في طولِهَا والتِفَافِها[2]، وواحدتُها: عَمِيْمَةٌ، ومنه قيلَ للمرأةِ: عَمِيْمَةُ الخَلْقِ: إذا كانَتْ تَامَّةَ الخَلْقِ حَسَنَةً، قال لَبِيْدٌ ـ يَصِفُ نَخْلاً ـ[3]:

سُحُقٌ يُمتِّعُها الصَّفَا وسَرِيُّهُ　　　عُـمٌّ نَـوَاعِـمُ بينَهُـنَّ كُـرُوْمُ

فالسُّحُقُ: الطِّوالُ. وقولُهُ: «يُمَتِّعُهَا» يَعني: يُطَوِّلُها، وهو مأخوذٌ من الماتعِ وهو الطَّويلُ من كلِّ شيءٍ، و«الصَّفَا» اسمُ نَهْرٍ، والسَّرِيُّ: النَّهرُ الصَّغيرُ، وكأنَّه أراد أنَّه اشتُقَّ من الصَّفا حينَ قال: «وسَرِيُّهُ» يعني سَرِيّ الصَّفا فهو كالسَّاقيةُ التي تَخرجُ من النَّهرِ الكَبيرِ.

---

(١) القولُ كلُّه لأبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ. يراجع: غريب الحديث: ١/٢٩٦.

(٢) يراجع: الغريبين: ١٣٢٩، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/١٢٦، والنِّهاية: ٣/٣٠١، والعين: ١/٩٤، ومختصره: ١/٥٤، وجمهرة اللُّغة: ١٥٧، وتهذيب اللُّغة: ١/١١٩، ١٦، ١٢١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (عمم).

(٣) ديوان لبيد: ١٢٠ من قصيدة أولها:

طَلَلٌ لِخَوْلَةَ بِالرُّسَيْسِ قَدِيْمُ　　　فَبِعَـاقِـلٍ فَـالأَنْعَمَيْـنَ رُسُـوْمُ
فَكَأَنَّ مَعْرُوفَ الدِّيَارِ بِقَادِمٍ　　　فَبُرَاقِ غَوْلٍ فَالرِّجَامِ وُشُوْمُ
أَوْ مَذْهَبٌ جَدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِـ　　　ـهِنَّ النَّاطِقُ المَبْرُوْزُ وَالمَخْتُوْمُ
دِمَنٌ تَلاَعَبَتِ الرِّيَاحُ بِرَسْمِهَا　　　حَتَّىٰ تَنَكَّرَ نُؤْيُهَا المَهْدُوْمُ
أَضْحَتْ مُعَطَّلَةً وَأَصْبَحَ أَهْلُهَا　　　ظَعَنُوا وَلَكِـنَّ الفُـؤَادَ سَقِيـمُ
فَكَأَنَّ ظُعْنَ الحَيِّ لَمَّا أَشْرَفَتْ　　　بِالآلِ وَارْتَفَعَتْ بِهِنَّ حُزُوْمُ
نَخْلٌ كَوَارِعُ فِي خَلِيجِ مُحَلِّمٍ　　　حَمَلَتْ فَمِنْهَا مَوْقَرٌ مَكْمُومُ
سُحُـقٌ يُمَتِّعُهَـا الصَّفَـا . . .　　　. . . . . البيت

والشرح الذي بعد البيت كلُّه لأبي عُبَيْدٍ، ـ رحم اللهُ أباعُبَيْدٍ ـ.

قال عبدُالملكِ: الأرضُ المَيِّتَةُ التي تكونُ [لِـ][1]ـمَن أحياها هي المَواتُ النَّائيةُ من القُرَىٰ ومن المَسَارحِ والمُنْتَضَبِ[2] التي لَيست مُلكاً لأحدٍ، ولا رُكْحاً[3] للقُرَىٰ التي تُشبه المفازةَ والفَلاَةَ، فتِلكَ الَّتي أرَادَ بِقَوله في حَديثِ مالكٍ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ».

وقد حدَّثني عُبَيْدُالله بنُ مُوسىٰ[4]، عن هِشامِ بنِ عُروة، عن جابرِ بن عبدالله: أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، ومَا أَكَلَتِ العَافِيَةُ مِنْهُ فَهْوَ لَهُ صَدَقَةٌ».

قال عبدُالملكِ: وَالعَافِيَةُ: الطَّيرُ وَالسِّباعُ[5] التي تَعتَفِي الثِّمارَ، وتَتَطَلَّبُ الرِّزقَ في مَظَانِّهِ، وكلُّ مَنْ جاءَكَ يطلبُ فضلَكَ وخيرَكَ من النَّاسِ: فهو مُعْتَفٍ وعَافٍ، وكَثِيرُهُ: عُفَاةٌ، ومُعْتَفُون.

وقد حدَّثَني عُبَيْدُالله بن مُوسَىٰ، عن الأعمش، عن أبيه عن [١٠٨] أمِّ مُبشِّرٍ الأنْصَاريَّة[6]، قَالَت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وَأَنَا في نَخْلٍ فقالَ لِي:

---

(١) في الأصل: «من» بسقوط اللاَّم.

(٢) في الأصل: «المُنْتَطِبُ» والمنتضب: البَعيدُ كذا في اللِّسان وغيره.

(٣) الرُّكحُ: ـ بالضمِّ ـ ناحيةُ البيتِ من ورائِهِ، وربَّمَا كان فضاءً لا بناءَ فيه. نقلها صاحب «اللِّسان» عن أبي عُبَيْدٍ، يُراجع غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ١٢١. ويُراجع: الصِّحاح، والتَّاج (ركح)... وغيرها.

(٤) سبق ذكره.

(٥) يراجع غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٧، والغريبين: ١٣٠٢، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١١٠، والنِّهاية: ٣/ ٢٦٦، والصحاح، واللِّسان، والتَّاج: (عفا).

(٦) في الأصل: «بشر» و«الأنصاري» والصَّحيح أنَّها أمُّ مبشر بنت البراء بن معرور الأنصاريَّة، امرأة زيد بن حارثة رضي الله عنهما. يراجع: الاستيعاب: ٤/ ١٩٥٧، وأُسد الغابة: =

مَنْ غَرَسَه أمسلمٌ أم كافرٌ؟ قُلتُ: لاَ بَلْ مُسلمٌ، فقالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً أَوْ يَزْرَعُ زَرْعاً فيأكلُ منه إنسانٌ، أو طَيرٌ، أو دابَّةٌ، أو سَبُعٌ إلاَّ كان ما أكلَ منه صَدَقَةً».

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن حُمَيْدِ بنِ قَيسٍ، عن مُجَاهِدٍ: أنَّ رَجُلاً أحيَا أرضاً مواتاً لا يظنُّها لأحدٍ فَغَرَسَ فيها وعَمَّرَ، ثمَّ جاءَ رَجُلٌ فأقامَ عليهاالبيِّنةَ أنَّها له، فاخْتَصَمَا إلىٰ عُمر بن الخطَّاب، فقال لصَاحبِ الأرضِ: إنْ شِئْتَ قَوَّمنا عليكَ ما أَحْدَثَ فيها فأَعْطَيْتَهُ إيَّاهُ وكانت لَكَ، وإِنْ شِئْتَ أن يُعطيَكَ قيمةَ أَرضِكَ أَعْطَاكَ».

كَيْفَ قَضَىٰ عُمَرُ للذي عَمَرَ هٰذه الأرض بقيمةِ عمارتِهِ، وقد رَوَيْتَ فوقَ هٰذا في حَدِيْثِ الأَنْصَارِيِّ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَضَىٰ له بأَرْضِهِ، وقَضَىٰ علىٰ الآخرِ أن يقلعَ نخلَه، فكيفَ افترقَ القَضَاءُ في هٰذين؟!

قال عبدُالملكِ: افترقَ القَضَاءُ فيهما بافتراق فِعْلِهِمَا، غَرَسَ الغَارِسُ في أَرضِ الأَنْصَارِيِّ ظُلْماً علىٰ غيرِ شُبْهَةٍ، فكانَ القَضاءُ فيه أن يقلعَ غرسَهُ، إلاَّ أَنْ يَشَاءَ صاحبُ الأرضِ أن يُعطيَهُ قيمتَه مَقْلُوْعاً. وغَرَسَ الغَارِسُ في حديث عُمرَ علىٰ شُبْهةِ مُلكٍ حينَ ظَنَّ أنَّها مَوَاتٌ، لا يَظُنُّها لأحَدٍ فقَضَىٰ له بِقِيْمَةِ غَرْسِهِ، وَعِمَارَتُهُ ثابتةٌ غيرُ مَقْلُوْعَةٍ، وكذٰلك مَنْ بَنَىٰ أو غَرَسَ علىٰ شُبهة مُلكٍ وحَقٍّ.

قيل لعبدالملكِ: فإذا لم يَخْتَرْ صاحبُ الأرضِ ما خَيَّرَهُ عُمَرَ فيه من أخذِ

= ٧/ ٣٩١، والإصابة: ٨/ ٣٠٠، والاستبصار: ٣٧٨، وتهذيب الكمال: ٣٥/ ٣٨٥، وأخرج الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في ترجمتها حديثها هذا عن طريق اللَّيْث عن أبي الزُّبير، عن جابر، وكان قد قال: «روى عنها جابر بن عبدالله الأنصاري» ولم يذكر الحافظ - رحمه الله - الحديثَ كاملاً، وفي تهذيب الكمال أيضاً: «روى عنها جابر بن عبدالله».

قيمة أرضه من الغارس أو دَفْعِهِ إليه قيمةَ ما أحدثَ فيها، أو كان مُعدِماً لا مالَ له، أَيَرْجِعُ التَّخييرُ إلىٰ الغارسِ في أن يُعْطَىٰ قيمةَ أرضِهِ وتَخْلُصُ الأرضُ له بغرسها؟.

قال: الخيارُ للطَّارِئِ في أن يُخرِجَ ربَّ الأرضِ من أرضِهِ، ولٰكن إذا كان ما وصفتَ شِرْكاً[1] بين الغَارسِ وبينَ صاحبِ الأرضِ، هٰذا بقيمةِ أَرْضِهِ، وهٰذا بقيمةِ غِرَاسِهِ أو بِنَائِهِ فكانت بينهما شِرْكاً علىٰ القِيْمَتَيْنِ. وهكذا أخبرني ابنُ الماجشُون عن مالكٍ والمُغيرة أنَّه لا خيارَ للطَّارِئِ في إخراجِ ربِّ الأرضِ من أرضِهِ، وإنَّما الخيارُ لربِّ الأرضِ في إخراجِ الطَّارِئِ من أرضِهِ بقيمةِ ما أَحْدَثَ فيها بالشُّبْهَةِ، وكذٰلِكَ الحُكمُ فيما أشبهَ هٰذا من الأشياءِ كلِّها التي تقعُ بالشُّبهةِ، فافهم ذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حُكمِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ [١٠٩] في سَيْلِ (مَهْزُورٍ) و(مُذَيْنِيبٍ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدالله بن أبي بكر بن حَزمٍ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ] قَضَىٰ في سَيْلِ (مَهْزُوْرٍ) و(مُذَيْنِيبٍ) يُمسِكُ حتَّىٰ الكَعبين، ثم يُرسِلُ الأَعْلَىٰ علىٰ الأسفلِ» [٢/ ٧٤٤ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملك: (مَهْزُوْرٌ) و(مُذَيْنيبٌ): واديان[2] من أوديةِ المَدينةِ

---

(١) في الأصل: «شرك».

(٢) مَهْزُوْرٌ يراجع في معجم ما استعجم: ١٢٧٥، ومعجم البلدان: ٥/ ٢٧١، والمغانم المُطابة: ٣٩٨، ووفاء الوفاء: ١٠٧٦، والرَّوض المعطار: ٥٦٠، وتاج العروس: (هزر). قال ابن الأثير في النِّهاية: ٥/ ٢٦٢ «مَهْزُوْرٌ: وادي بني قُرَيْظَةَ بالحِجَازِ. أمَّا بتقديم الرَّاء على الزاي فموضعُ سُوقِ المَدينةِ، تَصَدَّقَ به رَسُوْلُ اللهِ ﷺ على المُسلمين» ومثله تماماً قال =

يَسيلان بالمَطَرِ، فَيَتَنافَسُ أهلُ الحَوائطِ في سَيْلِهِمَا فَقَضَىٰ به رَسُوْلُ اللهِ ﷺ للأَعلىٰ فالأَعلىٰ إلىٰ ذٰلك السَّيل، والأَقربِ فالأَقربِ به، يُدْخِلُ صاحبُ الحائطِ الأَعلىٰ اللاَّصق بذٰلك السَّيل جَمِيْعَ الماءِ في حائِطِهِ، ويَصْرِفُ مَجراه إلىٰ بَيْبَتِهِ[1] فَيَسِيْلُ فيه ويَسْقِيْ به، حتىٰ إذا بَلَغَ المَاءُ في قاعةَ الحائطَ إلىٰ الكَعبين أغلقَ البَيْبَةَ وصَرَفَ ما زادَ من الماءِ علىٰ مِقْدَارِ الكَعبين إلىٰ مَنْ يليه بحائِطِهِ، فيَصنعُ به مثلَ ذٰلك، ثُم يَصرِفُهُ إلىٰ مَنْ يليه أيضاً، هٰكذا يكونُ الأَعْلَىٰ فالأَعْلَىٰ، والأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ أولىٰ به علىٰ هٰذا الفعلِ حتَّىٰ يَبْلُغَ ماءُ السَّيلِ إلىٰ أَقْصَىٰ الحَائطِ وينتهي اللهُ بمَنْفَعَتِهِ إلىٰ مَنْ أَحَبَّ منهم.

قال عبدُالملكِ: هٰكذا فسَّره لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجشُون عند سؤالِهِمَا عن ذٰلك، وقَالَهُ ابنُ وَهْبٍ أيضاً، وقد كان ابنُ القَاسِمِ يَقُولُ: إذا انتَهَىٰ الماءُ في الحائطِ إلىٰ مقدار الكعبين من القائم فيه أرسله كلَّه إلىٰ مَنْ تَحته فما يَحبسُ منه يُساقي حائطه. وقولُ مُطَرِّفٍ وابنُ المَاجِشُوْن في ذٰلك أَحَبُّ إليَّ، وهما أعلمُ بذٰلك؛ لأنَّ المَدِيْنَةَ دارُهُما، وبها كانت القَضِيَّةُ، وفيها جَرَىٰ العَمَلُ بها من عهدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلىٰ اليومِ.

= الزَّمخشريُّ في الفائق.

وأمَّا مُذَيْنِيْبُ فوادٍ آخرُ يذكر دائماً مع مَهْزُوْرٍ المتقدِّم ذكره، أَنْشَدَ الوَقَّشِيُّ في التَّعليْق على المُوطَّأ: ٢/ ٢٠٤ـ ولم ينسبْهُ ـ:

آلَيْتُ إِسْلاَمَكُمْ يَا هِنْدُ مَا طَلَعَتْ ... شَمْسٌ وَسَالَ مُذَيْـنِيْبٌ وَمَهْزُوْرُ

يراجع: معجم ما استعجم: ١٢٠٤، ومعجم البلدان: ٥/ ١٠٧، والرَّوض المعطار: ٥٦٠، والمغانم المطابة: ٣٧٣، ووفاء الوفاء: ١٠٧٥.

(١) البَيْبُ: مَجرَىٰ الماءِ إلى الحَوْضِ، كذا جاء في اللِّسان، قال: «وحكىٰ ابنُ جِنِّي فيه البَيْبَة».

قال عبدُالملكِ: وكذٰلك الأمرُ والحُكمُ في الأنهارِ التي لم يُنْشِئْهَا النَّاسُ وإنَّما جرَّاها اللهُ غياثاً لعبادِهِ، ويكونُ أقربُهم إلىٰ مَخرجِهَا أحقُّ بمنفَعَتِهَا في الطَّحين عليها والسَّقي بها، الأوَّلُ فَالأوَّلُ والأعْلَىٰ فالأعْلَىٰ، وإن قَصَرَ ذٰلك عن بُلُوغه إلىٰ الأسفلِ، وقد قالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَىٰ الأعْلَىٰ مِنَ الأَسْفَلِ ضَرَرٌ». وَلَمْ يَقُلْ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ: لَيْسَ عَلَىٰ الأسْفَلِ مِنَ الأعْلَىٰ ضَرَرٌ.

قال عبدُالملكِ: وذٰلك إذَا استوَتِ الحَاجةُ إلىٰ النَّهرِ من الأعْلَىٰ والأسفلِ، مثلَ أن يكونا جَميعاً حَاجَتُهُمَا إلىٰ الماءِ لطحينِ الأرْحَاءِ جَمِيْعاً، أو لسقيِ الشَّجرِ جَمِيْعاً، أو تكونُ حاجةُ الأعلىٰ لسقيِ الشجر والأسفلِ لطَحينِ الأرحاءِ، فالأعلىٰ في كلٍّ هٰذا يُبَدَّأُ بمنفعَتِهِ منه، قال: وإن كانت حاجَةُ الأعْلَىٰ لطَحينِ الأرحاءِ والأسفلِ لسَقْيِ الشَّجَرِ، وكانت الشَّجرُ يأتيها من الماءِ بعدَ تَبْدِئةِ الأعْلَىٰ بالانتفاعِ بالماء لطحينه ما يَحيىٰ به الشَّجرُ، ويَنفي عنها يُبْسُها وما يُخافُ من مَوتِهَا فالأعلىٰ مُبَدَّأٌ أيضاً، وإن كانت الشَّجرُ لا يأتيها من الماءِ شيءٌ إذا بَدَأ الأعْلَىٰ، وفي حَبس الأعْلَىٰ إيَّاه لطَحينِ أرحائِهِ يُبسٍ لشَجَرِ الأسفلين، إنَّما حَيِيَتْ ونَبَتَتْ علىٰ ذٰلك النَّهرِ في أيام كَثْرَتِهِ بالشَّجَرِ عند ذٰلك، وإن كان الأَسَفلُون[1] أحقَّ بالماءِ من أَرْحىٰ الأعلين، ويُمنعُ عندَ ذٰلك الأعْلَوْنَ من حَبسِ الماءِ، وهٰذا في الأصولِ من الشَّجَرِ التي قد أُحيِيَتْ بذٰلك الماء قبلَ تصديه، وليس هٰذا فيما يبتَدَأُ عمله من غِرَاسِ الشَّجرِ، ولا فيما يَنْشَأُ كلَّ عامٍ

---

(١) في الأصل: «كانت الأسفلين».

من المَبَاقِيلِ[1] والمَبَاطِخِ[2] وأشباه ذٰلك مما لا أصولَ [١١٠] له ثابتةٌ.

قال: وما كان من الخُلُج والسَّواقي التي يَجتمعُ أهلُ القُرىٰ علىٰ إنشائِهَا وإجراءِ الماءِ فيها لِمَنَافِعِهِمْ من طَحينٍ أو سَقيٍ فقلَّ الماءُ فيها ونَضَبَ عنها أوقات نُضُوبِهِ فالأَعْلَىٰ والأَسْفَلُ فيها بالسَّواءِ، إنَّما يُقسَمُ بينَهُم علىٰ قدرِ حُقُوقِهِم بالغاً ذٰلك منهم ما بَلَغَ، ليس أقربُهم إلىٰ عُنصرها ومَبتدأ مَخرَجِهَا بأَوْلَىٰ بها مِمَّن نأىٰ عنها في أَسْفَلِهَا وَأَقْصَاهَا، إلاَّ عَلَىٰ قَدرِ حُقُوقِهِم منها وسهامِهِم فيها، استوَتْ حَاجَتُهُم إليها واختَلَفَتْ، وَهٰكذا فسَّر لي مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُوْن، وأصبغُ بن الفَرَجِ عندما سألتهم وكاشفتهم عن ذٰلك، وقد سُئِلَ عن ذٰلك عبدُاللهِ بن وَهْبٍ، وابنُ القَاسم، وابنُ نافعٍ فذَهَبُوا هٰذا المَذْهَب.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (لا يُمْنَعُ فضلُ الماءِ ليُمنَعَ به الكَلأُ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرةَ، عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ [٢/ ٧٤٤ رقم (٢٩)].

قال عبدُالملكِ: تأويلُهُ: أن يحفرَ الرَّجُلُ البِئْرَ في الفَلاَةِ من الأرضِ التي ليست مِلكاً لأَحَدٍ إنَّما هِيَ مَرْعًى للماشيَةِ، فيريد أن يمنعَ ماشيةَ غيرِهِ أن تُسقىٰ بماءِ تلكَ البئرِ، ففيها قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الماءِ ليُمنَعَ به الكَلأُ» يقولُ: إِذَا مَنَعَ حافرُ تلك البئرِ فَضْلَ مَائِهَا بعدَ ريِّ ماشيتِهِ فقد مَنَعَ الكَلأَ الَّذي

(١) المباقل: المكان الذي يزرع فيه البُقُول.

(٢) المباطخ: المكان الذي يزرع فيه البطيخ.

حولَ البئرِ وتوحَّد به دونَ غَيره؛ لأنَّ أَحَداً لا يَرعَىٰ فيه إذَا لم يَكُنْ فيه لماشيته ما تشربُهُ، إلاَّ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ جَعَلَهُ المُبَدَّأَ في ذٰلك الماءِ أن يَستقيَ به ماشيَتَه قبلَ غيرِه، فإذا رَوِيَتْ خَلَّىٰ فضلَ الماءِ لكلِّ مَن رَعَىٰ في ذٰلك المَكَانِ، وإن لم يكونوا أعانوه على حَفرِ تلكَ البئرِ، وذُرِّيَّتُهُ من بَعدِهِ، وذُرِّيَّةُ ذُرِّيَّتِهِ على مثل حَالِهِ في تقديْمِهِم على غَيْرِهِم، ولا بيعَ لهم في تلكَ البئرِ، ولا مِيراثَ إلاَّ ميراثُ الانْتِفَاعِ بالتَّبدئةِ في مائِهَا، وفيها قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في حديثِ مالكٍ أيضاً: «لا يُمنَعُ نَقْعُ بئرٍ» يعني: فَضْلَ مائها بعد رَيِّ ماشيةِ حَافِرِهَا. وهو تأويلُ الحَدِيْثِ الآخرِ أيضاً: «لا يُمْنَعُ رَهْوُ البِئْرِ»[1] يعني: فَضْلَ مائِهَا بعدَ ريِّ ماشيةِ حَافرِها، كلُّ هَـٰذه الأَحَاديثِ الثَّلاثةِ معناهَا ما فَسَّرْتُ لَكَ، ولم يَعْنِ بشيءٍ منها البئرَ التي يَحْفِرُها الرَّجُلُ في أَرضِ نَفْسِهِ ومُلْكِ يَدِهِ، تلكَ لِحَافرِهَا أن يمنعَ ماءَها أولَه وآخرَهُ، ولا حقَّ فيه لأحدٍ إلاَّ عن طَوعِ صاحبِها، كذٰلك فسَّر لي جَميعَ ذلك مَنْ لَقيتُ من أصحابِ مالكٍ عند سؤالهم عنه ومكاشفتي عمَّا كاشفتُ عنه من شرحِ غَريب الأحاديثِ وشَرْحِ مَعَانيها.

قال عبدُالملكِ: وقد يَدْخُلُ تأويل «لا يُمْنَعُ نَقْعُ بئرٍ» و«لا يُمْنَعُ رَهْوُ بئرٍ» في بئرين لَيْسَتَا من آبارِ المَاشية؛ من ذٰلك البئرُ تكون بينَ [١١١] الشَّريكين يَسقي منها ماء، هَـٰذَا يَوْماً وَهَـٰذَا يَوْماً، أو أقلَّ من ذٰلك أو أكثر، فيستقي أحدُهما في يومِهِ فيروي نخلَه أو زرعَه في بعضِ يومه ويستغني عن السَّقي في بقيَّةِ اليومِ، أو يَستغني في يومه ذٰلك عن السَّقيِ فيريدُ صاحبُهُ أن يسقيَ بمائِهِ في

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/١٢٢ «الرَّهْوُ: الجُوْبَةُ تكون في محلّة القوم يسيْلُ فيها ماءُ المطر أو غيره» قال: «ومنه الحديث الآخر؛ أنَّه قال: «لا يباعُ نَقْعُ البِئْرِ، ولا رَهْوُ الماء» ويراجع: ١٤٦/٤.

يومه ذٰلك، ويُريدُ صاحبُ ذٰلك اليوم أن يمنَعَهُ ويقولُ هو يَومِيْ وحَظِّيْ من السَّقي إن احتَجْتُ إليه سَقَيْتُ وإن استَغْنَيْتُ عنه أَمْسَكْتُهُ عنكَ، فذٰلك ليس كما قال، وليس له مَنْعُهُ مما لا يَنْفَعُهُ حَبْسُهُ ولا يَضُرُّه تَرْكُهُ، وهو يَدْخُلُهُ عندَ ذٰلك تأويلُ قولِهِ: «لا يُمْنَعُ نَقْعُ بئرٍ» و«لا يُمْنَعُ رَهْوُ بئرٍ».

ومن ذٰلك أيضاً: أن تكونَ البئرُ لأحدِ الرَّجُلين في حائطٍ فيحتاج جاره وهو لا شِرْكَ له في ذٰلك البئر إلى أن يَسقيَ حائِطَهُ بفَضلِ مائِهَا فذٰلك ليس له إلاَّ أن تكونَ بئره تَهَوَّرتْ[١] فيكون له أن يَسقيَ بفَضلِ ماءِ جَارِه إلى أن يصلحَ بئرَهُ، ويُفْضِيَ له بذٰلك ويَدْخُلُ حِيْنَئِذٍ في تأويلِ الحديثِ: «لا يُمْنَعُ نَقعُ بئرٍ» وليسَ له أن يؤخِّرَ إصْلاَحَ بئْرِهِ استِلْوَاءً على فَضْلِ مَاءِ جَارِهِ، وَلٰكن يُؤْمَرُ بالإِصْلاَحِ ولا يَتْرُكُ تأخير ذٰلك، وذٰلك في النَّخْلِ والزَّرْعِ الذي يُخَافُ عليه إِنْ يُمْنَع السَّقيَ إلى أن يُصْلِحَ بئرَه أَن يَهلكَ وَيَذْهَبَ، وأمَّا إذا أرادَ أن يُحدثَ عليه عَمَلاً من زَرْعٍ أو غِراسٍ ويَسقيَهُ بفضلِ مَاءِ جَارِه إلى أن يَصلحَ بئرَهُ، فليسَ ذٰلك له، وهٰكذا فسَّرَ لي مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُوْن عن مالكٍ، وفسَّره لي أيضاً ابنُ عبدِالحَكَمِ، وَأَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ، وأخبَرَاني أنَّ ذٰلك كان قولَ ابنِ وَهْبٍ، وابنِ القَاسمِ، وأَشْهَبَ[٢]، وَرِوَايَتُهُم عن مَالكٍ.

---

(١) التَّهَوُّر: انهدامُ البِنَاءِ وسُقُوطُهُ، ومنه قولُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ وتهوُّر البئرِ: انهدامها وَسُقُوطُها. وتهوُّر المُتَصَرِّف في تصرُّفاته الحسيَّة والمعنوية مأخوذٌ من هٰذا.

(٢) أَشْهَبُ بنُ عبدالعَزيز بن داود بن إبراهيم القَيْسِيُّ، ثم العَامِرِيُّ، الجَعْدِيُّ أبوعمرو، الفقيهُ المِصريُّ، من تلاميذِ الإمامِ مالكٍ رحمه الله، والدَّراوَرْدِيِّ، وفضيل بن عياض. وَذَكَرَ الحافظُ المِزيُّ في «تهذيب الكمال» أنَّ مِمَّن روىٰ عنه صاحبنا عبدالملك بن =

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (لا ضَرَرَ ولا ضِرَار) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عَمْرِو بنِ يَحيىٰ المَازِنِيِّ، عن أبيه، عن رَسُوْلِ الله ﷺ [٢/ ٧٤٥ رقم (٣١)].

قال عبدُالملكِ: الضَّررُ والضِّرارُ كلمةٌ واحدةٌ[1]، ورَدَّدَها على حالِ التَّوكيد في المنع عنها، وقد يأخذها تَصريف الإعراب، والضَّررُ في الإعراب: الاسمُ، والضِّرارُ: الفِعْلُ، ومعنى قولِهِ: «لا ضَرَرَ» يقول: لا يدخُلُ على أحدٍ من أحدٍ ضَرَرٌ وإن لم يَتَعَمَّدْ إدخالَهُ عليه. ومعنى قَوْلِهِ: «لا ضِرارَ» يقولُ: لا

= حَبِيْبٍ المالكيُّ، وما أظنُّ ذٰلك فرحلةُ ابنِ حَبِيْبٍ إلى المشرق سنة ٢٠٧هـ، ووفاة أشهب سنة ٢٠٤هـ؟! إلاَّ أن تكون إجازةً فلتراجع. أخباره في: الجرح والتعديل: ١/ ٣٤٢، وترتيب المدارك: ٢/ ٤٤٧، وتهذيب الكمال: ٣/ ٢٩٦، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ٥٠٠، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٤.

(١) في تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢ /٢٠٥: «الضَّرَرُ: فعل الواحدِ، والضِّرارُ: فعل الاثنين فصاعداً بمنزلة القِتَال والخِصَام، فكأنه نَهَىٰ عن أنواع الضَّرر، وأمر أن لا يُضَارَّ كلُّ واحدٍ من الرَّجلين صَاحِبَهُ على جهةِ المجازاةِ، ولا ينفردُ أَحدُهُمَا بالضَّررِ على أنَّ المجازاةَ دون تَعدٍّ جائزةٌ بنصِّ القُرآن. وقال الحَسَنُ: الضَّرَرُ ما لك فيه منفعةٌ وعلى غيرك فيه مضرَّةٌ. والضِّرَارُ: ما ليس لك فيه منفعةٌ وعلى غيرِكَ فيه مضرَّةٌ. وقد قيل: هما بمعنًى واحدٍ. وذلك لا يصحُّ: لمعنيين:
أحدهما: أنَّ اللُّغة تدلُّ على خلاف ذلك.
والثاني: أنَّ كلامه ﷺ كلَّه حكم ليس فيه حشوٌ ولا لَغْوٌ، ولا لفظ لا معنى له، وإذا أمكن أن يُجعلَ لكلِّ لفظٍ معنىً يَخُصُّه كان أولىٰ وأصحَّ». ويراجع شرح اللفظة في: الغريبين: ١١٢١، والفائق: ٢/ ٣٣٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٨، والنهاية: ٣/ ٨١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ضرر).

يُضَارُّ أحدٌ بأحدٍ، وقد زادني في الحَدِيْثِ عَبْدُالعَزِيْزِ الأُوَيْسِيُّ[1]، عن ابنِ أبي الرِّجَالِ مُحَمَّد بنُ عبدالرَّحمن، عن أَبيه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَرَّه الله، ومن شَاقَّ شَقَّ اللهُ عليه».

قيل لعبدِالملكِ: ففي أيِّ وَجْهٍ يَدخلُ معنى هَـٰذا الحَدِيثِ من وُجُوْهِ الأَحْكَامِ؟

فقال: وُجُوْهُ الضَّرَرِ من النَّاسِ بَعْضِهم لبَعْضٍ كَثِيْرَةٌ، إنَّما تَسْتَبِينُ عندَ نُزُوْلِ الأَمْرِ، وَمَوْضِعِ الحُكْمِ فيها، إلاَّ أنَّ من ذلك: دُخانُ الأَفْرِنَةِ وَالحَمَّاماتُ، وَغُبَارُ الأَنْدَارِ، ونَتَنُ دِبَاغِ الدَّباغين، يَضُرُّ ذٰلك بَمنْ جَاوَرَه، فذٰلك من الضَّررِ، والحُكْمُ فيه: أن يُقَالَ لأهلها احْتَالُوا للدُّخَانِ [١١٢] والغُبارِ وَنَتَنِ الدِّباغُ أن لا يَضُرَّ بِمَنْ جَاوَرَهُ، وإلاَّ فاقطَعُوه، وَسَوَاءٌ كان ذٰلك قَدِيْماً أو مُحْدَثاً، ؛ لأنَّ الضَّرَرَ لا يُستَحَقُّ بالقِدَمِ، أن يَكنْ بيتُ فُرْنِهِ قَدِيْماً، أو بَيْتُ حَمَّامِهِ، أو أَنْدَرِهِ[2] فليُقَرَّ بيتُ الفُرنِ بيتاً لما شاء، وبُقْعَةُ الأندرِ بقعةً لما شَاء، وليُقطَعَ من البَيْتِ ضَرَرُ الدُّخانِ، ومن البُقْعَةِ ضَرَرُ الغُبارِ بمَنْ يُضِرُّ به، لأنَّه ضَرَرٌ يُجَدَّدُ في كلِّ حينٍ، وليس الضَّررُ مما يستَحِقُّه أحدٌ بحِيَازَةِ التَّقادُمِ، إنَّما حِيَازَةُ التَّقادُمِ الذي جاء فيها الأثرُ من حَازَ على خَصْمِهِ شَيْئاً عَشْرَ سنين فهو أَحَقُّ به فِيْمَا يَحُوْزُهُ[3] النَّاسُ من الأَموالِ بَعضُهُم على بَعضٍ، من أجلِ أنَّ

---

(١) تقدَّم ذكره، وتُراجع المقدمة.

(٢) الأَنْدَرُ: هو المَكَانُ الذي يُجمَعُ فيه القَمْحُ، وهو البَيْدَرُ أيضاً والجَوْخَانُ، والمِرْبَدُ، والجَرِينُ.. وتختلف التَّسمية باختلاف البلاد. وقد تقدم مثل ذٰلك مشروحاً مُخرَّجاً من كلام المؤلف نفسه، ومن كلام غيره. يُراجع: التَّمهيد: ٢٣/٣١٣... وغيره.

(٣) حازه معناها استلمه.

الحائزُ للمُلكِ يكتفِي بالحِيَازَةِ والاعتِمَارِ عليها من أصلٍ، ويبقيه فيها التي بها صَارَ إليه ذٰلِكَ الشَّيْءُ من شِراءٍ أو هِبةٍ أو مُعاوضةٍ أو غيرِ ذٰلِكَ، ولا تكونُ الحِيَازةُ في أفعالِ الضَّرَرِ جُبَاراً تَقْوىٰ بها حُجَّةُ أَحَدٍ، بل لا يزيدُهُ طُوْلُ تَقَادُمِ الضَّرَرِ إلاَّ ظُلْماً وعِدَاءً.

قال عبدُالملكِ: ومن الضَّرَرِ أيضاً: أنَّه يُزايلُ قياسَ هٰذا الضَّرر أنْ يُنشىءَ الرَّجلُ رَحَىً تحتَ رَحَىٰ جارِهِ فَتَضُرُّ السُّفْلَىٰ بالعُليا، فإنَّ السُّفْلَىٰ المُضِرَّةُ تُمْنَعُ، ولو أنشأها فَوقَ الأولىٰ فأضرَّتِ الأُولى بالتي أُنشأت فوقها لم تُمْنَعِ المُضِرَّة هَـٰهُنا من أجلِ أنَّها مَنفعةٌ قد حَازَهَا صاحبُها في وَقْتٍ لم يكن تضرُّ فيه بأحدٍ، وليس تدخلُ هـٰذه الحُجَّةُ في صَاحبِ الأندرِ، وصاحبِ الفُرْنِ والدِّباغِ بأن يَكُونُوا كانُوا قبل الذي بَنَىٰ عليهم فَأَضرُّوا به؛ لأنَّ ضَرَرَ الدُّخَانِ والغُبَارِ وَالدِّبَاغِ إنَّما هي أفعالٌ مضرَّةٌ مزايلةٌ لما تفعلُ فيه، وأنَّ ضَرَرَ الرَّحىٰ إنَّما هو بِدُنُوِّ أحدِهِما إلى صَاحِبِهِ في فناءٍ ومنفعةٍ، قد كان حَازَهَا قَبْلَهُ، فإنَّما دَخَلَ الضَّرَرُ عَلَىٰ المُضِرِّ به بدُنُوِّهِ إلى حَقٍّ قد استَحَقَّهُ مَنْ كان قَبْلَهُ، فَحَازَهُ دُنُوُّه، فَصَارَ أَمْلَكَ بذٰلك المَوْضِعِ منه؛ ولأنَّ الدُّخانَ والغُبارَ لَيْسَ هُوَ من قبل دُنُوِّ أحدٍ إليه، إنَّما هو فِعلٌ من مُوقدِ النَّارِ، ومن مُحَرِّكِ الغُبارِ، ومن مُحَرِّكِ الدِّباغ آذَىٰ به مَنْ جَاوَرَهُ في دارِهِ ومكانه الذي لم يُجَاوِزْهُ إلى حَقِّ غَيْرِهِ، كَرَجُلٍ يريدُ أن يَنْفُضَ حَصِيْراً على بابه يُؤْذِي غُبَارُهُ بمَنْ مَرَّ من الطَّريقِ فيُمنعُ من ذٰلِكَ، ولا حُجةَ له في أن يقولَ: إنَّما أنفُضُ على بابي أو في دَاخلِ داري إِذَا جَاوَزَ أذىٰ ذٰلك إلى ما وراءَ دارِهِ، أو دَخَلَ عَلَى جَارِهِ فِي حَرِيْمِهِ، فَقِسْ عَلَى هَـٰذَيْنِ الضَّرَرَيْنِ هـٰهُنا ما شَاكَلَهُمَا، فإنَّهما يَتَصَرَّفان في وجُوُهِ كثيرةٍ من الحُكمِ، وَهَـٰكَذَا فَسَّرَهُ لي مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مَالِكٍ عندَمَا كَاشَفْتُهُم عن ذٰلِكَ.

قيلَ لعَبدِالمَلكِ: أَفمِنَ الضَّرَرِ الذي يمنعُ أَنْ يَبْنِيَ الرَّجلُ في عَرْصَتِهِ[1] بُنْيَاناً يَحْبِسُ به ضَوْءَ الشَّمْسِ أو القَمَرِ عن دارِ جَارِه؟ فقال: ليس ذٰلك من الضَّررِ الذي يَمنعُ في المِرْفَقِ؟ قد سُئِلَ عن ذٰلك مالكٌ فقال: لا حجَّةَ فيه لأحدٍ في ريْحٍ ولا شَمْسٍ ولا قَمَرٍ، وإنَّما كان يكونُ الضَّرَرُ على صَاحبِ العَرْصَةِ لو مُنِعَ ذٰلك من الانتفاعِ بَعْرصَتِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ أحاديثِ مالكٍ الثَّلاثة التي [١١٣] روى في كتابه في القَضَاءِ في المرفق؟ [٢/ ٧٤٥ رقم (٣١) فما بعده]

فقال: أمَّا مالكٌ فَسَاوَىٰ بينها ثلاثتها في أنَّ معنَاهَا عندَه على وَجهِ الأمرِ بالمَعروفِ، وفعله بالجار، ولم يَكُنْ يَرَىٰ أَنْ يُجْبَرَ عليها أَحَدٌ بقَضَاءٍ، وَذٰلِك يَغْتَرِقُ[2] عندي، أمَّا الحَديْثُ الَّذي رَوَاهُ مَالكٌ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن الأَعَرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَمْنَعُ أحدُكُم جارَه خَشَبَةً يَغرزُهَا في جدارِهِ. ثُمَّ يقولُ أَبوهُرَيْرَةَ: مالي أَرَاكُمْ عنها مُعْرِضِيْنَ، وَاللهِ لأَرْمِيَنَّ بها بينَ أَكْتَافِكُمْ» فَهـٰذا لازمٌ للحَاكِمِ أن يحكمَ بِهِ عَلَىٰ من أَبَاهُ، وأن يُجْبِرَهُ عليه بالقَضَاءِ؛ لأنَّه حَقٌ قَضَىٰ بِهِ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ للجَارِ عَلَىٰ جَارِهِ لِلُصُوْقِ حَقِّهِ

---

(١) العَرْصَةُ: كلُّ بُقعةٍ بين الدُّور واسعةٍ وليس فيها بناءٌ، وعَرْصَةُ الدَّارِ وسطُها، وقيل: هو ما لا بناءَ فيه، قال مالكُ بنُ الرَّيبِ المَازنيُّ التَّمِيْمِيُّ:

تَحَمَّلَ أَصْحَابِي عِشَاءً وَغَادَرُوا ... أَخَا ثِقَةٍ فِي عَرْصَةِ الدَّارِ ثَاوِيَا

وتُجمَعُ على عَرَصَاتٍ، قال امرؤُ القَيْسِ:

تَرَىٰ بَعَرَ الأَرْآمِ فِي عَرَصَاتِهَا ... وَقِيعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ

(٢) هكذا في الأصلِ: ولعلَّها من اغتراقِ الفَرَسِ الخيلَ: إِذَا خَالَطَهَا ثم سَبَقَهَا؟! أو من اغتراقِ الطَّرْفِ أي: استِغْرَاقِ عُيُونِ النَّاظِرِين؟!

بِجِدَارِهِ إِذَا كَانَ دَفَعَ جَارَهُ أن يغرزَ خَشَبَةَ بَيتِهِ في جِدَارِهِ من الضَّرَرِ به فيمَا لا ضَرَرَ فيه على صَاحبِ الجِدَارِ، وهو يُدخله أيضاً حَدِيْثِهِ الآخرِ: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ» وقد قَضَىٰ مالكٌ للجَارِ إذا تهوَّرتْ بئرُهُ أن يسقيَ نخلَهُ وزرعَهُ ببئرِ جَارِه حتَّى يُصْلِحَ بئرَهُ، هَـٰذَا أَبْعَدُ من غَرْزِ الخَشَبَةِ في جدارِ الجارِ إذا لم يَكُنْ ضَرَراً بالجِدَارِ، حتَّى إِذَا خِيْفَ أَنْ يُوهنَه ذٰلِك وَأَنْ يَضُرَّ به فعند ذٰلك لا يجبَرُ عليه بقضاءٍ، ويُقالُ لصاحب الخَشَبِ احتَلْ لِخَشبك بما أحببت قال: ومثله الحديثِ الآخرِ الَّذي رَوَاهُ مَالِكٌ، عن عَمْرِو بنِ يَحيىٰ المَازِنِيِّ، عن أبيه أنَّه قال: «كان في حائطِ جَدِّه رَبِيْعٌ لعبدِالرَّحـٰمن بن عَوْفٍ ـ والرَّبِيْعُ السَّاقيةُ ـ[1] فأرادَ عبدُالرَّحمـٰن أَنْ يُحوِّلَه إلى ناحِيَةٍ من الحائط هي أقربُ إلى أرضِهِ، فَمَنَعَهُ صَاحبُ الحَائطِ فَكَلَّمَ عَبدُالرَّحْمـٰن بنُ عَوْفٍ في ذٰلك عُمَرَ بنَ الخَطَّاب، فَقَضَىٰ عُمَرُ لعبدِالرَّحْمَـٰن بتَحْويْلِهِ»، فَهَـٰذَا أَيْضاً يُجْبَرُ عليه بالقَضَاءِ من أجلِ أنَّ مجْرَىٰ ذٰلِكَ الرَّبِيْعُ كَانَ لعبدالرَّحمـٰن بن عَوْفٍ ثابتاً في الحَائِطِ، فإنَّما أراد بتَحْوِيْلِهِ إلى نَاحيةٍ أُخرَىٰ هِيَ أَقْرَبُ عليه وَأَرْفَقُ بصَاحبِ الحَائطِ، والحُكمُ بِهِ لازمٌ للحُكَّام.

قَالَ: وأمَّا الحَدِيْثُ الثَّالِثُ الَّذي رَوَاهُ مالكٌ عن عَمْرِو بنِ يَحْيَىٰ المَازِنِيِّ، عن أبيه: «أنَّ الضَّحَّاكَ بنَ خَلِيْفَةَ[2] سَاقَ خَلِيْجاً له من

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٣ «الرَّبيعُ: النَّهْرُ الصَّغيرُ مثلُ الجدولِ والسَّريِّ ونحوه، وجمعُهُ أربعاء». ويراجع: الصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ربع).

(٢) هو الضَّحاكُ بن خليفة بن ثعلبة بن كعب بن عبدالأشهل، الأنصاريُّ، الأشهليُّ، ذكره أبوعمر في الاستيعاب: ٧٤١، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ في الإصابة: ٣/ ٤٧٥، وذكر أنه الذي تنازع هو ومحمد بن مسلمة في السَّاقية وهو حديثنا هذا.

العُرَيْضِ[1] فأراد أَنْ يمرَّ به في أرض مُحمَّد بن مَسْلَمَةَ[2]، فأَبَىٰ مُحمَّدٌ فقالَ له الضَّحَّاكُ: وَلِمَ تَمْنَعُنِي وهو لَكَ مَنْفَعَةٌ، تَشْرَبُ بِهِ أَوَّلاً وآخِراً ولا يَضُرُّك؟! فأبىٰ مُحَمَّدٌ، فَكَلَّمَ فيه الضَّحَّاكُ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب، فَدَعَىٰ عُمَرُ مُحَمَّدَ بنَ مَسْلَمَةَ فأمرَهُ أن يُخلِّيَ سَبِيْلَهُ، فقال مُحَمَّدٌ: لا أفعلُ، قال عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعَهُ ما يَنْفَعَهُ وهو لَكَ نافعٌ، تَسْقِيْ بِهِ أَوَّلاً وآخراً ولا يَضُرُّكَ؟! فقال مُحَمَّدٌ: لا أفعلُ، فقال عمرُ: واللهِ ليَمُرَّنَّ به ولو عَلَىٰ بَطْنِكَ، فأمرَ عُمَرُ الضَّحَّاكَ أَنْ يمرَّ به فَفَعَلَ». فَإِنَّ هَـٰذَا من عُمَرَ ـ رحمه الله ـ تشديدٌ عَلَىٰ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةَ إِذْ مَنَعَ في فَضْلِهِ ما لا مَضَرَّةَ عليه فيه. ولم أَجِدْ أَحَداً من أصحابِ مالكٍ وغيرِهِم يَرَىٰ أن يكونَ ذٰلك لازماً في الحُكْمِ لأحدٍ، ولا يَنْبَغِي أن يَكُونَ أَحَدٌ أحقَّ بمالِ أخيهِ منه إلاَّبرضَاهُ، وليس يُشْبِهُ حكمَ عُمَرَ لعبدِالرَّحْمَـٰنِ بنِ عَوْفٍ بتَحويلِ الرَّبيعِ من موضِعِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ؛ لأنَّ ذٰلِكَ كان ثابتاً لعبدِالرَّحمـٰن في ذٰلك الحَائِطِ، وَهَـٰذَا لم يكنْ له في أَرْضِ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةَ طَرِيْقٌ، وَلاَ رَبِيْعٌ، فلذٰلِكَ

---

(١) العُرَيْضُ ـ تصغير عَرْضٍ أو عُرْضٍ ـ: وادٍ بالمدينة له ذكرٌ في المغازي. ذكره البكريُّ في معجم ما استعجم: ٩٣٨، وياقوت في معجم البلدان: ٤/ ١٢٩، والفَيروزآبادي في المغانم المطابة: ٢٦٠، والسُّمهودي في وفاء الوفاء: ١٢٦٥. قال البكريُّ: موضعٌ من أرجاء المدينة فيه أُصُول نَخْلٍ... وله حَرَّةٌ نُسبت إليه» وأورد حديثَ مالكٍ كما هو في «الموطأ». كذا؟ ولعلها: «أصوارُ نَخْلٍ».

(٢) هو محمدُ بن مَسْلَمَةَ بن سَلَمَةَ بن خالد بن عديٍّ، أوسيٌّ، حارثيٌّ، أنصاريٌّ، أبوعبدالرَّحمـٰن المَدَنِيُّ، حليف بني عبدالأَشْهَلِ، وهو ممن سُمِّي في الجاهلية مُحَمَّداً، اسْتَخْلَفَهُ النَّبيُّ ﷺ على المَدِيْنَة في بعضِ غَزَوَاتِهِ، وكان مِمَّن اعتزل الفِتْنَةَ فلم يَشهدِ الجَمَلَ ولا صفِّين. رحمه الله وَغَفَرَ له ورضي عنه. أخباره في: طبقات ابن سَعْدٍ: ٣/ ١٨، والاستيعاب: ١٣٧٧، والإصابة: ٦/ ٣٣.

اختلف الأمرُ فيهما، وهو أَحْسَنُ ما سَمِعْتُ فيه وبالله الهُدَىٰ والتَّوفيق [١١٤].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن ثَوْرِ بنِ زَيدٍ الدِّيلِيِّ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أيُّمَا دَارٍ أو أَرْضٍ قُسِمَتْ في الجَاهليَّة فهي عَلَىٰ قَسْمِ الجَاهِلِيَّة، وأيُّما دَارٍ أو أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الإِسْلاَمُ ولم تُقْسَمْ فهي عَلَىٰ قَسْمِ الإِسْلاَمِ» [٢/ ٧٤٦ رقم (٣٥)].

قيل لعبدِالملكِ: أَهَـٰذَا في الدُّورِ والأَرضِ كما سَمَّىٰ في الحديثِ دُوْنَ غَيْرِهَا من الأَمْوَالِ الَّتِي تُوْرَثُ؟ فَقَالَ: بَل ذٰلك في جَميعِ المِيْرَاثِ كُلِّهِ، ما كان من دَارٍ، أو أَرْضٍ، أو نَاضٍّ[(١)]، أو عِوَضٍ، وكذٰلك روىٰ يُونُسَ بنُ يَزيدَ عن ابنِ شِهَابٍ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «كُلُّ مَا كَانَ مِنْ مِيْرَاثٍ قُسِمَ في الجَاهِلِيَّةِ فهو على قَسْمِ الجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مِيْرَاثٍ أَدْرَكَهُ الإِسْلاَمُ وَلَمْ يُقسَمْ فَهُوَ عَلَىٰ قَسْمِ الإِسْلاَمِ».

قال عبدُالمَلِكِ: فحَدِيثُ ابنِ شِهَابٍ هَـٰذا يَجْمَعُ المِيْرَاثَ كُلَّهَ، وهو أَجْـمَعُ من حَدِيْثِ مَالِكٍ.

قيل لعبدِالملك: أَذٰلِكَ في مُشْرِكِي العَرَبِ وَالمَجُوْسِ فَقَط، أم فيهم وفي اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ وَجَمِيْعِ أَهْلِ المِلَلِ؟

فقال: اختَلَفَتْ رِوَايةُ أَصْحَابِ مَالكٍ في ذٰلك، رَوَىٰ ابنُ وَهْبٍ وابنُ القَاسِمِ عن مَالكٍ أَنَّه قَالَ: ذٰلِك في مُشْرِكيْ العَرَبِ والمَجُوسِ فقط، فأمَّا اليَهُودُ والنَّصَارَىٰ فهم على قِسْمَتِهِمْ وإنْ أَسْلَمُوا كُلُّهم قبلَ القَسْمِ. وَرَوَىٰ

---

(١) قال الأصمعيُّ: اسمُ الدَّراهم والدَّنانير عندَ أهلِ الحِجَازِ: النَّاضُّ والنَضُّ، وإنَّما يُسمُّونَهُ ناضًّا إِذَا تَحَوَّل عَيْناً بعدَما كان مَتَاعاً؛ لأنَّه يُقالُ: ما نَضَّ بيدي منه شيءٌ. وعند غيرِ أهلِ الحِجَازِ: كلُّ مَتَاعٍ تَحَوَّل وَرِقاً أو عَيناً.

مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُون، وابنُ نافعٍ، وَأَشْهَبُ بنُ عبدالعزيز[١] عن مالكٍ: أنَّ ذٰلك في مُشركي العَربِ والمَجُوسِ، وفي اليَهُودِ والنَّصَارَىٰ وَجَمِيْعِ أهلِ المِلَلِ

قَالَ عبدُالمَلكِ: وهو أحبُّ إلينا، وأتبعُ للحَديثِ، وأشبهُ بتأويلِهِ؛ لأنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عَمَّ بقوله: «أيُّما دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الإسلامُ ولم تُقْسَمْ فَهِي على قَسْمِ الإسلام» فلم يُميِّزْ شَيْئاً من شَيءٍ.

قال عبدُالمَلكِ: ولم يختَلِفُوا كُلُّهم أنَّه وإنْ أسلَم جميعُ الوَرَثَةِ إلاَّ واحداً لَمْ يُسْلِمْ أنَّ القَسْمَ بَيْنَهُم عَلَىٰ ماوَرِثُوهَا عليه، لا يُجْبَرُونَ عَلَى غيرِ ذٰلك إلاَّ برضَى من الَّذي لم يُسْلِمْ منهم، قَالَهُ مالكٌ وجَميعُ أَصْحَابِهِ المَدنيين والمِصْريين، فإذا أسلَمُوا أَجْمَعُوْنَ استَوَواْ في حُرمة الإسلامِ، وفي وُجُوبِ حَقِّه، ولم يكنْ لَهُم وهم مسلمون أجمعون أنْ يَقتَسِمُوا حَقًّا لهم على قِسْمَةِ الكُفرِ وشَرِيْعَةِ الطَّاغوتِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن هِشَام بنِ عُرْوَةَ، عن أَبيه: أَنَّ رَقِيْقاً لحَاطِبٍ[٢] سَرَقُوا نَاقةَ رَجُلٍ من مُزَيْنَةَ فانتَحَرُوهَا، فرُفعَ ذٰلك إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فأمرَ عُمَرُ كَثِيْرَ بنَ الصَّلْتِ[٣] أن يقطعَ أَيْدِيَهُمْ، ثم قال عُمَرُ: أَرَاكَ تُجِيْعُهُم! واللهِ لأُغَرِّمنَّك غُرْماً

---

(١) تقدَّم ذكره قبل صفحات.

(٢) هو حاطبُ بنُ أَبي بَلْتَعَةَ الصَّحَابيُّ المَشْهُورُ بدَليل رواية الحدَيثِ في «الموطأ» عن هِشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن حاطبٍ وعبدالرَّحمٰن، إنَّما هو ابن حاطب بن أبي بلتعة؛ لأنَّ في الصَّحابة كثيراً مِمَّن يُسمَّى حاطباً. ترجمته في: الاستيعاب: ١/ ٣١٢، وأسد الغابة: ١/ ٤٣١، والإصابة: ٤/ ٢٩٦، ٥/ ٣٠ قُتِلَ يومَ الحرَّة.

(٣) كَثِيرُ بن الصَّلْتِ بن مَعْدِ يَكَرِب بن وَلِيْعَةَ الكِنْدِيُّ، أبوعبدِاللهِ حَلِيفُ قُرَيشٍ عداده في بني جُمَحٍ. قال محمَّد بن سَلاَّمٍ الجُمَحِيُّ في طبقات الشُّعراء: في ترجمة الشَّماخ اختصم الشَّماخُ وزوجته =

[١١٥] يَشِقُّ عليكَ، ثُمَّ قال للمُزَنِيِّ: كم ثَمَنُ نَاقَتِكَ، فَقَالَ المُزَنيُّ: كنتُ ـ واللهِ ـ أمنَعُهَا من أربعِمَائةِ دِرْهَمٍ، فقالَ عُمر: أَعْطِهِ ثَمَانمَائةِ دِرْهَمٍ» [٢/ ٧٤٨ رقم (٣٨)].

قال عبدُالمَلكِ: أمَّا تَضْعِيْفُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ القِيْمَةَ فإنَّما كَانَ تَشْدِيْداً منه عليه لِمَا اتَّهَمَهُ بِهِ من تَجْوِيْعِهِ غِلْمَانَهُ حتَّى أحوَجَهُم إلى السَّرِقَةِ، وليس ذٰلك بلاَزِمٍ لجميعِ النَّاسِ، فَإِنَّمَا الذي يلزمُ إغرامُ القيمةِ فقط. وأمَّا إسقاطُ القَطْعِ عمَّن سَرَقَ من جُوْعٍ فهي السُّنةُ؛ لأَنَّها شُبْهَةٌ، وقد قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «ادْرَؤُوا الحُدُوْدَ بالشُّبُهَاتِ» وقد عَمِلَ بذٰلك عُمَرُ، رأىٰ الجُوْعَ شُبْهَةً دَرَأَ بها القَطْعَ عَمَّن سَرَقَ، فَكَانَ لا يَقْطَعُ في سَنَةِ المَجَاعةِ، والعبيدُ في ذٰلك وَالأحرارُ بمنزلةٍ واحدةٍ، سَوَاءٌ مَنْ سَرَقَ شيئاً حين خَافَ أن يهلَكَ جُوْعاً فَثَبَتَ ذٰلك بالبيِّنَةِ العَادِلةِ ممَّن عُرِفَ جُوعُهُ، ومبلغُ ذٰلكَ منه فلا قَطْعَ عليه، وسَواءٌ سَرَقَ ما يَأْكُلُ أو غيرَ ذٰلك من الأموال، إذا رأىٰ أنَّه إنَّما أخذَ ما يردُّ به جُوْعَهُ، وما رُئِيَ إنَّما سَرَقَهُ لغيرِ الجُوعِ مما يَرَىٰ أنَّه سَرِقَاتُ أَهْلِ الفَسَادِ والاختفَاءِ؛ لاسْتِهْلاَكِ أَمْوَالِ النَّاسِ فعليه فيه القَطْعُ، وإن كان يومَ سَرَقَ قد جاعَ؛ لأنَّه قد سَرَقَ ما لا يُسرَقُ مثله لردِّ الجُوعِ، وَهٰكذا فسَّر لي مَن لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مالكٍ عندما كاشَفْتُهُمْ عنه، وقد قَالَهُ ابنُ القَاسِمِ أيضاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيْثَيْ مالكٍ

اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وعثمانَ بنِ عفَّان في صَدقةِ الوَالدِ

= إلى كَثِيْرٍ، وكان عثمان أقعده للنَّظر بين النَّاس... يُراجع: الإصابة: ٥/ ٦٣٢، وطبقات فحول الشعراء: ١٣٤.

على ولدِهِ أَمُتَضادَّانِ هُمَا أم في مَعْنىً وَاحِدٍ؟ اختَلَفَ القَوْلُ منهما فيه أم هما مُفْتَرِقَانِ عَلَىٰ مَعْنَيَيْنِ؟

فقال: بل هُما مُفترِقَانِ على مَعْنَيَيْنِ؛ أمَّا حَدِيثُ عُثمانَ الَّذي رَوَاهُ مَالكٌ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيَّب: أنَّ عُثمانَ قال: «مَنْ نَحَلَ ولداً له صَغيراً لم يَبْلُغْ أن يَجُوْزَ نَحْلَهُ، فأَعْلَنَ بها وأَشْهَدَ عليها فهي جائزةٌ، وأنَّ وَلِيَهَا أَبُوْهُ، فإنَّما هو في كُلِّ صَغيرٍ لم يَبلغِ الحُلُمَ، وَسَفِيْهٍ كَبِيْرٍ، قد بَلَغَ الحُلُمَ، أو بِكْرٍ لم تُنْكَحْ وتَبِنْ إلى زَوجها.

ومعنى قَولِهِ: «وأنَّ وَلِيَهَا أَبُوْهُ»: أن يَلِيَهَا له بالتَّثْمِيْرِ والتَّوْفِيْرِ والنَّظرِ له فيها وإنْ كانت في يَدَيْهِ، فأمَّا مَنْ قد بَلَغَ الحُلُمَ والرُّشْدَ من ذكرٍ ولدِ الرَّجُل وإنْ كان مَعَ أبيه، ومَنْ قد بَانَ من بَنَاتِهِ إلى زَوْجِهَا وَدَخَلَتْ بيتَها، أو كانت ثيِّباً وإن كانت في بَيتِ أَبِيْهَا فَهَـٰؤُلاَءِ[1] لا يَحُوْزُونَ لأنْفُسهم بقبْضِ ذٰلك من أبيهم وإخراجه من ولايته، وليسَ يَحُوْزُ الأَبُ عَلَىٰ مثل هَـٰؤُلاَءِ؛ لأنَّهم قد مَلَكُوا أَنفسَهم وَأَموالَهُم، وَهَـٰؤُلاَءِ في صَدَقَاتِ أبيهم عَلَيْهِم كَالأَجْنَبِيِّ، يلزَمُهُمْ من حِيَازَتِهَا ما يلزَمُ الأجنَبِيَّ، وَإِيَّاهُم أَرَادَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ في حَديثِ مالكٍ الذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبيرِ، عن عبدالرَّحـٰمن بن [١١٦] عَبْدٍ القَاريء: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب قال: «ما بالُ رِجَالٍ يَنْحَلُوْنَ أَبْنَاءَهُمْ نِحَلاً ثُمَّ يُمْسِكُوْنَهَا فإنْ ماتَ ابنُ أَحَدِهِمْ قال: مالِي بِيَدِي لَمْ أُعطِهِ أَحَداً، وَإِنْ مَاتَ هُوَ قَالَ: هو لابْنِي قَدْ كُنْتُ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، مَنْ نَحَلَ نِحْلَةً فلم يُحِزْها الذي نُحِلَهَا حتَّى تَكُوْنَ إنْ مَاتَ لِوَرَثَتِهِ فَهِيَ بَاطِلٌ». [٢/ ٧٥٣ رقم (٤١)]، فكان مَعنىٰ

---

(١) في الأصل: «فإن ولا».

حَدِيْثِ عُمَرَ هَـٰذا في غَيْرِ الأَصَاغرِ من وَلَدِ الرَّجل جَعَلَهُمْ عُمَرُ في حَيَازَاتِ صَدَقَاتِهِم كَالأَجْنَبِيِّينَ فافْهَمْ تلخيصَ ذٰلِكَ وَتَمَيُّزَهُ، فَكَذٰلِكَ فسَّرَ لي مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مَالِكٍ عن مالكٍ حينَ كَاشَفْتُهُم عَنْهُ.

قال عبدُالملكِ: وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَىٰ معنى حديثِ عُمَرَ هَـٰذَا حَديثُ أبي بكرٍ الَّذي رَوَاهُ مَالكٌ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن عائشةَ: «أَنَّها ذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا كان نَحَلَهَا جَادَّ عشرين وَسْقاً من مالِهِ بالغَابَةِ[1]، فلمَّا حَضَرَتْهُ

---

(١) قوله: «جَادّ عشرين وَسْقاً» شرحها أبوالوليد الباجي في المُنْتَقَىٰ ٦/ ٩٤: فقال: «قال عيسى بن دينار: معناه: جداد عشرين وسقاً من تمر نخله إذا جُدَّ. وقال ثابتٌ: قوله: «جادَّ عشرين وسقاً» يعني أنَّ ذٰلك يُجدُّ منها ويُصْرَمُ. وقال الأصمعيُّ: يقال: هذه أرضٌ جادَّ مائة وَسْقٍ، يريد: إنَّ ذٰلك يُجَدُّ منها، فعلى تفسيرِ عِيسَىٰ قوله: «جادَّ عشرين وسقاً» صفة للثَّمرةِ المَوهوبةِ، فتقديره: وهبها عشرينَ وَسْقاً مَجْدُوْدَةً، وعلى تَفسيرِ ثَابتٍ قَوْلُهُ: «جَادَّ عشرين وسقاً» صفة للنَّخل التي وهب ثمرتها فمعناه: وهبها ثمرة نخل يجدُّ منها عشرون وَسْقاً. والله أعلمُ وأحكمُ». وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢١٣: «أراد حائطاً يُجَدُّ منه هَـٰذَا العَدَد، وَهَـٰذَا كَلاَمٌ خَرَجَ مَخْرَجَ المَجَازِ؛ لأنَّ الحَائِطَ يُجَدُّ منه التَّمرُ، ولا يَجُدُّ هو، فهو في الحَقِيقة مَجْدُوْدٌ لاَ جَادٌّ، وله تأويلان:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الحائطَ لمَّا كان يُنبتُ التَّمرَ ويُعطيه جازَ أن يُؤتى به على لفظِ الفاعلِ كقولهم: هذه الأرض تُعطي من الزَّرع كَذَا وكَذَا، وناقةٌ تاجرةٌ في السُّوق، وإنَّما هي متجورٌ فيها، ولٰكن لما كانَ حسنُها هو الذي يُنفِقُها كان لها حظٌّ من الفعلِ.

والثَّاني: أنَّ العَرَبَ قد تأتي بالمفعول على صِيْغَةِ الفَاعلِ على معنى النَّسبِ كقولهم: ليلٌ نائمٌ، ونهارٌ صائمٌ، ولحمٌ حانِذٌ: للمشويِّ المحنوذِ والحَنِيْذِ، وإنَّما يُنَامُ في اللَّيْلِ، ويُصَامُ في النَّهارِ.

والغابةُ المذكورة: أرضٌ بعينها في المدينة الشَّريفة، وهما أرضان الغابة العُلْيَا والغابة السُّفْلَىٰ. يُراجع: معجم ماستعجم: ٩٨٩، ومعجم البُلدان: ٤/ ٢٠٦، والرَّوض =

الوفاةُ قال: واللهِ يا بُنَيَّةُ مَا مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَحبُّ إلي غِنىً بعدي مِنْكِ، ولا أعزُّ عَلَيَّ فَقْراً بعدِي مِنْكِ، وإنِّي كنتُ نَحَلْتُكِ جَادَّ عشرين وَسْقاً، فلو كنتُ جَدَدْتِيْهِ واحتَزْتِيْهِ كَانَ لَكِ، وإنَّمَا هُوَ اليومَ مالٌ وَارِثٌ، وإنَّما هُمَا أَخَوَاكِ وأُخْتَاكِ فاقتَسِمُوه عَلَىٰ كتابِ الله عزَّ وجَلَّ، فَقَالَتْ عائشةُ: فَقُلْتُ يا أَبَتِ واللهِ لو كان كَذَا وَكَذَا لتَرَكْتُهُ. إنَّما هي أَسْمَاء فَمَنِ الأُخْرَىٰ؟! فقال أبوبكرٍ: ذُو بَطْنِ بنتُ خَارجةَ، أُرَاهَا جَارِيةً» [٢/ ٧٥٢ رقم (٤٠)].

فأعلَمَهَا أَبوبكرٍ ـ رحمه الله ـ أنَّه لا يَجُوْزُ عليها عَطِيَّتُهُ، وأنَّها في حِيَازَتِهَا وقَبْضِهَا كالأَجْنَبِيِّ.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: فَمَنْ أراد أبوبكرٍ بقَوْلِهِ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ: «إنَّما هُمَا أَخَوَاكِ وأُخْتَاكِ؟» فَقَال: أَخَوَاهَا عبدُالرَّحمـٰن، وَمُحَمَّدٌ ابنا أبي بكر الصِّديق، فأمَّا عبدالرَّحمـٰن فهو أَخُوها لأُمِّها، أمُّهما أمُّ رُومان(١). وأمَّا مُحَمَّدٌ فأُمُّهُ

= المعطار: ٤٢٥، والمغانم المُطابة: ٢٩٩، ووفاء الوفاء: ١٢٧٥. ونقل الواقديُّ الخبرَ بمعناه فقال: «المدائنيُّ: عن الحسن بن دينار عن الحسن قال: قال أبوبكر لعائشةَ: إنِّي كنتُ نَحَلْتُكِ حَائِطي، وإن في نفسِي من ذٰلك شَيْئاً فرُدِّيه إلى المِيْرَاثِ...».

(١) أمُّ رُومان بنتُ عامر بن عويمر، كنانيَّةٌ، وكانت تحتَ عبدِالله بن الحارث بن سخبرة الأزدي، فقدم بها مكة، وحالفَ أبابكرٍ قبلَ الإسلامِ، وتُوفي عنها فَخَلَفَ عليها أبوبكرٍ، فولدت عائشةَ أمَّ المُؤمنين وعبدالرحمـٰن بن أبي بكر. وهاجرت أمُّ رومان وماتت بالمدينة في ذي الحِجَّةِ سنةَ ستٍّ من الهجرةِ فصلَّىٰ عليها رَسُوْلُ الله ﷺ ونزلَ في قَبرها، وقال: «من سَرَّه أن ينظرَ إلى امرأةٍ من الحُورِ العِينِ فَلْيَنْظُرْ إلى أمِّ رومان» واختُلف في اسمها فقيل: زَينبُ، وقيل: دَعْدٌ. أخبارها في: أنساب الأشراف: ٩٠، وجمهرة النَّسَب: ١/ ٤٩٣، وطبقات ابن سعد: ٨/ ٢٧٧، والتَّبيين في أنساب القُرشيين لابن قدامة: ٣١٠، والإصابة... وغيرها.

أَسْمَاءُ بنتُ عُميسٍ الخَثْعَمِيَّةُ[1] التي كانَتْ قبلَه تحتَ جَعْفَرِ بن أَبي طَالبٍ، وَصَارَتْ بعدَه تحتَ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، وقد وَلَدَتْ منهم ثلاثَتِهِمْ. وأُختَاهَا أَسْمَاءُ وأمُّ كُلثوم ابنَةَ أبي بكرٍ، فأَمَّا أَسْمَاءُ فهي أختها لأُمِّها، أُمُّهُمَا أمُّ عبدِالرَّحمـٰنِ أَمُّ رُومَّان[2]. وأمَّا أمُّ كُلْثُوْمٍ فهي التي قَالَ أبوبكرٍ فيها: «ذُو بَطْنِ بنتُ خارجة أُرَاهَا جَارِيَةً»، وذٰلك أنَّه كان تزوَّج امرأةً من الأَنْصَارِ يقالُ لها: حَبِيْبَةُ بنتُ خَارِجَةَ بنِ زيدٍ الأَنْصَارِيِّ[3]، وكان له منها حَبْلٌ في وَقْتِ مَوتِهِ ففيه

---

(١) قال الحافظ ابن عبدالبَرِّ: من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له هناك: محمداً وعبدَالله وعَوْناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتِلَ جعفرُ بن أبي طالب تزوَّجها أبوبكرٍ الصدِّيقُ فولدت له محمدَ بن أبي بكرٍ، ثُمَّ ماتَ عنها فتَزَوَّجَهَا عَلِيُّ بن أبي طالبٍ، فولدت له يَحيىٰ بنَ عليٍّ بن أبي طالبٍ لا خلافَ في ذٰلك.

أخبارها كثيرة في أنساب الأشراف: ٨٧، ١٠٤، وطبقات ابن سعد: ٨/ ٢٨٠، ونسب قُريش: ٨١، والاستيعاب: ٤/ ٣٤٧... وغيرها.

(٢) هٰذا غيرُ صَحِيْحٍ، والصَّحِيْحُ أنَّ أُمَّها قَيْلَةُ، وقيلَ: قتيلة بنت عبدِالعُزَّىٰ بن عبد بن أسعد بن نصر، من بني عامر بن لؤيٍّ. كَذَا قَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبدالبرِّ في الاستيعاب: ٤/ ٣٤٥ وغيره. وكذا في نسب أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ في أنساب الأشراف: ٨٧.

وهي والدةُ أسماء بنت أبي بكر وشقيقها عبدالله بن أبي بكر؛ ولم يذكر المؤلِّفُ عبدَ الله؛ لأنه لم يَرد في الحديث، والذي ورد هنا (أخواك وأختاك) وأمَّا عبدُالله فتوفيَ قبل أبي بكرٍ ـ رضي الله عنه ـ شَهِدَ يومَ الطائفِ مع النَّبي ﷺ فجُرح جراحةً انتقضت به بعدُ، فمات منها في خلافة أبيه. وله أشعارٌ وأخبارٌ. وكان السَّهمُ الذي أصابه يوم الطَّائف لأبي مِحْجَن الثَّقَفِيِّ فلما أخرجه أبوبكر قال أبومِحْجَن الثَّقَفِيُّ أنا بريته ورشته ورميته به، ثم رَزَقَ اللهُ الإسلامَ أبامحجنٍ رحمه الله ورضي عنه.

(٣) أخبار حبيبة في طبقات ابن سعد: ٨/ ٢٦٢، والاستيعاب: ٤/ ٣٦٩، وأسد الغابة: ٧/ ٦٠، والإصابة: ٧/ ٥٧٥، وفي أسد الغابة: «حبيبة بنت زيد..» وفي الإصابة: حبيبةُ بنت =

قال: «أُرَاهَا جَارِيَةً» فكانَ الأمرُ كَمَا ظَنَّ، وُلِدَتْ بعدَ موتِهِ جارِيةً سمَّتها عائشةُ أمَّ كُلْثُوم، وبَقِيَتْ حَتَّى بَلغت. فَحَدَّثني إبراهيمُ بنُ المُنذر الحِزَاميُّ، ومحمَّدُ بنُ سَلاَّم البَصْرِيُّ، عن سُفيان، عن إسماعيل بن أبي خالدٍ قال[1]: خَطَبَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب أمَّ كُلْثُوم ابنةَ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ إِلَىٰ عائشةَ فَأَطْمَعَتْهُ وَقَالَتْ له: أينَ المَذْهَبُ بِهَا عَنْكَ؟ فلمَّا خَرَجَ عنها قَالَتِ الجَارِيَةُ: تُزَوِّجِيْنِي من عُمَرَ وقد عرفتِ من غِيْرَتِهِ وَشِدَّةِ خُلُقِهِ وخُشُونَةِ عَيْشِهِ؟!، واللهِ لَئِنْ فَعَلْتِ لأخرجَنَّ إلى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلأَصِيْحَنَّ بأبي ولأبكينَّ عندَه، إنَّما أُرِيْدُ فَتىً من قُريش يصبُّ عليَّ الدُّنيا صَبًّا، فأَرْسَلَتْ عائشة إلى عَمْرِو بنِ العَاصي فأخبَرَتْهُ الخبرَ وقالَت: حُيَيْلَتُكَ، قال: أَكْفِيْكِهُ، فدَخَلَ عمرٌو على عُمرَ فقال: ياأميرَ المُؤمنين لو جَمَعْتَ إِلَيْكَ امرأةً فقال [١١٧] كأنَّك قد رأيتَ ذٰلك من أيامِكَ هَـٰذه، قال: فَمَنْ ذَكَرَ أميرُ المؤمنين؟ قال: أمَّ كلثُومٍ ابنةَ الصَّالح، قال: يا أميرَ المُؤمنين مالكَ وَلِجَارِيَةٍ غَرِيْرَةٍ تنعي إليكَ أباها بكرةً وَعَشِيَّةً؟ فأنَّىٰ عَيْشٌ مع ذٰلك؟ فنظرَ إليه عُمَرُ ثُمَّ قَالَ: أَلَقِيْتَ عَائِشَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: منها لَعَمْرُ اللهِ، قد تَرَكْتُهَا، فَتَرَكَهَا فتزوَّجَهَا طَلْحَةُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، فَقَالَ عليٌّ: لَقد تَزَوَّجَهَا فَتَىٰ أَصحابِ محمَّد [ﷺ]، يعني في السَّخاءِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ عن [حُمَيْدِ بن عبدالرَّحمـٰن بن عوفٍ و] محمَّدِ بنِ النُّعمانِ بنِ بَشِيْرٍ، أنَّهما حَدَّثَاهُ عن النُّعمانِ بن بَشِيْرٍ: «أنَّ أَبَاهُ بَشِيْراً

= خارجة بن زيد أو بنت زيد بن خارجة . . . ».

(١) الخبرُ مذكورٌ في كتب الطَّبقات والأخبار، وكُتُب الأحاديث والآثار بروايات مختلفةٍ ترجعُ في مضمونها إلى كلامِ المؤلِّفِ ابنِ حَبِيْبٍ.

أتىٰ به إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقال: إنِّي نَحَلْتُ ابني هَـٰذَا غُلاَماً كان لي، فَقَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مثلَ هَـٰذا؟ قال: لا، قال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَارْتَجِعْه» [٢/ ٧٥١ رقم (٣٩)].

قال عبدُالملكِ: ليس تأويلُهُ أن لا يجوزَ للرَّجُلِ أن ينحلَ بعضَ وَلَدِهِ دُوْنَ بَعْضٍ، قد نَحَلَ أبوبكرٍ عائشةَ جَادَّ عشرين وَسْقاً من نَخْلِهِ، دُوْنَ غَيْرِهَا من وَلَدِهِ، لَـٰكنَّ تأويلَهُ على الأمرِ بالمُساواة بينَ الأبناءِ في العَطيَّةِ.

وقد حدَّثني عُبَيْدُ الله بنُ مُوسَىٰ الكُوفيُّ، عن الأَوْزَاعِيِّ، عن يَحيىٰ بن أبي كَثِيرٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «سَاوُوا بينَ أولادِكُم في العَطِيَّةِ فإنِّي لو كنتُ مؤثِراً أحَداً على أحدٍ لآثَرتُ النِّساءَ على الرِّجالِ».

وحدَّثني هـٰرُونُ الطَّلْحِيُّ، عن عبدالرَّحمـٰن بن زَيد بن أَسْلَمَ، عن أَبيه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «سَاوُوا بينَ أَوْلاَدِكُمْ في العَطيَّةِ، لا تُوْرِثُهُمُ الضَّغَائِنَ».

وَحَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ عن مَالِكِ بن مِغْوَلٍ، عن إبراهيم النَّخعِيِّ: أنَّه كان يعدِلُ بين ولده حتى في القُبَلِ. وبلغني عن طَاوُوس اليَمَانِي مثله.

وحدَّثني ابنُ مَعْبَدٍ، عن يُونسَ بنِ عُبَيْدٍ، عن الحَسَنِ، قَالَ: «بَينَا رَجُلٌ جَالِسٌ عندَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ دَخَلَ عليه ابنٌ لهُ فَضَمَّه لَهُ، ثُمَّ أَجْلَسَهُ على فَخِذِهِ، ثم جَاءتِ ابنَةٌ لهُ فَضَمَّهَا إليه وأَجْلَسَهَا على الأَرضِ، فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] فَهَلاَّ ساوَيْتَ بينَهُما، فأخذَهَا فأجلَسَها على فَخِذِهِ، فَقَالَ: الآنَ عَدَلْتَ».

قال عبدُالملكِ: فإنَّما تأويلُ حديثِ النُّعمان بن بشيرٍ على وَجْهِ استِحْبَابِ المُساوَاتِ بينهم من غيرِ تَحْرِيْمِ لِمَنْ فَعَلَ غيرَ ذٰلك، فقد يكونُ بعضُ الوَلَدِ أبرَّ بأبيه وَأَطوعَ له فيستَوجِبُ أنْ يؤثِرَهُ على غَيْرِهِ ممن لَيْس على حَالِهِ،

فلا بأسَ بذٰلك[1].

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (العُمْرَىٰ) في حديثِ مالكٍ** الَّذي [١١٨] رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ، عن جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أيَّما رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمْرَىٰ لَهُ ولِعَقِبِهِ فإنَّها للذي يُعْطَاهَا لا تَرْجِعُ إِلَىٰ الَّذِي أَعْطَاهَا أَبَداً؛ لأنَّه أَعْطَىٰ عَطَاءً وَقَعَتْ فيه المَوَارِيْثُ» [٢/ ٧٥٦ رقم (٤٣)].

قال عبدُالملكِ: سمعتُ أصحابَ مالكٍ بالمَدينةِ وغيرِهَا يقولُون: قد جَاءَ هَـٰذا الحَديثُ ولاَ نَدْرِي مَا حَقِيْقَتُهُ؟ غيرَ أنَّ العَمَلَ لم يصحبْهُ ولعلَّه أن يكونَ مَنْسُوخاً، أو يكونَ حاملُهُ أوهمَ فيه، هَـٰكَذَا سَمِعْنَا مَالكاً يَقُوْلُ فيه، وغَيْرَهُ من أَكَابِرِ عُلَمَاءِ المَدينةِ.

وَقَد رَوَى مالكٌ عن يَحيى بنِ سَعِيدٍ أنَّ مَكْحُوْلاً سَأَلَ القَاسمَ بنَ مُحَمَّدٍ عن العُمْرَىٰ وَمَا يَقُوْلُ النَّاسُ فيها؟ فقال القَاسمُ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إلاَّ وَهُمْ عَلَىٰ شُرُوطِهِم في أَموالِهِم وفيما أَعْطَوْا. قَالَ مالكٌ: وَهَـٰذَا الَّذي جَرَىٰ به

(١) ذكر أبوعمر بن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ في التَّمهيد: ٧/ ٢٢٣ـ٢٣٠ أقوالَ العُلماء في ذٰلك وبيانَ حُججهم ثم قال: «قال أبوعُمر: أكثرُ الفقهاء على أنَّ معنى هـٰذا الحديثِ النَّدبُ إلى الخيرِ والبرِّ والفَضْل، لا أنَّ ذٰلك واجبٌ فَرْضاً أن لا يُعْطِيَ الرَّجُلُ بعضَ ولده دونَ بعضٍ على ما ذَهَبَ إليه أهلُ الظَّاهر، والدَّليلُ على أنَّ ذٰلك كذٰلك على النَّدْبِ لا على الإيجاب ـ مما احتجَّ به الشَّافِعِيُّ وغيرُهُ ـ إجماعُ العُلماءِ على جَواز عطية الرَّجُلِ ماله لغير وَلَدِهِ، فإذَا جازَ أن يُخرِجَ جميعَ ولده عن ماله جاز له أن يخرجَ عن ذٰلك بعضَهم. وأمَّا قصَّةُ النُّعمان بن بشير هذه فقد رُوِيَ في حديثه ألفاظٌ مختلفةٌ تدلُّ على النَّدبِ لا على الإيجاب، منها مَا رَوَاهُ دَاوُد بن أبي هند عن الشَّعبيِّ. . .».

العَمَلُ عندنا قديماً بالمدينة وأنَّ العُمْرَىٰ[1] ترجعُ إلى الذي أعمرها، وأن عقبها إذا سمَّاها عُمْرَىٰ؛ لأنَّه إذا قال: أعمرتك وعقبك، فكأنَّه قال: أسكنتك

---

(١) ذكر المؤلِّفُ هَـٰذه اللَّفظة في الجُزء الأول: ص٣٧٢ ووعدنا بتخريج هذه اللَّفظة في موضعها، وهذا أوانُ الوَفَاءِ. أقولُ ـ وعلى الله أعتمدُ ـ: يذكر مع هذه اللَّفظة ألفاظٌ أُخرىٰ منها: (الرُّقبى) و(الإخبالُ) و(الإفقارُ) و(الإطراقُ) و(المنحةُ) و(العريَّةُ) و(العَاريَّةُ) و(السُّكنَى) ، ولم يَتَحَدَّثِ المؤلِّفُ هُنَا إلا في (العُمْرَىٰ) دون سِوَاها وَتَحَدَّث عنها جَمِيْعاً الحافظُ ابنُ عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ في «التَّمهيد» و«الاستذكار» والوَقَّشِيُّ في تعليقه واليفرُنِيُّ في «الاقتضاب» وغيرهم من شراح ألفاظ «المُوطَّأ» وغيره من كتب السُّنَّةِ، وممن أجادَ وأفادَ ابن قدامة المَقْدِسيُّ في المغني: ١ / ٢٨٣.

يراجع شرح اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٧٧، والفائق: ٣/ ٢٩٨، وغَريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١٢٥، والنِّهاية: ٣/ ٢٩٨، وهي مشروحةٌ في جمهرة اللُّغة: ٧٧٣، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٢/ ٣٨١، والزَّاهر له: ٢٦١، ومُجمل اللُّغة: ٦٢٩، والتَّمهيد: ٧/ ١١٢، ١١٣ فمابعدهما، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجيِّ: ٦/ ١١٩، والمحكم: ٢/ ١٠٥، وأفعال السَّرقسطيِّ: ١/ ٢١٦، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (عمر) قال أبوعُبَيْدٍ: «وتأويل العُمْرَىٰ أي يقول الرَّجُلُ للرَّجُلِ: هذه الدَّار لك عمرك. وقال أبوعُبَيْدٍ: عن عطاء في تفسير العُمْرَىٰ بمثل ذلك أو نحوه قال اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب» ـ بعد أن نَقَلَ كلامَ أبي عُبَيْدٍ تقريباً ـ: وقياسُ العُمْرَىٰ والرُّقْبَىٰ ـ على قول مالك ومن ذَهَبَ مَذْهَبَهُ ـ أن يكونا مصدرين بمنزلة الرُّجعىٰ من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨﴾ فالعُمْرَىٰ مصدرُ عَمَرَ، والرُّقْبىٰ مصدَرُ رَقَبَ، وإِنَّما لَزِمَ أن يكونا مصدرين في قول مالكٍ؛ لأنَّ المُعمِرَ والمُرْقِبَ عنده لا يَمْلِكُ بالإعْمَارِ والإرْقَابِ ذاتَ الشَّيءِ ورَقَبَتِهِ إنَّما له الانتفاعُ به فقط، ويجبُ أن يكونا اسمين للشَّيءِ، والمعمر والمرقب على مذهب مَنْ يَرَىٰ أنَّهما يُوجبَانِ ملكَ رقبةِ الشَّيءِ، والوَجهان معاً جائزان في كَلَامِ العَرَبِ؛ لأنَّ (فُعْلَىٰ) يكونُ عندهم مَصدراً كالرُّجْعَىٰ، ويكون اسماً كالبُهْمَىٰ، يوجبُ أن يكون (العُمْرَىٰ) و(الرُّقْبَىٰ) من الأسماء التي تُسمَّىٰ بالمَصَادر كتسميتهم الرَّجُلَ زيداً أو عَمْراً» ومثله ـ تقريباً ـ في تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢١٦.

وَعَقِبَكَ فلم يَجْعَلْ لهم في الرُّقبةِ[1] شَيْئاً، فهي تَرْجعُ إلى صاحِبِهَا إنْ كان حَيًّا، أو إلَىٰ ورثته إن كان مَيْتاً، ولو قال مكانَ أَعْمَرْتُكَ وَعَقِبَكَ: حَبَسْتُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ عَقِبِكَ كانت تلك الَّتي لا تَرجعُ إلى صَاحِبِها، ومَضَتْ على سُنَّةِ التَّحْبِيسِ أبداً؛ لأنَّه حَبْسٌ رُمِيَ به مَجْهُولاً؛ فإنَّما يَرجعُ إلى أَقْربِ النَّاسِ بالمُحبَّسِ حَبْساً مُحَرَّماً مَوْقُوْفاً أبداً، كَانَ المُحبِّسُ يومَ يَرجعُ حيًّا أو مَيِّتاً، فهٰذا الَّذي جَرَىٰ به العَمَلُ في ذٰلك بالمَدِيْنَةِ من عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلى اليومِ، وَكَذٰلِكَ حَكَىٰ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي بَكْرٍ في ذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شرحِ حَدِيثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ في (اللُّقَطَةِ)[2] عن رَبِيْعَةَ بن أَبي عبدالرَّحْمَـٰنِ، عن يَزِيْدَ

---

(١) الرُّقْبَىٰ: «أن يقولَ للرَّجُلِ: إن مُتَّ قبلي رجعت إليَّ، وإن مُتُّ قبلك فهي لَكَ. وقال أبوعُبَيْدٍ: عن قتادة: الرُّقْبَىٰ: أن يقول الرَّجُلُ للرَّجُلِ: كَذَا وَكَذَا لفُلانٍ، فإن ماتَ فهو لفُلانٍ. قال أبوعُبَيْدٍ: وأصلُ العُمْرَىٰ عندنا هو مأخوذٌ من العُمرِ أَلاَ تَرَاهُ يقولُ: هو لك عُمْرِي أو عُمرك؟ وأصلُ الرُّقْبَىٰ من المُرَاقَبَةِ فكأنَّ كلَّ واحدٍ منهما إنَّما يُراقبُ موتَ صاحِبِهِ، أَلاَ تَرَاهُ يقولُ: إن مُتَّ قبلي رجعت إليَّ، وإن مُتُّ قبلك فهي لَكَ؟ فَهَـٰذَا يُنْبِئُكَ عن المُراقبةِ...» هَـٰذَا كَلاَمُ أَبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ٧٧ ولكلامه صلةٌ جيِّدةٌ تجدها هُناك، وفي مصادر (العُمْرَىٰ) السَّالفةِ الذِّكرِ، والله تعالى أعلم.

(٢) بضَمِّ اللاَّمِ وفتح القَافِ: اسمُ المَالِ المَلْقُوْطِ، أي: المَوجُودُ، والالتِقَاطُ أن يَعثُرَ على الشَّيْءِ من غيرِ قَصْدٍ وطَلَبٍ. وقال بعضُهم: هي اسمُ المُلْتَقِطِ كَالضُّحَكَةِ والهُمَزَةِ. فأمَّا المَالُ المَلقُوط فهو بسكونِ القافِ. كَذَا قال ابنُ الأثير في النِّهاية: ٤/ ٢٦٤، وقال: والأولُ أكثرُ وأصحُّ».

يقول الفقير إلى الله تعالى عبدالرَّحمـٰن بن سُليمان العُثَيمين ـ عفا الله عنه ـ: جاء في مجمل اللُّغةِ لابن فارس: ٨١٢ «اللُّقْطَةُ ساكنةُ القافِ قيَّدها بضَبْطِ القَلَمِ، وفي =

مَوْلَىٰ المُنْبَعِثِ، عن زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ أَنَّه قَالَ: «جَاءَ [رَجُلٌ إِلَىٰ] رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا ووِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ

= مقاييس اللُّغة لابن فارس أيضاً: ٥/ ٢٦٢ قيَّدها بتسكين القاف تقييد عبارة. وفي جمهرة اللُّغة لابن دريد: ٩٢٣ قال: «واللُّقَطَةُ التي تسميها العامة اللُّقْطَةُ...» فجعل الإسكانَ لغةً عاميَّةً غيَر فصيحةٍ، ومثله في أدب الكاتب لابن قُتَيْبَةَ: ٣٨٢ (باب ما جاء مُحرَّكاً والعامَّةُ تُسكنه) قال: «وهي اللُّقَطَةُ: لما يُلْتَقَطُ» وفي تثقيف اللِّسان لابن مكيٍّ الصَّقلي: ١٦٧ قال: «ويقولون: كتاب العَارِيَةِ واللُّقْطَةِ والصَّوابُ: العَارِيَّةُ بتشديد الياء، واللُّقَطَةُ بفتح القَافِ». أقول ـ وعلى الله أعتمدُ ـ: الصَّحِيْحُ ـ إن شاء الله تَعَالَىٰ ـ إنَّ الإسكانَ لُغَةٌ فيها وَلَيْسَتْ عَاميَّةً، حَكَاهَا اللَّيثُ. يُراجع العين: ٥/ ١٠٠، وفي مختصره: ١/ ١٥٤، مضبوطاً بالفتح لعلَّه من خطأ المحقِّق. ولم تُقَيَّدْ فيهما بعبارة بل برَسمِ القَلَمِ، وفي العُباب للصَّغاني: ١٨٤ «وقال اللَّيْثُ: اللُّقْطَةُ ـ بالتَّسكين ـ اسمُ الشَّيءُ تجدُهُ مُلقًى فتأخُذَه» وردَّ الأزهريُّ كلام اللَّيث فقال: كَلاَمُ العَرَبِ الفُصَحَاءِ على غير ما قاله اللَّيث، روى أبوعُبَيْدٍ عن الأصمعيِّ والأَحْمَرِ: هي اللُّقَطَةُ والقُصَعَةُ، والنُّفَقَةُ مُثَقَّلاتٌ كلُّها. وروي عن الفَرَّاءِ: اللُّقْطَةُ بالتَّسكين وَقَولُ الأحمرِ والأصمعيِّ أصوَبُ» أقول: نعم هو أصوبُ، وَلَٰكنَّ الثاني صَوَابٌ أيضاً، والفَرَّاءُ ممن سَمِعَ من العَرَبِ فلا يَجوزُ أن يُرَدَّ نَقَلُهُ، لاسيَّما أنَّ الإسكانَ هو القياسُ، قال الوَقَّشِيُّ في «تعليقه على الموطأ» ذكر أهل اللُّغة أنَّ اللُّقَطَةَ مفتوحةُ العين، وهي لغة شذَّت عن القياس لأنَّ (فُعَلَةً) إنَّما تُحرَّكُ العين منها إذا وُصِفَ بها الفاعِلُ، فإن وُصِفَ بها المفعُولُ سَكَنَتْ عينُها فيقال: رَجُلٌ لُعَنَةٌ، وسُبَّةٌ، وضُحَكَةٌ: إذا كان يلعنُ الناسَ ويسبُّهم ويضحكُ منهم، فإذا كان هو الذي يلعنُ ويسبُّ ويضحكُ سكنت العين فقلت: لُعْنَةٌ، وسُبَّةٌ، وضُحْكَةٌ، فيجبُ على هَـٰذَا أن يُقَالَ لُقْطَةٌ للشيء المُلتقطِ وتفتح العَيْنُ للرَّجلِ المُلتَقِطِ. وقد جَاءَ عن بعضِ اللُّغويين على القياس، والأولُ هو المشهورُ».

يراجع: الزَّاهر للأزهريِّ: ٢٦٤، وتهذيب اللُّغة له: ١٦/ ٢٤٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (لَقَطَ). والأفعال للسَّرَقُسْطِيِّ: ٢/ ٤٥٢.

جاءَ صَاحِبُها، وإلاَّ فَشَأْنَكَ بِهَا. قال: فَضَالَّةُ الغَنَمِ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قال: لَكَ أو لأَخِيْكَ أَوْ لِلذِّئبِ. قال: فَضَالَّةُ الإِبِلِ؟ قال: ما لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وسِقَاؤُها، تَرِدُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» [٢/ ٧٥٧ رقم (٤٦)].

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» فإنَّ العِفَاصَ: هو الوِعَاءُ الَّذِي تَكُوْنُ فيه النَّفَقَةُ مثل الخِرقةِ، أوالخَرِيطةِ، أو الجلدِ، أو ما أشبَهَ ذَلِكَ[1]، وَكَذَلِكَ سُمِّي الجِلْدُ الَّذي تُلْبِسُهُ رَأسَ القَارورةِ العِفَاصَ؛ لأنَّه كَالوِعَاءِ وليسَ هو بالصِّمَامِ، الصِّمَامُ: هو الذي يَدْخُلُ في فَمِ القَارُوْرَةِ فيكونُ سِدَاداً لَهَا. وأمَّا الوِكَاءُ فهوُ: الخَيْطُ الذي يُشَدُّ به، تقولُ منه: أوكيْتُها إيْكَاءً، وعَفَصْتُها عَفصاً: إذا شَدَدْتَ العِفَاصَ عليها[2]، وإنْ أردتَ أنَّك جَعَلْتَ لَهَا

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غَريب أبي عُبَيْد: ٢/ ٢٠١ والنَصُّ بعد ذلك كلُّه له، ويُراجع: الفائق: ٣/ ٦، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ١٠٩، والنِّهاية: ٣/ ٢٦٣، والعين: ١/ ٣٠٧، ومختصره: ١/ ١٢٢، وتهذيب اللُّغة للأزهريِّ: ٢/ ٤٣، والزَّاهر له: ٢٦٤، ومجمل اللُّغة: ٦١٧، والمُحكم: ١/ ٢٧٨، والتَّمهيد: ٣/ ١٠٧، والأفعال للسَّرقُسطيِّ: ١/ ١٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (عفص).
والصِّمَامُ، والوِكَاءُ مشروحان في مَصَادِرِ التَّخريج السَّابقَةِ.

(٢) في أفعال السَّرقسطي: «عَفَصَ القارُوْرَةَ عَفْصاً وأعفَصَهَا: شدَّ رأسَها بالعفاصِ، ويقالُ: جَعَلَ لَهَا عِفَاصاً. وأنشدَ أبوعُثمان:

كَـأَنَّ فَـا قَـارُوْرَةٍ لَـمْ تُعْفَـصِ
مِنْها حِجَاجَا مُقْلَةٍ لم تُلْخَصِ

وفي كتابِ ما جاء على فعلت أفعلت للجواليقي: ٥٥ «عفصت القارورة وأعفَصْتُها: إذا سَدَدْتَ رأسها بالعِفاص، وهو مثل الصِّمامِ». ويُراجع: فعلت وأفعلت لأبي حاتم: ١٥٣، وفعلت وأفعلت للزَّجاج: ٦٥.

عِفاصاً قلت: [١١٩] أعفصتُها إعفاصاً، وإنَّما أَمَرَ واجدَها أن يَعْرِفَ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ليكونَ ذٰلك علامةً لها إن جاءَ مَنْ يَعرفُها بتلكَ الصِّفةِ دُفعت إليه، وهذه سُنَّةٌ من رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في اللُّقطَةِ بِخَاصٍّ، لايشْبِهُهَا شَيءٌ من الأَحْكَامِ[١]

قَال عبدُالملكِ: أمَّا قَولُهُ في ضالَّةِ الغَنَمِ: «هي [لَكَ أو] لأَخِيْكَ أو للذِّئْبِ» يقولُ: إنْ لم تأخذْها أنتَ، أخذها إنسانٌ غيرُك مثلُك، فإن أَخطَأَهُ أن يأخذَهَا أَكَلَهَا الذِّئبُ، وَهَـٰذَا في المَواضع النَّائية من القُرَىٰ والعِمْرَان، حيث تكونُ السِّباعُ[٢]، ولا يمْكِنُ الَّذي يجدُها من السَّفَر تَعريفها، ولا يَمُرُّ بقَرْيَةٍ في قرُبِ المَوضع الذي وَجَدَهَا فيه. فأمَّا إنْ كان بقُربِ القُرَىٰ والعِمْرَان، أو كان الذي وَجَدَهَا غيرَ مُسافرٍ، إنَّما هُو من أَهْلِ القُرَىٰ فَلاَ رُخصَةَ له في أَكْلِهَا ولا أَخْذِهَا إلاَّ لِتَعْرِيْفِهَا.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ في ضالَّةِ الإبلِ: ـ «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاؤُها وسِقَاؤُها» فإنَّما يعني بالحِذَاءِ: أَخْفَافَهَا[٣]، يَقُوْلُ: إنَّها تَقْوَىٰ على السَّيرِ وعلى قَطْعِ البِلاَدِ. ويعني بالسِّقَاءِ: أنَّها تَقْوَىٰ على وُرُوْدِ المَاءِ فَتَشْرَبُ، وَالغَنَمُ لا تَقْوَىٰ على ذٰلك، ولم يُغْلِظْ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] في شَيْءٍ من الضَّوَالِ تَغْلِيْظَهُ في ضَوَالِّ الإبلِ. وقد جَاءَ في الحَدِيْثِ الآخَرِ حينَ سُئِلَ عن هَوَامِّ الإِبلِ، فقال: «ضالَّةُ المُسْلِمِ حَرْقُ النَّارِ» وَقَالَ في حَدِيْثٍ آخرَ: «لاَ يُؤْوِيْ ضَالَّةً إلاَّ ضَالٌّ» وَلَيْسَتْ الضَّالةُ إلاَّ مِنَ الحَيَوَانِ، لا يَدْخُلُ اللُّقَطَةَ اسمُ الضَّالَّةِ، وتَدْخُلُ في اسمِ

---

(١) كله عن أبي عُبَيْدٍ رحمه الله تعالى.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ: «وهذا عندي أصلٌ لكلِّ شيءٍ يُخاف عليه الفَسَادُ مثل الطَّعام، والفَاكهةِ مما إن تُرك في الأرضِ ولم يُلتقط فَسَدَ، فإنَّه لا بأسَ بأخذِهِ».

(٣) هو لفظُ أبي عُبَيْدٍ في غَرِيبِ الحَدِيثِ: ٢/ ٢٠٣.

الضَّالَّةِ الإبلُ والبَقرُ وَالخَيلُ والبِغالُ والحَمِيْرُ والعَبِيْدُ، وَكُلُّ ما يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فيذهبُ فَهُوَ دَاخِلٌ في اسمِ الضَّالَّةِ الَّتي شدَّد فيها رَسُوْلُ الله ﷺ، وقد سأل ثابتُ بنُ الضَّحَّاكِ الأنْصَارِيُّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ عن بَعِيْرٍ وَجَدَهُ فَأَخَذَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «إِيْتِ بِهِ المَوْضِعَ الَّذي وَجَدْتَهُ فِيْهِ فأَرْسِلْهُ» كَرَاهَةً منه لأخْذِهِ وَنَهْياً عنه.

قِيلَ لعبدِالملكِ: فهل يَجُوزُ إِرْسَالُ غيرِ الإبلِ مِنَ الضَّوَالِّ بَعْدَ أَخْذِهَا؟

فَقَالَ: نَعَمْ، البَقرُ وَحْدَهَا بمنزلةِ الإبلِ[1] في قُوَّتِهَا عَلَىٰ الرَّعي وَأَكْلِ الشَّجَرِ، وَوُرُدِهَا المَاءَ، والنُّزُوْعِ إلى مَكَانِهَا. فأمَّا الخَيْلُ والبِغَالُ وَالحَمِيْرُ وَالعَبِيْدُ وَالغَنَمُ في غَيْرِ الفَيَافِي فهي كاللُّقَطَةِ من المَتَاعِ وَالمَالِ، مَنْ أَخَذَ منْهَا شَيْئاً مُجْمِعاً على أخذِهِ لتَعْرِيفِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فهو لَهُ ضَامِنٌ، إلاَّ أن يَأْخُذَهُ غيرُهُ مُجْمِعاً[2] على أخذِهِ، كَمَا يُمرُّ الرَّجُلُ في آخرِ الرَّكبِ وأواخر الرُّفقةِ فيَجِدُ من هَـٰذَا شَيْئاً ساقطاً أو عَائِراً[3] فيأخذَهُ ويُنَادِي إلى مَنْ أَمَامَهُ: لَكُمْ هَـٰذَا؟ فَيُقَالُ لَهُ: لاَ، ثُمَّ يُخَلِّيْه في مَكَانِهِ، قَالَ: لاَ شَيءَ عَلَيْه فيه، وكذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ في هَـٰذَا بِعَيْنِهِ.

قال عبدُالملكِ: وتَرْكُ الضَّوَالِّ كلِّها من الحيوان خيرٌ من أخذها إلاَّ

---

(١) في كلام المؤلِّفِ هُنا ردٌّ على أبي عُبَيْدٍ حيث يقول: «وكذلك البَقَرُ والخَيْلُ والبِغَالُ والحَمِيْرُ، وكلُّ ما كان منها يَستقلُّ بنفسه فيذهب فهو داخل في حديث النبيِّ ـ عليه السَّلام ـ «ضالةُ المُسْلِم حَرْقُ النَّارِ» وفي قوله: «لا يأوي الضَّالةَ إلاَّ ضَالٌّ». وقد فصَّل العلماء في ذٰلك، قال أبوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٣/١٢٣ وأبوالوليد الباجي في المُنْتَقَىٰ: ٦/١٤٠ ـ والنَصُّ لأبي عمر ـ «والبقرُ بمنزلةِ الغَنَمِ إنْ خِيْفَ عليها السِّباعُ، وإن لم يُخَفْ عليها السِّباعُ فمنزلةِ الإبلِ».

(٢) في الأصل: «مجمعٌ».

(٣) العائِرُ، والعائِرَةُ: السَّاقط والسَّاقطة «لا يعرف لها مالك، مأخوذٌ من عارَ الفَرَسُ: إذا انطلق من مربطه مارًّا على وجهه» اللِّسان: (عَيَرَ).

ضالةٌ عَرَفْتَ صاحبَها. فأمَّا اللُّقَطَةُ مِنَ المَتَاعِ فَمَا كَانَ لَهُ منها بَالٌ وَقَدْرٌ فَأَخْذُهُ وَتَعْرِيْفُهُ خَيْرٌ من تَرْكِهِ، وَمَا كَانَ منها يَسِيْراً خَطْبُهُ فتَرْكُهُ خَيْرٌ من أَخْذِهِ.

قيلَ لعبدِالملكِ: فتَأْوِيْلُ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وعَرِّفها سَنَةً، فإن جَاءَ صَاحِبُها وإلاَّ فشَأْنَكَ بها»؟

قَالَ: يقولُ: إنْ شِئْتَ فكُلْها وإنْ شئتَ فتصدَّقْ بها، وإنْ شئتَ فَأَمْسِكْهَا، وَأَحبُّ إلينا مِنْ أَكْلِهَا الصَّدَقَةُ بها عن صاحبها، من غيرِ تَحْرِيْمٍ لأكْلِهَا، كَذَا جَاءَ عن عَبْدِ [١٢٠] الله بنِ عُمَرَ، وَسَعِيْدِ بن المُسَيَّبِ، ومالكٍ وغَيرِهِمْ من أَهلِ العِلْمِ، وهو على ذٰلك إنْ أَكَلَهَا أَو تَصَدَّقَ بها ثُمَّ جاءَ صَاحِبُها كَانَ مُخَيَّراً في إغْرَامِهِ إيَّاهَا، وفي تَرْكِهَا وَمَا أَحْدَثَ فيها. قَالَ: وَلاَ يُرَخَّصُ لَهُ في أَكْلِهَا، وَلاَ في الصَّدَقَةِ بها حَتَّى تَمْضِيَ السَّنَةُ الَّتي ضَرَبَهَا رَسُوْلُ الله ﷺ أجلاً فيها. قَالَ: وَالقَلِيْلُ وَالكَثِيْرُ في ذٰلك سَوَاءٌ، الدِّرْهَمَ فَصَاعِداً، أَو أَقَلَّ من الدِّرْهَمِ، إلاَّ في الصَّدَقَةِ بها قبلَ السَّنَةِ، فإنَّه إذَا كَانَ ذٰلِكَ مثلَ الدِّرْهَمِ وَمَا أَشْبَهَهُ في يَسارةِ الخَطبِ فلا بأسَ أن يَتَصَدَّقَ به قبلَ السَّنةِ.

قيل لعبدِالمَلكِ: فإذا جَاءَ طالبُ اللُّقَطَةِ يطلُبها أَتُظْهَرُ له، أم يُسْأَلُ عن صِفَتِهَا قبل أن يَراها؟

قال: بل يُسْأَلُ عن صِفَتِهَا قبلَ أن يَرَاها، وَكَذٰلِكَ قيلَ في الحَدِيثِ: «اِعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» لِكَيْ تَمْتَحِنَ طالبَها بمَعرفةِ صِفَتِهَا.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: فإنْ أَخْطَأَ صفتَهَا أولاً، ثمَّ عَادَ إلى صِفَتِهَا فَأَصَابَهَا قبل أنْ يَرَاهَا؟

قال: إذاً لا يُعْطَاهَا، ولا يُقَالُ في إصَابَةِ صِفَتِهَا بعدَ أنْ أخْطَأَهَا، ولا تَجِبُ له بالصِّفَةِ بعدُ إلاَّ بالبَيِّنة.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: فإن عَرَفَ الصِّفةَ كلَّها أو العددَ - إن كانت دنانيرَ أو دراهمَ - أَيُعْطَاهَا بغَيرِ يَمينٍ؟

فقال: لا بل لا يُعطاها إلاَّ بعدَ يَمِيْنِهِ باللهِ أنَّهَا لَهُ، فإن نَكَلَ عن اليَمِيْنِ لم يُعْطَهَا وإنْ عَادَ إلى اليَمِيْنِ بَعْد نُكُولِهِ عنها.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وإن عَرَفَ العِدَّةَ وعَرَفَ العِفَاصَ ولم يعرف الوكاءَ، أو عرفَ العِفَاصَ والوِكَاءَ ولم يَعْرِفِ العِدَّةَ فذٰلك يجزيه، يحلُف ويأخُذها إذا وَصَفَ أكثرَ صِفَتِهَا، وإنْ عَرَفَ العِفَاصَ والوِكَاءَ والعِدَّةَ وَأَخْطَأَ في ضَرْبِ الدَّنَانِيْرِ وَالدَّرَاهِمِ فوَصَفَهَا بغَيْرِ مَسْكَتِهَا[1] لم يُعْطَ منها شَيْئاً؛ لأنَّه وصفَ ماله بصفتين ولم يُوجد فيه إلاَّ بعضُ صِفَتِهِ، وإن كان أكثرَهَا، ألاَ تَرَىٰ أنَّ الشُّهودَ إذا شَهِدُوا على غَائبٍ باسمِهِ ونَسَبِهِ وَنَعَتِهِ فَأَصَابَ رَجُلاً جميعَ مَا وَصَفَهُ بِهِ الشُّهُوْدُ إلاَّ خِصلةً واحِدَةً لم يَلْزَمْهُ ما شَهِدَ به الشُّهُوْدُ عليه للخِصْلَةِ الَّتِي خَلَتْ من صِفَتِهِ، أو وُجِدَتْ على خِلاَفِهَا، فَكَذٰلِكَ اللُّقَطَةُ.

قَالَ: وَمَن اعْتَرَفَ لُقَطَةً فوصفها بجميع صفاتِهَا فدُفعتْ إليه، ثمَّ جَاءَ آخَرُ فَادَّعَاهَا بِمِثْلِ مَا وَصَفَهَا بِهِ الأوَّلُ، فالأوَّلُ أَحَقُّ بها من الآخَرِ؛ لأنَّها قد خَرَجَتْ من حَدِّ اللُّقَطَة باعترافِ الأوَّلِ لهَا، وَأَخذِهِ إِيَّاهَا بالصِّفةِ التي قَضَىٰ له رَسُوْلُ الله ﷺ، ولو كَانَ الأوَّلُ لم يأخذْهَا بالصِّفة بعدُ حَتَّىٰ جاءَ آخرُ يدعيها أيضاً وَوَصَفَهَا بصِفَتِهِ يُحَالَفَا عَلَيْهَا، فَإن حَلَفَا جَمِيْعاً أو نَكَلاَ جَمِيْعاً كانت

---

(١) لعلَّه يقصد به ما تُمسك به وتُحفظ من قُماش أو جلدٍ أو نحوهما. جاء في اللِّسان: «المَسْكُ - بالفتح وسكون السِّين -: الجلدُ، وخصَّ بعضُهُم به جلدَ السَّخلة، قال: ثم كَثُرَ حَتَّى صار كلُّ جلدٍ مَسْكاً». والهِمْيَانُ: الذي تحفظ به الدَّنانير والدَّراهم يكون من جلدٍ فلعلَّه يقصد به ذٰلك. واللهُ أعلمُ.

بينهما، وإن حَلَفَ واحدٌ[1] ونَكَلَ الآخرُ كانت للحالف منهما، فأمَّا إذا كان الأولُ قد دُفعت إليه وصارَتْ في يَديه فليس يَشركه فيها الثَّاني بالصِّفة بعدُ؛ لأنَّها كشَيءٍ فِي يَدِ رَجُلٍ قد صَارَ لَهُ وملكه ادَّعَىٰ فيه مُدَّعٍ، فلا يُقْضَىٰ له إلاَّ ببينةٍ تَشْهَدُ لَهُ أنَّ ذٰلكَ الشَّيءَ لَهُ، وَتَكُونُ البَيِّنَةُ عندَ ذٰلِكَ أحقَّ من الصِّفةِ. قال: ولو كَانَ الأوَّل الذي ادَّعاها وَوَصَفَهَا قامت له عليها بينةٌ مع صفتِهِ أنَّها له فُدفعت إليه بأمرِ السُّلطانِ أو بغيرِ أمرِهِ، ثم ادَّعَاهَا الثَّاني وَأَقَام البَيِّنَةَ [١٢١] على أنَّها كانت له فهي لأَوَّلِهِمَا ملكاً له في شهادةِ شُهَدَائِهِ، وإن لم يَكُنْ في شَهَادَتِهِمَا تاريخٌ يُعرَفُ به أوَّلهما أنَّها ملكٌ[2]، كانت لأعدَلِهِمَا بينةً، فَإِنْ تَكَافَا البيِّنتان في العَدَالَةِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُمَا جَمِيْعاً، وكانت للذي هي بِيَدِهِ بعدَ يَمينِهِ بالله أنَّها له مايَعلمُ لصَاحبه فيها حقًّا، فإن نَكَلَ عن اليَمينِ حَلَفَ صاحبُهُ وانتَـزَعَهَا منه، وإن نَكَلَ صاحبُه أيضاً فلا شَيءَ له، وأُقِرَّتْ في يدِ الذي دُفعت إليه أولاً.

قَالَ عبدُالملكِ: وإذا التَقَطَ العبدُ، أو المُدَبَّرُ، أو المُكَاتَبُ، أو أمّ الوَلَدِ لُقَطَةً فاسْتَهْلَكُوْهَا بعدَ السَّنة بأكْلٍ أو صَدَقَةٍ فإنَّما هي في ذمَّتِهِمْ كَمَا هي في ذمةِ الحُرِّ؛ لأنَّهم إنَّما اسْتَهْلَكُوْهَا بالإِذْنِ الَّذي أَذَنَ بِهِ رَسُوْلُ الله ﷺ في قَوْلِهِ: «شَأنَكَ بها»[3] وإن اسْتَهْلَكُوْهَا قبلَ السَّنةِ فهي في رِقَابِهِم؛ لأنَّهم اسْتَهْلَكُوْهَا تَعَدِّياً، يُخيَّرُ سَيِّدُ العَبْدِ في إسلام العَبْدِ بها إلى صَاحِبِهِ، وفي افتِدَائِهِ بقِيْمَتِهَا إن كانَتْ مِمَّا لَهُ قِيْمَةٌ، وأمَّا[4] إن كَانَتْ مِمَّا لا يقوَّمُ إِذَا تَعَدَّى فيه،

---

(١) في الأصل: الواحد.

(٢) في الأصل: «ملكاً».

(٣) في الأصل: «به».

(٤) في الأصل: «ومما».

فَيُخَيَّرُ[1] سيِّدُ المُدَبَّر في إسلامِ خِدْمَتِهِ أو افتِدَائِهَا. ويُقالُ للمُكَاتبِ: أدِّ قيمةَ ما استَهْلَكْتَ وإلاَّ فقد عَجزتَ ورقِقتَ، فإن عَجزَ رَجَعَ التَّخْييرُ فيه إلى سيِّدِهِ كالتَّأخيرِ في عَبْدِهِ الَّذي لا كِتَابةَ فيه، ويُقالُ لِسَيِّد أمِّ الوَلَدِ: أدِّ الأقلَّ من قِيْمَةِ اللُّقَطَةِ، أو قيمةِ أمِّ الوَلَد، سبيلُه سبيل الجنَايَاتِ.

قال عبدُالملكِ: هٰكذا فسَّر لي من لَقِيْتُ من أصحابِ مَالكٍ في ذٰلك كُلِّه، عندَ سُؤَالهم عن شَرْحِ تَأويلِ حَدِيْثِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في ذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (الافتلاتِ) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قَالَ لَهُ القائلُ: «إنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُها وأُرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أفأتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: نَعَمْ» [٢/ ٧٦٠ رقم (٥٣)].

قال عبدُالملكِ: الافْتِلاَتُ: المُبَاغَتَةُ، يَقُوْلُ: ماتَتْ بَغْتَةً، وَإنَّما هُوَ مَأخُوْذٌ من الفَلْتَةِ[2].

---

(١) في الأصل: «ويخيِّرُ».

(٢) اللَّفظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٣١ وعبارة المؤلِّف مأخوذةٌ منه، وعبارة أبي عُبَيْدٍ أكثرُ وُضُوحاً في الدَّلالة على المَقصُود قال: «افْتُلِتَتْ نَفْسُها؛ يَعني: ماتَتْ فجأةً، لم تُمْرَضْ فتُوصِي ولكنَّها أُخِذَتْ فَلْتَةً وكذٰلك كلُّ أمرٍ فُعِلَ على غيرِ تَمَكُّثٍ وَتَلَبُّثٍ فقد افْتُلِتَ، والاسمُ منه الفَلْتَةُ» ويُراجع: غريب الخَطَّابي: ١/ ١٩٧، والغريبين: ١٤٧٠، والفائق: ٣/ ١٣٧، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ٢٠٤، والنِّهاية: ٣/ ٤٦٧. وهي أيضاً في التَّمهيد: ٢٢/ ١٥٤، والمُنْتَقىٰ: ٦/ ١٥٤، وتعليق الوَقَّشيِّ: ٢/ ٢٢١، والاقتضاب لليَفْرُنِيِّ، وفيهما فوائد، والعين: ٨/ ١٢٢، ومختصره: ٢/ ٣٣٠، وجمهرة اللُّغة: ٤٠٥، ومجمل اللُّغة: ٧٠٤، والأفعال للسَّرقُسطي: ٤/ ٦٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: «(فَلَتَ)».

قال الخَطَّابيُّ: «يقالُ: افْتَلَتَ الشَّيءَ: إذا أخذتَهُ فُجَاءَةً، قال الشَّاعرُ: =

=

فَإِنْ يُفْتَلَتْهَا وَالخِلاَفَةُ تُفْتَلَتْ   بِأَكْرَمِ عَلْقَى مَنْبَرٍ وسَرِيْرِ

ومن هَـٰذَا الحديثُ الآخرُ: «إنَّ امرأة أَتَتْهُ فقالت: إنَّ أمي افتُلِتَت نَفْسُها» أي: أُخِذَتْ نفسُها فُجاءةً». قال الخَطَّابِيُّ: وأخبرني إبراهيم بن عبدالرَّحيم العنبريُّ (نا) ابن أبي قُماش (نا) ابن عائشة، قال: كان رجُلٌ من قُرِيش يُقالُ له صُبَيْرَةُ يقومُ على المَجَالِسِ فيقول: هل تَرَوْنَ بي بأساً إعجاباً بنفسه، فبينما هو كذلك إذا فَجِئَهُ الموتُ أصحَّ ما كان، فقيل فيه:

مَنْ يَأْمَنِ الحَدَثَانِ بَعْـــ   ـــدَ صُبَيْرَةِ القُرَشِيِّ مَاتَا

سَبَقَــتْ مَنِيَّتُــهُ المَشِـــ   ـــيْبَ وَكَانَ مِيْتَتُهُ افْتِلاَتَا

قال العَنْبَرِيُّ: «صُبَيْرَةُ» وقال غيره: «ضُبَيْرَةُ» بالضَّاد المعْجمة. والبيتُ السابقُ قبل هَـٰذين أنشده أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ١٥٤ لخالد بن يَزِيْدٍ، وهو خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان كُنْيَتُهُ أبوهاشم. عالمٌ شاعرٌ، مؤلِّفٌ، صاحب نوادر وأخبار، سيرتُهُ مشهورةٌ، وأخبارُهُ كثيرةٌ، توفي سنة ٩٠هـ. يراجع: تاريخ دمشق: ١٦/ ٣٠١.

قال الوَقَّشِيُّ: «روى الخطابيُّ (نَفْسُهَا) بالرَّفع، وقال: معناه: أُخْرِجَتْ نَفْسُها فُجَاءةً. وروىٰ (نفسَها) بالنَّصب وذلك على وجهين:

أحدُهُما: أن يكون «نفسَها» مردودةً على الأمِّ، كأنَّه قال: كأن أمِّي نفسَها افْتُلِتَتْ.

والثَّاني: أَنْ يكونَ «افْتُلِتَتْ» بمعنى «سُلِبَتْ» كما يقال: سُلِبَ زَيْدٌ ثوبَه بالنَّصب على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «سُلِبَ» ومن رَوَى «افْتُلِتَتْ منها نَفْسُها» فليس في النَّفس إلا الرَّفع. ورواه بعضُهم: «إنَّ أُمي افْتُلِتَتْ» وكذا رواه المُبرِّدُ». وأوردَ اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب» كلامَ أبي عُمَرَ بن عبدالبرِّ المُستفاد من كلام الخطَّابي ثم قال اليَفْرُنِيُّ: «وبالوجهين قيَّده جماعة من شُيُوخِنَا، وذكر القُتَبِيُّ: «أقتلت» بالقاف، وهي كلمةٌ تُقال لمن مات فجأة، والأولُ هو المشهورُ». يراجع: الكامل: ١/ ٤٤٩، ومشارق الأنوار: ٢/ ١٥٧. وفيه أنَّ العرب في الجاهلية تسمي آخر لَيْلَةٍ من الشَّهْرِ الحَرَامِ وهي ليلة الثَّلاثين (الفَلْتَةَ).

[شرحُ غريب كتاب الوَصيّة][1]

[من موطّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (اليَفَاعِ) في حديث مالكٍ الّذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: «أنّه أَجَازَ وَصِيَّةَ غُلَامٍ يَفَاعٍ من غَسَّان» [٢/ ٧٦٢ رقم (٢)].

قال عبدُالملكِ: اليَفَاعُ من الغِلْمَانِ: الّذي قد تَحَرَّكَ وارتَفَعَ شيئاً[2]، ابنُ ثمان سنين ونحوها، وإنّما اشتُقَّ من اليَفَاعِ من الأرضِ، وهو: من المكانُ المُشرفُ، فإنّما قيل للغُلَامِ: يفاعٌ؛ لارتفاعِهِ عن الصِّغرِ، ونُشُوزِهِ فِي الكِبَرِ، وَالعَرَبُ تُسمِّيه: يَفْعَةً [١٢٢] ويَفَاعاً، ويَافِعاً[3] والمَعْنَىٰ فيه كلُّه واحدٌ. قال أَعْشَىٰ بَكْرٍ[4]:

---

(١) المُوطّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٧٦١، ورواية أبي مُصعب: ٢/ ٥٠٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٥٨، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٦/ ١٤٥، وتنوير الحوالك: ٢/ ٢٢٨، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٥٨.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب الخطابي: ١/ ٤٤٠، والغريبين: ٢٠٥٦، والتعليق على الموطأ: ٢/ ٢٣٢، وغريب ابن الجوزيّ: ٢/ ٥١١، والنِّهاية: ٥/ ٢٩٩، ويُراجع: العين: ٢/ ٢٦١، ومختصره: ١/ ١٩١، وجمهرة اللُّغة: ٩٣٩، ومجمل اللُّغة: ٩٤٢، ومقاييس اللُّغة: ٦/ ١٥٧، والمُحكم: ٢/ ١٨٦، والأفعال: ٤/ ٢٩٤.

قال الوَقَّشِيُّ: «المشهور أن يُقَالَ: غُلامٌ يَفَعَةٌ ويَافِعٌ، وهوم الذي شبَّ ولم يبلغ، وأمّا اليَفَاعُ فهو المكان العَالي المُشرف».

(٣) في الأصل: «يفاعٌ» و«يافع».

(٤) ديوان الأعشى: (الصُّبح المنير): ١٠٢ من قصيدتِهِ في مدحِ النَّبيِّ ﷺ وهي مشهورةٌ.

وَمَازِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَايافِعٌ وَلِيْداً وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

فاليَافِعُ: الذي قد تَحَرَّكَ وعَقَلَ وعَرَفَ ما يَفْعَلُ.

ـ **وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] لسعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ في مَرَضِهِ: «لَعَلَّكَ أنْ تُخلفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أقوامٌ، ويُضَرَّ بِكَ آخرون» [٢/ ٧٦٣ رقم (٤)]**

قال عبدُالمَلكِ: حدَّثني قُدَامَةُ بنُ محمَّدٍ المَدنيُّ، عن مَخْرَمَةَ بن بُكَيْرِ بن الأشجِّ، عن أبيه: أنَّه سَأَلَ عَامِرَ بنَ سَعْدِ بن أَبِي وقَّاصٍ عن ذٰلك، فقال له: أُمِّرَ سَعدٌ عَلَىٰ العِرَاقِ فأُتيَ بِقَوْمٍ ارتَدُّوا عن الإِسْلاَمِ، وسَجَعُوا سَجْعَ مُسَيْلَمَةَ، فَاستَتَابَهُمْ، فأَبَىٰ بَعْضُهُم فَقَتَلَهُمْ وضُرَّ أُولئِكَ، وتابَ بعضُهُم فانتَفَعُوا به، فَهَـٰذا تأويلُهُ.

قال عبدُالمَلكِ: وسألتُ عن ذٰلك مُطَرِّفاً وابنَ المَاجِشُونَ فقَالاَ لي مثلَهُ.

قال عبدُالمَلكِ: وأمَّا قولُهُ في الحَديثِ: «لكنَّ البائسَ سَعْدُ بنُ خَوْلَةَ» يرثي لَهُ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أنْ ماتَ بمكَّة، فإنَّه كانَ رَجُلاً من أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَاتَ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ في حَجَّةِ الوَدَاعِ، في يَوْمٍ قَالَ هَـٰذَا القَوْلُ لسَعْدِ بنِ أبي وقَّاصٍ في مَرَضِهِ.

ـ **وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن هِشَامِ بن عُروة، عن أَبيه: «أنَّ مُخَنَّثاً كان عندَ أمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ فقال لعَبْدِاللهِ بن أبي أمَّية ـ ورَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] يَسْمَعُ ـ: ياعبدَالله إن فَتَحَ اللهُ عَلَيْكُمُ الطَّائفَ غَداً فأنا أَدُلُّكَ على ابنةِ غَيْلاَنَ، فإنَّها تُقبلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُدْبِرُ بثَمَانٍ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لايَدْخُلَنَّ هؤُلاءِ عَلَيْكُمْ» [٢/ ٧٦٧ رقم(٥)]

قال عبدُالمَلكِ: إنَّما عَنَى بالمُخَنَّثِ المُؤَنَّثُ من الرِّجَالِ وإن لم تُعرَفِ

الفَاحشةُ فيه[1]؛ لأنَّ الخَنَثَ هو شِدَّةُ التَّأنيثِ في الخِلْقَةِ والفعلِ، يَكُوْنُ موضَّعَ الخِلْقَةِ، قَصِيْرَ الهِمَّةِ، مُونَةَ[2] النّعمةِ، يُشبهُ المَرْأَةَ في الخَلْقِ واللِّيْنِ والتَّكَسُّرِ، وفي اللَّفظِ واللَّحظِ، وفي العَقْلِ والفِعْلِ فذٰلك الخَنَثُ، هٰكذا فسَّره لي ابنُ الماجِشُون[3].

قَالَ عبدُالمَلكِ: وأمَّا قولُهُ: «تُقْبِلُ بأَربعٍ وتدْبرُ بثَمَانٍ» فإنَّما أراد عُكَنَهَا؛ لأنَّ العُكَنَ هي أربعُ طرائق في بطنها بعضُها فوقَ بعضٍ[4]، فإذا بَلَغَتْ خِصْرتها صَارَتْ أطرافُها ثَمَانياً، أَرْبَعاً من هَـٰهُنا، وَأَرْبَعاً من هَـٰهُنا، فهي أربعُ إذا أقبلتْ إليكَ؛ لأنَّها تَسْتَقْبِلُكَ بِبَطْنِهَا، وَإِذَا أَدْبَرَتْ عَنْكَ صَارَت تلكَ الأربعُ ثمانياً؛ أَرْبَعاً في خِصْرِهَا الأيْمَنِ [١٢٣] وَأَرْبَعاً في خِصْرِهَا الأيْسَرِ؛ لأنَّ الظَّهرَ لا تَنْكسر فيه العُكَنُ، وهو يُشْبِهُ عندي ما قَالَ النَّابغَةُ الذُّبْيَانِيُّ ـ في قَوَائِمِ

---

(١) هذا الشَّرحُ منقولٌ عن ابن حَبِيْبٍ في المُنتَقَىٰ لأبي الوَليد البَاجي: ٦/ ١٨٣ وصدَّره بقوله: «قال ابنُ حَبِيْبٍ: المخنثُ هو المؤنَّثُ من الرِّجالِ وإن لم تُعرف في الفاحِشَةُ. . .» وكذٰلك هو في التَّمهيد. . . وغيره.

(٢) كثيرُ النِّعمةِ محسودٌ عليها. (اللِّسان).

(٣) نقل الحافظُ ابنُ عبدالبَرِّ هذا وزاد: «وسواءٌ كانت فيه عاهةُ الفاحشة أو لم تكن» وهو كلامُ المؤلِّفِ.

(٤) في مجمل اللُّغة: ٦٢٢ «العُكْنَةُ: هي الطَّيُّ في بَطْنِ المَرْأَةِ من السِّمَنِ». وفي العين: ١/ ٢٠٣: «العُكَنُ: الأطواءُ في بطنِ الجاريةِ السَّمينةِ، ويجوزُ: جاريةٌ عكناءُ، ولم يجزه الضَّريرُ. . . وواحدة العُكَنِ: عُكْنَةٌ، قال الأعشىٰ:

إِلَيْهَـا وَإِنْ حُسِـرَتْ أَكْلَـةٌ يُوَافِي لأُخْرَىٰ عَظِيْمُ العُكَنْ

ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١/ ٣١٧، والمحكم: ١/ ١٦٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٢٤٠، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (عكن).

النَّاقةِ ـ[1]:

عَلَىٰ قَصَبَاتٍ بَيْنَمَا هُنَّ أَرْبَعٌ   أُنَخْنَ لِتَعْرِيسٍ فَعُدْنَ ثَمَانِيَا

يَقُولُ: إذَا وَقَفَتْ فإنَّما قَوَائِمُها أَرْبَعٌ، وَإِذَا أُنِيْخَتْ تَثَنَّتْ قَوَائِمُهَا وَانْطَوَتْ فَصَارَتْ ثَمَانِياً، فَكَذٰلِكَ عُكَنُ المَرْأَةِ، هِيَ أَرْبَعٌ مُقْبِلَةً وَثَمَانٌ مُدْبِرَةً.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد أَخبرني حَبِيْبٌ كَاتِبُ مَالِكٍ[2] وَقَارِىءُ «مُوَطَّئِهِ»

---

(١) لم أجده في ديوان النَّابغة الذُّبياني في طبعاته. وفي ديوان النَّابغة الجَعْدِيِّ: ١٦٦ـ١٨٠ قصيدةٌ على وَزْنِ هَـٰذا البيتِ وقافيته، وفيها نَقْصٌ فَلَعلَّ البيتَ من شواردها أولها:

أَلَمْ تَسَأَلِ الدَّارَ الغَدَاةَ مَتَىٰ هِيَا   عَدَدْتُ لَهَا مِنَ السِّنِيْنَ ثَمَانِيَا

والبيتُ في التَّمهيد: ٢٢/٢٧٥ (على هَضَبَاتٍ) وَنَسَبَ البيتَ إلى النَّابغةِ، ولم يَقُل الذُّبيانيّ ولا الجَعْدِيّ؟! وَرَبَّما أنَّه نَقَلَهُ عن ابنِ حَبِيْبٍ.

(٢) هو حَبِيْبُ بن أبي حَبِيْبٍ، واسم أبي حَبِيْبٍ مرزوقٌ، وقيل: زُرَيْقٌ، وقيل: غيرُهما أبومُحَمَّدٍ الحَنَفِيُّ، مولاهم، قال القاضي عياضٌ: «كاتبُ مالكٍ، وَقَارِؤُهُ، وبقراءته سَمِعَ النَّاسُ «المُوَطَّأَ» مدنيٌّ، انتقَلَ إلى مِصْرَ، وعدَّه بعضُهُم في المصريين؛ لأنَّه توفي بها سنة ٢١٨هـ». وهو مَعْدُودٌ في الضُّعَفَاءِ، بل بالوضَّاعين والكذَّابين. قال الحافظ أبوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ: «وحبيبٌ كاتبُ مالكٍ متروكُ الحديثِ، ضعيفٌ عند جميعهم، لا يُكْتَبُ حديثه، ولا يُلتفتُ إلى ما يجيءُ به».

يَقُول الفَقِيْر إلى الله تَعَالى عَبْدالرَّحْمَـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن ـ عَفَا اللهُ عَنْه ـ: ضَعَّفَهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ، وابنُ مَعينٍ، والنَّسائِيُّ، وأبوحاتم الرَّازِيُّ، وكذَّبوه وذَمُّوه. قال أبوداود: «كان من أكذبِ النَّاسِ»، وقال أبوحاتِمٍ الرَّازِيُّ: «متروكُ الحديثِ، روى عن ابن أخي الزُّهريِّ أحاديثَ مَوضُوعةً» وقال أحمدُ بن عديٍّ: أحاديثُهُ كلُّهَا مَوضُوعةٌ عن مالكٍ وغيره... وقال: وعامةُ حديثِ حَبِيْبٍ موضوعُ المَتْنِ، مَقْلُوبُ الإسنادِ، ولا يَحتشمُ حَبِيْبٌ من وَضعِ الحديثِ على الثِّقاتِ، وأمرُهُ بَـيِّنُ الكذبِ». يُراجع: الجرح والتَّعديل: ٣/١٠٠، وترتيب المدارك: ٣/١٦٧، وتهذيب الكمال: ٥/٣٦٦، والوافي =

للنَّاسِ عليه قال: قلتُ لمالكٍ: إنَّ سُفيانَ زادَ في حديثِ ابنةِ غَيْلَانَ[1]: أنَّ

= بالوفيات: ١١/ ٢٩٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٢٨٤، وتهذيب التهذيب: ٢/ ١٨١.

رواية عبدالمَلكِ بنِ حَبِيْبٍ، عَن حَبِيْبٍ كاتبِ مَالكٍ نقلها عن ابن حَبِيْبٍ كثير من العُلَمَاءِ، منهم القُرطبيُّ في تفسيره: ١٢/ ٢٣٥، والحافظُ ابنُ عبدالبرِّ في «التَّمهيد» ٢٢/ ٢٧١ وَعَقَّبَ عليه بَقَوْلِهِ: «كُلُّ مَا ذَكَرَهُ حَبِيْبٌ كَاتِبُ مَالكٍ عن سُفيان بن عُيَيْنَةَ أنَّه قَالَ في الحَدِيْثِ، يعني هشامَ بنَ عُروة هَـٰذا فغيرُ مَعْرُوْفٍ فيه عن أحدٍ من رُوَاتِهِ عن هِشَامٍ، لا ابن عُيَيْنَةَ ولا غَيره، ولم يَقُلْ سُفيانُ في نَسَقِ الحَديثِ: إنَّ مُخَنَّثاً يُدعى هيت، إنَّما ذكره ابنُ جُريجٍ بعدَ تَمَامِ الحَدِيْثِ على ما ذكرناه عن الحُمَيْدِيِّ عنه، وهو أثبتُ النَّاسِ في ابن عُيَيْنَةَ، وكذٰلك قَوله عن سُفيان: إنَّه كان يقولُ في الحديثِ: «إذا قعدت تثَنَّت وإذا تكلَّمت تغنَّتْ» هـٰذا ما لم يقله سُفيان ولا غيرُهُ فيما علمتُ من حديثِ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، وَهَـٰذَا اللَّفظُ لا يُحْفَظُ إلاَّ من روايةِ الوَاقديِّ، وَالعَجَبُ أن يحكيه عن سفيان، وَيَحكي عن مالكٍ أنه كَذٰلكَ، فصارت روايةً عن مَالكٍ، ولم يَرْوِ ذٰلك عن مالك أَحَدٌ غيرُ حَبِيبٍ، وَلاَ ذَكَرَهُ عن سُفيان غَيْرُه أيضاً، والله أعلمُ. وحَبِيْبٌ كاتبُ مالكٍ متروكُ الحَديثِ ضعيفٌ...».

وذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٦/ ٥٦٣ ما حَكَاهُ المُؤلِّفُ هُنا عن ابن حَبيبٍ في «الوَاضِحَةِ» له أيضاً. (يراجع: مبحث مؤلفاته).

(١) اسمُها بادنةُ بنتُ غَيْلَان وقيلَ: بادِيَةُ باليَاءِ المثنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ، قال أَبُوالوليدِ الوَقَّشِيُّ: «(بادنة) هي الضَّخْمَةُ البَدَنِ، سُميت بذٰلك إشارةً إلى سمنها. وروي (بادية) من بدا يبدو، والأولُ هو المَشهورُ». وقال الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ٢٧٧: «وَيُقَالُ: باديةُ ابنةُ غيلَان بالياءِ، وبادِنَةُ بالنُّون والصَّوابُ عندنا بالياء (بادية) وهو قولُ أكثرهم، وكذٰلك ذكره الزُّبير بالياءِ». ورأيتُ في كتاب «غاية الوَسَائل إلى معرفة الأوائل» لإسماعيل بن هبة الله بن باطيش بخطِّ يَدِهِ ورقة: ١٢ بياءٍ مُثنَّاة تَحْتِيَّةٍ قال: «أولُ من اتَّخذ النُّقوشَ باديةُ بنتُ غَيْلَان...» وَذَكَرَ القِصَّةَ المذكورةَ هُنا بشيءٍ من التَّوسُّعِ.

=

مُخَنَّثاً يقال له: هِيْتٌ[1] وليس في كتابك هِيْتٌ؟ فقال مالكٌ: صَدَقَ، هو كذلك، وكان النَّبيُّ ﷺ قد غَرَّبَهُ إلى الجَمَّاءِ[2]، وهو جَبَلٌ ذاتَ الشِّمالِ من

= أسلمت (بادنةُ) لما أسلمَ أبوها، ولها روايةٌ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عن الاستحاضةِ، وتزوَّجها عبدالرَّحمـٰن بن عوفٍ فولدت له بُريهةَ. هَـٰذَا قولُ ابنُ الكَلْبيِّ، كَذَا قَالَ الحَافِظُ أبوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ. وتُراجع: الإصابة: ٧/ ٥٢٩. وألَّفَ الإمامُ العلاَّمةُ الأستاذُ أبوالبقاء يَعيشُ بن علي بن القَدِيْم الشِّلْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ (ت٦٤٤هـ) جزءاً في شرح حديث بادنة بنت غيلان. يراجع برنامج الرُّعيني: ٢٣٦.

(١) اختلفَ في اسمه هل هو (هيت) بالياءِ المُثنَّاةِ التَّحتيَّةِ والتَّاءِ المُثنَّاة الفَوقيَّةِ. أو هو (هنب) بالنُّون والباءِ الموحَّدة. جاء في «تاج العروس» (هنب) و(هيت): «مخنثٌ نفاه النَّبي ﷺ من المَدينةِ المُشرفةِ وهما اثنان أحدُهما (هيتٌ) والآخرُ ماتعٌ، وقد جاء ذكرهما في الحديثِ. أو هو بالنُّون والمُوَحَّدةِ (هنب) فصحَّفه أربابُ الحديثِ. قال الأزهريُّ: وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وغيره: (هيت) قال: وأظنُّه الصَّوَابَ. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ٦/ ٣٢٥، واللِّسان (هَنَبَ) و(هَيَتَ).

وقال الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ: «اختُلِفَ في اسمِ هـٰذا المخنَّثِ قال القاضي: الأشهر أنَّ اسمه (هِيْتٌ) بكسر الهاء ومثنَّاة ساكنة، ثم مثنَّاة فوق. قال: وقيل صوابه (هنب) بالنون والباء الموحدة قاله ابن درستويه، وقال: إنَّ ما سواه تَصْحِيْفٌ، قال: والهنبُ: الأحمقُ. وقيل: ماتعٌ بالمثنَّاةِ فوق، مولى فاختة المخزوميَّة وجاء هـٰذا في حديثٍ آخرَ ذُكِرَ فيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ غرَّب مَاتعاً هـٰذا وهِيْتاً إلى الحِمَىٰ ذكره الواقِدِيُّ. وذكر أبومنصورٍ البارودِيُّ نحو الحكاية عن مُخَنَّثٍ كان بالمدينة يقال له: (إنَّه) وذكر أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَاهُ إلى حَمْرَاءِ الأَسَدِ، وَالمَحْفُوظُ أنَّه هِيْتٌ.

(٢) في المصادر: «إلى الحِمَىٰ» وَقَوْلُ المُؤَلِّفِ: «وهو جَبَلٌ ذاتُ الشِّمال من مسجد ذي الحُليفة» يقتضي أن يكون (الجَمَّاء) ورسمُ الجَمَّاءِ بعدَ تخفيف الهَمْزَةِ ـ كما هي عادة النُّساخ ـ يجعله يحرَّفُ إلى (الحِمَىٰ) لاسيَّما أنَّهم إذا خَفَّفوا الهمزةَ قَصَرُوا الألفَ. وفي معجم البلدان: ٢/ ١٨٤ ـ عن الزَّمخشريِّ ـ جُبَيْلٌ بالمدينةِ على ثلاثةِ أميالٍ من =

مَسجدِ ذي الحُليفة. قال حَبِيبٌ: قلتُ لمالكٍ: وقال سُفيان في الحديثِ: «إِذَا قَعَدَتْ تَثَنَّتْ، وَإِذَا تَكَلَّمَتْ تغنَّتْ»؟ قَالَ مالكٌ: صَدَقَ، وَكَذٰلك هو في الحَديثِ. قَالَ: قُلتُ لمالكٍ: وَقَالَ سُفْيَانُ في تَفْسِيْرِهِ: «تُقْبِلُ بأربعٍ وتُدبر بِثَمَانٍ» يعني مثل مِظَلَّةِ الأَعْرَابِ مُقدمها أربعٌ ومدبرها ثمانٍ؟ فقال مالكٌ: لم يَصْنَعْ شَيْئاً إنَّما هِيَ عُكَنٌ[1]، هي أَرْبَعٌ إذا أَقْبَلَتْ، وَثَمَانٌ إِذَا أَدْبَرَتْ، وَذٰلِكَ أَنَّ

= ناحية العقيق. وَنَقَلَ ياقوتُ عن أحمد بن محمَّد الهَمْدَانِيِّ الجماوات ثلاث بالمدينة فمنها جماء تُضارعٍ،... وجمَّاء أمِّ خالدٍ... وجماء العاقر. وهي متقاربةٌ والعقيقُ قريبٌ من ذي الحُليفة. وكونها جَبَلاً يبعدُ أن تكون حِمًى. ولم أَجِدْ من ذَكَرَ أنَّ قرب ذِي الحُليفة حمًى. وقربها الجَمَّاءُ أو الجَمَّاوَاتُ كما ترىٰ. ويُراجع: المَغَانم المطابة: ٩٠، وأغلبه عن ياقوت، ووفاء الوفاء: ١٠٦٣، ١١٧٧، ولم أجد أحداً يذكر في أخبار الجمَّاءِ أنَّها التي نُفِيَ إليها (هِيْتٌ) وذكر الحازمي في كتاب المواضع: ١/٢٥١ عن مُوسَى بن عُقبة وغيره في يوم أحد: وسار أبوسُفيان بنُ حَرْبٍ في جَمْعٍ من قريش حتَّى طَلَعُوا بين الجمَّاوات...» وفي صفةِ جَزيرة العَرب للهَمْدَانِيِّ: ٣٨٢، ٣٨٣ أورد قصيدة لأبي الجيَّاش ذكر فيها أسماءَ بلادِ العَرَبِ والمَنَاهِلِ والأوديةِ التِّهاميَّةِ والسَّرَوِيَّةِ المَعْرُوْفَةِ المَشْهُورَةِ ومنها:

أَعْشَبَ القَاعُ فَالحَدَائِقُ من يثـ ـرب للغَيْثِ فالضَّوَاحِيْ الضِّماءُ
سُقي اللأبتان فالحَرَّة الدُّنـ ـيا فَوَادِي العَقِيْقِ فَالجَمَّاءُ

وفي الإصابة: ٦/٥٦٤ عن وهب بن منبِّهٍ في «جامعه» «فغُرِّبَ إلى عَيْرٍ جَبَلٌ بالمَدِيْنَةِ عند ذي الحُليفة...» وذكر ياقوت وغيره عَيْراً ـ وهو مشهورٌ ـ ولم يذكروا قصة (هيت) فيه. ويجوزُ أن تكون اللَّفْظَةُ محرَّفةً عن (الحَمْرَاءِ) حمراء الأسد المذكورة. والله ـ تعالى أعلم.

(١) قال ابنُ فارس: «العُكْنَةُ: الطَّيُّ في بطن المرأة من السِّمَنِ».
يراجع: المجمل: ٦٢٣، وتهذيب اللُّغة: ١/٣١٧، والمُحكم: ١/١٦٦، =

الظهرَ لا تَنْكَسِرُ فيه العُكَنُ.

قال عبدُالملكِ: وفي الحديثِ من الفِقْهِ: أَنَّه كَانَ يَدْخُلُ عَلَىٰ النِّساءِ وهو لَيْسَ بَيْنَهُ وبينَهُنَّ مَحْرَمٌ؛ من أَجْلِ أَنَّه كَانَ لتأنيثِهِ من غيرِ أُولي الإربة لقَوْلِ اللهِ عزَّ وجَلَّ[1]: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ فَكَانَ هِيْتٌ لتأنيثِهِ من غيرِ أُولِي الإِرْبَةِ منَ الرِّجالِ، وقد سُئِلَ مُجاهدٌ عن قولِ اللهِ عزَّ وَجلَّ: ﴿غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ فَقَالَ: هو الذي لا أَرَبَ له في النِّساءِ، وسُئِلَ عنه الشَّعبيُّ، وسَعِيْدُ ابْنُ جُبَيْرٍ فَقَالاَ: هُوَ المَعْتُوْهُ، وَالمَعْتُوْهُ: الضَّعِيْفُ العَقْلِ[2].

قَالَ عبدُالملكِ: وهو أَقْرَبُ؛ لأَنَّ الأَرِيْبَ من الرِّجَالِ: هُوَ العَاقِلُ اللَّبِيْبُ، الحَسَنُ الهِمَّةِ، الذي لا غَفْلَةَ فيه. والاسمُ منه: الإِرْبَةُ، ومن الإربةِ سُمِّيَ الأَريبُ أَرِيْباً، فَإِذَا كان من غَيرِ أُولي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ كَمَا قَالَ اللهُ فهو لا عقلَ لَهُ ولا انتباهَ، ولا همَّةَ الرِّجالِ، فلمَّا قال هِيْتٌ هَـٰذه المقالة، وَوَصَفَ الصِّفة التي تُعْجِبُ الرِّجالَ ذَوِي الإِرْبَةِ والهِمَمِ والعُجْبِ بالنِّساءِ صارَ منهم، وَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: «لا يَدْخُلُ هَؤُلاءِ عَليكنَّ» يعني المُؤَنَّثِيْنَ.

وَقَدْ حَدَّثِني ابنُ عبدِالحَكَمِ وَغَيْرُهُ عن اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ

= والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (عكن) وقد تقدم ذكر ذٰلك أيضاً.

(١) سورة النُّور: الآية: ٣١.

(٢) قول مُجاهد وسعيد بن جُبير وعكرمة وغيرهم في التَّمهيد: ٢٢/٢٧٤. ويراجع: المُحرَّر الوجيز: ١٠/٤٩٢، زاد المسير: ٦/٣٣، وتفسير القُرطبي: ١٢/٢٣٤.

[ﷺ] قال له: «أَراكَ تَعرفُ هَـٰذَا؟! لا يَدْخُلُ عَلَيكُنَّ» حين صارَ يَعْقِلُ أمرَهُنَّ ويعرِفُ مَحَاسِنَهُنَّ، وَقَد كَانَ عندَه قبلَ ذٰلِكَ مِمَّن لا يَعرِفُ هَـٰذَا، ولا يَلْتَفِتُ إليه، ولا يقعُ في قلبِهِ.

قال عبدُالملكِ: وابنةُ غَيلان هِيَ المَوصُوفَةُ، واسْمُهَا بادِنةُ ابنةُ غَيلان بنِ سَلَمَةَ الثَّـقَفِيِّ، كَانَتْ فَائِقَةَ الحُسْنِ، مَشْهُوْرَةً بِهِ في ذٰلِكَ الزَّمان، وقد استَفَاضَ حَدِيْثُها في النَّاسِ، ويُحدِّثُ به العُلماءُ على ألفاظٍ شَتَّى.

قَدْ حَدَّثني إبراهيمُ بنُ المُنْذِرِ الحِزَامِيُّ، عن مُحَمَّدِ بن عُمَرَ الوَاقِديِّ: أنَّ هِيتاً قال لِعَبْدِاللهِ بنِ أَبي أُمَيَّة بنِ المُغِيْرَةِ المَخْزُوْمِيِّ(١) وهو في بيتِ أمِّ [١٢٤] سَلَمَةَ ـ ورَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] يَسْمَعُ ـ: إنْ افْتَتَحْتُمُ الطَّائفَ فَعَلَيكُمْ ببادِنةَ بنتِ غَيْلاَنَ فإنَّها تُقْبِلُ بأَرْبَعٍ وتُدْبِرُ بثَمَانٍ، مَعَ ثَغْرٍ كالأُقْحُوانِ، إنْ جَلَسَتْ تَثَنَّتْ، وإن تَكَلَّمَتْ تَغَنَّتْ، بينَ رِجْلَيْها مِثْلُ الإِنَاءِ المَكْفُوِّ، وهِيَ كَمَا قالَ قَيْسُ بنُ

---

(١) هو عَبدُالله بن أبي أُميَّة (حُذيفة) وقيلَ: (سَهْل) بن المُغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم المَخْزوميُّ، صِهْرُ النَّبيِّ ﷺ وابنُ عمَّته عاتكة، وأخو أمِّ المُؤمنين أمِّ سَلَمَةَ ـ رضي الله عنها ـ من أبيها كان عبدُالله شَدِيداً على المُسلمين، وهو الذي قال للنَّبيِّ ﷺ: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ۝٩٠﴾ [سورة الإسراء، يراجع: أسباب النزول للواحدي: ٣٠٠] ثُمَّ إنَّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ مَنَّ عليه بالهِدَايةِ هو وأبُوسُفيان بنُ الحارثِ بن عبدالمُطَّلب، ابنُ عَمِّ رَسُوْلِ الله ﷺ، فأعرضَ عنهما ولم يَأْذَنْ لَهُمَا بالدُّخُولِ عليه، فَقَالَتْ أمُّ سَلَمَةَ ـ رضي الله عَنها ـ: لاَ تَجْعَلِ ابنَ عمِّك وابنَ عمَّتِكَ أَشقَىٰ النَّاسِ بِكَ، فَأَتَيَاهُ فقَبِلَ منهما وعَفَا، فأسلَمَا، وشهِدَا الفتحَ وحُنَيْناً والطَّائفَ. واستُشهد يومَ الطَّائفِ ـ رحمه الله ورضي عنه ـ. يُراجع: الاستيعاب: ٨٦٨، وأسدُ الغابة: ٣/١٩١، والإصابة: ٤/١١.

الخَطِيْم الأنْصَارِيُّ[1]:

تَغْتَرِقُ الطَّرْفَ وَهْيَ لاهِيَةٌ   كَأَنَّمَا شَفَّ وَجْهَهَا نَزَفُ

بَيْنَ شُكُوْلِ النِّسَاءِ خِلْقَتُهَا   قَصْدٌ فَلاَ جَبْلَةٌ وَلاَ قَضَفُ

قال عبدُالملكِ: ومعنى قَوْلِهِ: «إنْ تَكَلَّمَتْ تَغَنَّتْ» من الغُنَّة، وليسَ من الغِنَاءِ[2]؛ لأنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ من الغُنَّةِ: تغنَّى الرَّجُلُ في كلامِهِ وتَغَنَّنَ، كما قَالُوا من الظَّنِّ: تَظَنَّىٰ وتَظَنَّنَ، وهو التَّظْنِينُ وَالتَّظَنِّي. ولم يَكُنْ بها غُنَّةٌ فتَعِيْبُها، ولَـٰكنَّها لِشِدَّةِ تأنيثِهَا كَانَتْ تَتَغَنَّنُ في كَلاَمِهَا، من لِينِهَا ورَخَامَةِ صَوْتِهَا.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمِ البَصْرِيُّ، عن يَزِيد بن عِيَاضِ ابن جُعْدُبَةَ[3] قال: لَمَّا حَاصَرَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ الطَّائفَ: أَتَتْهُ خَوْلَةُ بنتُ حَكِيْمِ السُّلَمِيَّةُ[4]

---

(١) ديوانه: ٥٥، من قصيدة أولها:

رَدَّ الخَلِيْطُ الجمَالَ فَانْصَرَفُوا   مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا

لَوْ وَقَفُوا سَاعَةً نُسَائِلُهُمْ   رَيْثَ يُضْحِي جِمَالَهُ السَّلَفُ

والثاني من البَيْتين اللَّذين أنشدهما المؤلِّف مقدَّمٌ على الأول في الدِّيوان، وذكرهما الحافظ ابن عبدالبرِّ في «التَّمهيد» كذلك أيضاً وزاد بعدهما ثالثاً.

(٢) نَقَلَه الحافظُ أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ٢٧٧ بحروفه مع تقديم وتأخير. وقال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في التعليق على المُوطَّأ: «أي: أنَّ: كلامَها يُشْبِهُ الغِنَاءَ لحُسنِ نَغْمَتِها وَحَلاَوةِ مَنْطِقِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

حَسِبْتُهَا تَتَغَنَّىٰ إذْ تُكَلِّمُنِي   ويُظهِرُ الدُّرَّ فوها حِيْنَ تَبْتَسِمُ

(٣) هكذا ضبطها في تهذيب الكمال: ٣٢/ ٢٢١.

(٤) هي خولةُ بنتُ حكيم بنَ أُمية بن حارثة بن الأوقص بن مُرة بن هلالِ السُّلميَّةُ، امرأةُ عُثمان بن مَظْعُون، وقيل: خُوَيْلَةُ ـ على التَّصغير ـ قاله أبوعُمر ونقل الحافظ ابنُ حَجَرٍ عنْ هشامِ الكلبي أنَّها مِمَّن وَهَبَتْ نَفْسَهَا للنَّبيِّ ﷺ. يُراجع: الاستيعاب: ١٨٣٢، =

فقالَتْ: يارَسُوْلَ اللهِ: إنْ فتحَ اللهُ عَلَيْكَ الطَّائِفَ[1] فخُذْ بادِنَةَ بنتَ غيلان بن سَلَمَةَ لنَفْسِكَ، فإنَّها ناصِيَتُكَ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث الأُسَيْفِع الَّذي رَوَاهُ مالكٌ عن عُمَرَ بنِ عَبْدِالرَّحْمَـٰن بن دَلاَفٍ المُزَنيِّ: أنَّ رَجُلاً من جُهينَة كان يَسبقُ الحَاجَّ فَيَشْتَرِيَ الرَّوَاحِلَ فَيُغْلِي بِهَا، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيرَ فَيَسْبِقُ الحَاجَّ، فَأَفْلَسَ فَرُفِعَ أمرُهُ إلى عُمَرَ بن الخَطَّابِ فَقَالَ: أمَّا بَعْدُ أيُّها النَّاسُ فإنَّ الأُسَيْفِعَ أُسَيْفِعَ جُهَينة رَضِيَ بدينِهِ وَأَمَانَتِهِ بأَنْ يُقَالُ: سَبَقَ الحَاجَّ، أَلاَ وَإِنَّهُ [قَدْ] دَانَ مُعْرِضاً، فَأَصْبَحَ قد رِيْنَ بِهِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا بِالغَدَاةِ نَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالدَّيْنَ فإنَّ أَوَّلَه هَمٌّ وآخِرَهُ حَرَبٌ» [٢/ ٧٧٠ رقم (٨)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الأُسَيْفِعُ فتَصْغِيْرُ الأَسْفَعِ، وهو الَّذي تَعْلُو وَجْهَهُ حُمْرَةٌ تَنْحُو إِلَىٰ السَّوَادِ فَكَانَ يُقَالُ له: الأُسَيْفِعُ لذٰلِك، وَلَمْ يَكُنْ ذٰلك له اسماً[2].

وأمَّا قَوله: «[قَدْ] دانَ مُعْرِضاً» فيَعْنِي استَدَانَ مِنْهَا وَنَاءَ بذٰلِكَ. «وَأَصْبَحَ

= والإصابة: ٧/ ٦٢١... وغيرهما.

(١) الذي في الاستيعاب أنَّها قالت: «يارسول الله إن فَتَحَ اللهُ عليكَ الطَّائفَ فأعطني حلي بادِنَةَ بنتِ غَيلان أبي سلامة أو حلي الفارعةِ بنت عقيل، وكانت من أحلىٰ نِساء ثقيفٍ. فقال: إن كان لم يُؤذن لي في ثقيف يا خولة. فذكرت ذٰلك لعُمر فقال: يا رَسُوْلَ اللهِ أَمَا أُذِنَ لَكَ في ثَقِيْفٍ».

(٢) أُسَيْفِع جُهينة في الإصابة: ١/ ٢٠٠ قال: «أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ يَسْبِقُ الحَاجَّ» وذكر حَدِيْثَ «الموطأ» هَـٰذا وطُرُقَهُ، ولم يَذكُر شيئاً من أخبارِهِ. ولا شَكَّ أنَّ الأُسَيفِعَ لقبٌ كَمَا قَالَ المُؤَلِّفُ. أقولُ: ولم يذكره المُؤلِّفون في الألقاب ولا المؤلِّفون في مُبهمات الرِّجال في الحَدِيثِ لِخَفَاءِ اسمِهِ وتَحَوُّلِ اللَّقَبِ إلى اسمٍ، والله ـ تَعَالىٰ ـ أعلم.

قَدْ رِيْنَ بِهِ» يَعني: قَدْ أُحِيْطَ بِهِ إحاطةَ الدَّينِ بمَالِهِ، ومنه قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ[1]: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ يعني: استَغلب عليها وتَغَشَّاها وأحدَق بها.

وأمَّا قَوْلُهُ: «وإيَّاكُمْ وَالدَّيْنَ فإنَّ أوَّلَهُ هَمٌّ وآخِرَهُ حَرَبٌ» فالحَرَبُ: السَّلْبُ للمَالِ والمُصِيْبَةُ بِهِ، تَقُوْلُ: قَدْ حُرِبَ الرَّجُلُ مالَهُ، وهو رَجُلٌ حَرِيْبٌ كقولِهِ سَلِيْبٌ[2]، وإيَّاه أراد أبوذُؤَيْبٍ الهُذَليُّ في قوله[3]:

وإِذَا الحَرِيْبُ أَنَاخَ عِنْدَ بُيُوتِهِمْ   رَجَفُوْهُ رَبَّ صَوَافِنٍ وقِيَانِ

[١٢٥] يعني: صاحب خَيلٍ وجَوارٍ.

(شَرحُ غَرِيب كتاب الجنائز)[4]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (الحِقْوِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن أيُّوبَ بنِ أبي تَمِيْمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عن محمد بن سيرين،

---

(١) سورة المطفِّفين: الآية: ١٤.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/١٠٩.

(٣) لم أعثر عليه في شعر أبي ذُؤَيْبٍ ولا في غيره.

(٤) المُوَطَّأ رِوَاية يحيىٰ: ١/٢٢٢، ورواية محمد بن الحسن: ١٠٩، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٠٩، والاستذكار لابن عبدالبرِّ: ٨/١٧٩، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٢/٢، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ١ /٢٤٧، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ٤٣، وتنوير الحوالك: ١/٢٢٢، وشرح الزُّرقاني: ٢/٥٠. جاء في الاقتضاب لليفرُنيِّ: «الجَنَازَةُ لفظٌ يطلقُ على المَيِّتِ، ويطلقُ على الأعوادِ الَّتي يُحملُ فيها، وَيُقَالُ بفَتْحِ الجِيْمِ وَكَسْرِهَا. وَيُرْوَىٰ عن ابن الأعرابيِّ أنَّه قَالَ: إذَا فُتِحت فهو الميِّتُ، وإذا كُسِرَتْ فهي الأَعْوَادُ... وليس كما زعم علماؤنا أنَّهما لغتان...».

عن أمِّ عطيَّة الأنْصَارِيَّة: أنَّها قالت: «دَخَلَ عَلينا رَسُوْلُ الله [ﷺ] حِيْنَ توفِّيت ابنتُهُ فقال: اغسِلْنَهَا ثَلاَثاً أو خَمْساً، أو أَكْثَرَ من ذَلِكَ بمَاءٍ وسِدْرٍ، واجْعَلْنَ في الآخِرَة كافُوْراً، أو شَيْئاً من كَافورٍ، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فآذِنَّنِي، قَالَتْ: فلمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ فَأَعْطَانَا حَقْوَه، فقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ، يَعْنِي بِحِقْوِهِ: إِزَارَهُ» [١/ ٢٢٢ رقم (٢)].

قال عبدُالملكِ: الحِقْوُ[١]: الإِزَارُ الذي يؤتَزَرُ به، وكثيرُهُ: الأَحْقِي والحُقِيُّ والأَحْقَاءُ، وإياها أراد عُمر حين قال[٢]: «لا يعجزُ النِّسَاءُ عن إِخْفَاءِ الأحقاءِ، فَإِنْ كَانَ مَا تَحْتَ ذلك وَثِيْراً كَانَ أَخْفَىٰ لَهُ، وَإِنْ كان سَحِيْقاً[٣] كان أَسْتَرَ له» إِنَّمَا عَنَىٰ بالأَحْقَاءِ: الأُزُرَ الَّتِي تأتَزِرُ النِّساءُ بِهَا، أَمَرَ أَنْ يُضَاعِفْنَها لِتَسْتُرَ ما تَحْتَهَا وتُخْفيه.

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٤٦، والغَريبين: ٤٧٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ١/ ٢٤٧، والفائق: ١/ ٢٩٨، وغَريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢٣٠، والنِّهاية: ١/ ٥٦١، ويراجع: تهذيب اللُّغة: ٥/ ١٢٤، والمجمل: ٥٤٥، والمحكم: ٣/ ٣٥٠، والأفعال للسرقسطي: ١/ ٤٢٠، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حقو). قال الهَرَوِيُّ في الغريبين: «والعربُ تقول: عُذتُ بحقو فُلان، أي: استجرتُ به واعتصَمْتُ». قال أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١/ ٣٧٨، ٣٧٩ «وأمَّا قوله في هَـٰذا الحديثِ: أعطانا حَقْوَهُ فقال أشعِرْنَهَا إيَّاهُ فالحِقْوُ: الإزارُ، وقيل: المئزرُ، قال منقذُ بن خَالِدٍ الهُذَلِيُّ: [شرح أشعار الهُذَلِيِّين: ١/ ٤٧٢]

مُكَبَّلَةٌ قَدْ خَرَّقَ الرِّدْفُ حِقْوَهَا ... وَأُخْرَىٰ عَلَيْهَا حِقْوُهَا لَمْ يُخَرَّقِ

و(الحِقْوُ) مكسورُ الحاءِ بلغة هُذَيْلٍ، وقد قيل: (حَقْوُها) بالفتح، وجمعُهُ: حُقِيٌّ، وأَحْقاءٌ، وأَحْقٍ». والبيت الذي أنشده الحافظ من أبيات لمالك بن خالدٍ الهُذَلِيِّ. وفي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٤٧: «الحِقْوُ: الإزارُ وأصلُهُ: الخِصْرُ، فسُمِّي الإزارُ حَقْواً باسمه؛ إذ كان يشدُّ عليه من باب المُجاورة، وهُذَيْلٌ تقول: حِقْوٌ بكسر الحاءِ، وجمعُهُ في أقلِّ العَدَدِ: أَحْقٍ، وفي الكَثيرِ: حِقَاءٌ كدِلاَءٍ، وحُقِيٌّ على مثال دُلِيٍّ».

(٢) قَولُ عُمَرَ هَـٰذَا بلفظ آخر في غريبِ أبي عُبَيْدٍ والفائق.. وغيرهما.

(٣) السَّحْقُ: الثَّوْبُ الخَلِقُ فلعلَّه المقصود هنا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الثِّيابِ السُّحُولِيّة) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ: أنَّ أبابكرٍ قال لعائشةَ ـ وهو مريضٌ ـ في كَمْ كُفِّنَ رَسُوْلُ الله ﷺ؟ فقَالَتْ: في ثَلاَثةِ أَثْوابٍ بِيْضٍ سُحُوليَّةٍ، فقَالَ أَبُوبَكْرٍ: خُذُوا هَـٰذَا الثَّوْبَ ـ لثَوْبٍ عَليه قد أَصَابَهُ مِشْقٌ أو زَعْفَرَانٌ ـ فَاغْسِلُوْهُ ثُمَّ كفِّنوني فيه مَعَ ثَوبَين آخَرَيْنِ. فقَالَتْ عَائِشَةُ: وَمَا هَـٰذَا؟! فقَالَ أَبُوبَكْرٍ: الحَيُّ أَحْوَجُ إلى الجَديدِ من المَيِّتِ، إِنَّمَا هَـٰذَا للمِهْلَةِ» [١/ ٢٢٤ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا الثِّيابُ السُّحُوليَّةُ فإنَّها نُسبت إلى قَريةٍ من قُرىٰ اليَمَنِ يقالُ لها: سَحُولٌ[1]، تُعملُ فيها الثِّيابُ، وَهِيَ ثِيَابُ قُطْنٍ لَيست بالجِيَادِ، قَالَ: وَأَمَّا قولُهُ: «ثَوْبٌ قد أَصَابَهُ مِشقٌ أو زَعْفَرَانٌ» فإنَّ المِشْقَ: المَغْرَاةُ[2]، أهلُ المَدِيْنَةِ يُسمُّونَه المِشقَ، ويَصْبغُون بها الثِّيابَ، فَيَأْتَىٰ لونُها كَالهَرَوِيِّ. وأمَّا قولُهُ: «إنَّما هَـٰذا لِلْمِهْلَة» فإنَّ المِهْلَةَ ـ بكسرِ المِيْمِ ـ: صَدِيْدُ

---

(١) معجم ما استعجم: ٢/٧٢٧، قال: «بفتح أوله وضَمِّ ثانية على وزن (فَعُولٍ): قريةٌ باليَمَنِ، وقد تقدَّم ذكرها في رسم (ريدة)، وإليها ينسب الثِّياب السُّحوليَّة». وفي رسم (ريدة) أنشدَ بيتَ طَرَفَةَ، وهو في ديوانه: ٨١ من قَصِيْدَةٍ أَوَّلُها:

لِهِنْدٍ بحزَّان الشَّرِيْفِ طُلُوْلُ ... تَلُوْحُ وَأَدْنَىٰ عَهْدِهِنَّ مُحِيْلُ
وبالسَّفْحِ آياتٌ كَأَنَّ رُسُوْمَهَا ... يَمَانٍ وَشَتْهُ رَيْدَةٌ وَسَحُوْلُ

وفي معجم البلدان: ٢/ ١٩٥ قال: «قَرْيَةٌ باليمن يحمَلُ منها ثيابٌ قُطْنٍ بيضٌ تُدعَى السُّحُوليَّة» وأنشد بيتَ طَرَفَةَ المذكور. وفي الرَّوض المعطار: ٣٠٨ قريبة باليمن أو وادٍ، إليها يُنْسَبُ الثِّيابُ السُّحُوليَّةُ والمَلاَحِفُ السُّحُوليَّةُ وقيل: وادٍ بقرب الجَنَدِ». قال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ: «أمَّا السَّحْلُ فهو ثوبٌ لاَ يُبْرَمُ غَزْلُهُ، أَيْ: لا يُفْتَلُ طَاقَيْنِ، . . . وَأَنْشَدَ لِزُهَيْرٍ:

* عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيْلٍ وَمُبْرَمِ *

(٢) في الأصل: «المغراء» وقد تقدَّم ذكرها.

الجَسَدِ[1]. والمَهْلَةُ ـ بنصبِ المِيْمِ ـ مِن التَّمَهُّلِ، والمُهْلُ والمُهْلَةُ ـ برفعِ المِيْمِ ـ: عَكَرُ الزَّيْتِ الأَسْوَدُ المُظْلِمُ، ومنه قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالمُهْلِ﴾ [١٢٦].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديث مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن المَقْبَرِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنَّه نَهَىٰ أن يُتْبَعَ بعدَ موتِهِ بنارٍ» [١/ ٢٢٦ رقم (١٣)]. ما معناهُ؟.

قال عبدُالملكِ: مَعْنَاهُ: أَنْ لا يُتْبَعَ بمُجْمَرَةٍ تُصْحَبُ بنَعْشِهِ، وَكَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَفْعَلُونَ ذٰلِكَ، فكَرِهَهُ أَبُوهُرَيْرَةَ، تَفَاؤُلاً بالنَّارِ، وَفِيْه قَالَتْ عائشةُ: لا يكونُ آخرُ زادِهِ مِنَ الدُّنيا نَاراً تَتْبَعُهُ، وكان مالكٌ يكرَهُهُ أيضاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

في المِسْكِيْنَةِ التي صُلِّي عليها لَيْلاً، وَكَرِهُوا أَنْ يُوقِظُوا رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ]

---

(١) نَقَلَ الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ هذا عن المؤلِّف، قال: «قال ابنُ حَبِيْبٍ: المِهْلَةُ ـ بكسر الميم ـ: صَدِيْدُ الجَسَدِ، والمُهْلَةُ...» ويراجع غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢١٧، والغريبين: ١٧٨٧، والفائق: ٣/ ٣٩٥، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ٣٧٩، والنِّهاية: ٤/ ٣٧٥، واللَّفظةُ مشروحةٌ أيضاً في العين: ٤/ ٥٧، ومختصره: ١/ ٣٨٠، وجمهرة اللُّغة: ٩٨٨، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٣٢٠، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (مهل). وفي النِّهاية: «بضمِّ الميم وكسرِها وفتحِها» ومثلُهُ تقريباً في الفائق ويُراجع في تثليث ميمِ المهل: الدُّرر المبثثة: ١٩٢، وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٤٩: «كَذَا رَوَاهُ يَحيى بضمِّ المِيْمِ، والمعروف فتح الميم وكسرها، فإذا حذفت تاء التأنيث قُلتَ: المُهل بضمِّها لا غيرُ» وفيه وفي غريب أبي عُبَيْدٍ والفائق للزَّمخشريِّ: «وسُئل ابنُ مسعودٍ عن المُهلِ فدعا بفضَّةٍ فأذابها فجعلت تميعُ وتتلوَّن فقال: هٰذا أشبهُ ما أنتم راؤُون بالمُهلِ».

(٢) سورة المعارج: الآية: ٨.

فلمَّا أَصْبَحَ أُخبِرَ بالَّذي كَانَ من شأنِها، فَصَفَّ بالنَّاسِ على قَبرِها وصَلَّىٰ عليها». [١/ ٢٢٧ رقم (١٥)].

هل جَرَىٰ العَمَلُ بها بعدَهُ في القَوْمِ تفوتُهُمُ الصَّلاةُ على الميِّتِ، هل يَجُوْزُ لَهم أن يَصُفُّوا على قَبرِهِ ويُصَلُّوا عليه بعد صَلاَةِ النَّاسِ؟

فقال عبدُ المَلِكِ: كان الذي فَعَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بالمِسْكِيْنَةِ خَاصًّا لِرَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] ولا يجوزُ ذٰلك لأَحَدٍ بعدَهُ إلاَّ على مَيِّتٍ دُفِنَ ولم يُصَلَّ عليه، مثل أن تُنْسَىٰ الصَّلاةُ عليه. أو يَمُوْتَ بينَ نَصَارَىٰ أو يَهُوْدَ فَدَفَنُوْهُ ثم أَتاهُم مُسلِمُون فإنَّه إنْ عُثِرَ عليه بِحِدْثَانَ دفنِهِ قبلَ أن يَتَغَيَّرَ نَبَشُوْهُ، ثَمَّ غَسَّلُوْهُ وصَلَّوا عليه، فإن خِيْفَ عليه التَّغَيُّرُ صَفُّوا على قَبْرِهِ كَمَا صَنَعَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بالمِسْكِيْنَةِ، ثم صَلَّوا عليه بإِمَامَةٍ وتَكْبِيْرٍ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرحِ حَديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي النَّضْر: أنَّ عائشةَ أمرتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيها بسَعدِ بن أبي وَقَّاصٍ في المَسجدِ حينَ ماتَ لِتَدْعُوَ له، فأَنْكَرَ النَّاسُ عليها ذٰلك، فَقَالَتْ عائشةُ: ما أسرعَ النَّاسَ! مَاصَلَّى رَسُوْلُ اللهِ ﷺ على سُهَيْلِ بنِ بَيْضَاء[1] إلاَّ في المَسْجِدِ. مَا مَعْنَى قَولها: ما أسرعَ النَّاسَ؟» [١/ ٢٢٩ رقم (٢٢)].

قال عبدُالملكِ: تعنِي: ما أسرعَ النَّاسَ إلى العَيْبِ والطَّعْنِ على النَّاسِ بغَيرِ ما حَقٍّ، وربَّما قُرِئَتْ على مالكٍ: ما أسرعَ ما نَسِيَ النَّاسُ فيُجرُونَهَا على مَعْنَى ما نَسُوا فعلَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فيما ذَكَرَتْ من صَلاَتِهِ على سُهيلٍ [١٢٧]

(١) سُهيل بن بَيْضاء ـ وهي أمّه واسمُها دعد ـ واسمُ أبيه وَهْبُ بنُ ربيعةَ ينتهي إلى قُريش. يُراجع: طبقات ابن سعد:/ ٣٠٢، والإصابة: ٣/ ٢٠٩. وذكر حديث عائشة المذكور هُنا

ابن بَيْضَاءَ. هٰكذا أخبرني مُطَرِّفٌ عن مالكٍ في المعنيين جَمِيْعاً، ورَوَىٰ ذٰلك ابنُ وَهْبٍ أيضاً على مثلِ روايةِ مُطرِّفٍ.

قلنا لعبدِالملكِ بنِ حَبيبٍ: فهل جَرَىٰ العَمَلُ على أنْ يُصَلَّىٰ على الجَنَائزِ في المَسْجدِ بعدَ الَّذي كان من صَلاَةِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] على سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاء في المَسْجِدِ؟ فقالَ: نَعَمْ، قد رَوَىٰ مالكٌ عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ أنَّه قال: صُلِّيَ على عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ في المَسْجِدِ.

قال عبدُالمَلكِ: وذٰلك أنَّ المُؤمنَ طاهِرٌ وإن كان مَيْتاً، وليس كغيره من المَيْتَةِ يُكرَهُ إدخالُهُ في المَسجدِ، إلاَّ أنَّ العَمَلَ جَرَىٰ بالمدينةِ ومكَّةَ في العامِّ من مَوْتَى المُسلمين بأنْ تُوْضَعَ جِنائِزُهُم خارجاً من المَسجدِ، وتَمْتَدَّ الصُّفُوفُ إن أحبُّوا في المَسجدِ، هٰكَذا كانَ مالكٌ يقولُ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الكرَّازِيْن) في حَديثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن أمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبيِّ [ﷺ] حينَ قَالَتْ: «مَا صَدَّقْتُ بِمَوْتِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] حَتَّىٰ سَمِعْتُ وَقْعَ الكَرَازِيْنَ» [١/ ٢٣١ (٢٩)].

قَالَ عبدُالملكِ: الكَرَازِنُ: المَحَافرُ الَّتي هي أكبرُ من الفُؤُوسِ[1]،

---

(١) اللَّفظة مَشروحةٌ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٤٨٥، وغريب الخَطَّابي: ١/ ٥٨٠، والغريبين: ١٦٢٥، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٢٨٥، والفائق: ٣/ ٢٥٧، والنِّهاية: ٣/ ٢٥٧، ويُرَاجَعُ: العين: ٥/ ٤٢٩، ومختصره: ٢/ ٥١، وجمهرة اللُّغة: ١١٤٦،، ١١٥١، وتهذيب اللُّغة: ٤٢٨/١٠، والمُحكم: ٧/ ١٢١، والتَّمهيد: ٢٤/ ٤٠٢، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (كرزن). وفي المصادر: كِرْزَنٌ وكرزان وكرزين، وجمعُهُ: كرازن وكرازين بالفتح والكسر. وفي المُحكم عن أبي حَنِيْفَةَ [الدِّينَوَرِيِّ] الكَرَزَنُ: بفتح الكاف والزاي جميعاً: الفأسُ لها حدٌّ، قال: وأحسبني قد سمعتُ الكِرزَنَ بكسر الكافِ وفتحِ الزَّاي وقال: الكِرْزَمُ: فأسٌ =

واحدُها كَرْزَنٌ، وهو الذي أرادَ عبدُالله بنُ عَمْرو بنِ العَاصي، في الحَدِيْثِ الَّذي حَدَّثَنِيْهِ عَلِيُّ بنُ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ[1] حينَ قَالَ: «ما شَهْوَةُ الرَّجُلِ عندَ شَهْوَةِ المَرْأَةِ إلاَّ كأثرِ المِخْيَطِ في أثرِ الكَرْزَنِ».

قال عبدُالملكِ: وكثيرُ الكَرْزَنِ: كَرَازِنُ، ومَنْ قال في الكَثِير: كَرَازِيْنُ بالياءِ، قال في الوَاحِدِ: كَرْزَانُ.

= معلولةُ الحَدِّ. وقيل: التي لها حَدٌّ كالكرزن وهي الكرزيمُ أيضاً عن أبي حنيفة وأنشد:

* إنَّ الدُّهور علينا ذاتُ كرزيم *

أي: تَنْحَتُنَا بالنَّوائب والهُمُومِ كَمَا تُنْحَتُ الخَشَبَةُ بهٰذه القَدُوم».

وفي الجمهرة لابن دريد: «الكردنُ: الفاسُ، قال قيس بن زُهَيْرِ العَبْسِيُّ [شعره: ٣٨]:

فَقَدْ جَعَلَتْ أكبادُنَا تَجْتَوِيْكُمُ ... كَمَاتَجْتَوِيْ سُوْقُ العِضَاهِ الكَرَادِنَا

وَكَرَّر ذٰلك في (كرزن) وأنشدَ البيتَ نَفْسَهُ على الرِّوايةِ الأُخْرَىٰ، وفي غريب ابن قتيبة: «وكان بعضُهم يذكرُ أنَّ الكرزين من الفؤوسِ ما قُطِعَ به الشجرُ، ويحتجُّ بالبيت الذي ذكرناه. وفي الحديثِ ما دَلَّ على أنَّه أيضاً ما حُفِرَ به. وقال بعضُهم: الفأسُ هي التي لها رأسٌ، والحدأة هي التي لها رأسان، والصَّاقورُ والمعولُ: هو الفأسُ الكبيرةُ التي يُكْسَرُ بها الحِجَارَةُ».

أقول: يظهر لي أنَّ الكرزن هو المُسَمَّىٰ باللُّغةِ العاميَّةِ النَّجديَّةِ الآن (فاروع) وهو فاسٌ عظيمةٌ يحفرُ بها ويُقطعُ بها فُرُوعُ الشَّجرِ وغير ذٰلك.

(١) من شُيُوخِ المُؤلِّفِ، وهو عليُّ بنُ جَعْفَرِ بن مُحَمَّد بنُ عليِّ بن الحُسين بن علي بن أبي طالبٍ ـ رضي الله عنه ـ. وهو ابنٌ لجَعْفَرِ المعروف بـ (جعفر الصَّادق) قال الحافظ المِزِّيُّ: روى له الترمذيُّ حديثاً واحداً، ووقع لنا بعلوٌ. توفي عليٌّ المذكور سنة (٢١٠هـ). أخباره في تهذيب الكمال: ٢٠/ ٣٥٢، والعبر: ١/ ٣٥٨، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٢٩٣، والشَّذرات: ٢/ ٢٤. . . وغيرها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّبِ عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَمُوْتُ لأَحدٍ من المُسلمين ثَلاَثَةٌ من الوَلَدِ فتَمَسَّهُ النَّارُ إلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ» [١/ ٢٣٥ رقم (٣٨)] ما ذاكَ القَسَمُ؟

قال عبدُالملكِ: هو قوله [عزَّ وجَلَّ][١]: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ وُرُوْدُهَا: رُكُوْبُ الصِّرَاطِ، وذٰلك أنَّه عَلَىٰ وَسَطِ جَهَنَّم، وَالجنَّةُ مِنْ وَرَائِها ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾[٢].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الحَامَّةِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن أبي الحُبابِ سَعيدِ بن يَسَارٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «مَا يَزَالُ [١٢٨] المُؤْمِنُ يُصَابُ في وَلَدِهِ وَحَامَّتِهِ حتَّىٰ يَلْقَىٰ اللهَ ولَيْسَتْ له خَطِيْئَةٌ» [١/ ٢٣٦ رقم (٤٠)].

قال عبدُالمَلكِ: الحَامَّةُ: الخَاصَّةُ مِنَ القَرابة[٣]، وَاحدُها: حَمِيْمٌ، والكثير: أَحْمَامٌ وحَامَّةٌ.

---

(١) سورة مريم.

(٢) سورة مريم.

(٣) يراجع: الغريبين: ٢/١٤٣، وغريب ابن الجَوزيّ: ١/ ٢٤٤، والنِّهاية: ١/ ٤٤٦، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ١٤، ١٥، وفيه: «الحامَّةُ: خاصَّةُ الرَّجُل من أهله وولده وذي قرابته. ثعلبٌ عن ابن الأعرابي قال: الحميمُ القرابةُ يقال: مُحِمٌّ مقربٌ، وقال الفرَّاءُ في قوله تعالىٰ ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴿١٠﴾﴾ [المعارج] لا يسألُ ذوقرابةٍ عن قرابته، ولـٰكنهم يُعَرَّفُونَهُمْ ساعةً ثم لا تَعَارُفَ بعدَ تِلك السَّاعَةِ» ويراجع معاني القرآن للفرَّاء: ٣/ ١٨٤، وتفسيرُ غريبِ القرآن: ٤٨٥، والمُحَرَّر الوَجِيزُ: ١٥/ ٩٢.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (المُخْتَفِيْ) وَ(المُخْتَفِيَةِ) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن أبي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ، عن أُمِّه عَمْرَةَ بنتِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ: أنَّه سَمِعَهَا تقولُ: لَعَنَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] المُخْتَفِي والمُخْتَفِيَةَ.

قَالَ عبدُالمَلكِ: يعني: النَّبَّاشَ وَالنَّبَّاشَةَ[1].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ، عن عَبْدِالرَّحمـٰنِ بنِ كَعْبِ بنِ مالكٍ الأنْصَارِيِّ، عن أبيه، عن رَسُوْلِ الله ﷺ قال: «إنَّما نَسْمَةُ المُؤْمنِ طائرٌ يَعْلُقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ حتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إِلَىٰ جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ» [١/ ٢٤٠ رقم (٤٩)] ما تفسيرُ يَعْلُقُ في شَجَرِ الجنَّةِ؟.

قال عبدُالملكِ: [يَعْلُقُ] يَسْرَحُ في شَجَرِ الجنَّة[2] فيُصيبُ من ثِمَارِهَا، ويَشْرَبُ من أَنْهارِهَا. والعَلاَقُ ـ بِعَيْنِهِ في كلامِ العَرَبِ ـ: الرَّعْيُ[3]، وهو

---

(١) في الأَصْل: «النَّباشية» وفي تَعْلِيْقِ الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٦٥: «الاختفاء والنَّباش، وَقَالَ: «هَـٰكَذَا وَقَعَتْ هَـٰذِهِ التَّرجمةُ في بعضِ الرِّوايات، وهي خَطَأٌ؛ لأنَّ الاختفاءَ مصدرٌ، والنَّبَّاشُ: اسمُ فاعلِ النَّبْشِ، وليس أحدُهما الآخرَ فيفَسَّرُ به، والصَّوابُ: «ما جاء في الاخْتِفَاءِ وهو النَّبَّاشُ) بكسر النُّون، وَهَـٰذَا كَلاَمٌ ملتئمٌ بعضه ببعضٍ غيرَ أنِّي لا أَحفَظ النِّباشَ ـ بكسرِ النُّون ـ مَصْدَراً لـ«نَبَشَ» إنَّما المَصْدَرُ نَبْشاً. وسُمِّي النَّبَّاش مُختفياً؛ لاستخراجه أكفانَ الموتىٰ..».

(٢) قول المؤلِّف«يسرح في شجر الجنَّة» رواية أُخْرَىٰ للحديث. يراجع الفائق: ٣/ ٢٤.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣٥٣، والفائق: ٣/ ٢٤، وغَريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ١٢٣، والنِّهاية: ٣/ ٢٨٩، والتَّمهيد: ١١/ ٥٩. جاء في تَعْلِيْقِ الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٦٨: «تَعْلُقُ: تأكُلُ، عَلَقَتِ الإبلُ تَعلُقُ عَلْقاً، وإبلٌ عَوَالِقُ: إذا مدَّتْ أفواهَهَا ورَعَتْ وَرَقَ الشَّجَرِ. ومن رواه: (تَعْلَقُ) بفتح اللاَّم فهو من عَلَقَتِ الإبلُ تَعْلَقُ: إِذَا قَرَّتْ أَعْيُنُهَا بالمَرْعَىٰ واطمَأنَّتْ =

العَلُوْقَةُ أيضاً. قال الرَّبيعُ بنُ زِيَادِ العَبْسيُّ[1] ـ وَهُوَ يَذْكُرُ الخَيْلَ ـ:

ومُجَنَّبَاتٍ ما يَذُقْنَ عَلُوقَةً يَمْضَغْنَ بالمُهْرَاتِ والأمْهَارِ[2]

= فيه، وفي الأمثالِ: «عَلِقَتْ مَرَابِيُهَا بِذِي الرِّمْرَامِ وألقت» يضرَبُ مثلاً لمن وَجَدَ ما يُوافقه فلم يفارقه. والرِّمرامُ: نبتٌ تحبُّه الإمل فإذا ظفِرَت به لم تُرِدْ مُفارقته».

أقول: وفي الأمثال أيضاً: «عَلِقت معالقها وصَرَّ الجُندُبُ». وقال أبوعمر بن عبدالبَرّ: «يُروى بفَتح اللاَّم وهو الأكثرُ، وَيُروى بِضَمِّ اللاَّم والمعنىٰ واحدٌ، وهو الأكلُ والرَّعيُ، تَقولُ العربُ: مَا ذَاقَ اليومَ عَلُوقاً؛ أي: طعاماً.

(١) الرَّبيع بن زيادِ العَبْسِيِّ هذا شاعرٌ فارسٌ مِقْدَامٌ، وسيِّدٌ من سادات قَومه، وهو أَحَدُ الكَمَلَةِ من بني عَبْسٍ أبناء فاطمةَ بنتِ الخرشب الأنمارية التي وَلَدَتْ سَبْعَةَ أجوادٍ هٰذا أحدُهُم، قالت لما سُئِلَت عنهم: «والله إنَّهم لكالحَلْقَةِ المُفْرَغَةِ لا يُدْرَىٰ أينَ طَرَفَاهَا» كان الرَّبيع نديماً للنُّعمان بن المُنذر وَقصَّتُهُ مع لَبِيدٍ مشهورةٌ، كما أنَّه كان مِمَّن حاولَ الصُّلحَ بينَ عَبْسٍ وذُبْيَان في حَرْبِ داحسٍ والغَبْرَاءَ، ودفع دياتِ بعضِ القَتْلَىٰ لٰكنه لم ينجحْ في مساعيه، له شِعْرٌ في الأغاني والنَّقائض، وحَماسة أبي تَمَّام... وغيرها جمعه الدكتور عادل جاسم البَيَّاتي (ط) في بغداد سنة ١٩٧١م. وروايةُ البيتِ في أغلبِ المصادر (عَذُوْفاً) ولا شاهدَ فيه للمؤلِّفِ على هذه الرِّوايةِ، وكرواية المؤلِّف في (التَّمهيد) لابن عبدالبرِّ لكنَّه عنه نقل؟!. وهو من قصيدة للرَّبيع بن زياد بن مالك العبسيّ يُحرِّضُ قومَهُ في طَلَبِ دَمِ مَالِكِ بنِ زُهِيْرٍ العَبْسِيِّ، وكانت فَزَارةُ قَتَلَتْهُ لما قَتَلَ حُذيفةَ بن بَدْرٍ الفَزَارِيِّ، أولها:

إِنِّي أَرِقْتُ فَلَمْ أُغَمِّضْ حَارِ مِنْ سَيِّءِ النَّبَأ الجَلِيْلِ السَّارِي
مِنْ مِثْلِهِ تُمْسِي النِّسَاءُ حَوَايِراً وَتَقُومُ مُعْوِلَةً مَعَ الأَسْحَارِ
أَفَبَعْدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ تَرْجُو النِّسَاءُ عَوَاقِبَ الأَطْهَارِ
مَاأَنْ أَرَىٰ فِي قَتْلِهِ لِذَوِي النُّهَىٰ إِلاَّ المَطِيَّ تُشَدُّ بِالأَكْوَارِ
وَمُجَنَّبَاتٍ مَا يَذقن ... ... البيت

(٢) في الأصل: «الأنهار».

يعني: ما يَذُقْنَ رِعْياً، قال أعْشَىٰ بَكْرِ بنُ وَائِلٍ ـ وَهُوَ يَذْكُرُ الأرضَ القَفْرَ ـ[1]:

وفَلَاةٍ كأنَّها ظَهْرُ تُرْسٍ   لَيْسَ فِيْهَا إلاَّ الرَّجِيْعَ عِلَاقُ
قَدْ تَجَاوَزْتُها وتَحْتِيَ مَرُوْحٌ   عَنْتَرِيْسٌ نَعَّابَةٌ[2] مِعْنَاقُ

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شرحِ (كلُّ مَوْلُوْدٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطْرَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّنادِ، عَنِ الأعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطرةِ فَأَبَوَاهُ يُهوِّدانه أو يُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُنَاتَجُ الإبلُ من بَهِيْمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّ مِنْ جَدْعَاءَ؟ قَالُوا: يارَسُوْلَ اللهِ أرأيت الذي يَمُوْتُ وهو صَغِيرٌ؟ قال: اللهُ أَعلمُ بِمَا كانُوا عَامِلِيْن» [١/ ٢٤١ رقم (٥٢)].

قال عبدُالمَلكِ: أمَّا قولُهُ: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَد عَلَىٰ الفِطْرَةِ» فَيَعني عَلَىٰ الإسلام، الفِطْرَةُ: هِيَ الإسلامُ[3]، وهو مثلُ قولِ [١٢٩] اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[4]:

---

(١) ديوان الأعشىٰ (الصُّبح المنير): ١٤١ وفيه: «ليس إلاَّ الرَّجيع فيها...».

(٢) في الأصل: «لعَّابة» وفي شرح الدِّيوان: «ونعَّابة: النَّعْبُ ـ عن أبي عمرو ـ ضربٌ من السَّير تمر به». وفي اللِّسان (نعب): «النَّعَبُ من سَيرِ الإِبلِ، وقيلَ: النَّعْبُ: أن يحركَ البَعِيْرُ رَأْسَهُ إِذَا أَسْرَعَ، وهو من سَيْرِ النَّجائبِ يرفعُ رأسَه فيَنْعَبُ نَعَبَاناً، ونَعَبَ البَعِيْرُ يَنْعَبُ نَعْباً، وهو ضَرْبٌ من السَّيْرِ، وقيلَ: من السُّرعةِ كَالنَّحْبِ». ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ٣/ ٨، والأفعال للسَّرقُسطيِّ: ٣/ ١٨٣، والصِّحَاح، والتَّاج: (نعب).

(٣) الغريبين: ١٤٦٠، وَنَقَلَ عن ابنِ المُبارك قَوْلَهُ: «أي: على ابتداءِ الخِلْقَةِ في عِلْمِ اللهِ مُؤْمناً أو كَافِراً. قَالَ أَبُوالهَيْثَمِ: يعني: عَلَىٰ الخِلْقَةِ التي فُطِرَ عَلَيْهَا في الرَّحِمِ من سعادةٍ وشقاوةٍ...».

(٤) سورة الروم: الآية: ٣٠.

﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ يعني الإسلام.

قال: وأمَّا قولُهُ: «فأبواه يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ» فيقولُ: أبواه يجعلانه يَهُوْدِيًّا أو نَصرانيًّا، وذٰلك بقَدَرِ اللهِ وسابقِ عِلْمِهِ أن يَفْعَلاَ ذٰلك. وأمَّا قولُهُ: «كَمَا تَنَاتَجُ الإِبلُ مِنْ بَهِيْمَةٍ جَمْعَاء» فيعني كَمَا تُنْتَجُ الإبلُ وغيرُها من البَهَائِمِ بهيمة جَمْعَاء، يعني مُجتمعةُ الخِلْقَةِ صَحِيْحَةٌ «هَلْ تُحِسُّ [من] جَدْعَاء» يَقُولُ: هَلْ تَرَىٰ فيها من جَدَعٍ أو نُقْصَانٍ حينَ تُنْتَجُ، ثُمَّ الجَدْعُ والنُّقْصَانُ يصيبُها بعدَ ذٰلك، فكذٰلك يُهَوِّدُ هٰؤلاء أبناءَهُم وَيُنَصِّرُونَهُم بعدَ أن كَانُوا على الفِطْرَةِ، كما أنَّ المَنْتُوجَ من الإبلِ لولا أنَّ هٰؤلاء قَطَعُوا أُذُنَهُ لَكَانَ صَحِيْحاً، وَكَانَ ذٰلك بقَدَرِ اللهِ، وَكَذٰلك قَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] في آخرِ الحَديثِ: «اللهُ أعلمُ بمَا كَانُوا عاملين» يقولُ الله أعلم بما كانت تكونُ أَعْمَالهم، فلا يضرُّ ولا ينفعُ ما صَنَعَ بهم آباؤُهُم إلاَّ بالقَدَرِ، وَهٰذِهِ كانت حجَّة مَالكٍ على أهلِ القَدَرِ الَّذِيْنَ احتَجُّوا بأولِ هذا الحَدِيْثِ، هٰكذا فسَّر لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْنَ عندما كاشَفتهما عن تفسير هٰذا الحَدِيْثِ، وَقَالَهُ ابنُ وَهبٍ وغيرُ واحدٍ من أَصْحَابِ مَالكٍ. وقد بَلَغَنِي أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بيده ما يُوْلَدُ مَوْلُودٌ إلاَّ على الفِطْرَةِ، حتَّى يُعْرِبَ عنه لسَانُهُ، فأَبَوَاهُ يُهَوِّدانِهِ أو يُنصِّرانِهِ» ففي هٰذا بيانُ ذٰلك أيضاً.

(شرحُ غَريبِ كتابِ الذَّبائحِ ومعانيه)[1]
(من مُوَطَّأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ سألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ: «أنَّ عبدَالله بنَ عيَّاشٍ بن أَبي رَبِيْعَةَ المَخْزُوْمِيَّ أَمَرَ غُلاماً له أن يذبحَ ذَبِيْحَةً، فلمَّا أَرَادَ أن يذبَحَهَا قَالَ لَهُ: سَمِّ اللهَ، فقالَ الغُلامُ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ: سمِّ اللهَ ويْحَكَ فَقَالَ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ عبدُاللهِ بنُ عَيَّاشٍ: واللهِ لا أَطْعَمُهَا أَبَداً» [٢/ ٤٨٨ رقم (٢)] مَا مَعْنَىٰ هَـٰذَا؟

قال عبدُالملكِ: مَعْنَاهُ أنَّه اتَّهمَ الغُلامَ أن يكونَ تركَ التَّسْمِيَةَ عَمْداً حينَ رَدَّدَ عَلَيْهِ أن يُسَمِّيَ اللهَ ولا يُسَمِّي، وَيَقُولُ: قَدْ سَمَّيتُ، فَإِذا جَاءَتِ التُّهَمَةُ البَيِّنة فهو كَتَرْكِ التَّسمِيَةِ عَمْداً، ومَنْ تَركَ التَّسمِيَةَ عمداً عَلَى ذَبِيْحَتِهِ لَمْ تُؤكلْ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ التُّهَمَةُ بِبَيِّنَةٍ فليس بلازم للنَّاسِ اجتنابُ ذٰلك، إلاَّ أن يدعَ رجلٌ في خَاصَّةِ نَفْسِهِ[2]، وإذا لم تقعِ التُّهَمَةُ لِشَيْءٍ فَلاَ بأسَ بِهِ، وَلاَ ضِيْقَ على النَّاسِ فيه؛ لأنَّه إنَّما يُحْمَلُ أمرُ عَامَّةِ المُسلمين على التَّسميةِ يدلُّ على ذٰلك الحديثِ الأَوَّلِ من هَـٰذا الكتابِ حينَ قَالُوا: «يَارَسُوْلَ اللهِ إنَّ ناساً من أَهْلِ البَادِيةِ يَأْتُونَـنَا بلُحْمَانٍ ولا نَدْرِيْ هَلْ ذَكَرُوا اللهَ عليها أم لا؟ فقالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]

---

(١) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٤٨٨، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ١٩٢، ورواية محمد بن الحسن: ٢١٧، ورواية سُوَيْد: ٣٢٨، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبر: ١٥/ ٢٠٩، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ١٠٤، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ٢/ ٦١٣، وتنوير الحوالك: ٢/ ٣٨، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٨٠.

(٢) في الأصل: «نفسها».

سَمُّوا اللهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُوهَا» [١/ ٤٨٨ رقم (١)].

قالَ مالكٌ: وذٰلك في أوَّلِ الإسلام.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما [١٣٠] حَمَلَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أمرَهُم على أنَّهم سَمَّوا، فَهَـٰذا يدلُّ على التَّسميةِ حتَّى يُعلمَ غيرُها، وَكَذٰلِكَ اللُّحْمَانُ كلُّها إذا وُجِدَتْ بأيدي النَّاسِ هي على أنَّها ذُكِّيت حتَّى يُعلَمَ غيرَ ذٰلك، وكذٰلك الجلودُ إنَّما جُلُوْدُهَا [جُلُوْدُ] ما يُأكلُ لَحْمُهُ، هي أبداً على التَّذكِيَةِ حتَّى يُعلمَ غير ذٰلك؛ لأنَّ الشَّاملُ العامُّ فيها التَّذكيةَ، وليست جُلُودُ السِّباعِ كذٰلك، تلك أبداً على غَيْرِ التَّذكيةِ حتَّى يُعلمَ أنَّها ذُكِّيت بجلُوْدِهَا؛ لأنَّ الشَّاملَ فيها العَامَّ من فعلِ النَّاسِ بها أنَّها لا تُذكَّىٰ، فهي علىٰ ذٰلك حتَّى تُعلمَ التَّذكيةُ فيها، فيحلَّ عند ذٰلك بَيعُها وابتِيَاعُها، والصَّلاةُ عليها، وإلاَّ لم يحلَّ شيءٌ من ذٰلك منها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (الشِّظَاظِ) و(الحَجَرِ) الَّذي أرخصَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في التَّذكيةِ بهما في حَديثِ مالكٍ[١/ ٤٨٩رقم(٣)و(٤)]

قال عبدُالملكِ: الشِّظَاظُ: هو العُودُ الذي يُجمَعُ به بين عُرْوَتَيْ الغَرَارتَيْنِ على ظَهرِ الدَّابةِ[(١)]، وإيَّاه أَرَادَ أُميَّةُ بن أَبي الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ حَيْثُ يَقُوْلُ ـ وهو يَذْكُرُ وَلاَئِدَ قُرِيشٍ ـ[(٢)]:

---

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في الفائق: ٢/ ٢٤٦، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٥٤١، والنِّهاية: ٢/ ٤٧٦.
ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ١١/ ٢٧٠، والصحاح واللِّسان والتاج: (شظظ) وفي المصادر: وهما شظاظان، وأنشد ابن فارس في المُجمل:

* أَيْنَ الشِّظَاظَانِ وَأَيْنَ المِرْبَعَهْ *

(٢) لم أجد هذا البيت مَنسُوباً إلى أُميَّة بن أبي الصَّلت ولا إلى غيره من الشُّعراء إلاَّ في كتاب «التَّمهيد» للحافظ ابنِ عَبْدِالبرِّ ـ رحمه الله ـ لكنَّه نَقَلَهُ عن المؤلِّفِ ابنِ حَبِيْبٍ، أورد صدره =

وقَيْس وَفَاها مَكَانَ المَجْدِ مِنِّي ‏ ‏ ‏ ‏ بحالِ العُرْوَتَيْنِ مِنَ الشَّظَاظِ

فإنَّما رَخَّصَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في تَذكيةِ الَّلحْقَةِ بالشَّظاظِ إذا كان طرفُهُ محدَّداً يمكنُ أن يَنْحَر، ويدخلُ طرفُهُ في نَحرِهَا، كَمَا يَدخُلُ سنانُ الحَرْبةِ، فأمَّا الذَّبْحُ به فلا يمكنُ، وإنَّما يمكنُ بفلقَةِ العُودِ؛ لأنَّ فَلْقَةَ العُوْدِ لها جانبٌ رقيقٌ يُشبهُ شفرةَ الحَديدِ، وذٰلك يُسمىٰ الشَّطِيْرَ[1] في كلام العَربِ، وكذٰلك الحَجَرُ الذي أرخصَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في حديثِ مالكٍ في ذبحِ الشَّاةِ به، إنَّما معناه على أنَّه فلقةُ حَجَرٍ؛ لأنَّ لها جانباً رقيقاً يُشبهُ شَفْرَةَ الحَدِيْدِ، وَذٰلك يُسمَّى الظَّرَرَ[2] في كلامِ العَرَبِ، ولا يُمكنُ النَّحرُ بالحَجَرِ ولا بفلقَتِهِ، إنَّما يُمكنُ به الذَّبحُ، فأمَّا القَصَبَةُ فهي يُمكنُ بها النَّحْرُ والذَّبحُ فإذَا كان طرفها مُحدَّداً أمكنَ بها النَّحْرُ، ولم يُمْكنْ بها الذَّبحُ، فإذَا فُلِقَتْ فكانَ جانبُ فلقتها رقيقاً يشبهُ شفرةَ الحَديْدِ أمكنَ بها الذَّبْحُ، ولم يُمْكِنْ بها النَّحرُ. وَفَلْقَةُ القَصَبَةِ تُسمَّىٰ (اللِّيْطَةَ) في كَلَامِ العَرَبِ[3]، وقد جَمَعَهَا ثلاثتها سَعِيْدُ بنُ المُسَيّب في قَوْلِهِ: «اللِّيْطَةُ، وَالشَّطِيْرُ، وَالظَّرَرُ حِلٌّ مَا ذُبِحَ به». وقد سألَ عَدِيُّ بنُ حَاتِمٍ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فقال: «إنَّا

= الثاني موضع الشَّاهِدِ. وراجعتُ ديوان أميَّة بن أبي الصَّلت الذي جمعه الدكتور عبدالحفيظ السَّطلي ص٤١٥ فذكر بيتاً على وزنه وقافيته نقله عن الإتقان: ١/ ١٥١ وراجعتُ ديوان أُميَّة أيضاً جمع وتحقيق بهجة عبدالغفور الحديثي ص: ٣٤٠، ٣٤١ وجاء فيه ثلاثة أبيات منها البيت المذكور في تحقيق الدكتور عبدالحفيظ، ولم يرد البيتُ الذي ذكره ابنُ حَبِيْبٍ فهو مما يُستدرك عليهما، وزاد الحافظُ ابنُ عبدالبرِّ شاهداً آخرَ هو قولُ عنترةَ:

إِذَا ضَـرَبُـوهَـا سَـاعَـةً بِـدِمَـائِهَـا ‏ ‏ ‏ ‏ وَحَلَّ عَنِ الكَوْمَاءِ عِقْدُ شِظَاظِهَا

(١) في الأصل: «الشَّعِيْرُ» والتَّصحيحُ عن التَّمهيد: ٥/ ١٣٩ عن المؤلِّفِ.

(٢) يراجع: التَّمهيد: ٥/ ١٣٩ عن المؤلِّف أيضاً.

(٣) اللِّسان: (ليط)، وهو في التَّمهيد: ٥/ ١٣٩ عن المؤلِّف أيضاً.

نَصِيْدُ الصَّيْدَ فلا نَجِدُ مَا نذبَحُ بِهِ إلاَّ الظِّرَارَ، وفلقةَ العَصَا، فقال له رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أَمْرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ»[1].

قال عبدُالملكِ: الظِّرَارُ: كثيرُ الظِّرَرِ، والواحدُ: ظَرَرٌ، وهو: حَجَرٌ محدَّدٌ، وكثيرُهُ: ظِرَارٌ، وظُرَّانٌ، وقالَ لَبِيْدٌ ـ وهو يَصِفُ النَّاقةَ أَنَّها تَنْفِي الحَصَا بخُفِّها ـ[2]:

بجَسْرَةٍ تَنْجِلُ الظُّرَّانَ ناجِيَةً إذَا تَوَقَّدَ في الدَّيمُومَةِ الظَّرَرُ

[١٣١] قال عبدُالملكِ: وقَولُهُ: «أَمْرِ الدَّمَ بما شِئْتَ» يقولُ: سَيِّلْهُ واسْتَخْرِجْهُ، ومنه قولُ ابنِ عبَّاسٍ: كُلُّ ما فَرَىٰ الأَوْدَاجَ وقَطَعَ الحُلْقُومَ غيرَ مُتَرَدٍّ فهو يُذَكَّىٰ، فمعنى فَرَىٰ الأَوداجَ: قَطَعَهَا وشَقَّها.

قال عبدُالملكِ: وقوله: «غَيْرُ مُتَرَدٍّ» بمعنى غير مُرَضَّضٍ ولا مُشَدَّخٍ.

قال عبدُالملكِ: وَهَـٰذَا كلُّه عَلَىٰ الاضطرار، وأَمَّا على المَنْدُوْحَةِ[3] والسَّعَةِ فلا ينبغي للذَّابحِ [إلاَّ] أَنْ يُحِدَّ شفرَتَهُ، وَأَنْ يُريحَ ذَبِيْحَتَهُ، وَبِهَـٰذا جاءَ الأَثرُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاه عن يَحْيَىٰ بنِ سَعْيدٍ، عن أَبي مُرَّة، موْلى عَقِيْلِ بن أَبي طَالِبٍ:

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٥٦ والتَّمهيد: ٥/ ١٣٩.

(٢) شرحُ ديوان لبيد: ٦٧، وقبله:

وَأَقْطَعُ الخَرْقَ قَدْ بَادَتْ مَعَالِمُهُ فَمَا يُحَسُّ بِهِ عَيْنٌ وَلاَ أَثَرُ
بجَسْـرَةٍ تَـنْـجُـلُ ... ... البيـت
كَأَنَّهَا بَعْدَمَا أَفْنَيْتُ جُبْلَتَهَا خَنْسَاءُ مَسْبُوعَةٌ قَدْ فَاتَهَا بَقَرُ

(٣) في الأصل: «ممدوحة».

أنَّه سأل أباهُريرةَ عن شاةٍ ذُبحت فتحرَّكَ بَعْضُها، فأَمَرَهُ أنْ يأكلَها، ثُمَّ سألَ [عن ذٰلك] زيدَ بنَ ثابتٍ فقَالَ: إنَّ المَيتةَ لتَتَحَرَّكُ ونَهَاهُ عن ذٰلك». [٢/ ٤٩٠ رقم (٧)].

فَقَالَ مَالكٌ: قَوْلُ زيدِ بن ثابت أَحَبُّ إِلَيَّ في ذٰلك أنَّه إنَّما تَحَرَّكُ بعضُ أَعْضَائِهَا ولم تَطْرِفْ» مَا مَعْنَىٰ: (تَطرفُ)؟

قال [عبدُالملكِ]: معناه: أن تُحَرِّكَ أَطْرَافَهَا، يَدَيْهَا ورِجْلَيها وعَيْنَيها، إنَّما تَطْرِفُ مَأْخُوذٌ من أَطْرَافِهَا، فإذا كانت الذَّبيحةُ في وقتِ ذبحِهَا يَجري نَفَسُهَا، وتَطْرِفُ عَيْنُهَا وَأَطْرَافُهَا فهي ذَكِيَّةٌ، وإذَا لم يَجْرِ لها نَفَسٌ، ولم تَطْرِفْ بطرفٍ، لا بعَينٍ، ولا بيَدٍ، ولا برجلٍ، فهي جِيْفَةٌ، وإن تَحَرَّكَتْ بِضَاعُهَا وأعضاؤُهَا، قال: وإن جَرَىٰ نَفَسُهَا وَطَرَفَتْ بِعينها فقط، ولم تطرفْ بغير ذٰلك من أطرافها فهي ذكيَّةٌ، وكذٰلك لو لم تَطْرِفْ بِعينٍ، وَطَرَفَتْ بِيَدٍ أو رِجْلٍ مع مَجْرَىٰ النَّفَسِ فَهِيَ أيضاً ذكيةٌ، إِذَا طَرَفَتْ بِبَعْضِ أطرافِهَا مَعَ مَجْرَىٰ نَفَسِهَا في حينَ وَضْعِ الشَّفرَةِ في حَلْقِهَا فهي ذَكِـيَّـةٌ، وَهٰـكَذَا فَسَّرَ لي أصحابُ مالكٍ عن مَالِكٍ عندَمَا كَاشَفْتُهُمْ عن ذٰلِكَ.

[شرحُ غريبِ كتابِ الضَّحَايَا][1]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (النِّـقْيِ) في حَديثِ مالكٍ

---

(١) الموطأ رواية يحيى: ٢/ ٤٨٢، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ١٨٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢١٤، ورواية القعنبيِّ: ٦٨٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ١٥/ ١١٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ٦٨٣، وتنوير الحوالك: ٢/ ٣٤، شرح الزُّرقاني: ٣/ ٧٠.

عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ الَّذي قَالَ فيه: «وَالعَجْفاءُ الَّتِي لاَ تُنْقِيْ» [٢/ ٤٨٢ رقـم (٢)].

قَالَ عبدُالملكِ: يعني الَّتي لا تُوْدِكُ؛ لأنَّ النِّقْيَ هُوَ الشَّحْمُ، ومنه قولُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَديثِ الآخرِ ـ حينَ ذَكَرَ السَّيرَ في السَّفَرِ ـ: «فإنْ كانَتْ الأرضُ جَدْبَةً فانْجُوا عَلَيْهَا بِنِقْيِهَا» يَعْنِي: بشُحُومها.

قَالَ عبدُالملكِ: وَلَيْسَ النِّقيُ المُخَّ كَمَا قَالَ شَارِحُ العِرَاقيين[1]، العَرَبُ

---

(١) هو أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سلاَّم قال في غريب الحديث: ٢/ ٢٠٩ «وأمَّا حديثه الآخر: نَهَىٰ عن العَجْفَاءِ التي لا تُنْقِي في الأضاحي فإنَّه يقولُ ليس بها نِقْيٌ من هُزَالِهَا، وهو المُخُّ، يقال منه: ناقةٌ منقيةٌ: إذا كانت ذات نِقْيٍ، قال الأعشىٰ. . . » وأنشد البيتَ الذي أنشدَهُ المُؤلِّفُ، وفي غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ أيضاً: ٢/ ٣٠٣ «ولا سَمِيْنٌ فيُنْقِى» تقول: ليس له نِقْيٌ، وهو المُخُّ، وقال الكِسَائِيُّ: فيه لُغَتَان، يُقال: نَقَوْتُ العَظْمَ ونَقَيْتُهُ: إذا استَخْرَجْتُ النِّقيَ منه، قال الكِسَائِيُّ: وكلُّهُمْ يقولُ: انتَقَيْتُهُ: إذا استخرجتَ النِّقيَ منه، ومنه قيل للنَّاقةِ السَّمينةِ مُنْقِيَةٌ» وأنشدَ بيتَ الأعشىٰ مرةً ثانيةً.

ونَقَلَ الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة: ٩/ ٣١٨ عن أبي عُبَيْدٍ، عن الأصمعيِّ قوله: «الأنقاءُ: كلُّ عظمٍ ذي مُخٍّ، وهي القَصَبُ، وقال غيرُهُ: واحدُها نِقْيٌ ونُقْوٌ». وقول أبي عُبَيْدٍ مشهورٌ في كُتُبِ اللُّغةِ، وَلاَ تَعَارُضَ بين مَا ذَهَبَ إليه المُؤَلِّفُ ـ رحمه الله وَعَفَا عنه ـ وبين كلام أبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ فَالنِّقيُ شَحْمُ العِظَام جاء في العين: ٥/ ٢١٩ «النِّقْيُ: شحمُ العِظَامِ، وشَحْمُ العَيْنِ من السِّمَنِ، والجَميعُ: أنقاءٌ، وناقةٌ منقيةٌ ونوقٌ مناقٍ في سِمَنٍ قال:

لاَيَشْتَكِيْنَ عَمَلاً مَاأَنْقَيْنْ
مَادَامَ مُخٌّ فِي سُلاَمَىٰ أَوْ عَيْنْ

وفي مُجمل اللُّغة لابن فارس: ٨٨٠: «النِّقْيُ مخُّ العِظَامِ وشَحْمُ العين من السِّمَنِ» فجمع بينهما كما تَرَىٰ. وقال: والأنقاءُ ـ في قولِ الفرَّاءِ ـ كلُّ عظمٍ ذي مُخٍّ. . . » واللَّفظَةُ مشروحةٌ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٤٧٠، والفائق: ٤/ ١٧، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ٤٣٤، =

تقولُ: ناقةٌ مُنْقِيَةٌ، إذا كانت ذاتَ شَحْمٍ، قال أَعْشَىٰ بكرٍ[(1)]:

حَامَواْ عَلَى أَضْيَافِهِم فَشَوَوْا لَهُمْ مِنْ لَحْمِ مُنْقِيَةٍ ومِنْ أَكْبَادِ

[١٣١] ـ **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الدَّافَّة) في حديثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قال: «إنَّما نَهَيْتُكُمْ عن ادِّخَارِ لُحُومِ الضَّحَايَا من أَجْلِ الدَّافَّةِ الذي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ فكُلُواْ وتَصَدَّقُواْ وادَّخِرُواْ» [٢/ ٤٨٤ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: الدَّافَّةُ: الجَمَاعَةُ الفَاحِشَةُ المُسْتَكِفَّةُ[(2)]، تَقولُ قد دَفَّ القَوْمُ، وَهُمْ يَدِفُّون دَفًّا، وهم دَافُّونَ: إذا قَدِمُوا بجَمَاعَتِهِمْ وَلَفِيْفِهِمْ. وأمَّا قولُهُ في هَـٰذَا الحَديثِ: «كَانُوا يَجْمِلُوْنَ منها الوَدَكَ» فيعني: يُذِيْبُون[(3)].

= والنِّهاية: ٥/ ١١١. ويراجع: خالق الإنسان للأصمعي: ٢١٥، وجمهرة اللُّغة: ٩٨٠، ومختصر العين: ١/ ٥٨٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (نقى). ولا تُنقِي من الإبل وغيرها ويكون لها مُخٌّ إلاَّ ذات الشَّحمِ، وأمَّا الهَزِيْلَةُ التي لا شحمَ فيها فلا يكون فيها مخٌّ، فهما متلازمان إذاً.

(١) ديوان الأعشى (الصبح المنير): ١١٠ وروايته:

* حَجَرُوا عَلَىٰ أَضْيَافِهِمْ... *

وقال في شرحه: ويُروى:

* حَبَسُوا على أضيافهم... *

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٣٩٠، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٣٤٢، والنِّهاية: ٢/ ١٢٤، وتهذيب اللُّغة: ١٤، ٧٢، وفيه: «أبوعُبَيْدٍ: قال أبوعمرو: الدَّافة: القومُ يَسيرُون جماعةً سَيْراً ليس بالشَّديدِ، يُقَالُ: هُم يَدِفُّون دَفِيفاً».

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٠٧: «قوله: جَمَلُوهَا: يعني أَذَابُوها، وفيه لغتان، يقال: جملتُ الشَّحمَ وأجملته: إذا أذبته، واجتملته أيضاً، وقال لَبِيْدٌ [ديوانه: ١٧٨]:

[شرحُ غريبِ كتابِ العَقِيْقَةِ][1]

[من موطّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حديثِ مالكٍ في (العَقِيْقَةِ) حِيْنَ قَالَ: «تُسْتَحَبُّ العَقِيْقَةُ ولو بُعصْفُوْرٍ». [٢/ ٥٠١ رقم (٥)].

أَيُجْزِىءُ أن يَعقَّ الرَّجلُ بالعُصْفُوْرِ، أو بِمَا دُون شَاةٍ؟ فقال: لا يُجْزِىءُ في العَقيقةِ إلاَّ ما يُجْزِىءُ في الضَّحِيَّةِ، وليس مَعنىٰ قَوْلِهِ في الحديثِ: «ولو بِعُصْفُوْرٍ» أن يكونَ العُصْفُوْرُ يُجْزِىءُ، إنَّما ذٰلك تَحقيقٌ وتمثيلٌ؛ لاستحبابِ العَقيقةِ وأن لا تُتْرَكَ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ، وإنْ لَمْ تَعْظُمْ فيها النَّفَقَةُ. هَـٰذَا مَعْنَىٰ الحَدِيْثِ ووَجْهُهُ.

(شَرحُ غَريبِ كِتَابِ القِرَاضِ وَالمُسَاقَاتِ)[2]

(من مُوطأ مالكِ بنِ أنسٍ [رحمه الله])

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مَالكٍ

=

وَغُـلَامٍ أَرْسَلَتْـهُ أُمُّـهُ ... بِأَلُوكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلْ

أَوْ نَـهَـتْهُ فَـأَتَـاهُ رِزْقُـهُ ... فَاشْتَوَىٰ لَيْلَةَ رِيحٍ وَاجْتَمَلْ

الألوكُ: الرِّسالةُ.

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٥٠٠، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٢٠٤، ورواية محمد بن الحسن: ٢٢٥، ورواية سُويد: ٢٣٢، والاستذكار لأبي عُمَر بن عبدالبرّ: ١٥/ ٣٦٣، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ١٠١، والقبس: ٦٤٨، وتنوير الحوالك: ٢/ ٥٤، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٩٦.

(٢) هما في الموطأ كتابان: كتاب (القراض) وكتاب (المساقات). يراجع: الموطأ رواية يَحيىٰ: ٢/ ٦٨٧، ٧٠٣، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٢٨٩، ٣٧٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٨١ (الشركة في البيع)، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرّ: ٢١ / ١١٩، ١٩٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٥/ ١٤٩، ١٨٨، والقبس لابن العربي: ٥٦٨، ٨٦١، وتَنوير الحوالك: ٢/ ١٧٣، ١٨٥، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٣٤٥، ٣٦٣.

في المال الذي دَفَعَهُ أبومُوسَىٰ الأَشْعَرِيُّ بالبَصرةِ إلى عبدِالله وعُبَيْدِالله ابني عُمَرَ سَلَفاً كي يَنْتَفِعَا بِرِبْحِهِ، ويؤدِّياهُ بالمدينة إلى عُمَرَ، فأخذَهما عمر بالمالِ وبربْحِهِ، ثُمَّ رَأَىٰ أَن يجعَلَهُ بينَهُما وَبَيْنَ المُسلمين قِراضاً، فأخذَ المالَ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وأَعْطَىٰ عبدَالله وعبيدَالله نصفَ رِبْحِهِ [٢/ ٦٨٧ رقم (١)].

ما معنى هَـٰذَا؟ وهل يلزمُ هـٰذا الحكم من ضَمِنَ مالاً بِسَلَفٍ أو غَيرِهِ؟

قال عبدُالملكِ: لمْ يكنْ ذٰلك لازماً لهما، ولا يلزمُ غيرَهُما مِمَّن فَعَلَ فعلَهما، وَضَمِنَ مالاً بسَلَفٍ أو بأيِّ وَجْهٍ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ، فرِبْحِهِ له كما أنَّ مصيبته عليه كَمَا قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في الحَديثِ الآخرِ: «الرِّبحُ بالضَّمَانِ» غير أنَّ عُمر رحمةُ اللهِ عليه إنَّما فَعَلَ ذٰلك اشتداداً على ابنيه لِلمُسْلمين، وَحَمْلاً عليهما وتُهَمَةً لِنَفْسِهِ [١٣٢] فيها، وحَيْطَةً للمُسلمين ولِمَالِهِم.

قُلنا لعبدِالمَلكِ: فلمَ ساقَ مالكٌ هذا الخَبر في كتابه في (القِرَاضِ) إذا كان هذا معناهُ عنده وعند أهل السُّنة؟

فقال: إنَّما ساقه ليُعلم أنَّ القِراضَ كان مَعمُولاً به بعهدِ عُمر، وأنَّ العَمَلَ به سنَّةٌ قائمةٌ، جاريةٌ، معمولٌ بها في القَديمِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ قولِ مالكٍ: (السُّنةُ في المُساقات) الَّتي تَجُوزُ لربِّ الحائطِ أن يشتَرِطَهَا على المُساقي (سَدُّ الحِظَارِ) و(خَمُّ العَيْنِ) [و(رَمُّ القُفِّ)][1] و(سَرْوُ الشَّرَبِ) و(أَبَارُ النَّخْلِ) و(قَطْعُ الجَرِيْدِ) و(جَدُّ التَّمْرِ) [٢/ ٧٠٥ رقم (٢)].

---

(١) غير موجودة في الموطأ رواية يحيىٰ، معلقةٌ على هامش النُّسخة من الأصل، وهي موجودة في بعض الشُّروح كالمنتقىٰ: ٥/ ١٢٦، عن ابن حبيبٍ.

مَا تَفسيرُ هَـٰذا كُلِّه؟ وما تَفسيرُ المالِ في هـٰذا الكلامِ؟ وكيفَ هي (شَدُّ الحِظَارِ) أو (سَدُّ الحِظارِ)؟

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَولُهُ: «لربِّ المالِ» فيَعني: لربِّ النَّخْلِ، العَربُ تُسمِّي النَّخلَ المالَ، وتُسمِّي الإبلَ المالَ، وَالغَنمَ المالَ، وَأَشْبَاهُ ذٰلك من الحَيَوَانِ وَالعُرُوْضِ. العَرَبُ تُسمِّي كُلَّ ذٰلِكَ الأَمْوَالَ، ألاَ تَرَىٰ قولَ أبي هُرَيْرَةَ: لم نُصِبْ يومَ حُنين ذَهَباً ولا وَرِقاً إلاَّ الأَمْوَالَ، الثِّيَابَ وَالمَتَاعَ يعني النَّخلَ والإبلَ والثِّيابَ والحُوثَىٰ[1] وما أشبَهَ ذٰلِكَ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا (شَدُّ الحِظَارِ) لتَحصين الزُّرَبِ التي حَوْلَ النَّخلِ والشَّجَرِ، وهي عندنا بالشِّين، وهي رِوَايةُ مُطرِّفٍ، وابنِ المَاجِشُوْنَ، وابنِ وَهْبٍ، وابنُ القَاسِمِ. وأمَّا ابنُ نافعٍ فَكَانَ يرويها بالسِّين[2] على مَعْنَىٰ سدِّ ثُلَمِهَا، وَكُلُّ ذٰلك جائزٌ في اللَّفظِ وَالمَعْنَىٰ والاشتِرَاطِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا (سَرْوُ الشُّرَبِ) فَكَنْسُ الحِيَاضِ[3] الَّتِي حَوْلَ

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: «الحَرْث».

(٢) قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «رواية عُبَيْدالله عن أبيه: «سَدُّ» بالسِّين غيرُ المُعجمة، وبذٰلك رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ، . . . وَرَوَى غيرُهُما عن مالكٍ ـ رحمه الله ـ: «شَدُّ» بالشِّين». ومثله قال اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب» وَنَقَلَ كلامَ ابنِ حَبِيْبٍ وغيره.

(٣) قال أبوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ: «السَّرْوُ: الكَنْسُ أيضاً، ومنه اشتُقَّ السَّرِيُّ من الرِّجال، أرادوا أنَّه خالصُ النَّسبِ من كلِّ ما يعيبه. والشُّرْبُ: جمعُ شَرْبَةٍ، وهي أحواضٌ تُصنَعُ حولَ النَّخلةِ وتُملأ ماءً فيكون ريُّ النَّخلةِ أو الشَّجرةِ منها. قال زُهَيْرٌ [ديوانه: ٤٠]:

يَخْرُجْنَ مِنْ شَرَبَاتٍ مَاؤُهَا طَحِلٌ   عَلَىٰ الجُرُوْعِ يَخَفْنَ الغَمَّ وَالغَرَقَا

=

النَّخلِ والشَّجَرِ حيثُ يَسْتَـنْقعُ الماءُ في أُصْولِهَا، وواحدةُ الشُّرَبِ: شُرْبَةٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا (خَمُّ العَيْن) فَكَنْسُهَا وتَنْقِيَتُها، العَرَبُ تقولُ: رَجُلٌ مَخْمُوْمُ القَلْبِ: إذَا كانَ نَقِيَّ القَلْبِ من الغِلِّ والإثمِ[١].

قال عبدُالملكِ: وأمَّا (رَمُّ القُفِّ) فإنَّ القُفَّ مَسْقَطُ ماءِ السَّانيةِ، ومسقَطُ مَاءِ الغَرْبِ أو الدَّلو، ذٰلك القُفُّ[٢].

قال: وأمَّا (أَبَارُ النَّخلِ) فتذكيرُها، تقولُ: أَبَرْتُ نَخْلِي، وهي نَخلٌ مَأْبُورَةٌ: إذا ذكَّرتها بطَلع الفَحْل.

قال: وأمَّا (قَطْعُ الجَرِيْدِ) فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقْطَعَ من النَّخلةِ جَرَائِدَهَا إذا كَثُرَتْ كَمَا يُشَذَّبُ الشَّجَرُ إذا شمَّرَتْ.

قَالَ: وأمَّا (جَدُّ التَّمرِ)[٣] فَمعرُوْفٌ ـ أيضاً ـ: هو جَمْعُهُ، فهو في النَّخلِ: جَدَادٌ، وفي الزَّرْعِ: حَصَادٌ، وفي العِنَبِ: قَطَافٌ.

قُلنا لعبدالملك بن حَبيبٍ: فما تَفسيرُ العَيْنِ الوَاتِنَةِ، والعَيْنِ الدَّاثِرَةِ؟ وما

= وقال آخر:

سَـحٌ تَظَـلُّ عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ سَـاجِعَـةً ... تَسْقِـي أَسَـافِلَهَـا الغـرْدَانُ وَالشُّـرَبُ

ويُراجع: المُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجيِّ: ٥/ ١٢٦، ونَقَلَ تفسير هذه اللَّفظة عن ابن حَبِيْبٍ.

(١) نقل أبوالوليد الباجيُّ في المُنتقىٰ: ٥/ ١٢٦ شرح هذه اللَّفظة أيضاً عن ابن حبيبٍ، قال: «وَخَمُّ الغين تَنْقِيَتُهَا، قال ابنُ حَبِيْبٍ: وهو كنسُها... وشرحُ المؤلِّفِ مأخوذٌ من كلامِ أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٣/ ١١٨.

(٢) المُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجيِّ: ٥/ ١٢٦ عن المؤلِّف، وشرح حكمه الفقهي عن المؤلِّف أيضاً من كتابه «الواضحة» فيما أظنُّ. والرَّمُّ: الإصلاح للشيء الذي فَسَدَ بعضُهُ.

(٣) في الأصل: «الثَّمَرِ» وتَمْرُ النَّخلِ ثَمَرَتُهُ، لٰكنَّ الجداد للتَّمرِ، والحَصَادَ للزَّرعِ، والقَطَافَ للعِنَبِ كما قالَ المؤلِّف. وكلُّهُ ثَمَرٌ. لٰكن غلب في كل واحد منها ذٰلك.

تَفْسِيْر الضَّفِيْرَة أَيْضاً الَّتِي ذَكَرَ مَالِكٌ في كتابه في (المَساقات)؟

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا العَيْنُ الوَاتِنَةُ فهي الغَزِيْرَةُ الثَّابِتُ مَاؤُهَا[1]، التي لم تَغُرْ ولم تَنقطعْ، ولم تَتَهَوَّرْ، ألاَ تَرَىٰ أنَّه سَمَّىٰ العينَ الأُخْرَىٰ دَاثِرَةً، وسمَّى هَـٰذه واتنةً، فَالواتِنَةُ: القَائِمةُ الدَّائمةُ التي لم يَغُرْ ماؤُهَا، ولم يَحُلْ حالُها. والدَّاثِرَةُ: التي قد تغيَّرتْ وَدَرَسَتْ وَتَهَوَّرَتْ. والعَرَبُ تَقُوْلُ في الدَّمْعِ: دمعٌ واتِنٌ، وَعَيْنٌ [١٣٤] واتِنَةُ الدَّمعِ، إذَا وُصِفَتْ بِكَثْرَةِ البُكَاءِ وَدُؤُومه[2].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الضَّفِيْرَةُ فهي: المَحْبَسُ التي تُبنى لِيُحْبَسَ فيه الماءَ فيصيرَ شَبِيْهاً بالبِرْكَةِ[3]. هَـٰكذا فسَّر لي في جميعُ ذٰلِك مَنْ كاشفتُهُ عن ذٰلك من أصحابِ مالكٍ، وأهلِ المعرفة منهم بكلام العَرب وفصيح الكلام ومعاني الفقه.

---

(١) جاء في تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/٢٢٨: «الواتنةُ والواثنةُ سواءٌ، إلاَّأنَّه بالتَّاءِ المُعْجَمَةِ باثنتين أَشْهَرُ..» وفي اللِّسَان: (وتن): «الواتِنُ المَاءُ المعينُ الدَّائمُ الذي لا يذهبُ عن أبي زَيْدٍ... اللَّيثُ: الوَاتِنُ والوَاثِنُ: لُغتان، وهو الشَّيءُ المقيمُ الدائمُ الراكدُ في مكانه، قال رُؤيةُ [ديوانه: ١٦٣]:

أَمْطَرَ في أكنَافِ غَيْمٍ مُغْيِنِ
على أَخِـلاَّءِ الصَّفَاءِ الوُتَّنِ

قال: ويُروى بالثَّاء والتَّاءِ ومعناهما: الدَّوام على العبد... قال أبومنصور: المعروف وتن يتن ـ بالتاء ـ وُتُوناً... ولم أسمع وثن بالثاءِ بهذا المعنى لغير اللَّيْثِ، قال: ولا أدري أحفظه عن العرب أم لا؟!». وفي اللِّسانِ (وثن) «الوثنُ والواثِنُ: المقيمُ الرَّاكدُ الثَّابتُ الدَّائِمُ، وقد وَثَنَ قال ابنُ دُرَيْدٍ: وليس بثبتٍ، قال: والذي حكاه أبوعُبَيْدٍ: الواتن، وقد حكى ابن الأعرابي: وثن بالمكان، قال: ولا أدري من أين أنكره ابن دُرَيْدٍ؟!» ثم نَقَلَ كلامَ اللَّيثِ، وكلامَ أبي منصورِ الأزهري مرة ثانية. يراجع: العين: ٨/ ٢٤٢، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٤٥.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) يراجع: الفائق: ٢/٣٤٤، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/١٣، والنِّهاية: ٣/ ٩٢، واللِّسان، والتَّاج: (ضفر).

(شَرح غَريبِ كتابِ المُكَاتَبِ والعِتقِ وشَرحِ معانيه)[1]

[من موطأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

ـ سألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن حُمَيْدِ بن قَيْسٍ المكيِّ: أنَّ مُكاتَباً كان لابنِ المُتوكِّلِ هَلَكَ بمكَّةَ، وَتَرَكَ عليه بقيَّةً من كتابتِهِ ودُيُوناً للنَّاسِ، وَتَرَكَ ابنةً، فأشكل على مُكاتبه القَضَاءُ فيهِ، فَكَتَبَ إلى عَبْدِالملكِ بنِ مَروان [يَسْأَلُهُ عن ذٰلِكَ] فَكَتَبَ إليه عَبدُالمَلِكِ: أَنِ ابدَأْ بدُيُون النَّاسِ فَاقْضِهِم، ثُمَّ اقْضِ ما بَقِيَ من كِتَابَتِهِ، ثُمَّ اقْسِمْ مَالَهُ بينَ ابْنَتِهِ وَمَوْلاَهُ» [٢/ ٧٨٨ رقم (٣)]. مَا مَعْنَىٰ هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: معناه: أنَّ ابنَتَهُ ـ الَّتِي ذَكَرَ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ ـ وُلِدَتْ في كِتَابَتِهِ، أو كان كَاتَبَ عليها، فَتِلْكَ التي تَرِثُ ما بقيَ من كِتَابَةِ أبيهَا بعدَ قَضَاءِ الكِتَابَةِ؛ لأنَّ المُكَاتَبَ إنَّما يُورَثُ عندَ ذٰلك بالحُرِّيةِ، فأمَّا لو كانت ابنَتُهُ تلكَ حُرَّةً كان جميعُ مَا هَلَكَ عنه المُكَاتَبُ بعدَ قَضَاءِ دُيُونه لِمَوْلاَهُ الَّذي كَاتَبَهُ؛ لأنَّه عندَ ذٰلِكَ إنَّما يُورَثُ بالرِّقِّ، فافهم هَـٰذَا فَإِنَّه أَصْلُ ما يورَثُ عليه المُكَاتب إذا

---

(١) (المكاتب) في المُوطأ رواية يحيىٰ: ٧٨٧، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهريِّ: ٢/ ٤٢٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٠٦، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٣/ ٢٢٩، والتَّعليقُ على المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٦٧، والمُنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٧/ ٢، والقبس لابن العربي: ٩٠٢، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٣، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ١٠١. و(العِتْقُ) في الموطأ رواية يحيىٰ: ٧٧٢، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ٣٩٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٩٨، ورواية سُويد: ٣٨٨، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٣/ ١١٣، والتَّعليق على الموطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٧٩، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٦/ ٢٥٥، والقبس لابن العربي: ٩٦١، وتَنوير الحوالك: ٣/ ٢، وشَرح الزُّرقاني: ٤/ ٧٧، وكشف المُغَطَّىٰ: ٣٠١.

مَاتَ قبلَ أَدَاءِ كِتَابَتِهِ وَقد تَرَكَ مَالاً وَأَوْلاَداً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ الذي رَوَاهُ عن الحَسَن وابن سِيْرِيْن: في الَّذي أَعْتَقَ عندَ مَوْتِهِ عَبِيْداً له سِتَّةً، فَأَسْهَمَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بَيْنَهُمْ، فأعتَقَ ثُلُثَ أُولئِكَ العَبِيْد، ثُمَّ قَالَ مَالكٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّه لم يَكُنْ لذٰلِكَ الرَّجُلِ مالٌ غَيْرَهُم.

مَا تَأويلُ هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟ وما مَعناه؟

قال عبدُالملكِ: اختَلَفَ عليَّ مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مالكٍ في تأويله، منهم مَنْ قال: ـ وهو مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُوْنَ، وابنُ كِنَانَة[1]، وابنُ القَاسِمِ ـ تأويله: أنَّ كلَّ مَنْ أَعْتَقَ في مَرَضِهِ جَمِيْعَ رَقِيْقِهِ، أَو بعضَهم عِتْقاً بَتْلاً[2]، أو أَوْصَىٰ بعتقِ جَمِيْعِهِم، أو بعتقِ بعضِهِم ثمَّ مَاتَ، فلم يَحْمِلْهُمُ الثُّلُثُ، فإنَّه يُسهَمُ بينهم، كان له مالٌ سِوَاهم أو لم يَكُنْ؛ سمَّاهَم بأَسْمَائِهِم أو قَالَ رَقِيْقِي كُلّهم أو ثُلُثهم أو نِصْفَهم كلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ، يُسهم كَمَا جَاءَ الأَثَرِ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، فيعتَقُ منهم بالسَّهمِ ثلثهم أو ما حَمَلَ [١٣٥] الثُّلُثُ منهم.

قال عبدُالملكِ: ومنهم مَنْ قَالَ ـ وهو ابنُ نافعٍ ـ إن كان له مالٌ سواهم لم يُسهمْ بَيْنَهُم، وَلَـٰكن يَجْرِي العِتْقُ فيهم كُلّهم بالحِصَصِ فيَعتِقُ من كُلِّ واحدٍ مَا يَنُوْبُهُ من الثُّلُث في المُحَاصَّاتِ، وإنْ لم يَكُنْ له مالٌ سواهُم، أو كان له من المالِ الشَّيْءُ التَّافهُ فَحِيْنَئِذٍ يُسْهِمُ بينهم.

---

(١) هو عثمان بن عيسى، أبوعمرو المدني (ت١٨٣هـ)، من أشهر تلاميذ مالك، قال يحيى بن بكير: لم يكن في حلقة مالك أضبط ولا أدرس من ابن كنانة، وذكر القاضي عياض أنه هو وابن أبي الزبير غسلا مالك يوم موته. أخباره في: طبقات الفقهاء: ١٤٦، ترتيب المدراك: ٢/ ١٧٧.

(٢) البَتْلُ: القطع، وفي اللِّسان: «ومنه صَدَقَةٌ بتلةٌ أي: منقطعةٌ عن صاحِبِهَا».

قال عبدُالملكِ: ومنهم مَنْ قَالَ ـ وَهُوَ أَشْهَبُ وَأَصْبغُ ـ إنَّما تأويلُ الحديثِ فيمَنْ أعتقَ في وصيَّته ولم يَبْتِلْ[1] عُتْقَهمْ فأولئِكَ الذين يُسهم بينهم فيعتق ثلثهم، أو مَا بَلَغَ الثُّلُث منهم بالسَّهم، كان له مالٌ سِوَاهُم أو لم يَكُنْ، عَمَّ رقيقه أو لم يَعُمَّهُم، سَمَّاهُم أو لَمْ يُسَمِّهِمْ. فأمَّا من أعتقَ رَقِيْقاً له في مرضه بتلاً، عَاشَ أو مَاتَ، ثم ماتَ ولا مَالَ له غيرهم، أو كان له مالٌ غيرهم، إلاَّ أنَّ الثُّلثَ لا يَحْمِلُهُمْ، فإنَّ العتقَ يَجري في كلِّ واحدٍ منهم بالحِصَصِ حتَّى يُوعِبَ الثُّلُثُ فيهم بمنزلةِ مُدَبَّرِيْن؛ لأنَّ العتقَ قد انعقدَ لكلِّ واحدٍ منهم، بل هُم أثبتُ عِتْقاً من المُدبَّرِيْن؛ لأنَّه لو عَاشَ عَتَقُوا كُلُّهم من رأسِ مالِهِ، فَكَذٰلِكَ إِذَا مَاتَ عَتَقَ من كُلِّ واحدٍ منهم ما يَنُوبُهُ من الثُّلُثِ في المُحَاصَّاتِ، وأنَّ المُدَبَّرِيْنَ إنَّما يَعْتقون في الثُّلُثِ عاشَ أو مَاتَ، فلم يختلفْ فيهم أنَّ العتقَ يَجري في كلِّ واحدٍ منهم وهو في المبتولين أوجبُ أن يجريَ العتقُ في كلِّ واحدٍ منهم.

قَالَ عبدُالملكِ: وَبِهَـٰذَا نقولُ، ولا أُراه يَحِلُّ لأحدٍ أن يقولَ فيه بِخِلاَفِهِ؛ لأنَّه بيِّنٌ ظاهرٌ، قويٌّ في الحُجَّةِ والقِيَاسِ والمُنَاظَرَةِ، وقد قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «إِذَا حَدَّثتم عَنِّي بحَدِيْثٍ فَظُنُّوا بِهِ الذي هُوَ أَهْدَىٰ وأَهْيَا وأَتْقَىٰ» وقال في حَدِيْثٍ آخرَ: «فظُنُّوا به الَّذي هو أَحْسَنُ» فَهَـٰذا أَحْسَنُهُ وَأَهْدَاهُ إِنْ شَاءَ اللهُ، وقد قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

---

(١) في اللِّسان: «بتَلَهُ يَبْتُلُهُ ويَبْتِلُهُ».

(٢) سورة الزُّمر: الآية: ١٨.

في اشتراء عائشةَ جَارِيَتِهَا بَرِيْرَةَ وهي في وَقْتِ اشْتِرَائِهَا مُكاتَبَةٌ لِمَ اسْتَجازت ذٰلك، وبيعُ المكاتبِ لا يُجُوْزُ في السُّنَّةِ، فما مَعْنَىٰ ذٰلك الحَدِيْثِ؟ [٢/ ٧٨١ رقم (١٩)].

قَالَ عبدُالملكِ: معناه: إنَّها كانت عَجَزَتْ عن أَدَاءِ كِتَابَتِهَا وَرَقَّتْ، فَلِذٰلِكَ اسْتَجَازَتْ شِرَاءَهَا، وَأَجَازَهُ لَهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ.

(شرحُ غريبِ كتابِ الأَيْمَانِ)(١)

(من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله)

ـ [١٣٦] وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُضَاهَاتِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله بنِ عَبَّاسٍ حينَ قَالَ: «لأَنْ أَحْلِفَ آثِماً أَحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أُضَاهِيَ».

قال عبدُالملكِ: كان مالكٌ يقولُ: المُضَاهَاتُ: الإلغازُ والخَديعةُ، يريدُ أَنَّه يَحْلِفُ باللهِ وهو لا يَحلِفُ به، وَلَيْسَ هُوَ ذٰلِكَ عندي، إنَّما المُضَاهَاتُ أنْ يَحْلِفَ بغَيْرِ اللهِ؛ لأنَّه إذَا حَلَفَ بغَيْرِ اللهِ فَقَدْ عَظَّمَ غَيرَ اللهِ، وجَعَلَ للهِ شَبيهاً في التَّعْظِيْمِ، وهو مثلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ](٢): ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ معناه: يَقولُون قَوْلاً يُشْبِهُ قَوْلَ الَّذين كَفَرُوا؛ وَبَيَانُ ذٰلِكَ: أَنَّ أبامُعَاوِيَةَ المَدَنيَّ

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٤٧٢، ورواية أبي مُصْعَب: ٢/ ٢٠٧، ورواية سُويد: ٢١٢، والقبس: ٦٥٨، وتَنوير الحَوالِك: ٢/ ٢٦، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٥٥.

(٢) سورة: التَّوبة الآية: ٣٠.

حدَّثني، عن يزيدَ بن عِيَاضٍ، عن عُبَيْدِاللهِ بنِ عُمَرَ، عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قال: «لأنْ أَحْلِفَ باللهِ مائةَ مرَّةٍ ثم آثمُ، أَحَبُّ إليَّ من أن أَحْلِفَ بغَيْرِ اللهِ مَرَّةً واحدةً ثُمَّ أبرُّ» فَبَيَّنَهَا ابنُ عَبَّاسٍ هَـٰهُنَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن مَنصورِبنِ عبدالرَّحمـٰنِ الحَجَبِيِّ[1]، عن أُمِّه، عن عَائِشَةَ: أنَّها سُئِلَت عَنْ رَجُلٍ قَالَ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يُكَفِّرُهُ مَا يُكَفِّرُ اليَمِيْنَ» [١/ ٤٨١ رقم (١٧)].

قال عبدُالملكِ: كان مَالكٌ لا يَرىٰ فيها كفَّارةَ يَمِيْنٍ وَلاَ شَيْئاً، وَكَانَ يَقُولُ: إنَّما الرِّتَاجُ البَابُ[2]، فَمَا بِبَابِ الكعْبَةِ حَاجَةٌ إلى مالِها، وإنَّما الكَفَّارَةُ في اليَمِيْنِ باللهِ.

قَالَ عَبدُالملكِ: ولَسْتُ أَقُوْلُ فيه بقَولِ مَالِكٍ، وَلَـٰكِنْ أَسْأَلُ قائلَ ذٰلِكَ عَنْ مَا أَرَادَ، فإنْ قالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَ مَالِيَ لِلْكَعْبَةِ إِذْ قُلْتُ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ كَان كمَنْ أَفْصَحَ بذٰلِكَ إفْصَاحاً، ومَنْ أَفْصَحَ بذٰلِكَ لَزِمَهُ أن يخرجَ ثلثَ مَالِهِ فيدفَعَهُ إلى خَزَنَةِ الكَعْبَةِ يَسْتَعِيْنُوْنَ بِهِ في طِيْبِهَا، وَكِسْوَتِهَا، وَمَصْلَحَتِهَا[3]؛ لأنَّ ذٰلك من تَطْهِيرِ الكَعْبَةِ وَتَشْرِيْفِهَا، وَقد قَالَ اللهُ [عَزَّ وَجَلَّ][4]: ﴿وَطَهِّرْ

---

(١) الحَجَبِيُّ: بفتح الحاءِ المُهملة والجيم مَنسوبٌ إلى حجابة الكعبةِ. وهم من آل شيبة.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سلاَّمٍ في غريب الحديث: ٤/ ٣٢٥ «قولها: رتاج الكعبة: هو الباب نفسه... فكلُّ بابٍ رتاجٌ، فإذا أُغلِقَ قيل: قد أُرتِج، ومن هـٰذا قيل للرَّجُل إذا لم يحضره منطق: قد أرتج عليه يقول: كأنَّه قد أُغلِقَ عليه وَجْهَ المَنْطِقِ».

(٣) عن أبي عُبَيْدٍ.

(٤) سورة الحج: الآية: ٢٦.

بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ فإنَّما نَذَرَ مَالَهُ في شَيءٍ هو لله طاعةٌ وبِرٌّ، فعليه أن يخرجَهُ في ذُلك؛ لقولِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْع[1] اللهَ فَلْيُطِعْهُ» قال: وإن استُغْنِيَ عنه بمالِ السُّلْطَانِ، وَقِيَامِهِ بالبيتِ وَخِدْمَتِهِ، صُرِفَ ذُلك إلى الصَّدقةِ؛ لأنَّه إنَّما نَذَرَ للهِ، والصَّدَقَةُ للهِ، وحُقُوْقُ اللهِ يُفْرَغُ بعضُها في بَعضٍ، ويُصْرَفُ بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ؛ لأنَّ بعضَهَا من بَعْضٍ.

قَالَ: وإذَا قَالَ الحَالِفُ: لم أَنْوِ شَيْئاً، وَإِنَّمَا هِيَ كَلِمَةٌ خَرَجَتْ مِنِّي إذْ قُلتُ: «مالي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ» لم أَعْرِفْ لها تأويلاً، ولم أنوِ بها شَيْئاً، رأيتُ[2] عند ذُلك أن تَفعلَ مَا قَالَتْ عائشةُ من تَكْفِيْرِ يَمِيْنِهِ بكفَّارةِ اليَمِيْنِ باللهِ، ولم أدعْ فيه قَوْلَهَا، وهي في فَضْلِهَا وَعِلْمِهَا عَلَىٰ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّهَا أن تكونَ قد سَمِعَتْ ذُلك من رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ [١٣٧] مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعْيدٍ، عن القاسم بن مُحَمَّدٍ: أنَّه قَالَ: «أَتَتْ امرأةٌ إلى عَبْدِاللهِ بن عبَّاسٍ فقالَتْ: إنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحرَ ابني، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: لا تَنْحَرِي ابنَكِ، وَكَفِّري عن يَمِينكِ، فَقَالَ شَيْخٌ عندَ ابنِ عبَّاسٍ: وكيفَ يكونُ في هَـٰذا كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ ابنُ عبَّاسٍ: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ[3]: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ...﴾ ثُمَّ جَعَلَ فيه من الكَفَّارَةَ ما قَدْ رَأَيْتَ» [٢/٤٧٦ رقم (٧)]. ما مَعْنَى هَـٰذا الحَدِيْثِ؟

---

(١) في الأصل: «يُطع».

(٢) في الأصل: «وأنت».

(٣) سورة المجادلة: الآية: ٣.

قال عبدُالملكِ: معناه: أنَّه إنْ قالَ: نَحَرْتُ ابني عندَ مقامَ إبراهيمَ، أو قال بِمَكَّةَ أو في المَنْحرِ، أو قال: نَحَرْتُ ابني لله، أو قالَ: أَهْدَيْتُ ابني للهِ فليس يُجزيْهِ في هَـٰذا كُلِّه إلاَّ هَدْيُ بَدَنَةٍ يُقَلِّدُهَا ويُشْعِرُهَا، ثم يَنْحَرُهَا للهِ في المَنْحَرِ بِمَكَّةَ أو بِمِنًى، فَإنْ لم يجدْ بَدَنَةً فبَقَرَةً، وإنْ لَمْ يَجِدْ بَقَرَةً فَشَاةً، وَكَذٰلِكَ إن لم يقلْ شيئاً من هَـٰذا، أو لم يَزِدْ على قولِهِ نحرتُ ابني وَسَكَتَ، إلاَّ أنَّه قد نَوَى أن يَجْعَلَهُ هَدْياً كَانَ في بيتِهِ مثله في لفظِهِ، وَوَجَبَ عليه من الهَدْيِ مافَسَّرتُ لَكَ، وَكَذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ في ذٰلِكَ كُلِّهِ. وَإذَا قَالَ نَحَرْتُ ابني ولم يَنْوِ أن يجعلَه هَدْياً، ولم يَلْفُظْ به، ولابِشَيْءٍ مِمَّا وَصَفْتُ لَكَ، فَهُنَالِكَ أَرَىٰ أَنْ يُكفِّرَ بكفَّارةِ اليَمين باللهِ كَمَا أَمَرَهُ ابنُ عَبَّاسٍ، وَإنْ كَانَ مَالِكٌ لم يَكُنْ يَرَىٰ عليه هَـٰهُنَا كفَّارةَ يمينٍ، ولا شَيْئاً إِذَا لم يُرِدْ به الهَدْيَ ولم يَلْفظْ به. وقولُ ابنِ عبَّاسٍ فيه أحبُّ إليَّ.

بسم الله الرَّحمـٰن الرَّحيم

(شرحُ غَريب كتاب الجامع)[1]

(من موطَّأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (اللُّكَعِ) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن قَطَنِ بنِ وَهْبٍ: أنَّ يُحَنِّسَ[2] مَوْلَىٰ الزُّبير أخبرَه أنَّه كان

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٨٨٤، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ: ٢/ ٥٣، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٦، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٩٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٦/ ٧، والتعليق على المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٢٨٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٧/ ١٨٧، والقبس لابن العَرَبيِّ: ٣/ ١٠٨٢، وتنوير الحوالك: ٣/ ٨٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢١٧.

(٢) (يُحَنِّسُ) النُّون مشدَّدة، يَجوز ضَمُّها وَكَسْرُها. أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: هـٰكذا هُنا وفي =

جالساً عند عبدالله بنِ عُمَرَ في الفِتْنَةِ فَأَتَتْهُ مَوْلاَةٌ لَهُ تُسَلِّم عليه فقَالَتْ: يا أَبَا عبدِالرَّحمَـٰن إني أُرِيْدُ الخُرُوْجَ، اشْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ، فَقَالَ لَهَا ابْنُ عُمَرَ: اقعُدي لُكَعُ، فإنّي سَمعتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يقولُ: «لا يَصْبِرُ على لأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إلاَّ كُنْتُ له شَفِيْعاً أو شَهِيْداً يومَ القِيَامَةِ» [٢/ ٨٨٥ رقم (٣)].

قال عبدُالملكِ: اللُّكَعُ: كَلِمَةٌ تَسْتَعْمِلُهَاالعَرَبُ في كَلاَمِهَا عندَ الزَّجرِ لِمَنْ تَسْتَذْنِيه في قَدْرِه، أو في عَقْلِهِ من ذَكَرٍ أو أُنثَىٰ، تَعْتَدِلُ الكَلِمَةُ فيهما جَمِيعاً[1]

= المُوَطَّأ «مولى الزُّبير بن العوّام» وكذلك هو في طبقات خَليفة: ٢٤٢، وفي تهذيب الكمال للمزي: ٣١/ ١٨٤: «مولى مُصْعَبِ بنِ الزُّبير»؟! وفي الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ بهذا الاسم (يُحَنَّسُ) النَّبالُ، مَوْلَىٰ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ـ رضي الله عنه ـ، و(يُحَنَّسُ) الأَزْدِيُّ رَسُوْلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ إلى فَيْرُوْزٍ.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٢٣، ٣/ ١٥٤، وغريب الخَطَّابي: ٣/ ١٠٣، والغريبين: ١٧٠٢، والفائق: ٣/ ٣٢٩، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ٣٣٠، والنِّهاية: ٤/ ٢٦٨. ويراجع: العين: ١/ ٢٠٢، ومختصره: ١/ ٩٢، وجمهرة اللُّغة: ٩٤٦، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٣١٤، ومجمل اللُّغة: ٨١٣، والمُحكم: ١/ ١٦٦، والتَّمهيد: ٢١/ ٢٤، والأفعال للسرقُسطي: ٢/ ٤٦٢، وكتاب فَعَالِ الصَّغَانِي: ٦٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج (لكع).

(فائدة): قال الوَقَّشِيُّ في التَّعليق على المُوطَّأ: ٢/ ٢٨٩: وعنه في (الاقتضاب) لليَفْرُنِيِّ ـ قَوْلُهُ: «اقعُدي لُكَعُ» وَهْمٌ من الرَّاوي؛ إنَّما هو (لَكَاعِ) و(لُكَعْ) إنَّمَا يُقَالُ للمُذَكَّرِ، وَمَعْنَاهُ: الخَسِيْسُ من الرِّجالِ، وَأَكْثَرُ ما تُستعملُ هاتان اللَّفظتان في النِّداءِ، إلاَّ أن يَضْطَرَّ شَاعِرٌ إلى غيرِ ذٰلك. قال الحُطيئةُ [ديوانه: ٣٣٠]:

[أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي　　إلىٰ بَيْتٍ] قَعِيْدَتُهُ لَكَاعِ

وقد جاءت في غيرِ النِّداء، وفي غيرِ ضَرُورة، قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُوْنُ أَسْعَدَ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ».. وفي التَّمهيد: «ويقال للرَّجُل: لُكَعُ، وَلِلْمَرْأَةِ: لُكَعُ، وقد يُقال للمَرْأَةِ لَكَاعِ مبني على الكسرِ مثل حَذَامِ وقَطَامِ».

فمعناها من ابن عُمَرَ في هـٰذا الحَدِيثِ عَلَىٰ قَوْلِهِ: اقعُدِي ضَعِيفة العَقْلِ.

وَقَدْ حَدَّثني ابنُ المَاجِشُوْنَ، عَن إبراهيمَ بنِ سَعْدِ بنِ إبراهيم بن عبدِالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ عن أبيه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زمانٌ يَكُوْنُ أَسْعَدَ النَّاسِ بالدُّنيا لُكَعُ بنُ لُكَعٍ، خَيْرُ النَّاس يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنٌ بينَ كَرِيْمَيْنِ»(1) فَمَعنىٰ اللُّكَع في هَـٰذا الحَدِيْثِ: الدَّنِيْءُ النَّفْسِ اللَّئِيْمُ الأَصْلِ، الضَّعِيْفُ العَقْلِ، وَقَد تَقُوْلُ العَرَبُ في اللُّكَعِ: لَكَاعِ أيضاً.

قَالَ عَبْدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «لا يَصْبِرُ [١٣٨] عَلَىٰ لأْوَائِهَا وشِدَّتِهَا» فإنَّه عَنَىٰ باللَّأْوَاءِ(2): الجُوْعَ، وبالشِّدةِ: نَكَدَ المَكْسَبِ، وشِدَّةَ المَطْلَبِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن يَسَارٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ

---

(1) لم يتعرَّض المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ لشرح قول النَّبيِّ ﷺ: «بين كريمين»، وَشَرَحَهُ أبوعُبَيْدٍ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فأحسن قال: «قوله: «بين كريمين» قد أكثرَ النَّاسُ فيه فَمن قائلٍ يقولُ: بينَ الحجِّ والجهادِ، وقائلٌ يقولُ: بينَ فَرَسَيْنِ يغزو عليهما، وآخرُ يقولُ: بين بعيرين يَسقي عليهما، ويَعتزلُ أمرَ النَّاسِ، وكلٌّ هَـٰذا له وجهٌ حَسَنٌ. قال أبوعُبَيْدٍ: وَلَـٰكنِّي لم أجدْ أوَّلَ الحَديثِ يدلُّ على هَـٰذا؟ ألاَ تَرَاهُ يقولُ: «يكونُ أسعدَ النَّاسِ بالدُّنيا لُكعُ بنُ لُكعٍ»! وهو عند العَرَبِ العَبْدُ، أو اللَّئِيْمُ. قَالَ أبوعُبَيْدٍ: وَلَـٰكنَّني أَرَىٰ وَجْهَهُ بين أَبَوَيْن مُؤمنين كريمين، فيكون قد اجتَمَعَ له الإيمانُ، والكَرَمُ فيه وفي أَبَوَيْهِ، ومما يُصَدِّقُ هَـٰذَا الحديثَ الآخرَ أنَّه قَالَ: من أشْرَاطِ السَّاعةِ أن يُرَىٰ رُعَاةُ الغَنَمِ رُؤُوسَ النَّاسِ، وَأنْ يُرَىٰ العُرَاةَ الجوع يتبارَوْنَ في البُنيان، وأن تَلِدَ المَرْأَةَ رَبَّها أَوْ رَبَّتَهَا...».

(2) مثله تقريباً في التَّمهيد: ٢١/ ٢٣، ويُراجع: الفائق: ٣/ ٢٩٣، والنِّهاية: ٤/ ٢٢١. وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: اللَّأْوَاءُ: الشِّدَّةُ، وأصلها الهمزُ ثم يُخَفَّفُ، ويقالُ لها أيضاً: لولاء باللاَّم، والأولُ أشهرُ». ويُراجع: المقصور والممدود لأبيِّ علي القالي: ٣٧٩.

رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «أُمِرْتُ بقَرْيَةٍ تأكُلُ القُرَىٰ، يقولُونَ: يثربَ وهي المَدِيْنَةُ تَنْفِيْ النَّاسَ كما يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيْدِ» [٢/ ٨٨٧ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَولُهُ: «أُمِرْتُ بقَرْيَةٍ تأكُلُ القُرَىٰ» فَيَعْنِي[1]: تَفْتَتِحُ القُرَىٰ؛ لأنَّ منها افتُتِحَتِ المَدائنُ كلُّها بالإِسلامِ. وأمَّا قَولُهُ: «يَقُوْلُوْنَ: يثربَ وهي المَدِيْنَةُ» فيعني: يسمُّونَها يثربَ، وهي المدينةُ، كَرِهَ أن تُسمَّىٰ يَثْرِبَ، وكذٰلك كانَتْ تُسمَّىٰ في الجاهليَّة، فنَهَىٰ رسولُ الله ﷺ عن ذٰلك، وسمَّاها المدينةَ. وأمَّا قولُهُ: «تَـنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِيْ الكِيْرُ خَبَثَ الحَدِيدِ» فيعني أنَّها يخرجُ عنها شِرَارُ النَّاسِ ويُحْبَسُ خِيَارُهُمْ، كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ: «إِنَّمَا المدينةُ كَالكِيْرِ تَـنْفِيْ خَبَثَـهَا ويَنْصَعُ طِيْبُها» وخَبَثُها: شِرَارُها، كَمَا أَنَّ خَبَثَ الحَديدِ: شَرُّهُ وما لا خيرَ فيه، ولا انتفاعَ به منه[2]، فكذٰلك الخَبَثُ من النَّاسِ. وقد قيلَ لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُوْلَ اللهِ أَنَهْلَكُ وفِيْنَا الصَّالِحُونَ؟ فقال: نَعَمْ، إذَا كَثُرَ الخَبَثُ، يَعْنِي شِرَارَ النَّاسِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عن أَبِيْهِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «تُفْتَحُ اليَمَنُ فَيَأْتِيْ قَوْمٌ يَبِسُّونَ فَيَتَحَمَّلُوْنَ بِأَهْلِيْهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، والمَدِيْنَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وقال في فَتْحِ الشَّامِ والعِرَاقِ مثلَ ذٰلك» [٢/ ٨٨٧ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: يعني بقوله: «يَبِسُّون» يُزَيِّنُوْنَ لهم البَلَدَ الذي منه جَاؤُوا

---

(١) في الأصل: «فمعنى».

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ١٩٢ «وأمَّا الخَبَثُ ـ بفتح الخاء والباء فما تنفي النَّارُ من رَدِيء الفضَّة والحَدِيْدِ...» وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٩٠: «وفيه نِغْتَان: خَبُثٌ وخَبَثٌ، والرِّواية بفتح الخَاءِ والباءِ». ويراجع: التَّمهيد: ٩/ ١٠٦، ١٢/ ٢٢٣، ٢٢٩.

ويُحَبِّبُونَهُ إليهم ويَدْعُونَهُمْ إلى الرَّحيلِ إليه من المَدِيْنَةِ، وهو الإِبْسَاسُ[1] بالأَلِفِ وإنَّمَا هو مَأْخُوْذٌ من إِبسَاسِ الحَلُوْبَةِ عندَ حِلاَبِهَا لتَدُرَّ اللَّبن، وهو أن تُجْرِيَ يَدَكَ على وَجْهِهَا وصَفحةِ عُنُقِها، كأنَّكَ تُزَيِّن ذٰلك وتُحسِّنَه لها وَتُطَيِّبُها به، ومنه قولُ عِمْرانَ بنِ حَطَّان[2]:

---

(١) هذه اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٨٩، وغريب الخَطَّابي: ٢/ ٢٣، ٢٤، ٥٥٢، والغريبين: ١/ ١٦٤، ١٦٥ (ط) مصر، والفائق: ١/ ١٠٧، والمَجمُوع المُغيث: ١/ ١٥٨، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٧٠، والنِّهاية: ١/ ١٢٦، وغريب الأندلسيِّ المجهولِ: ورقة: ١٨. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٦٩، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣١٥، و٧/ ٢١٥، ومجمل اللُّغة: ١١٢، والمحكم: ٨/ ٢٨٠، والأفعال للسَّرقُسطي: ٤/ ٦٦، والصِّحاح، واللِّسان والتاج: (بس).

(٢) عِمْرَان بن حطَّان هٰكذا اشتُهِرَ، وهو عِمْرَان بن ظبيان، من سَدُوس، ومن ثَمَّ من بني بكر بن وائل. من مشاهير شُعراء الخَوارج ومتقدميهم في الشِّعر حَتَّى قال الأخطل: هو أشعرُ الشُّعراءِ، ولم يُحفظ أغلب شعره كغيره من شُعراء الخَوارج ولم يَصِلْ منه إلاَّ نتفٌ هنا وهناك. جمعها الدُّكتور إحسان عبَّاس ونُشرت مراراً. والبيتُ المذكور لم أجده إلاَّ هُنا وهو عَجْزُ بيتٍ، وعن المؤلِّف أنشدَهُ الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ٢٢/ ٢٢٥ هٰكذا أيضاً دون تتمَّةٍ، ويظهرُ لي ـ والله أعلمُ ـ أنَّه من شَوَارِدِ قصيدته التي قالها في رثاء أبي بلالٍ مِرْداس بن أديَّة ـ وهي جدته وأبوه حُدَير ـ وهو أحدُ بني ربيعة بن حنطلة بن مالك بن زَيْدِ مَنَاةِ بن تَميمٍ كذا قال المُبَرِّدُ في «الكامل»: ١٠٨٣ قال: وفيه يقولُ:

يَا عَيْنُ بَـكِّي لِمِرْدَاسٍ وَمَصْرَعِهِ ... يَارَبَّ مِرْدَاسٍ اجْعَلْنِي كَمِرْدَاسِ
تَرَكْتَنِي هَائِماً أَبْكِي لِمَرْزِئَتِي ... فِي مَنْزِلٍ مُوْحِشٍ مِنْ بَعْدِ إِيْنَاسِ
أَنْكَرْتُ بَعْدَكَ مَنْ قَدْ كُنْتُ أَعْرِفُهُ ... مَا النَّاسُ بَعْدَكَ يَا مِرْدَاسُ بِالنَّاسِ
إِمَّـا شَـرِبْـتَ بِكَـأْسٍ دَارَ أَوَّلُهَـا ... عَلَىٰ القُرُوْنِ فَذَاقُوا جُرْعَةَ الكَاسِ
فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَذُقْهَا شَارِبٌ عَجِلاً ... مِنْهَا بِأَنْفَاسٍ وُرْدٍ بَعْدَ أَنْفَاسِ

لِذَا لا أَبْعُدُ أن يكونَ هٰذا الشَّطرُ من شَوَارِدِهَا. واللهُ أعلمُ.

* والدَّهرُ ذُوْ دِرَّةٍ مِنْ غَيْرِ إِبْسَاسِ *

وَذٰلِكَ المَعْنَىٰ أَرَادَ عَبَّاسُ بنُ نَاصِحٍ بقَوْلِهِ[1]:

وَجَـدَانِـيْ رَشَـأً مُسْتَنْفِـراً   كُلَّمَا مَسَّحْتَ خَدَّيهِ شَمَسْ

قال عبدُالملكِ: وَلَيْسَ يَبِسُّوْنَ من السَّيرِ، كَمَا قَالَ مَنْ لاَ يَعْرِفُ[2] التَّأويلَ

---

(١) عبَّاسُ بنُ ناصحٍ من شُعراء الأندلس وفُصَحَائِهَا، وفُقَهَائِهَا أَيْضاً، بَيْتُهُ بَيتُ عَلْمٍ، لَهُ رِحلةٌ إِلَىٰ المَشْرِقِ لقِيَ فيْهَا أبانُواسٍ واجتَمَعَ بِهِ، لَهُ عند أُمَرَاءِ الأنْدلسِ مكانةٌ عَاليةٌ. تَقدَّم التَّعريفُ به في الجُزْءِ الأوَّل، تَعْرِيْفاً مُفَصَّلاً، فليُراجع هُناك.

(٢) يقصُدُ به أباعُبَيْدٍ بن سَلَّام ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وقد سَبَقَ للمُؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ مثل هَـٰذِهِ العبارة في حقِّ أبي عُبَيْدٍ، وأبوعُبَيْدٍ أجلُّ وأسمَىٰ من أن يوصفَ بذٰلك، وهو بلاشك أوثقُ من المُؤَلِّفِ في نَقْلِ اللُّغةِ، وهو في الحَدِيْثِ في مُقَدِّمةِ الثِّقاتِ العُدُوْلِ وأمَّا المُؤَلِّفُ ـ ابن حَبِيْبٍ ـ فعرفنا من حاله ما ذكرناه في مقدمة الكتاب فلتُراجع هُناك، قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٣/ ٨٩ «قَولُهُ (يَبُسُّون) هو أن يُقالَ في زجرِ الدَّابَّةِ: بَسْ بَسْ أو بِسْ بِسْ، وأكثر ما يُقال بالفَتح، وهو صوتٌ للزَّجْرِ للسَّوقِ إذا سُقْتُ حِمَاراً أو غيره، وهو من كلامِ أهلِ اليَمَنِ، وفيه لغتان: بَسَسْتُ وأبْسَسْتُ فيكون على هذا القياس: يَبُسُّون ويَبِسُّون»

ومثلُ قَولِ أبي عُبَيْدٍ وتوجيهه رَوَاهَا ابنُ بُـكير وابنُ القاسم، وَفَسَّرها ابنُ بُكَيْرٍ بـ«يسيرون» من قولِهِ تَعالىٰ: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝﴾ فيجوز أن يكون كلامُ ابن حبيب متوجهاً إلى ابن بكيرٍ، لكنَّنا أَلِفْنَا مثل هـٰذه العبارة من المؤلِّف ـ سامحه الله وعفا عنه ـ في حقِّ أبي عُبَيْدٍ، وأنَّ ابنَ حَبِيْبٍ جعله كخُبزِ الشَّعير «يُأكلُ ويُذَمُّ». وأنا أنقُلُ لَكَ مَا قَالَ الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في «التَّمهيد» ففيه تفصيلٌ لما قيل في ذٰلك. قال ـ رحمه الله ـ: «أمَّا قوله: (يبسون) فمَنْ رواه: يُبِسُّون برفع الياء وكسر الباء من أبسَّ يبسُّ على الرُّباعي فقال: معناه يزينون لهم البلد الذي جاءُوا منه، ويحبِّبونه إليهم، ويدعونهم إلى الرَّحيل إليه من المدينة، قالوا: والإبساسُ مأخوذٌ من إبساسِ الحَلُوبةِ عند حِلاَبِهَا كي تَدُرَّ باللَّبنِ، وهو أن تُجْرِيَ يَدَكَ على وَجْهِهَا وصَفْحَةِ عُنُقِهَا، كأنَّك تُزينُ ذلك عندها وتُحسِّنُهُ لها، ومنه قول عِمْران بن حَطان =

=

* والدَّهْرُ ذُو دِرَّةٍ مِنْ غَيْرِ إِبْسَاسِ *

وإلى هَـٰذا ذَهَبَ ابنُ وَهْبٍ قال: مَعنَاهُ: يُزَيِّنُون لهم الخُرُوجَ من المدينة، وكذٰلك رواية ابن وَهْبٍ: «يُبِسُّون» من الرُّباعي، وفسَّرَ ابنُ حَبِيْبٍ الكلمةَ بنحو هَـٰذا التفسير، وأنكرَ قولَ من قال: إنَّها من السَّيرِ كلَّ الإنكار. وقال ابنُ بكير «يَبُسُّون» بفتح وكذٰلك روايته وفسَّره: يسيرون، قال: من قوله [تعالىٰ]: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴾ يعني: سَارَتْ، وَيُقَالُ: سَالَتْ. وَذَكَرَ ابنُ حَبِيْبٍ عن مَالِكٍ مثل تفسيرِ ابن بُكَيْرٍ. وقال ابنُ القَاسِمِ عن مالكٍ: يبسون: يدعون وأظُنُّ روَايَةِ ابنِ القَاسِمِ بفتح اليَاء وَضَمِّ البَاءِ، وَروَايَةُ بن بُكَيْرٍ بِكَسْرِهَا، وَكُلُّ ذٰلك من الثُّلاثي. قال ابنُ هِشَامٍ: والبَسُّ أيضاً: المُبَالَغَةُ في فتِّ الشَّيءِ، ومنه قيلَ في الدَّقيقِ المَصْنُوْعِ بالزَّيْتِ وَنَحْوِهِ البَسِيْسُ قَال الرَّاجزُ:

* اخْبِزَا خَبْزاً وَبُسَّابَسًّا *

يريد: عَمَلاً بَسِيْساً. قال أبوعُمَرَ: وقال غيره: يَبِسُّون: يسرعون السَّير، وقيلَ: يُزْجُوْنَ دَوَابَّهُم. وَقَالَ غَيرُهُ: يبسُّون: يسألون عن البُلدان وَيَتَشَفَّون من أَخْبَارِهَا لِيَتَحَمَّلُوا إليهَا، وَهَـٰذا لاَ يَكَادُ يَعْرِفُهُ أهلُ اللُّغةِ. وأمَّا الرُّباعي فلا خلافَ فيه وفي معناه، وليس له إلاَّ وَجْهٌ وَاحِدٌ. أمَّا الثُّلاثي ففيه لغتان بَسَّ يَبِسُّ بكسر البَاء، وَيَبُسُّ بِضَمِّها، ومثلُ هَـٰذِهِ الكَلِمَةِ عندي قَتَرَ وَأَقْتَرَ فيه لغتان قَتَرَ على الثلاثي وَأَقْتَرَ على الرُّباعي، وفي الثُّلاثي لغتان في المستقبل منه يَقْتِرُ بكسرِ التَّاءِ وَيَقْتُرُ بضمِّها. وقد قُرِيءَ: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ قُرِيءَ على الثَّلاثةِ الأَوْجهِ (يُقْتِرُوا) من الرُّباعي، و(يَقْتِرُوا) من الثُّلاثي، و(يَقْتُرُوا) منه أيضاً. وأمَّا روايةُ يَحيىٰ بن يَحْيَىٰ في (يُبِسُّون) عند أكثر شُيُوخنا الذين اعتمدنا عليهم في التَّقْييدِ فَعَلَىٰ فَتْحِ اليَاءِ وَكَسْرِ البَاءِ من الثُّلاثي، وفسَّره: يَسِيْرُوْنَ على نَحْوِ روَايَةِ ابنِ بُكَيْرٍ وتفسيره، وَلاَ يَصِحُّ في روَايَةِ يَحْيَىٰ بن يَحْيَىٰ غير هَـٰذا الضَّبط، ومَنْ رَوَىٰ في موطأ يَحْيىٰ غير ذٰلك فقد روى ما لم يَرْوِ يَحْيَىٰ، واللهُ أعلمُ. وكان ابنُ حَبِيْبٍ يُنْكِرُ روايةَ يَحْيَىٰ وَيَحْمِلُ عليه في ذٰلك، وقد رواه ابْنُ بُكَيْرٍ وابن نُافع وحَبِيْبٌ وغيرُهُم كذٰلك. وَيُقالُ: إنَّ ابنَ القاسمِ رَوَاهُ (يَبُسُّون) بفتح الياء وضمِّ البَاءِ فالله أعلمُ».

وَلاَ الإِعرابَ، وَلَوْ كَانَ [١٣٩] مَعْنَاهَا: يُسَيِّرُونَ النَّاسَ لَكَانَتْ يَبَسُّون النَّاسَ بنَصْبِ اليَاءِ وَرَفْعِ السِّيْنِ كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ(١): ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴾ يَعْنِي سُيِّرَتْ الجِبَال تَسْيِيْراً، فَقَالَ: بُسَّتْ، وَلَمْ يَقُلْ أَبَسَّتْ فَافْهَمْ تَمْيِيْزَ ذٰلك بالمَعنَىٰ والإِعْرَابِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (اللأبةِ) في حديثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ حَرَّمَ مَا بَيْنَ لاَبَتَي المَدِيْنَةِ» [٢/ ٨٨٩ رقم (١١)].

= وفي تعليقِ الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٩٢: «قال (ش) وَالعَرَبُ تَقُولُ ذٰلك فَيَقُوْلُوْنَ: « لا أَفْعَلُ ذٰلِكَ مَا أَبَسَّ عَبْدٌ بِنَاقةٍ» وَيُقَالُ: بَسَسْتُ النَّاقَةَ بَسًّا وأَبْسَسْتُهَا: إذا زَجَرْتَهَا لتَسُوقَهَا، قَالَ الخَلِيْلُ: بَسْ: زَجْرٌ للبَغْلِ والحِمَارِ، ويُقَالُ: بِسْ بِسْ، ويُقَالُ منه بَسَسْتُ وَأَبْسَسْتُ، فيكون مَعْنَى يُبِسُّوْنَ: يَزْجُرُونَ دَوَابَّهُمْ وَيَسُوقُوْنَهَا، . . .». ويراجع: العين: ٧/ ٢٠٤، وفعلت وأفعلت للزَّجَّاج: ١١.

وفي غريب الأَنْدَلُسِيِّ المَجْهُوْلِ: «يأتي قومٌ يُبِسُّون» يعقوبُ: ناقةٌ بَسُوسٌ: إِذَا كَانَتْ تدرُّ على الإِبْسَاسِ، أي: المُداراة والتَّسكين. أبوحاتم أَبْسَسْتُ بِهَا: إِذَا دَعَوْتُهَا للعَلَفِ، وَأَبْسَسْتُ الرَّجُلَ: إذا دَعَوْتُهُ إلى الطَّعَامِ.، وفي الحديثِ: يَجِيْءُ قومٌ يُبِسُّون. . .» فمعنى الحَدِيْث أنهم يدعون الناسَ إلى خِصْبِ الشَّامِ واليَمَنِ ويدارونهم على إخراجهم من المَدِيْنَةِ. وَفِي الحديثِ دليلٌ على ذٰلك وهو قوله: «ومن أطاعهم. . .» وذهب أبوعُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ (يُبِسُّون) في الحَدِيْثِ بِمَعْنَىٰ يَزْجُرُوْنَ دَوَابَّهم وَيَسُوقُونَهَا، قَالَ السَّعْدِيُّ بسست الإبل: إِذَا سُقتها سَوْقاً لطيفاً». ويُراجع: إصلاح المنطق: ٢٧١، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم. . . وغيرهما.

(١) سورة الواقعة.

قال عبدُالملكِ: اللَّابةُ: الحَرَّةُ[1]، وهي الأَرْضُ الَّتي أُلْبِسَتْ الحِجَارَةَ السُّوْدَ الجُرْدَ، وكَثِيْرُ اللَّابَةِ: لاَبَاتٌ، فَإِذَا كَثُرَتْ جِدًّا فَهِيَ اللُّوْبُ[2].

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَتَحْرِيْمُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَا بَيْنَ لاَبَتَيْ المَدِيْنَةِ إنَّما يعني في الصَّيْدِ، ذٰلك حُرْمُ الصَّيْدُ، فَأَمَّا في قَطْعُ الشَّجَرِ فَبَرِيْدٌ في بَرِيْدٍ، في دُوْرِ المَدِيْنَةِ كُلِّهَا[3]، كَذٰلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عن مَالكٍ، وعن عُمَرَ بنِ عبدِالعَزِيْزِ.

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: واللاَّبَتَانِ اللَّتَانِ حُرِّمَ الصَّيْدُ فِيْمَا بَيْنَهُمَا: هُمَا الحَرَّتَانِ الغَرْبِيَّةُ الَّتي ينزلُ فيها حَاجُّ المَدِيْنَةِ فَمَنْ دُوْنَهَا إلى المَغْرِبِ. والشَّرْقِيَّةُ: مُقَابلها الَّتِي يَنْزِلُهَا حَاجُّ العِرَاقِ، وللمَدينةِ حَرَّتان أَيْضاً، حَرَّةٌ في القِبْلَة منها، وحَرَّةٌ في الجَوْفِ، وَالمَدِيْنَةُ بينَ حِرَارٍ أَرْبَعٍ[4]، فَمَا بَيْنَ هَـٰذِهِ الحِرَارِ الأَرْضُ فِي الدُّورِ

---

(١) اللَّفظة مشروحَةٌ في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣١٤، والغريبين: ١٧٠٨، وغريب ابن قُتيبة: ٢/ ٤٦٤، والفائق: ٣/ ٣٣١، وغريب ابن الجَوزيِّ: ٢/ ٣٣٣، والنِّهاية: ٤/ ٢٧٤، وغَريب الحَدِيْث للأندلسيِّ المَجهول: ورقة: ٥٨. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٣٧٠، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٣٨٢، ومجمل اللُّغة: ٧٩٧، والتَّمهيد: ٩/ ٣١١، ومعجم البلدان: ٥/ ٣، والمَغَانم المُطابة: ٣٦١، ووَفَاء الوَفَاء: ١٢٩٦. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لوب).

(٢) النَصُّ لأبي عُبَيْدٍ وفيه: «فهي اللاَّبُ واللُّوبُ لغتان، وأنشدَ بشر بن أبي خَازِمٍ ـ يَذْكُرُ كتيبةً ـ [ديوانه: ١٤]:

مُعَـاليَـةً لاَهَـمَّ إلاَّ مُحَجَّـرٌ وحَرَّةُ لَيْلَىٰ السَّهْلُ مِنْهَا ولُوبُها

يريدُ: جَمع لاَبةٍ، ومثلُ هَـٰذَا في الكَلاَم قليلٌ، ومنه قَارَةٌ وقُورٌ، وَسَاحَةٌ وسُوحٌ».

(٣) كتب النَّاسِخُ كلها ثم كشطها وكتب: «كله». ويراجع آخر هذه الفقرة.

(٤) تعليق الوَقَّشيِّ، وغريب اليَفْرُنِيِّ يظهر أنَّهما نَقَلاَ عن ابنِ حَبِيْبٍ.

وفي غِريب الأندلسيِّ المَجهول: «. . . يعقوب: اللاَّبُ واللُّوبُ: الحرَّات، واحدها لُوبَةٌ ولاَبةٌ، ولم يَعرفِ ابنُ الأعرابي لُوْبَةَ، وفي الحَدِيْثِ: «ما بين لابتيها أهلُ بَيْتٍ أَفْقَرَ =

محَرَّمٌ أَنْ يُصَادَ فيه صَيْدٌ، وَمَنْ عَصَا فاسْتَحَلَّ ذٰلِكَ فَلَيْسَ فيه جزاءٌ كَجَزَاءِ صَيْدِ حَرَمِ مكّةَ، وَلٰكِنَّه آثمٌ بِمَا اسْتَحَلَّ في حَرَمِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، قال: وأمَّا حَرَمُ قَطْعِ الشَّجَرِ فيها فَبَرِيْدٌ في بريدٍ في جَوَانِبِهَا كُلِّهَا.

قَالَ عبدُالملكِ: وَحِرَارُ المَدِيْنَةِ الأَرْبَعِ الَّتي وَصَفْتُ لَكَ تَرْجِعُ إلى حَرَّتَيْنِ؛ غَرْبِيَّةٍ وَشَرْقِيَّةٍ؛ لأنَّ القِبْلِيَّةَ والجَوْفِيَّةَ مُتَّصِلَتَان بهما، ولذٰلك قَالَ النَّبيُّ عليه السَّلام: «مَا بَيْنَ لابَتَيْ المَدِيْنَةِ حَرَامٌ» فَجَمَعَ دُوْرَهَا كُلَّهَا في اللَّابتين، وَقَدَّرَهَا حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ في شِعْرِهِ إِلَىٰ حَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لاتِصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ فَقَالَ[1]:

لَنَا حَرَّةٌ مَأْطُوْرَةٌ بِجِبَالِهَا ... بَنَىٰ العِزُّ فِيْهَا بَيْتَهُ فَتَأَثَّلا

فَجَعَلَهَا حَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ: «مَأْطُوْرَةٌ بِجِبَالِهَا» يَعْنِي مَعْطُوْفَةً بِجِبَالِهَا لاستِدَارَةِ الجِبَالِ بِهَا، وَإِنَّمَا جِبَالُهَا تِلْكَ الحِجَارَةِ السُّوْدِ الَّتِي تُسَمَّىٰ الحِرَارَ.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: هٰذَا حَرَمُ المَدِيْنَةِ وَقَدْ فَهِمْنَاهُ بِوَصْفِكَ فَمَا حَدُّ حَرَمِ مَكَّةَ؟ قَالَ: حَرَمُ مكَّةَ مُخْتَلِفُ الأَمَدِ في دُوْرِهِ، وهو مِمَّا يلي طَرِيْقَ مَكَّةَ المَدِيْنَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أو أدنىٰ شيء[2] إلى قُرْبِ «التَّنْعِيْمِ»[3]، وَمِمَّا يَلي طريقَ العِرَاقِ

= منا»، وإنَّما جَرَىٰ هذا المَنطق أولاً بالمَدِيْنَةِ، وهي بينَ حَرَّتين فلمَّا تَمَكَّنَ هٰذَا الكَلَامُ جَرَىٰ عَلَىٰ أَفْوَاهِ النَّاسِ في كُلِّ بَلْدَةٍ فَصَارَ كأنَّه بين حَرَّتين، وقال أبوعُبَيْدَةَ: لُوبَةٌ ونُوبةٌ [للحرَّة] ومنه قِيْلَ للأَسْوَدِ: لُوبيٌّ ونُوبيٌّ». يراجع إصلاح المنطق: ٨٨، والزِّيادة منه.

(١) ديوان حسَّان: ١/ ٤٥ (وليد عرفات) وفيه: (المجد) (فتأهلا).

(٢) في الأصل: «شيئا».

(٣) هذا الموضع مشهورٌ جدًّا، معروفٌ بهذه التَّسمية قديماً وحديثاً وهو الآن داخل العِمْرَانِ بِمَكَّةَ شرَّفها الله، وزاد النَّوَوِيُّ في الإيضاح ٤١٤: «عند بُيُوت بني نفارٍ، علىٰ ثلاثة أميالٍ من مَكَّةَ».

ثَمَانِيَةُ أَمْيَالٍ إِلَى مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ «المَقْطَعُ»[1]. وَمِمَّا يَلِي عَرَفَةَ تِسْعَةُ أَمْيَالٍ، وَمِمَّا يَلِي

---

(١) لم يَرِدْ في مُعجم البلدان بهذا الاسم، ولا بـ«خَلِّ المَقْطَع» كما قال الفاسيُّ وسيأتي كلامه. وهو مستدركٌ علىٰ ياقوت ـ رحمه الله ـ في كتابه «المُشترك وضعاً. . .» فـ«خَلٌّ» يطلق علىٰ أماكِنَ مُخْتَلِفَةٍ ذَكَرَ بَعْضُهَا ياقوتُ ولم يذكر هَـٰذا. وَكَذٰلِكَ لم يذكره البَكْرِيُّ في «معجمه»، ولا الحِمْيَرِيُّ في «الرَّوض المِعْطَار. . .» وَذَكَرَهُ المُحَدِّثُونَ وَالفُقَهَاءُ وشُرَّاح غَرِيْبِ الحَدِيْثِ وَأَلفاظ الفُقهاء وَالمُؤَلِّفون في المَنَاسِكِ وَمَوَاضِعِ مَكَّةَ وَتَوَارِيْخِهَا عندَ تَحْدِيْدِ الحَرَم. قال التَّقِيُّ الفَاسِيُّ في شفاءِ الغَرام ١/٨٩: «أمَّا حَدُّهُ من جهةِ العِرَاقِ ففيه أربعة أقوال:
أحدُها: سبعةُ أميالٍ ـ بتقديم السِّين ـ علىٰ ما ذكره الأزرقي. وثمانيةُ أميالٍ علىٰ ما ذكره ابن أبي زَيْدٍ المالكيُّ في «النَّوادر» وعشرةُ أميالٍ علىٰ ما ذكره سُلَيمان بن خَلِيْلٍ. وستَّةُ أميالٍ علىٰ ما ذكره أبوالقاسم بن خرداذبة. وذكر الأزرقيُّ أنَّ الحدَّ في هَـٰذِهِ الجهةِ علىٰ ثنيَّة (خَلِّ المَقْطَع) فأمَّا (خَلٌّ) فبخَاءٍ مُعجمةٍ مَفْتُوْحَةٍ. وأمَّا (المُقَطَّع) فَبِضَمِّ المِيْمِ وفتح الطَّاءِ المشدَّدَةِ علىٰ مَا وَجَدْتُ بخطِّ سُليمان بن خَلِيْلٍ فيهما. وَوَجَدْتُ بخطِّ المُحِبِّ الطَّبَرِيِّ في «القِرَىٰ» علىٰ الخَاءِ من (خَلّ) نُقْطَةً من فَوْقٍ، وعلىٰ اللاَّم شدَّةً. وَوَجَدْتُ بِخَطِّهِ ضَبْطَ (المَقْطَع) بفتح المِيْمِ، وإسكانِ القَافِ. وَوَجَدْتُ في غيرِ مَوْضِعٍ من «تاريخ الأَزْرَقِيِّ» علىٰ الخاءِ من (خَل) نقطةً من فَوْقِهَا. وَرَأَيْتُ في «الإيضاح» للنَّووي، و«تهذيب الأسماء واللُّغات» له عوض (خَل) (جَبَل) بجيْمٍ وَبَاءٍ مُوَحَّدة، وَلاَ يَبْعُدُ أن يكونَ ذٰلك تصحيفاً والله أعلم».
وذكر الأزرقيُّ أنَّ سببَ تسميةِ «المَقْطَعُ» بذٰلك أنَّهم قَطَعُوا منه أَحْجَارَ الكَعْبَةِ في زمن ابن الزُّبير، وَقِيلَ: لأنَّهم كانُوا في الجَاهِلِيَّةِ إذا خَرَجُوا من الحَرَم عَلَّقُوا في رِقَابِ إِبِلِهِمْ من قُشُورِ شَجَرِ الحَرَمِ، وإنْ كَانَ رحل علق في رقبته فَأمنُوا حيثُ توجَّهوا، وَيُقَالُ: هَـٰؤلاء وفْدُ الله تَعْظِيْماً للحَرَمِ فإذا رَجَعُوا فَدَخَلُوا الحرمَ قَطَعُوا ذٰلك فسُمِّي المَقْطَعَ.
يراجع من مصادر النَّصِّ المذكور: المسالك والممالك: ١٣٢، وأخبار مكة للأزرقي: ٢/١٣١، ٢٨٢، ٢٨٣، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ١/٢/٨٢، والإيضاح للنَّووي: ٤١٤. قال النَّوويُّ: «ومن طَرِيْقِ اليَمَنِ أَضَاةُ لِبْنٍ، في ثنيَّةِ لِبْنٍ علىٰ سبعةِ أميالٍ». قال: «وفي هَـٰذه الحُدُودِ ألفاظٌ غَريبةٌ ينبغي أن تُضْبَطَ، قَوْلُهُم: بيوتُ نِفَارٍ بكسرِ النُّونِ =

طَرِيْقَ اليَمَنِ سَبْعَةُ أَمْيَالٍ إلى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: «أَضَاةُ لِبْنٍ». وَمِمَّا يَلِي جُدَّة عَشَرَةُ أَمْيَالٍ إلى قُرْبِ «الحُدَيْبِيَةِ»[1]، هَـٰكَذَا فَسَّرَهُ لي مُطَرِّفٌ عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُ عَنْهُ. وأَخْبَرَنِيْ [١٤٠] أَنَّ الزَّنْجِيَّ[2] مُسْلِمَ بنَ خالدٍ المَكِّيَّ فَسَّرَهُ لَهُ كذٰلك.

= وبالفاءِ، وفي قَوْلِهِ: أَضَاةُ لِبْنٍ بكسرِ اللّامِ، (الأَضَاةُ) بفتحِ الهَمْزَةِ، وبالضَّادِ المُعْجَمَةِ علىٰ وَزْنِ القَنَاةِ، وهي مستنقعُ المَاءِ و(لِبْن) بِكَسْرِ اللاَّمِ وإسكانِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ، كَذَا ضَبَطَهُ الحَافظُ أبوبَكر الحَازِميُّ في كتابه المؤلّف في أسماءِ الأماكن. يُراجع الأماكن للحازمي: ٨١٦، وفيه: «أضاءة» مهموزةٌ؟!.

(١) في الإيضاح للنَّوويِّ ـ رحمه الله ـ: «ومن طريقِ جدّة: منقطع الأعشاش علىٰ عشرة أميال من مكة» ثم قال: «وقولهم: الأعشاش ـ بفتح الهمزة وبالشِّين المُعْجَمتين ـ جمع عُشٍ».

(٢) (الزَّنْجِيُّ) يَجُوزُ في الزَّاي الفَتْحُ والكَسْرُ حكاهُ ابنُ السِّكيت وأبوعُبَيْدٍ كذا قال المرتضىٰ الزَّبيدي في التاج (زنج) وذكر أباخالدٍ مُسْلِمَ بن خالدٍ الزَّنجيَّ المذكورَ هُنا، وقال: «القُرَشِيُّ مولاهم، وإنَّما لُقِّبَ بالضِدِّ لبياضِهِ» ويراجع: إصلاح المنطق: ٣١، وفي الأنساب لأبي سعد: ٣٠٩/٦، واللُّباب: ٧٧/٢، وتكملة الإكمال: ٩٣/٣ . . . وغيرها ذكروه بفتح الزَّاي. وفي التَّوضيح لابن ناصر الدِّين: ٢٥٠/٤ «قلتُ: قال أبوإسحـٰق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِي: سمعتُ عبدَالله بنَ مُحَمَّدِ بنِ عليِّ بن طرخان يقولُ: سمعتُ أبي يقولُ: سمعتُ أبارجاء يقولُ: وذكر مسلم بن خالدٍ الزَّنجيَّ فقال: ظَلَمُوهُ حيثُ سَمَّوهُ الزَّنْجِيَّ، كان رجلاً مَخْصُوراً (محصورٌ؟) حسنَ الوَجْهِ، رواه أبوبكر الشِّيرازيُّ في (الألقاب) عن المُستَمْلِي. وقال عبدالله بن الإمام أحمد أبوعبدالرَّحمـٰن في «مسند أبيه»: حدَّثنا سُويدُ بنُ سَعِيْدٍ في سنةِ ستٍّ وعشرين ومائتين، حدَّثَنَا مُسْلمُ بنُ خالدِ الزَّنجيُّ، قالَ أبوعبدالرَّحمـٰن: قلتُ لسُويدٍ: ولم سُمِّيَ الزَّنْجِيَّ؟ قال: كان شديدَ السَّوادِ. خرَّجه في مسند علي رضي الله عنه . . .» وفي كشف النِّقاب عن الأسماء والألقاب لابن الجوزي: ٢٤٥/٢ ذَكَرَ في سَبَبِ تلقيبه (الزَّنْجي) ثلاثةُ أقوالٍ، فذكر مَا ذَكَرَهُ الحَافِظُ ابنُ نَاصرِ الدِّين وَزَادَ: «لِحُبِّه التَّمْرَ، كما يحبُّه الزَّنج» وأورد سنداً ثُمَّ قَالَ: «كان أبيض مُشرباً حُمْرَةً، وإنَّمَا لُقِّبَ الزَّنْجِيَّ لمحبَّتِهِ التَّمْرَ، قَالَتْ جَاريتُهُ له ذات يوم: ما أنتَ إلاَّ زِنْجِيٌّ لأكلِ التَّمرِ، فبقي عليه هـٰذا اللَّقب». وذكر المِزِّيُّ في =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (النُّهْسُ) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن زَيْدِ بنِ ثابتٍ: حينَ دَخَلَ على الرَّجُلِ بـ«الأَسْوَافِ»، وقد اصْطَادَ نُهْساً فَأَخَذَهُ مِنْ يَدِهِ فأَرْسَلَهُ» [٢/ ٨٩٠ رقم (١٣)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا «الأَسْوَافُ» فَحَائِطٌ مِنْ حَوَائِطِ المَدينةِ[١]. وأَمَّا النُّهْسُ[٢] فَطَيْرٌ يُشبِهُ الصُّرَدَ إلاَّ إنَّه أكبرُ منه؛ فَعَلَ ذٰلك لأنَّ الصَّيدَ في حَرَمِ

= التَّهذيب: ٢٧/ ٥١٢، ٥١٣ الأقوال الثلاثةَ. وذكرَهُ ابنُ حبَّان في الثِّقات، وقال: كان من فقهاء الحجَاز، ومنه تَعَلَّمَ الشَّافعيُّ الفقهَ، وإيَّاه كان يُجالسُ قبل أن يلقَىٰ مالكَ بنَ أنسٍ، وكان مُسْلمُ بنُ خالدٍ يُخْطِىءُ أَحْيَاناً. مَاتَ سَنَةَ تسعٍ وسبعين، وقيلَ: سنةَ ثمانين ومائة. قال البُخاريُّ: منكرُ الحَديثِ، وقال النَّسائيُّ: ليس بالقويِّ. وضَعَّفه بعضُهم. يُراجع في أخباره: طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٩٩، وطبقات خليفة: ٢٨٤، وعلل أحمد: ١/ ٣٠٢، ٢/ ٣١، والجرح والتَّعديل: ٨/ ١٨٣، وسير أعلام النُّبلاء: ٨/ ١٥٨، وتهذيب التَّهذيب: ١٠/ ١٢٨، وشذرات الذَّهب: ١/ ١٩٤... وغيرها.

(١) قال السُّمهودي في وفاء الوَفاء: ١١٢٥ «الأَسْوَافُ ـ بالفتح آخره فَاءٌ ـ موضعٌ شاميُّ البَقيع...» ويراجع: معجم ما استعجم: ١/ ١٥١، وذكر حديثَ المُوَطَّأ، ومعجم البلدان: ١/ ١٩١، والمغانم المطابة: ١٥. قال السُّمهودي أيضاً: «قلتُ: وبعضُ الأسواف بيدِ طائفةٍ من العَرَبِ بالتَّوارثِ يعرفون بـ«الزُّيُودِ» فلعلَّهم ذريَّة زيد بن ثابت».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: ما قالَهُ غيرُ بعيدٍ، ويؤيِّده وتقوِّيه رواية هَـٰذَا الحديث عن زيد بن ثابتٍ نفسه، وما قيلَ: إنَّ هَـٰذا الموضع موضعُ صدقةِ زيدِ بن ثَابتٍ وماله. ونقلَ الفَيروزآباديُّ في «المَغَانم» عن العُباب للصَّغاني ـ يراجع العُباب: ١٩٧ (الفاء) عن غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ١٥٦.

(٢) في اللِّسان: (نهس) «ضَربٌ من الصُّرد» وَذَكَر حديثَ المُوَطَّأ، وفي النِّهاية لابن الأثير: ٥/ ١٣٦ «طائرٌ يشبه الصُّردَ، يديمُ تحريكَ رأسِهِ وذَنَبِهِ، يَصطادُ العَصافيرَ ويأوي إلى المَقَابرِ».

المَدِيْنَةِ مُحَرَّمٌ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ بيْتَيْ بلالٍ في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عَائِشَةَ حينَ قَالَتْ: وَكَانَ بِلَالٌ إذا أَقْلَعَتْ عنه الحُمَّىٰ يَرفَعُ عِقِيرَتَهُ فَيَقُوْلُ[1]:

---

(١) المشهورُ في الكُتُبِ أنَّ هَـٰذين البيتين لبلال رضي الله عنه، والصَّحيح ـ إن شاء الله ـ أنَّه تمثَّلَ بهما، وأنَّهما لبكر بن غَالب بن عامر بن مضاض الجُرهمي، أَنْشَدَهُمَا لما نَفَتْهُمْ خُزَاعَةَ من مَكَّةَ.
وروايتُهُ: (بَفخٍّ) كَذَا رَوَاهُ الحافظُ ابنُ عبدِالبَرِّ في التَّمهيد: ٢٢/١٩٢ عن سفيان بن عيينة، وَقَالَ: وَرُبَّمَا قال سفيانُ: «بوادٍ» وروايةُ «فخ» أولىٰ من رواية المؤلِّفِ؛ لأنَّ ذكرَ اسم الوادي أبلغ في الشَّوقِ، ولأنَّه ذكر بعدَه أسماء المواضع الأخرىٰ (مجنَّة) (شابة) (طفيل). وقال الحافظُ: «وروى ابنُ إسحٰق هَـٰذا الحديثَ عن عبدِالله بن عروة، عن عروة، عن عائشة بمثل روايةِ ابن عُيَيْنَةَ سواءً في المعنىٰ إلاَّ أنَّه قال: «بفخٍ» من غَيْرِ شَكٍّ ولم يَقُلْ: «بوادٍ» قال الفَاكِهِيُّ: وَفَخٌّ: الوَادي الذي بأصل الثَّنِيَّةِ البَيْضَاءِ إلىٰ بَلْدَح. وَنَقَلَه عنه أبوعُمَر بن عبدالبرِّ وقال: هو قربُ ذي طُوىٰ، وقيلَ إنَّه وادي عرفات والأول أكثر».
أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: حدَّد مُحَقِّقُ كتابِ الفَاكِهِيِّ ـ جزاه الله خيراً ـ موقع (فَخ) في هامش أخبار مكة: ٣/١٥٦، ٤/٢١٦ فقال في الموضع الأول: فَخٌّ: وَادٍ معروفٌ من أودية مَكَّة [شرَّفها الله تعالىٰ] يبدو من طريق نجد وحراء وينتهي بالحُديبية... وعند ملتقىٰ أذاخر الشَّامي بشعب بني عُبَيْدالله ويسمىٰ الوادي فخاً إلىٰ أن يصل إلى الثَّنية البَيْضَاء (بلدح) ويقالُ له اليومَ: الزَّاهرُ.
أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: لا يُقالُ اليومَ فحسبُ، إنَّما هي تسميةٌ قديمةٌ. قال ياقوتٌ في معجم البُلدان: ٤/٢٣٧: «بفتح أوله وتشديد ثانيه وهو وادٍ بمكَّة، قال السَّيدُ عُلَيٌّ: «الفَخُّ وادي الزَّاهر... وذكر البيتن اللَّذين أنشدهما بلال.

=

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ أَبِيْتَنَّ لَيْلَةً بِوادٍ وحَوْلِيْ إِذْخِرٌ وجَلِيْلُ

وَهَلْ أَرِدَنْ يَوْماً مِياه مِجَنَّةٍ وَهَلْ يَبْدُوَنْ لِيْ شَامةٌ وَطَفِيْلُ

فقالَ: أمَّا قَوْلُهَا: «يَرْفَعُ عَقِيْرَتَهُ» فَتَعنِي: صَوْتَهُ بالإنشَادِ، العَقِيْرَةُ: صَوْتُ الإنشادِ، وصوتُ الغِنَاءِ. وأمَّا الإِذْخِرُ: فَنَباتُ أَرْضِ مَكَّةَ، وهي التي تُسمَّىٰ بالأنْدَلُسِ: تِبْنُ مَكَّةَ. وَجَلِيْلٌ: نَبَاتٌ أَيْضاً مَعْرُوْفٌ من نَبَاتِ أرضِ مَكَّةَ[1]، وأمَّا «شَامَةٌ» و«طَفِيْلٌ» فَجَبَلاَنِ من جِبَالِ أَرْضِ مَكَّةَ[2]، وإِنَّما معنىٰ بَيْتَيْهِ أَنَّهُ تَمَنىٰ الرُّجوعَ إلىٰ مَكَّةَ حين اسْتَثْقَلَ حُمَّى المَدِيْنَةِ وَوَبَاءَهَا، وَذٰلك أَنَّهم كَانُوا وُعِكُوا بها حِدْثان مَا قَدِمُوْهَا بِذٰلِكَ، قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ حيْنَ سَمِعَ ذٰلِكَ:

= يراجع: الجبال والأمكنة للزَّمخشري: ١٨١ وهو الذي نقل عن عُلَيٍّ، وعُلَيٌّ هو ابن وَهَّاسٍ من أشرافِ مكَّة وأمرائِها علىٰ معرفةٍ تامَّةٍ بمواضعها، منه أفاد الزَّمخشري وعليه في مواضع الحِجَازِ في كتابه اعتمد.

و(الزَّاهر) اليوم من أحياء مكة الرَّاقية، فيه مستشفىٰ الملك عبدالعزيز، وحدائق الزَّاهر مشهورة يقام فيها احتفالات المناسبات الرسميَّة.

(١) قال الوَقَّشِيُّ في التَّعليق على المُوَطَّأ: ١/ ٢٩٨: «الجَلِيْلُ: هو الثُّمامُ، أهلُ الحِجَازِ يَقُوْلُوْنَ: جَليلٌ، وغيرُهُم يقولون: ثُمامٌ».

(٢) معجم البلدان: ٣/ ٣١٥، ٤/ ٣٧ وذكر البيتين في الموضع الأول، وأشار إليهما في الثَّاني، ونَقَلَ عن الخَطَّابِيِّ قَوْلَهُ: «كنت أحسبهما جَبَلين حتَّىٰ تبينتُ أنَّهما عينان» والمذكور في غريب الحديث للخَطَّابيِّ: ٢/ ٤٣ «جبلان مشرفان علىٰ مجنَّة علىٰ بريدٍ من مكَّة، ونُقل عن أبي عَمْرٍو: وقيل: إنَّ أحدَهما بجدة، ونُقل عن الأصمَعِيِّ في كتابه «جزيرة العرب» ورخمة ماءٌ لبني الدُّئل خاصَّة، بجُبَيْل يُقال له: طَفَيْلٌ، وشَامَةُ: جُبَيْلٌ بجَنْبِ طَفَيْل» وجاء في تعليق الوَقَّشِيِّ أيضاً في موضع آخر: شامة، ويقالُ: شابة وهو جَبَلٌ [قال]:

كَأَنَّ ثِقَالَ المُزْنِ بين تُضَارِعٍ وشابةَ ... ... البيت»

«اللَّهُمَّ حبِّبْ إِلَيْنَا المَدِيْنَةَ كحُبِّنا مَكَّةَ وَأَشَدَّ وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكَ لَنَا في صَاعِهَا ومُدِّها وانقُلْ حُمَّاهَا فاجْعَلْهَا في الجُحْفَةِ».

قال عبدُالملكِ: وأمَّا دُعَاؤُهُ بالبَرَكَةِ في صاعِهَا ومُدِّها فإنَّما عَنَىٰ بذٰلك طَعَامَهَا؛ لأنَّهم إنَّما يَتَبَايَعُوْنَ الطَّعامَ بالمدينةِ بالصَّاعِ والمُدِّ يقتَاتُون، كَمَا تَقُوْلُ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا في قَفيزنا وَمُدِّنا[1]، وإنَّما تَعني به الطَّعام. وأمَّا دُعَاؤُهُ بنَقْلِ الحُمَّىٰ من المَدينةِ إلى الجُحْفَةِ، فلَمْ تَزَلْ الجُحْفَةُ من يَومَئِذٍ بأكثر بلادِ اللهِ حُمًّى وإنَّه ليُتَّقَىٰ شُرْبُ الماءِ من عَيْنِها الذي يُقالُ لها[2]: «عَيْنُ خُمٍّ»، وقَلَّ مَنْ يَشْرَبُ منه إلاَّ حُمَّ، وإنَّه لمُتَغَيِّرُ الطَّعْمِ وكأنَّ النَّفسَ تَعَافُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الأَنْقَابِ) في حَدِيْثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن نُعيم بنِ عَبْدِاللهِ المُجْمِرِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «عَلَىٰ أَنْقَابِ المَدينةِ مَلاَئِكَةٌ لاَ يَدْخُلُهَا الطَّاعُوْنُ ولاَ الدَّجَّالُ» [٢/ ٨٩٢ رقم (١٦)].

قَالَ عبدُالملكِ: أَنْقَابُ المَدِيْنَةِ: فِجَاجُها التي حَوْلَهَا[3]، وَمَدَاخِلُها الَّتِي منها يُدْخَلُ إليها، وَوَاحِدُ الأَنْقَابِ: نَقْبٌ، وَهُوَ الفَجُّ.

---

(١) في الأصل: «مدينا».

(٢) في الأصل: «له».

(٣) النِّهاية: ٥/ ١٠٢ قال: «وهو جَمعُ قِلَّةٍ للنَّقْب». وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٣٠١: «الأنقابُ: الطُّرُقُ في الجَبَلِ، واحدُها نَقْبٌ، والأشهرُ في جمعها: نِقَابٌ؛ لأنَّ فَعْلاً لا يُجمَعُ علىٰ أفعالٍ إلاَّ نادراً» وفي الاقتضاب لليفرُني: «قال ابنُ الأيهمِ التَّغلبيُّ:

وتَرَاهُنَّ شُذَّباً كالسَّعَالَىٰ يَتَطَلَّعْنَ من ثُغُورِ النِّقاب

وقال ابنُ نافعٍ والأعمشُ: هي الفجاجُ التي حولَها وخارجٌ منها».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

عن ابنِ شِهَابٍ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «لا يَجْتَمِعُ دِيْنَانِ في جَزِيْرَةِ العَرَبِ، فَأَجْلَىٰ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ اليَهُوْدَ وَالنَّصَارَىٰ من جَزِيْرَةِ العَرَبِ» [٢/ ٨٩٢ رقم (١٨)] فَمَا حَدُّ ذٰلك؟

قَالَ عبدُالملكِ: جَزِيْرَةُ العَرَبِ من أَقْصَىٰ عَدَنِ أَبْيَنَ[1] وَمَا وَالاَهَا مِن أَرْضِ اليَمَنِ كُلِّها إلى رِيْفِ العِرَاقِ في الطُّوْلِ، وأمَّا العَرْضُ في الغَرْبِ فَمِنْ جُدَّةَ وَمَا وَالاَهَا من سَاحِلِ البَحرِ إلى أَطْرَافِ الشَّامِ وَمِصْرَ، وفي الشَّرْقِ مَا بَيْنَ

---

(١) معجم ما استعجم: ١٠٣، ٩٢٤، ومعجم البُلدان: ٤/ ١٠٠ قال البكريُّ: بكسر أوله وإسكانِ ثانيه، بعده ياءٌ معجمة باثنتين من تحتها مفتوحة، ثم نون: اسمُ رَجُلٍ كان في الزَّمن القَديمِ وهو الذي تُنسب إليه عَدَنِ إِبْيَنَ في بلادِ اليَمَنِ، هٰكذا ذكر سيبويه في «الأبنية» بكسر الهمزة علىٰ وزن إفعل مع إصبع وإشفىٰ، وقال أبوحاتمٍ: سألت أباعُبَيْدَةَ: كيفَ تَقُولُ: إِبْيَنُ أو أَبْيَنُ؟ فقال: إِبْيَنُ وأَبْيَنُ جَمِيْعاً» وقال: نُسب إلىٰ رجل من حِمْيَرَ، عَدَنَ به: أي: أقامَ. ونَقَلَ عن الهَمْدَانِيِّ قولَهُ: ذُو أَبْيَنَ بنُ ذِيْ يَقْدُم بنِ الصُّوَّار بنِ عَبْدشَمْسِ بنِ وَائل بن الغَوْثِ. . .» وفي التَّبْصير للحَافظِ ابنِ حَجَرٍ: ١/ ٦ «أَبْيَنُ بوزن أَحْمَدَ الذي تُنسب إليه عَدَن أَبْيَنَ هو ابن زُهير بن الهَمَيْسَع بن حِمْيَر» وفي معجم البُلدان: قالَ الطَّبَرِيُّ: سُمِّيت عَدَن وأبْيَنَ بعدن وأبين بن عَدْنَان، وَهٰذا عَجَبٌ، لم أرَ أحداً ذكر أنَّ عدنان كان له وَلَدٌ اسمُهُ عدن غير مَا وَرَدَ في هٰذا الموضع. . . ونَقَلَ أهلُ السِّيَر أنَّها سُمِّيت بعَدَن بن سنان بن إبراهيم عليه السَّلام وكان أول مَنْ نزَلَهَا. وَنَقَلَ عن الزَّجاجِيِّ عن ابنِ الكَلْبِيِّ: سُميت عدن بعدن بن سنان بن نفشان بن إبراهيم . . .». وأضيف عدن إلىٰ أبين لوجود مَواضع في بلادِ اليَمنِ تُسمَّىٰ عدن منها عدن لاعة وغيرها.

أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: ولعَدَن تاريخٌ كتبه عبدالله بن الطَّيب بامخرمة (ت٩٤٧هـ) باسم «تاريخ ثغر عدن» مطبوع.

رَمْلِ يَبْرِين[1] إلى مُنْقَطَعِ السَّمَاوَةِ[2]، فَمَا كَانَ في دَاخِلِ هَـٰذَا كُلِّه لا يترك فيه يَهُودِيٌّ ولا نَصْرَانِيٌّ، ولا مَجُوسِيٌّ. وَمكَّةُ والمَدِيْنَةُ والحِجَازُ كُلُّها في داخلِ هَـٰذا التَّقديرِ. وَلهَـٰذا أَخْرَجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب نَصَارىٰ نَجْرَان[3] من اليَمَنِ إلى سَوَادِ العِرَاقِ، وأَجْلَىٰ يَهُوْدَ خَيْبَرَ ويَهُوْدَ فَدَكَ[4] إِلَىٰ الشَّام.

---

(١) معجم ما استعجم: ١٣٨٦، ومعجم البلدان: ١/ ٩٢، ٥/ ٤٩٠. قال البكريُّ: «يَبْرِيْنُ، ويُقال: يَبْرُونَ... رملٌ معروفٌ في ديارِ بني سَعدِ بن تَميمٍ» وقال ياقوت: «أَبْرِيْنُ بفتحِ الهمزةِ وسُكونِ الباءِ وكسرِ الرَّاءِ وياءٍ ساكنةٍ وآخره نونٌ، وهو لغة في يَبْرِين. قال أبومَنْصُوْر: هو اسمُ قريةٍ كثيرة النَّخلِ والعُيُونِ العذبةِ بحذاءِ الأحساءِ من بني سعد بالبحرين، وهو واحدٌ علىٰ بناء الجمع حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ في الرَّفعِ بالواوِ وفي النَّصبِ والجرِّ بالياء، وربما أعربوا نونَه وجَعَلُوه بالياءِ علىٰ كلِّ حالٍ...».

(٢) السَّماوةُ بالأصل ماءة بالبادية، ثم لكلب، ثم سُميت بها الصَّحراء التي بين الكُوفَةِ الشَّام. يراجع: معجم البلدان: ٣/ ٢٧٨.

(٣) بَلَدٌ مَشْهُوْرٌ بهذه التَّسْمِيَةِ إلىٰ وقتِنا، وهي من مُدُنِ المنطقةِ الجَنوبيَّة من المَملكة العربية السُّعودية الآن، حاضرةٌ مزدهرةٌ كثيرةُ السُّكَّان، مَشْهُوْرَةٌ بالزِّراعةِ.

(٤) معجم ما استعجم: ١٠١٥، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٧٠، والرَّوضُ المِعْطَارُ: ٤٣٧، قال البكريُّ: «بفتح أوَّلِهِ وثانيهِ، معروفةٌ، بينَها وبينَ خَيْبَرَ يَومان» وإنَّما قال: معروفة لورودها بالأخبارِ والآثار وكُتُبِ السِّيرة، وكان أهل فَدَك قد صالَحُوا النَّبيَّ ﷺ علىٰ النِّصفِ من ثِمارها، وكانت له خالصة؛ لأنَّه لم يُوجِفِ المسلمين عليها بخيلٍ ولا ركابٍ، وكان معاوية وَهَبَهَا لمَروان ثم ارتَجَعَهَا منه سنة ثَمَانٍ وأربعين لموجدة وَجَدَها عليه، ولمَّا وليَ عُمر بن عبدالعزيز ردَّ فدك إلىٰ ما كانَتْ عليه في عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وكانت له خالِصَةً أيَّام إمرته تغلُّ له عشرة آلاف دينار فَتَجَافَىٰ عنها. هذا كلامُ الحميري في «الرَّوض المعطار» وهو مأخوذٌ ـ والله أعلم ـ من كلام الطبري في تاريخه.

وحول «فَدَكَ» كَلَامٌ طويلٌ يُراجع في فتح الباري: ٦/ ١٩٨، وقد ورد ذكرها في أشعار =

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ[1] الَّذِي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعيدٍ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ قَالَ: لَبَيْتٌ برُكْبَةَ أَحَبُّ إليَّ مِنْ عَشَرَةِ أَبْيَاتٍ بالشَّامِ» [٢/ ٨٩٧ رقم (٢٦)].

قال عبدُالملكِ: أَرَادَ عُمَرُ أنَّ الشَّامَ وَبِيئَةٌ، كَثِيْرَةُ المَرَضِ، كَثِيْرَةُ الطَّاعُونِ، وأنَّ غيرَها من البُلدانِ أَصَحُّ وَأَسْلَمُ من الوَبَاءِ والمَرَضِ، فَذَمَّ لذٰلكَ الشَّامَ وَزَهَّدَ فيها وَفَضَّلَ عليها غيرَها حتَّىٰ فضَّل عليها رُكْبَةَ في بُعْدِهَا، وصِغرِ قَدْرِهَا، ورُكْبَةُ: موضعٌ بينَ مكَّةَ والعِرَاقِ[2].

[شرحُ غَريبِ كتابِ القَدَرِ]

[من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ[3]

= العَرَبِ، قَالَ زُهَيْرٌ [شرح ديوانه: ١٨٣]

لَئِنْ حَلَلْتَ بِجَوٍّ فِي بَنِي أَسَدٍ ... فِي دِينِ عَمْرٍو وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَدَكُ

لَيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعٌ ... بَاقٍ كَمَا دَنَّسَ القُبْطِيَّةَ الوَدَكُ

(١) تأخَّرت هٰذه الفقرة عن موضعها في الأصل.

(٢) هو كما قال المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ، وقال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ في التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ: ٢/ ٣٠٩: «موضعٌ بينَ مَكَّةَ وَالطَّائفِ، وقيل: موضعٌ بشقِّ اليَمَنِ» وهو خَطَأٌ ظاهرٌ علَّقتُ عليه هناك فليراجع. ويراجع أيضاً معجم ما استعجم: ٢/ ٦٦٩، ومعجم البلدان: ٣/ ٧٢.
قال ياقوت: بضمٍّ أوله وسكون ثانيه وباءٌ موحدة بلفظ الرُّكبة التي في الرَّجلِ والبعير وغيره».

(٣) الموطأ رواية يحيى: ٢/ ٨٩٨، ورواية أبي مُصْعَبِ الزُّهري: ٢/ ٦٨، ورواية سويد: ٤٧٠، والاستذكار: ٢٦/ ٨٣، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣١١، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٠٧، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ١٠٩١، وتنوير الحوالك: ٣/ ٩٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٤٢، وكشف المغطى: ٣٣٩.

الَّذِي رَوَاهُ عن أَبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا تَسأَلُ المَرْأَةُ طَلاَقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا ولتنكحَ فإنَّما لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا» [٢/ ٨٩٨ رقم (٧)].

قَالَ عَبدُالملك: يعني بأختها؛ أي: ضَرَّتها. وقوله: «لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا» يعني: لِتَصْرِفَ حظَّ أختِهَا من زَوْجِهَا إلى نَفْسِهَا، فيكونُ لَهَا كلُّه. وقد رَوَاهُ غيرُ مالكٍ: «لتَكْتَفِيءَ صَحْفَتَهَا»[١] على معنى لِتَفْتَعِلَ، من كَفَأْتُ القِدْرَ وَغيرَهَا: إِذَا كَبَبْتَهَا وفَرَّغْتَ ما فيها، وَالمَعْنَىٰ فيهما واحِدٌ على مَا فَسَّرْتُ لَكَ. وَقَولُهُ: «لتَنْكِحَ فإِنَّما لَهَا الَّذي قُدِّرَ لَهَا» أَمَرَهَا أَن تَرْضَىٰ بالنِّكَاحِ على ضَرَّتها، وأَخْبَرَهَا أنَّ ذٰلك غيرُ ناقِصِهَا من رِزْقِهَا الَّذي قُدِّرَ لَهَا شَيْئاً.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الجِدِّ) في حديثِ مالكٍ

[٤٢] الَّذي رَوَاهُ عن يَزيدَ بنِ زِيَادٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَضِيِّ، عن مُعاوية، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، أنَّه قال: «أيُّها النَّاسُ إنَّه لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَىٰ اللهُ، ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ [اللهُ][٢] ولا يَنْفَعُ ذَا الجِدِّ مِنْكَ الجِدُّ، مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهه في الدِّين» [٢/ ٩٠٠ رقم (٨)].

---

(١) قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «وفي رواية أخرىٰ في غير «الموطَّأ»: «لتكتفىءَ» ومعناهما واحدٌ، يقال: كفأتُ الإناء وأكفأته: إذا قلبته، وَهَـٰذَا كَلاَمٌ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّمْثِيْلِ وَالاسْتِعَارَةِ، وَحَقِيْقَتُهُ: لا تَسألُ المرأةَ زوجها طلاقَ أختِهَا؛ لتَسْتَجِرَّ حَظَّها منه إلىٰ نفسها وتنفردَ به دونَها، وَلَيْسَ هُنَاكَ صَحْفَةٌ وإنَّما هُوَ مَجازٌ». ولعلَّ في الرِّواية: «تكفأ» و«تكتفىء». وفي اللِّسان: (كفأ) «الكسائيُّ: كفأتُ الإناءَ: إذَا كَبَبْتَهُ، وأكفأ الشَّيءَ: أمالَهُ لُغيَّةٌ، وأباها الأصمعيُّ». ويراجع: فعلت وأفعلت للزجَّاج: ٨٢.

(٢) عن الموطأ.

قال عبدُالملك: هو الجِدُّ ـ بكسرِ الجِيْمِ ـ وهو مِنْ جِدِّ الاجتهادِ، ومعناه: لا ينفعُ ذَا الاجتِهَادِ من اللهِ اجتهادُهُ في الهَرَبِ منه، ولا في الطَّلَبِ لما لم يُقْسَمْ لَهُ. وقد خَالَفَ العِرَاقيُّون في شَرْحِ ذٰلك. وزَعَمُوا أنَّه بفتح الجِيْمِ[1]، فذَهَبَ به بَعْضُهُم إلى جَدِّ البَخْتِ، إلى أنَّ المَجدودَ وَالمَحْظُوْظَ لا ينفعُهُ جَدُّهُ ولا حَظُّهُ منَ اللهِ شَيئاً، وَبَعْضُهُم ذَهَبَ إلى جِدِّ الرِّزْقِ وَالغِنَىٰ، و[أنَّ][2] الغِنَىٰ وَالرِّزقَ لا يَنْفَعُ مِنَ اللهِ شَيْئاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذي بَلَغَهُ أنَّه يُقالُ: الحَمْدُ لله الذي خَلَقَ كُلَّ شيءٍ كما يَنْبَغِيْ، الذي لم يُعجِّل شيئاً أناه وَقَدَرَهُ، حَسْبِيَ اللهُ وكَفَىٰ، سَمِعَ اللهُ لِمَنْ دَعَىٰ، لَيْسَ وَرَاءَ اللهِ مَرمَىٰ» [٢/ ٩٠٠ رقم (٨)].

قال عبدُالملك: يقولُ: لم يُعجل شَيْئاً وَقْتَهُ وَقَدَرَهُ إلاَّ في أَنى وقتِ الشَّيْءِ وحِيْنِهِ، تَقولُ في تَصْرِيْفِهِ[3]: قَدْ أَنَىٰ الشَّيءُ وَهُوَ يَأْنَىٰ إِنَىً[2]، قَالَ

---

(١) يقصد أباعُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّم ـ رحمه الله ـ ومن تابعه، قال في غريب الحديث: ١/ ٢٥٧ «الجَدُّ ـ بفتح الجيم لا غيرُ» وهو الغنىٰ والحظُّ في الرِّزق. . . » وقد أطالَ الحَافظُ أبوعمر بن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في شرح هذه اللَّفظة وأتىٰ فيها بكلِّ ما هو مفيدٌ فليُراجع من شاء ذلك كتابه التَّمهيد: ٢٣/ ٨١ـ٨٥، وقال في نهايته: «ومن روىٰ هـٰذا الحديثَ بكسرِ الجِيْمِ قال: الجِدُّ: الاجتهادُ، والمعنىٰ: أنَّه لا ينفعُ ذَا الاجتهادِ في طَلَبِ الرِّزْقِ اجتهادُهُ إنَّما يأتيه ما قُدِّر لَهُ، وَلَيْسَ يرزقِ النَّاسِ علىٰ قَدْرِ اجتهادهم وَلٰكِنَّ الله يُعطِي مَنْ يَشَاءُ وَيَمْنَعُ فَلاَ مَانِعَ لما أَعْطَىٰ ولا مُعْطِيَ لما مَنَعَ وَهَـٰذَا وَجْهٌ حَسَنٌ، وَقولُ أبي عُبَيْدٍ في هَـٰذَا البَابِ حَسَنٌ أيضاً.

(٢) في الأصل: «إلىٰ».

(٣) في النِّهاية: ١/ ٧٨ «الإنا ـ بكسر الهمزةِ والقَصْرِ ـ: النُّضجُ.

النَّابغةُ الذُّبيانيُّ[1]:

تَمَخَّضَتِ المَنُوْنُ لَهُ بَيْومٍ   أَنىً ولِكُلِّ حامِلَةٍ حِمَامُ

(١) ملحقات ديوان النَّابغة: ٢٣٢ عن العقد الثمين: ١٧٥ والتَّوضيح والبيان: ١٠٦ ومعه:

وَلَسْتُ بِذَاخِرٍ أَبَداً طَعَاماً   حِذَارَ غَدٍ لكلِّ غَدٍ طَعَامُ

ورد مصحَّفاً هَكَذَا: (أتىٰ) وهو موضعُ الشَّاهدِ عندَنَا، وهو تَصْحِيْفٌ فاحشٌ. ويظهرُ أنَّ الشَّاهد إِذَا ثَبَتَ أنَّه للنَّابغَةِ فهو من شَوَارِدِ قَصيدته التي مطلعها في ديوانه: ١٠٥

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّي   أَمَحْمُوْلٌ عَلَىٰ النَّعْشِ الهُمَامُ

وَالبَيْتُ في تفسيرِ القُرطبي: ١٤/٢٢٦ قال: «إِنَاهُ مَقْصُوْرٌ، وفي لِغاتٌ «إِنَىٰ» بكسرِ الهَمْزَةِ، قَالَ الشَّيْبَانِيُّ:

وَكِسْرَىٰ إِذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوْهُ   بِأَسْيَافٍ كَمَا اقْتَسَم اللِحَامُ

تَمَخَّضَتِ المَنُوْنُ . . . . البيت

وفي السِّيرة النَّبوية لابن هشام نسبهما إلىٰ خالد بن حق الشَّيباني فلعله هو مقصودُ القُرْطُبِيِّ، وأوردَ صَاحبُ اللِّسان البيتَ مع أبياتٍ أُخر في مواضع مختلفة من الكتاب بعضها دون نسبة وفي بعضها منسوبًا إلىٰ عمرو بن حسَّان، أحدُ بني الحارث بن هَمَّام بن مُرَّة يُخاطب امرأته لما قامت تلومُهُ لما نَحَرَ نابين لَضيْفٍ نَزَلَ به اسمُهُ (إساف) وقال:

أَلاَ يَا أُمَّ عَمْرٍو لاَ تَلُومِي   وأَبْقِيْ إِنَّما ذَا النَّاسُ هَامُ

على نَابَيْنِ بَالَهُمَا إِسَافٌ   تـأَوَّه طَلَّتِـي مَـا إِنْ تَنَـامُ

أَجَدُّكِ هَلْ رَأَيْتِ أَبَا قُبَيْسٍ   أَطَالَ حَيَاتَهُ النَّعَمُ الرُّكَامُ

بَنَىٰ بالغَمْرِ أَرْعَنَ مُشْمَخِرًّا   تَغَنَّىَ فِي طَوَائِقِهِ الحَمَامُ

تَمَخَّضَتِ المَنُوْنُ . . . . البيت

وَكِسْرَىٰ إِذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوْهُ . . .   . البيت

وَوَرَدَ الشِّعرُ والشَّاهدُ في مصادر كثيرة.. يطولُ بذكرها الكلام ويخرجنا عن المقصود وما ذكرتُهُ فيه كفايةٌ إن شاء الله. والطَّلَّةُ: الزَّوجةُ.

قَالَ عبدُالملك: وَهُمَا لُغَتَانِ؛ أَنَا الشَّيءِ وإناهُ بِفَتْحِ الأَلِفِ وبكسرها[1]، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ يعني غير منتظرين وقتَهُ، وقد قرأها بعضُ القُرَّاءِ[3]: ﴿غَيْرَ نَاظِرِيْنَ أَنَاهُ﴾ وَهُمَا لُغَتَانِ وَمَعْنَاهُمَا واحِدٌ: وقتُهُ وَحِيْنُهُ كَمَا فسَّرتُ لَكَ.

[شَرْحُ غَرِيبِ كتابِ حُسْنِ الخُلُقِ][4]

[من موطأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

---

(١) هَـٰذا صحيحٌ، يُراجع تفسير القرطبي: ١٤/٢٢٦ قال: وفيها لغاتٌ إِنَىٰ بكسرِ الهَمْزَةِ... وأَنَىٰ بفتحها، وأناء بفَتْحِ الهَمْزَةِ والمَدُّ. قال الحُطَيْئَةُ [ديوانه: ٨٣]:

وَأَخَّرْتُ العَشَاءَ إِلىٰ سُهَيْلٍ　　أَوِ الشِّعْرَىٰ فَطَالَ بِيَ الأَنَاءُ

(٢) سورة الأحزاب: الآية: ٥٣.

(٣) لعله يقصدُ قراءةِ الأَعْمَشِ (إناءه) في البحر المحيط: ٧/٢٤٦. قال: «والأعمش: إناءه بمدَّةٍ بعدَ النُّون» ويراجع: المحرر الوجيز: ١٢/١٠٥.

(فائدة): وفي الحديث الذي وَرَدَ هُنا روايةٌ أُخرىٰ، قال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ: «ورَوَاهُ قومٌ: (ولا يعجل شيءٌ أناه وقدَّره) اعتقدوا في «أَنَىٰ» أنَّه فعلٌ ماضٍ من قولِ العَرَبِ أَنَيْتُ الشَّيءَ إيناءً: إذا أَخَّرتَهُ، وَمَعْنَاهُ عَلَىٰ هَـٰذا: لا يَقْدِرُ أحدٌ علىٰ تعجيلَ شيءٍ أَخَّرَهُ اللهُ، كما لا يستطيعُ تأخيرَ شَيْءٍ قدَّمَهُ اللهُ. وفي رواية القَعْنَبِيِّ: «لا يَعْجَل شيئاً آناه وقدَّره» علىٰ أن يكون آناه فعلاً ماضياً، وفي «تعجل» ضميرٌ فاعلٌ يرجعُ إِلَىٰ اللهِ. ومعناه علىٰ هَـٰذا: إنَّ الله وقت للأشياء مَواقيتَ فهو تَعَالىٰ لا يقدِّمُ منها شَيئاً قبلَ وَقتِهِ وَلاَ يؤخِّرُهُ...» وقد شَرَحَ الحافظُ أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢٤/٤٤٠ الرِّوايتين مَعاً فأَجادَ وأَفَادَ وَخَتَمَ بهَـٰذَا الحَدِيْثِ كتاب «التَّمهيد» قَالَ: «والمعنىٰ كلُّه في الرِّوايتين وَاحِدٌ». جَزَىٰ اللهُ أَبَاعُمَرَ عن الإسلام والمُسلمين خيراً.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/٩٠٢، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢/٧٣، ورواية سُوَيد: ٤٧٢، والاستذكار: ٢٦/١١٥، والتَّعليق عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/٣٢٣، والمُنْتَقَىٰ: ٧/٢٠٨، والقَبَس: ١٠٩٥، وتنوير الحوالك: ٣/٩٤، وشرح الزُّرقاني: ٤/٩٠٢.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الصُّرَعَةِ) في حديثِ مَالكٍ [١٤٣]

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّب، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لَيسَ الشَّدِيْدُ بالصُّرَعَةِ، وإنَّمَا الشَّدِيْدُ الَّذي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ» [٢/ ٩٠٢ رقم (١٢)]. كَيفَ إعراب الصُّرَعَةِ بالتَّخْفِيفِ أو بالتَّثْقِيْلِ؟

فقال [عبدُالمَلكِ]: بالتَّثْقِيْلِ (صُرَعَةٌ) وَلَيْسَ صُرْعَةً، لأَنَّ الصُّرَعَةَ بالتَّثْقِيلِ(١): هو القَوِيُّ، الشَّدِيدُ، الذي يَصْرَعُ النَّاسَ. والصُّرْعَةُ بالتَّخْفِيْفِ:

---

(١) لعلَّه يقصد بالتَّثقيل الفتحَ وعدمَ التَّسكين. لا التَّشديدَ، قال الحافظُ أبوعُمَرَ بنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ٦/ ٣٢٣ «قال ابنُ حَبِيْبٍ: الصُّرَعَةُ ـ بتثقيل الكلمة بالحَرَكَاتِ ـ معناه الذي يَصْرَعُ النَّاسَ، قال: والصُّرْعَةُ ـ بالتَّخفيفِ ـ الرَّجُلُ الضَّعِيْفُ النَّحِيْفُ الذي يَصْرَعُهُ النَّاسُ حتَّىٰ لا يكادُ يثبتُ، وكذٰلك الضُّحَكَةُ ـ بالتَّثقيل ـ الذي يَضْحَكُ بالنَّاسِ، والضُّحْكَةُ ـ بالتَّخْفِيْفِ ـ الذي يَضْحَكُ منه الناسَ». جاء في اللِّسان (صرع): «وصُرَعَةٌ: كثيرُ الصَّرع لأقرانه؛ يصرع النَّاسَ، وصُرْعَةٌ يُصْرَعُ كثيراً يَطَّرِدُ في هذا بابٌ».

أقول: ومنه الهُمَزَةُ واللُّمَزَة والسُّخرة والسُّبة والنُّومة واللُّعَنَةُ... قال الله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ وأنشد أهلُ اللُّغة: لزيادِ الأعجمِ [في شعره: ٧٨]

إِذَا لَقِيْتُكَ تُبْدِيْ لِيْ مُكَاشَرَةً ... وَإِنْ أَغِيْبُ فَأَنْتَ الهَامِزُ اللُّمَزَهْ

مَا كُنتُ أَخْشَىٰ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِهِ ... حَيْفٌ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَغْتَابَنِي غُمَزَهْ

جاء في غَرِيب الحَدِيث للأَندلسيِّ المجهولِ: ورقة: ٩٠: «... وفيه من الفقه أنَّ القُوةَ للأحلام لا للأجسام، وفي الأرواحِ لا في الأشباحِ». وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٣٢٤: «ومعنىٰ هَـٰذَا الحَدِيْثِ أنَّ قوة النَّفسِ أحسنُ من قوة الجِسْمِ، وليس في هَـٰذَا الحديثِ ما يَنْفِي أن يُسَمَّىٰ هَـٰذَا الذي يصرعُ الرِّجالَ صُرَعَةً، إنَّما معناه: أنَّ المالكَ لنفسه أحرىٰ أن يُسَمَّىٰ شَدِيْداً، وإن كَانَ الصُّرَعَةُ يُسمىٰ كذٰلِكَ، قال أبوتَّمام يمدحُ المأمونَ [ديوانه بشرح التِّبريزي: ٣/ ٢٠٩]:

=

هو الضَّعِيْفُ النَّحِيْفُ الذي يَصرَعُهُ النَّاسُ، لا يَكَادُ يَثْبُتُ حتَّى يُصْرَعَ، وَكَذٰلِكَ قالت العَرَبُ في الضُّحْكَةِ فالضُّحَكَةِ، والضُّحْكَة بالتَّخْفِيْفِ الَّذي يُضْحَكُ منه النَّاسُ، والضُّحَكَةُ بالتَّثقيل الذي يَضْحَكُ بالنَّاسِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح قولِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في حديثِ مَالكٍ

«لا تَحَسَّسُوا وَلاَ تَجَسَّسُوا» [٢/ ٩٠٧ رقم (١٥)].

قال عبدُالمَلِكِ: أمَّا قَوله: «لا تَحَسَّسُوا» بالحاء فيعني لا يَلِي أحدُكُم استِمَاعِ مَا يَقُوْلُ فيه أخوه، ولا اطِّلاع عَوْرَةِ أخيه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن زَيْدِ بنِ أَسلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَاهُ اللهُ شَرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الجَنَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لاَ تُخْبِرْنا يَارَسُوْلَ اللهِ؟ فَسَكَتَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] ثُمَّ عَادَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ لِيَتَكَلَّمَ فأسكتَهُ رَجُلٌ إِلَىٰ جَنْبِهِ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] مَنْ وَقَاهُ اللهُ شَرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الجَنَّةَ؛ ما بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، رَدَّدَهَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ».

لِمَ قَالَ الرَّجُلُ: لاَ تُخْبِرْنَا يَارَسُوْلَ اللهِ؟

= والصَّبْرُ بِالأَرْوَاحِ يُعْرَفُ فَضْلُهُ ... صَبْرُ المُلُوْكِ وَلَيْسَ بِالأَجْسَامِ

وقال آخرُ:

صَبرتُ عَلَىٰ مَا لَوْتَحَمَّلَ بَعْضَهُ ... جِبَالُ شَرَوْرَىٰ أَوْشَكَتْ تَتَصَدَّعُ

أقولُ: يلاحظ أنَّ الشَّاعرَ هُنا لم يأتِ بـ«أن» بعد «أَوْشَكَ» مع أنَّ الأكثر أن يؤتىٰ بـ«أن» علىٰ ما قرَّره النُّحاة.

قال [عَبْدُالمَلِكِ][1]: خَشِيَ إِذَا أَخبَرَهُم رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بهما أَنْ يثقلَ عليهم الاحتراسُ منهما، وَرَجَاءَ إِذَا سَكَتَ عنهما أن يُوَفَّقُوا للعَمَلِ بِهِمَا، وَأَنْ يُدْرِكُوا ثَوَابَهُمَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (اركُوا) في حَدِيْثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن مُسلمِ بنِ أبي مَرْيَمَ، عن أبي صَالحٍ [السَّمَّان][2]، عن أَبي هُرَيْرَةَ أنَّه قال: «تُعرَضُ أعمالُ النَّاسِ كلَّ جُمعةٍ مرَّتين؛ يومَ الاثنين، ويومَ الخميسِ، فَيُغْفَرُ لكلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إلاَّ عَبْداً بَيْنَهُ وبَيْنَ أَخِيْهِ شَحْنَاءُ فيُقالُ: اتْرُكُوا هَـٰذَيْنِ حتَّى يَفِيْئاَ، أَوِ ارْكُوا هَـٰذَيْنِ حتَّى يَفِيْئاَ» [٢/ ٩٠٩ رقم (١٨)].

قَالَ عبدُالملكِ: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ عندَ العَرَبِ، تَقُوْلُ: رَكَوْتُ بمعنى تَرَكْتُ[3].

(١) ساقط من الأصل.

(٢) عن «الموطأ».

(٣) الفائق: ٢/ ٨٢، والغريبين: ٧٧٦، وغريب ابن الجَوزي ١/ ٤١٣، والنِّهاية: ٢/ ٢٦١ ويُراجع: الجَمهرة: ٢/ ٧٩٩، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٣٤٨، ومُجمل اللُّغة: ٣٩٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ركو).
قال الزَّمَخْشَرِيُّ في الفائق: «قيل معناه: أَخِّروهما، من ركوته اركوه: إذا أخرته، عن ابن الأعرابي، وعندي أنَّه من الرَّكوِ بمعنىٰ الإصلاح، قال سُوَيْدُ بنُ كُرَاع:

فَدَعْ عَنْكَ قَوْماً قَدْ كَفَتْكَ شُئُونَهُمْ ... وَشَأْنُكَ أَنْ لا تَرْكُهُ مُتَفَاقِمُ

أي: أصلِحُوا ذاتَ بينهما حتَّىٰ يقعَ بَيْنَهُمَا الصُّلْحُ. وفي النِّهاية: «وفي روايةٍ: «اتْرُكُوا هَـٰذَين» من التَّرْكِ، ويُروَىٰ: «ارْهَكُوا هَـٰذين» بالهَاءِ أي: كلِّفوكهما وأَلزِمُوهما، من رَهَكْتَ الدَّابةَ إذا حَمَلْتَ عليها في السَّير وَجَهَدْتَهَا». ومن أغرب شُرُوحِ هـٰذه اللَّفظةِ شرح أبي الوليد الوَقَّشِيِّ في «التَّعليق على الموطأ» حيث قال: «معنىٰ اركو: ارجو، ومعنَاه كمعنىٰ أرجأتُ =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي حَازمِ بنِ دِيْنَارٍ، عن أَبي إِدْرِيْسَ الخَوْلاَنِيِّ حينَ قَالَ[1]: دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمشقَ فإذا أنا بفَتىً [شاب] [١٤٤] بَرَّاقِ الثَّنايا، وإذا النَّاسُ مَعَهُ، وإذا اختَلَفُوا في شَيْءٍ أسنَدُوا إِلَيْهِ، وَصَدَرُوا عن رَأْيِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيْلَ لي: هَـٰذَا مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ» [٢/ ٩٥٣ رقم (١٦)].

ما يُرِيدُ بِقَولِهِ: «برَّاقِ الثَّنَايَا»؟

قال عبدُالملكِ: يُرِيْدُ: إِنَّه كثيرُ التَّبَسُّمِ، ضَحُوْكُ السِّنِّ، سَهْلُ الوَجْهِ وَالخِلْقَتَيْن.

[شرح غَرِيبِ كتابِ اللِّبَاسِ][2]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

= الأمر وأرجيتُهُ وكأنَّ صاحبَ هذه اللُّغة كان ألثغ اللِّسان، فصيَّر الجيمَ كافاً كما صيَّرها بعضُ اللُّثغ قافاً، فقال: اللُّقام أراد اللِّجام، وَحَكَىٰ بعضُ اللُّغويين أركنته الأمرَ أي: ألزمته إيَّاهُ، فيكون المعنىٰ علىٰ هَـٰذَا: ألزِمُوا هَـٰذَين ذنوبهما حتَّىٰ يفيئا أي: يرجعا إلىٰ ما كانا عليه من التَّوَادِ».

أقول ـ وعلى الله أعتمدُ ـ: اللُّغة التي تُعْتَمَدُ وتُبْنَىٰ عليها القَوَاعِدُ هي اللُّغةُ الصَّحيحةُ السَّلِيْمَةُ، لا المحرَّفةُ عن جهتها، كما لا تُعتمد إلاَّ لُغة العُقلاءِ الأَصِحَّاءِ.

(١) هَـٰذَا الحديثُ من كتابِ الشِّعر كان حقُّه أن يذكَر هُناك ولكنَّ الناسخ قدَّمه، ولم أتبين هَـٰذا إلاَّ بعد طبع أصولِ الكتاب.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩١٠، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ٨٠، ورواية سُوَيْدٍ: ٤٩٠، والاستذكار: ١٦/ ١٦١، والتَّعليق عَلَى المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٢٧، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢١٨، والقَبَس: ١١٠٠، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٠١، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٦٧، وكشف المغطَّىٰ: ٣٤٧.

الَّذِي رَوَاهُ عن أيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عن مُحَمَّدِ بن سِيرِيْنَ: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ: «إِذَا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَوْسِعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ» [٢/ ٩١١ رقم (٣)].

قَالَ عبدُالملكِ: يَعني بِقَوْلِهِ: «جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْه ثيابَهُ» لَبِسَ رَجُلٌ أَحْسَنَ ثِيَابَهُ وَأَظْهَرَ نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْهِ في لِبَاسِهِ، ونَهَىٰ عن التَّقَشُّعِ في اللِّبَاسِ لِمَنْ وَجَدَ مَلْبَساً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّاب: أَنَّه قَالَ: إِنِّي لأُحِبُّ أَنْ أَنْظُرَ إلى القَارِىءِ أَبْيَضَ الثِّيابِ» [٢/ ٩١١ رقم (٢)].

قال عبدُالمَلكِ: يعني بالقَارِىءِ: العَابدَ، وَالعَالمَ، كِلاَهُما يُسمَّىٰ قارِئاً، وَالكَثيرُ: قُرَّاءٌ ويعني بقَوْلِهِ: «أبيضَ الثِّيابِ» نقيَّ الثِّياب، حَسَنَ المَلْبَسِ، وكَرِهَ التَّقَشُّعَ للعَابدِ والعَالمِ، وقد بَلَغَنِيْ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قال: «من حَسَبِ الرَّجُل نَقَاءُ ثَوْبَيْه».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا ينظُرُ اللهُ يومَ القِيَامَةِ إلى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ» [٢/ ٩١٤ رقم (١١)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: الخُيَلاَءُ: العُجْبُ والكِبْرُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَدِيثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن مُسْلِمِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَاريَاتٌ، مَائِلاتٌ مُمِيْلاَتٌ، لا يَدْخُلنْ الجَنَّةَ

ولا يَجِدْنَ رِيْحَهَا، وريحُها يُوْجَدُ [من][1] مَسِيْرَةِ خَمْسِمِائة سَنَةٍ» [١٤٥] [٢/ ١٩٣ رقم (٧)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: يعني بقَوْلِهِ: «نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ» أَنَّهنَّ يَلْبَسْنَ الخَفِيْفَ الَّذي لا يُوَارِي ما تَحْتَهُ، أو الرَّقِيقَ الضَّيِّقَ[2] الذي يَلْتَطِي فيَصِفُ مَحَاسِنَهنَّ، فهُنَّ كاسِيَاتٌ من أَجْلِ مَا عَلَيْهِنَّ منه، عَارِيَاتٌ من أَجْلِ أَنَّه لا يُوَارِي مَحَاسِنَهُنَّ إِذَا خَرَجْنَ، وإِنَّما يُكْرَهُ للنِّساءِ لِبَاسُ مثلِ هَـٰذَا إِذَا خَرَجْنَ أَو دَخَلَ عَلَيْهِنَّ أَحَدٌ من الرِّجالِ، فأَمَّا في بُيُوتِهِنَّ، أو عندَ أزواجهنَّ فلا حَرَجَ في ذٰلِكَ. قال: وأمَّا قَوْلُهُ: «مَائِلاَتٌ» فيعني أنهنَّ يَتَمَايَلْنَ في مَشْيِهِنَّ وَيَتَبَخْتَرْنَ حَتَّى يَفْتِنَّ مَنْ مَرَرْنَ بِهِ مِنَ الرِّجَالِ[3]. وَقَوْلُهُ: «مُمِيْلاَتٌ» يعنِي مُمِيْلاَتٍ من أَطَاعَهُنَّ وَفُتِنَ بِهِنَّ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَتَأْوِيْلُ حَدِيْثِ مَالكٍ الآخرَ داخِلٌ في هَـٰذَا التَّفسيرِ أَيْضاً. قَوْلُهُ: «رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ».

[شرحُ غريبِ كتابِ صفةِ النَّبيِّ ﷺ][4]

[من موَطَّأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (اشتمالِ الصَّمَّاءِ) في حَديثِ مالكٍ

---

(١) عن الموطأ.

(٢) في الأصل: «الصَّفيق».

(٣) في المُنتقىٰ: ٧/ ٢٢٤عن ابن حَبِيْبٍ.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩١٩، ورواية أبي مُصْعَب الزُّهري: ٢/ ٩١، ورواية محمد بن الحَسن: ٣٣٤، ورواية سُوَيْدٍ: ٤٩٥، والاستذكار: ٢٦ / ٢٢١، والتَّعليق على المُوطَّأ: ٢/ ٣٣٥، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٣٠، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٠٦، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٧٩.

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي الزُّبَيْرِ، عن جَابرِ بنِ عبدِاللهِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «نَهَىٰ أَنْ يأكلَ الرَّجلُ بالشِّمالِ، وَأَنْ يَمشيَ في نَعْلٍ وَاحدٍ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ، وَأَنْ يحْتَبِيَ في ثَوْبٍ وَاحدٍ كَاشِفاً عَنْ فَرْجِهِ» [٢/ ٩٢٢ رقم (٥)].

مَا تَفسيرُ اشتِمَالِ الصَّمَّاءِ؟

قال [عَبْدُالمَلِكِ][(١)]: هُوَ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجلُ طَرَفَيْ ثَوبِهِ إِذَا اشتَمَلَ بِهِ[(٢)] فَيُلْقِيهِمَا على عَاتِقِهِ الأَيْسَرِ، فَيَصِيْرَ جَانِبُهُ الأَيْسَرُ مَكْشُوْفاً لَيْسَ عَلَيْهِ من الغِطَافِ شَيءٌ فَيَنْكَشِفَ فَرْجُهُ، فتِلْكَ الصَّمَّاءُ التي نُهِيَ عنها، وَذٰلك إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَهَا ثَوْبٌ غَيْرُهُ، لاَ قَمِيْصٌ، وَلاَ سَرَاوِيْلَ، وَلاَ إِزَارَ يَتَّزِرُ بِهِ؛ لأَنَّ العَوْرَةَ عِنْدَ ذٰلِكَ بَادِيَةٌ حتَّى يُخالفَ بينَ طَرَفَيْ ثَوْبِهِ الَّذي اشتَمَلَ به فيُلقِي الطَّرَفَيْنِ جَمِيْعاً مُخَالِفاً بَيْنَهُمَا عَلَىٰ عَاتِقَيْهِ جَمِيْعاً، فَإِذَا فَعَلَ ذٰلِكَ لَمْ تَكُنْ صَمَّاءَ؛ لأَنَّ العَوْرَةَ حِيْنَئِذٍ مَسْتُوْرَةٌ بالغِطَاءِ من كِلاَ[(٣)] جَانِبَيْهِ.

قال عبدُالملك: ولا بأسَ باشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ عَلَىٰ قَمِيْصٍ أَوْ عَلَىٰ سَرَاوِيلَ أو عَلَىٰ إِزَارٍ قد اتَّزَرَ بِهِ؛ لأَنَّ العَوْرَةَ مَسْتُوْرَةٌ بغَيْرِ الصَّمَّاءِ، كَذٰلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عن مَالِكٍ: أنَّه أَجَازَهُ عَلَىٰ ثَوْبٍ، كَمَا كَرِهَ أن يحْتَبِيَ الرَّجُلُ في ثَوْبٍ واحدٍ ليس تَحتَه غيرُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الجَرْجَرَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن نَافِعٍ، عن أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَّذي يَشْرَبُ في آنيةِ الفِضَّةِ إِنَّما يُجَرْجِرُفي بَطِنِهِ نَارَجَهَنَّمَ» [٢/ ٩٢٤ رقم (١١)]

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) شرحها بتفصيل أدق الحافظ أبوعمر بن عبدالبرِّ في «التَّمهيد» ١٢/ ١٦٧، ١٨/ ٣٥.

(٣) في الأصل: «كلتا».

قال عبدُالملك: يَعْنِي بالجَرْجَرةِ: صَوْتَ وُقُوعِ [١٤٦] المَاءِ في الجَوْفِ[(١)]، ومنه قِيْلَ للبَعِيْرِ إِذَا صَاحَ: هُوَ يُجَرْجِرُ؛ قَالَ الأَغْلَبُ العِجْلِيُّ ـ وَهُوَ يَصِفُ فَحْلاً بِهَـٰذَا ـ[(٢)]:

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٥٣، وغريب ابن قُتيبة: ١/٤٣١، وغريب الخطَّابي ٣/٢٦٤، والغريبين للهروي: ١/٣٤٤ (ط) مصر، والفائق: ١/٢٠٢، والنِّهاية: ١/٢٥٥، وغريب الحديث للأندلسيِّ المجهول: ورقة: ٢٨. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١/١٨٢، ومجمل اللُّغة: ١/١٧١، وتهذيب اللُّغة: ١٠/٤٧٩، والتَّمهيد: ١٦/١٠٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «جرجر».

قال الحافظُ أَبُوعُمَرَ بنُ عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ في التَّمهيد: «أمَّا الجَرْجَرَةُ في كَلَامِ العَرَبِ فمعنَاها هَديرٌ يُرَدِّدُهُ الفَحْلُ وَيُصَوِّتُ به ويُسْمَعُ من حَلْقِهِ، والمَقْصُودُ هَهُنا إلىٰ صوتِ جَرْعِهِ إذا شَرِبَ، قال الشَّاعرُ ـ يَصِفُ فَحْلاً من الإِبِلِ ـ:

* وهو إِذَا جَرْجَرَ . . . . *

وقال امرؤُ القَيْسِ بن حُجْرٍ: [ديوانه: ٩٥]

* إِذَا سَافه العَوْدُ النَّباطيُّ جَرْجَرَا *

وأمَّا قَولُهُ في الحَدِيث: «يُجَرْجِرُ في بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» فإنَّما معناه الزَّجْرُ والتَّحذيرُ والتَّحريمُ، فجاء بهـٰذا اللَّفظ كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ . . .».

(٢) الأَغْلَبُ العِجْلِيُّ سَبَقَ التَّعريفُ به، والأبيات في شعره الذي جمعه الدكتور نوري حمُّودي القيسي ونشره في (شعراء أمويُّون): ٤/١٥٠. وقال أبوعُبَيْدٍ ـ رَحِمَهُ الله ـ في غريب الحَديثِ: ١/٢٥٣: «وَيُقال: إنَّه لدُكَيْنٍ». وعن أبي عُبَيْدٍ في مَصَادر أخرىٰ منها «تاج العروس» وغيره. ودُكَيْنٌ هو بن رَجَاءٍ الفُقَيْمِيُّ رَاجزٌ أمويٌّ، وهو فارسٌ من فرسان عصره، وفد علىٰ الوليد بن عبدالملك، ويُعرف بـ «دكين الرَّاجز» ليفرِّق بينه وبين دُكَيْنِ بن سَعْدٍ الدَّارِمِيِّ شاعرٌ أمويٌّ أيضاً (ت١٠٩ هـ) وهو معاصرٌ له كما تَرَىٰ؛ إذ تُوفي الرَّاجزُ سنة =

وهْوَ إذَا جَرْجَرَ عندَ الهَبِّ
جَرْجَرَ في حَنْجَرَةٍ كالحُبِّ
وَهَامَةٍ كالمِرْجَلِ المُنْكَبِّ

وقال رُوَيْعِي الإبلِ النُّمَيْرِيُّ[1]:

فَسَقَواْ صَوادِيَ يَسْمَعُونَ عَشِيَّةً   لِلْمَاءِ فِيْ أجْوَافِهِنَّ صَلِيْلاَ

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ حَدِيْثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزُّبير، عن جابرِ بن عبدِالله: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: المُؤمِنُ يأكُلُ في مِعىً واحدٍ، والكافرُ يأكُلُ في سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ» [١/ ٩٢٤ رقم (٩)]

فقال [عبدُالمَلكِ]: هَـٰذا تمثيلٌ في قلَّة الأكْلِ وكثرتِهِ، وليس تأويلُهُ أَنْ يَكُوْنَ للكَافرِ سَبعةُ أَمْعَاءٍ، وللمُؤْمِنِ[2] معىً واحدٌ، إنَّما هو معىً واحدٌ للكَافرِ والمُؤمنِ[2]، ولـٰكنَّه إنَّما أَرَادَ أنَّ المُؤْمِنَ يُسمِّيَ اللهَ عَلَىٰ طَعَامِهِ فَتَكُوْنُ فيه

= ١٠٥هـ. لهما أخبارٌ، وحكاياتٌ، وأشعارٌ، وأرجازٌ أيضاً.

والأبيات المذكورة أنشدها أبوالوليد الوَقَّشِيُّ، واليَفرُنِيُّ في غَرِيبَيهما، وهي في العين: ١/ ٨٦، وجمهرة اللُّغة: ١/ ١٠٧، والمقاييس: ١/ ٤١٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج (جرجر) وغيرها و(الهَبُّ) هَيَاجُ الفَحلِ عندَ السِّفادِ. قال ابنُ سِيْدَهَ: «وهَبَّ الفحلُ من الإبل وغيرُها يَهُبُّ هِبَاباً وهَبِيْباً، واهتبَّ: أراد السِّفاد». يراجع: المحكم لابن سيده: ٤/ ٧٨، وعنه في اللِّسان: (هبب) (والحُبُّ) الجرَّةُ الضَّخمةُ كما جاء في اللِّسان (حبب) وهو الذي يُسمَّىٰ اليوم في بلادنا (نجد) وما حولها خاصَّةً الزِّيرُ وهو كالجرَّة العَظِيْمَةِ من الفُخَّار، ولايزال يطلقُ عليه في المنطقة الشَّرقيَّة من المملكة العربيَّة السُّعودية وما جاورها من دول الخليج العربي (حِبٌّ) هـٰكذا لكنَّه بكسرِ الحاءِ و(المِرْجَلُ) القِدْرُ الذي يطبخُ به.

(١) ديوان الرَّاعي النُّميري: ٢٢٣.

(٢) في الأصل: «المسلم» والمؤمن لفظ الحديث.

البَرَكَةُ، فَيَكْفِيْهِ مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ ما لا يَكْفِي الكافرَ الَّذي لا يُسَمِّي اللهَ، ولا يُبَارِكُ لَهُ في طَعَامِهِ، هَـٰذَا مَعْنَاهُ وَتَأْوِيْلُهُ وَمَذْهَبُهُ.

فَإِنْ قِيْلَ: إنَّه قد يَكُوْنُ مِنَ المُؤْمِنِ مَنْ هُوَ كَثِيْرُ الأكلِ، ومِنَ الكافرِ مَنْ هو قليلُ الأكلِ، فَتِلْكَ غرائزُ في النَّاسِ[1]. فَلَوْ كَانَ ذٰلِكَ المُؤْمِنُ الأَكُوْلُ عَلَىٰ مَا جَعَلَ اللهُ لَهُ من البَرَكَةِ في طَعَامِهِ لتَسْمِيَةِ اللهِ كافراً؛ فرُفِعَتْ البَرَكَةُ عنه لكُفْرِهِ وَلِتَرْكِهِ تَسْمِيَةَ اللهِ عَلَىٰ طَعَامِهِ كَانَ أَكْثَرَ لأكله، ولَو كَانَ الكَافِرُ الذي غَرِيْزَتُهُ قلةُ الأكل مُؤْمِناً فَسَمَّى اللهَ عَلَىٰ طَعَامِهِ وَنَالَتْهُ بَرَكَةُ التَّسْمِيَةِ لَنَقَصَ أَكْلُهُ بَعْدَ إِيْمَانِهِ مِنْ أَجْلِ إنَّ البَرَكَةَ في طَعَامِهِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (تَخْمِيْرِ الإِنَاءِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزُّبيرِ، عن جَابِرِ بنِ عَبْدِاللهِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «أَغْلِقُوا البَابَ، وأَوْكُوا السِّقَاءَ، واكْفِؤُا الإِنَاءَ، أو خَمِّرُوا الإِنَاءَ، أَطْفُوا المِصْبَاحَ؛ فإِنَّ الشَّيطانَ لا يَفْتَحُ غَلَقاً، ولا يَحُلُّ وِكاءً، ولا يَكْشِفُ إناءً، وإِنَّ الفُوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَىٰ النَّاسِ بُيُوتَهُم» [٢/ ٩٢٨ رقم (٢١)].

قال عبدُالملك بن حَبيبٍ: التَّخْمِيْرُ: التَّغْطِيَةُ[2]، ولذٰلك سُمِّيَ خِمَارُ المَرْأَةِ خِمَاراً؛ لأنَّه يُغَطِّي وَيُواري، وَإِنَّما اشتُقَّ خِمَارُ المَرْأَةِ وَتَخْمِيْرُ الإِناءِ من الخَمْرِ، والخَمْرُ: كلُّ ما وَارَىٰ من حَجَرٍ أو شَجَرٍ أو غَيْرِهِ. ومثلُهُ الحَدِيْثُ

---

(١) كذا في الأصل، وَكَأَنَّ في الكلام انقطاعًا، فَكَانَ حقُّه أن يقولَ: «فالجوابُ» أو «قيلَ..» أو ما أشبه ذلك.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٣٩، والفائق: ١/ ٣٩٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٣٠٥، والنهاية: ٢/ ٧٧، وغريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ٥٠. ويُراجع: العين: ٤/ ٢٦٢، ومختصره: ١/ ٤٥٤، وجمهرة اللُّغة: ٥٩١، ومجمل اللُّغة: ٣٠٢، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٣٧٤، والتَّمهيد: ١٢/ ١٧٧، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خمر)، وفتح الباري: ١٠/ ٨٨.

الَّذي حَدَّثَنِي إِسْحَـٰق بنُ صَالِحٍ[1]، عن ابنِ [١٤٧] لَهِيْعَة، عَنْ أَبي الزُّبَيْرِ المَكِّيِّ، عن جَابرِ بنِ عبدِاللهِ: أَنَّ أَباحُمَيْدٍ السَّاعدِيَّ أَتَىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ بقِدْحِ لَبَنٍ من البَقِيْعِ لَمْ يُخَمِّرْهُ، فقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: فَهَلاَّ خَمَّرتَهُ وَلَوْ بعُودٍ تَعْرِضُهُ عليه»[2].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «أَوْكُوا السِّقَاءَ» فإنَّ الإِيكَاءَ: الشَدُّ والسَّتْرُ. وَالخَيْطُ الذي يشدُّ به السِّقاءُ هو: الوِكاءُ، ومنه حَدِيْثُ مَالكٍ في (اللُّقَطَةِ): «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» فوُكَاؤُها: الخَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ، وعِفَاصُهَا: الخِرْقَةُ الَّتِي لُفَّتْ فِيْهَا. وأَمَّا قَوْلُهُ: «فإِنَّ الفُوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَىٰ النَّاسِ بُيُوتَهُمْ» فيعني بالفُوَيْسِقَةِ الفأرةَ، وتُضْرِمُ: تُشْعِلُ وتُحْرِقُ، وَذٰلك أَنَّها تأتي فَتِيْلَةَ المِصْبَاحِ مُصْبَاحِ الزَّيْتِ فتُشْعِلُهَا من القِنْدِيْلِ فَتَذْهَبُ بها إِلى مَوْضِعِهَا من سَقْفِ البيتِ فيَضطرِمُ السَّقْفُ منها إِذَا لَمْ تَطْفَأْ، فَذٰلِكَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «تُضْرِمُ عَلَىٰ النَّاسِ بُيُوتَهُم» يَعْنِي تُحْرِقُ وتُشْعِلُ[3].

---

(١) لم أَجِدْ تَرْجَمَتَهُ في مَصَادِرِي، وَنَقَلَ عنه المُؤَلِّفُ في كتابه التُّحف.. (صفة الفردوس) عن ابن لَهِيْعَةَ أيضاً.

(٢) الحديثُ دونَ سندٍ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٣٩، والنِّهاية: ٢/ ٧٧ وغيرهما، وهو بسنده لٰكِنْ عن ابن وَهْبٍ عن ابن لَهِيْعَةَ، واللَّيثِ عن أبي الزُّبَيْرِ المَكِّيِّ في التَّمهيد: ١٢/ ١٧٨.

(٣) نقله الحافظُ ابنِ عبدِالبرِّ عن ابن وَهْبٍ وابن عمران الأخفش قال: «قال ابنُ وَهْبٍ: وأَمَّا قوله: «الفُوَيْسِقَةُ تُضْرِمُ علىٰ النَّاس بيتَهُم» فإِنَّما تَحْمِلُ الفَتِيْلَةَ وهي تَتَّقِدُ حتَّىٰ تجعلَها في السَّقفِ، وقال أحمد بن عِمْرَان الأَخفش: الفُوَيْسِقَةُ: الفَأْرَةُ. وَقَوْلُهُ: «تُضْرِمُ علىٰ النَّاس بيتهم» تشعلُ البيتَ عليهم بالنَّارِ، وذٰلك أَنَّها إِذَا تناولتْ طَرَفَ الفَتِيْلَةِ وفيها النَّارُ فلعلَّها تمرُّ بثيابٍ أو بحَطَبٍ فتشعل النَّارَ فيها فَيَلْتَهِبُ البيتُ علىٰ أَهْلِهِ، وقد أَصَابَ ذٰلك أهل بيتٍ بالمدينةِ، فَذُكِرَ ذٰلِكَ لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ من الغَدِ فَقَالَ: إِنَّ هَـٰذِهِ النَّارَ عَدُوٌّ لَكُمْ فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفِئُوها عنكم. قال حدَّثنا بذٰلك أبوأُسامةَ، عن يَزِيْدَ بنِ أَبي بُرْدَةَ، عن أَبي مُوْسَىٰ، عن =

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ[1]، عن الفُضَيلِ بن عِيَاضٍ، عن أَبِي الزُّبيرِ، عن جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «خَمِّرُوا آنِيَتَكُمْ، وأَوْكُوا أَسْقِيَتَكُمْ، واجْفُوا أَبْوَابَكُمْ، وأَطْفِؤُوا سُرُجَكُمْ، فإنَّ الشَّيطانَ لا يَحُلُّ وِكَاءً، ولا يَكْشِفُ إِنَاءً، ولا يَفْتَحُ غَلَقاً، وإنَّ الفُوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ على أَهْلِهَا، وَأَكْفِتُوا فَوَاشِيَكُمْ وَصِبْيَانَكُمْ وأَهْلِيْكُمْ حِيْنَ تَغْرُبَ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ[2]

= النَّبيِّ ﷺ».

(١) تقدَّم ذكره.

(٢) أي شدَّةُ سَوَادِهِ، جاء في اللِّسان (فَحَمَ): «وَفَحْمَةُ اللَّيلِ أَوَّلُهُ، وقيلَ: أشدُّ سَوَادِهِ، وقيل: فَحْمَتُهُ ما بينَ غُرُوبِ الشَّمسِ إلىٰ نَوْمِ النَّاسِ سُمِّيَتْ بذٰلك لِحَرِّها؛ لأنَّ أَوَّل اللَّيلِ أَحَرُّ من آخِرِهِ، ولا تَكُوْنُ الفَحْمَةُ في الشِّتاءِ، وجَمْعُهَا فِحَامٌ وفُحُومٌ مثل مأنةٍ ومؤون قال كُثَيِّرٌ [ديوانه: ١٤٦]:

تُنَازِعُ أَشْرَافَ الإِكَامِ مَطِيَّتِي ... مِنَ اللَّيْلِ سِيْجَاناً شَدِيْداً فُحُوْمُهَا

ويجوز أن يكونَ (فُحُوْمُهَا) سَوَادَها كأنَّه مَصْدَرُ فَحُمَ». وذكرَ حديثَ «الموطَّأ» ثم قال: «وفحمةُ العِشاءِ: شدَّةُ سَوَادِ اللَّيلِ وظُلمتُهُ، وإنَّما يكونُ ذٰلك في أوله، حتىٰ إذا سَكَنَ فورُهُ قَلَّتْ ظُلمتُهُ. قال ابنُ برِّي: حَكَىٰ حَمْزَةُ بنُ الحَسَنِ الأَصْبَهَانِيُّ أنَّ أباالمُفَضل قال: أخبرنا أبومَعْمَرٍ عبدُالوارث قال: كُنَّا بباب بكرِ بنِ حَبِيْبٍ فقال عِيسىٰ بن عُمر في عرض كلام له: قَحْمَة العِشَاءِ، فقلنا: لعلَّها فَحْمَةُ العِشَاءِ، فقال: هي قَحْمَةُ بالقَافِ لا يُختَلَفُ فيها، فدخلنا علىٰ بكرِ بن حَبِيْبٍ فَحَكَيْنَاهَا لَهُ فقال: هي فَحْمَةُ العِشَاءِ بالفاءِ لا غَيْرُ، أي: فَوْرَتُهُ وفي الحَدِيْث: «أكفِتُوا صِبْيَانكم حتىٰ تذهبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ» هي: إقبالُهُ وأَوَّلُ سَوَادِهِ، قال: ويُقالُ للظُّلمةِ التي بينَ صَلاَتَي العِشَاءِ الفَحْمَةُ، والتي بين العَتَمَةِ والغَدَاةِ العَسْعَسَةُ...».

يراجع: المحكم: ٣/ ٢٢٩. وقال أبوعُبَيْدٍ: والمُحَدِّثون يَقُوْلُوْنَ: قَحْمَةٌ وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: «وَرَوَىٰ جابرٌ عن النَّبيِّ ﷺ: قال: «غَطُّوا الإناءَ. وأوكُوا السِّقاءَ فإنَّ في السَّنة ليلةً ينزلُ فيها وَبَاءٌ لا يَمُرُّ بإناءٍ لَيْسَ عليه غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عليه وِكَاءٌ إلاَّ نَزَلَ فيه من ذٰلك =

فإِنَّ الشَّيْطَانَ يُبَيِّتُ جُنُودَهُ حينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ إلىٰ أَنْ تَذْهَبَ فَحْمَةُ العشاءِ».

قَالَ عَبدُالمَلكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «واجفُوا أَبْوَابَكُمْ» يعني: أَغْلِقُوا أَبْوَابَكُمْ[1] وَقَوْلُهُ: «وأَكْفِتُوا فَوَاشِيَكُم وصِبْيَانَكُمْ» يعني ضُمُّوهم إليكم[2]، واحبسُوهم في البُيُوتِ، وكُلُّ شَيْءٍ ضَمَمْتَهُ إليكَ فقد كَفَتَّهُ، ومنه الحَدِيثُ الذي حدَّثنيه ابنُ المُغيرة[3]، عن مِسْعَرِ بن كِدَام، عن طاووس، عن ابن عبَّاسٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «أمرتُ أن أسجَدَ على سَبْعٍ، ولا أكفِّتَ ثوباً ولا شَعْراً» يعني: لا أضمّهُ عن الأرض في حينِ السُّجودِ والجُلُوسِ رَغبةً به عن الله.

وقوله: «أن أسجُدَ على سَبْعٍ» يعني على سبعةِ أَعْضَاءٍ؛ وهي: الوجه، واليَدان، والرُّكبتان، والقَدَمَان، ومنه قولُ زهيرِ بن أبي سُلْمَىٰ ـ وهو يصفُ الزَّرعَ وأنَّ صَاحِبَها ضَمَّها إِلَيْهِ لتَمَامِهَا فَقَالَ ـ[4]:

وَمَفَاضَةٍ كالنِّهْيِ تَنْسِجُهُ الصَّبَا   بَيْضَاءَ كَفَّتَ فَضْلَهَا بمُهَنَّدِ

يعني أَنَّه عَطَفَهَا بالسَّيْفِ فَضَمَّها إِلَيْهِ، وَشَبَّهَ تَشَارِيْعَهَا بالغَدِيْرِ إِذَا ضَرَبَتْهُ الرِّيحُ فَصَارَتْ لَهُ تَشاريعُ. ومن الكَفْتِ أيضاً قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ[5]: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ

= الوَباءِ» والأعاجمُ يذكرُون أنَّ هَـٰذا يكونُ في كانون الأول».

(1) في الفائق: 1/ 395 وغيره: إِجْفَاءُ الباب رَدُّهُ. أقول: هَـٰكذا هي في عاميَّة أهل نجدٍ.

(2) قال أبوالوليد الوَقَّشيُّ: «كَفِّتُوا، أيْ: ضُمُّوا، يُقَالُ: كَفَّتُّ الثَّوبَ: إذا شمَّرتُهُ، وسُمِّيَتِ الأرضُ كفاتاً؛ لأنَّها تَضُمُّ الناسَ إليها إحياءً وأمواتاً، وَيُقالُ لموضِعِ التَّدَافُقِ: مَكْفَتَةٌ، أراد: إنَّ الشَّياطين ليسَ لها أَجْسَامٌ فتفعلُ منه الأفعال، إنَّمَا هِيَ أَرْوَاحٌ لطيفةٌ».

(3) تقدم ذكره، وتراجع المقدمة.

(4) شرح ديوان زهير: 278، ويراجع: غريب أبي عبيد: 1/ 92، 240.

(5) سورة المرسلات: الآيتان: 25، 26.

كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ (١) أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴿٢٦﴾ ﴾ تفسيره: أَنَّهَا تَضُمُّهُمْ إليها مَادَامُوا أحياءً فعلى ظَهْرِهَا، فَإِذَا مَاتُوا ضمَّتْهُمْ إليها في بَطْنِهَا. وقد بَلَغَنِي(٢) عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّه مَرَّ يَوْماً بِظَهْرِ الكُوفةِ فَالتَفَتَ إلىٰ بُيُوتِ الكُوفَةِ فَقَالَ: هَـٰذِهِ كِفَاتُ الأَحْيَاءِ يَعْنِي: مُوَارَىٰ الأَحْيَاءِ، ثُمَّ التَفَتَ إلى المَقْبَرَةِ فَقَالَ: هَـٰذِهِ كِفَاتُ الأَمْواتِ، يَعْنِي مُوَارَىٰ الأَمْوَاتِ.

قَالَ عَبْدُالملك: وأمَّا [١٤٨] الفَوَاشِيُّ: فَكُلُّ مُنْتَشِرٍ من المَالِ(٣) مثل الغَنَمِ السَّائِمَةِ وَالإِبِلِ وَالدَّوَابِّ وَغَيْرِهَا. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «حَتَّىٰ تَذْهَبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ» فَيَعْنِي شِدَّة سَوَادِ اللَّيلِ وظُلْمَتِهِ، وإنَّما يَكُونُ ذٰلِكَ في أَوَّلِهِ، حَتَّىٰ إذَا أَسْكَرَ فَوْرُهُ: خَفَّتْ الظُّلمَةُ، وَمِنْ كَلاَمِ العَرَبِ أن تَقُولَ: «فَحِّمُوا عن العِشَاءِ» تَقُولُ: لا تَسِيرُوا في أَوَّلِهِ حتَّى تَفُوْرَ(٤) الظُّلْمَةُ، وَلَـٰكِنْ أَمْهِلُوا حَتَّى يَسْكُنَ ذَلِكَ وَتَعْتَدِلَ الظُّلْمَةُ، ثُمَّ سِيْرُوا، قَالَ لَبِيْدٌ(٥):

وَاضْبِطِ اللَّيلَ إِذَا طَالَ السُّرَىٰ   وَتَدَجَّىٰ بَعْدَ فَوْرٍ واعْتَدَلْ

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (لَهَثِ الكَلْبِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ

---

(١) في الأصل: «كفاتا مورا».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «أخبرني إسماعيل بن مُجالدِ بن سَعِيْدٍ، عن بيَانٍ قَالَ: كُنْتُ أمشي مع الشَّعْبِيِّ بظَهرِ الكُوفةِ فالتفَتَ إلىٰ بيُوتِ الكوفَةِ فَقَالَ. . .» فلم يَبْلُغِ المُؤَلِّفَ ـ رحمه الله وعفا عنه ـ إِنَّمَا نَقَلَهُ من كتابِ أبي عُبَيْدٍ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ، ينقُلُ عنه ويقول: «بلغني» و«أخبرني» وَ«حَدَّثني». ؟!

(٣) هو شرحُ أبي عُبَيْدٍ في غَريب الحديثِ: ١/ ٢٤١ وهو بنصِّه في اللِّسان (فشا).

(٤) في الأصل: «تعود».

(٥) ديوان لبيد: ١٨٠، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٤٢.

الّذِي رَوَاهُ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أبي صَالحٍ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيْقٍ اشتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ فَوَجَدَ بِئْراً فَنَزَلَ فِيْهَا فَشَرِبَ ثمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يأكلُ الثَّرَىٰ من العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَـٰذَا الكَلْبُ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ [مِنِّي] فَنَزَلَ البِئْرَ فَمَلأَ خُفَّه ماءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيْهِ حَتَّى رَقَىٰ فَسَقَىٰ الكَلْبَ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ. فَقَالُوا: يارَسُوْلَ اللهِ وإِنَّ لَنَا في البَهَائِمِ لأَجْراً؟ فقال: في كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أجرٌ» [٢/ ٩٢٩ رقم (٢٣)].

قَالَ عبدُالملك: قَوْلُهُ: «فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ» يَعْنِي يَلْهَثُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ يَبْحَثُ بِهَا في الأرض لِيَصِلَ إِلَىٰ الثَّرَىٰ[1]، والثَّرَىٰ: التُّرابُ البَارِدُ النَّدِيُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ يعني يَلْهثُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، كَذٰلِكَ قَالَ مُجَاهِدٌ في تَفْسِيْرِهِ[3].

---

(١) أغلبُ مَصَادِرِ اللُّغة وَتَفْسِيْرِ مُفردات القرآن ولُغاته أنَّ لَهَثُ الكَلْبِ أن يَدْلَعَ لسانَهُ من شدَّةِ الحَرِّ أو العَطَشِ أَوِ الإعيَاءِ، هَـٰذَا هُوَ لَهْثُ الكَلْبِ. وَهُوَ يَخْتَلِفُ عن مَا ذَكَرَ المُؤَلِّفُ. جاء في اللِّسان (لهث): «ابن سِيْدَهَ: لَهَثَ الكلبُ ـ بالفتح ـ ولَهِث يَلْهَثُ فيهما لَهْثاً: دَلَعَ لسانَهُ من شدَّة التَّعَبِ أو العَطَشِ. وَنَقَلَ عن اللَّيث: لهثُ الكلب عند الإعياء، وعند شدَّة الحرِّ، وهو إدلاع اللِّسان من العَطَشِ» وفي المُحرر الوجير لابن عطيَّة: ١٤٧/٦ قال: «واللَّهَثُ: تنفُّسٌ بُسرعةٍ وتحرُّكُ أعضاءِ الفَمِ مَعَهُ، وامتِدَادِ اللِّسَانِ، وأكثرُ ما يَعترِي ذٰلك مع الحرِّ والتَّعب».

قال ابنُ قُتَيْبَة في مشكل القرآن: ٣٦٩ «كلُّ شَيءٍ يَلْهَثُ فإنَّما يَلْهَثُ من إعياءٍ أو عَطَشٍ أَوْ عِلَّةٍ خَلاَ الكَلْبِ فإنَّه يَلْهَثُ في حَالِ الكَلاَلِ وَحَالِ الرَّاحَةِ، وحالِ الصِّحَّةِ والمَرَضِ، وَحَال الرِّيِّ والعَطَشِ».

(٢) سورةُ الأعراف: الآية: ١٧٦.

(٣) مُجاهدُ بن جُبَيْرٍ المكيُّ المَخْزُوْمِيُّ، مَشهورٌ، من كبار التَّابعين (ت ١٠٤هـ) وتفسيره مطبوعٌ في مجلَّدين، وفيه: ٢٥١/١ «(أنبأ) عبدالرَّحمـٰن قال: (ثنا) إبراهيم، قال: (ثنا) آدمُ، قال: =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيْثِ مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ أنَّه قَالَ: «كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب يَأْكُلُ خُبْزاً بِسَمْنٍ، فَدَعَا رَجُلاً مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ ويَتَّبعُ وَضَرَ الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَأَنَّكَ مُقْفِرٌ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا ذُقْتُ سَمْناً، وَلاَ رَأَيْتُ أَكْلاً بِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ عُمَرُ: لاَ آكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يَحْيَا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُحْيَوْنَ» [٢/ ٩٣٢ رقم (٢٩)].

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَتَّبعُ وَضَرَ الصَّحْفَةِ» فإنَّ الوَضَرَ: ما يَعْلَقُ بالصَّحْفَةِ وَالأَصَابعِ مِنْ وَدَكِ الطَّعَامِ وَأَهَالَتِهِ(١). وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَأَنَّكَ مُقْفِرٌ» فإنَّ المُقْفِرَ: المُرْمِلُ، وَهُوَ الَّذِي لاَ زَادَ لَهُ، وَلاَ طَعَامَ عِنْدَهُ، وَذٰلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ كَانُوا قد أَجْدَبُوا حتَّى اغْبَرَّتِ الأَرْضُ فَكَانَ الغُبَارُ يَطِيْرُ بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ مِنَ الجَدْبِ، فَسُمِّيَ عَامَ الرَّمَادَةِ(٢)، فَلِذٰلِكَ قَالَ عُمَرُ: لاَ آكُلُ بِسَمْنٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئاً لا يَطْعَمُ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَاحْتَرَمَ أَكْلَ السَّمْن حَتَّى يُغَاثَ [١٤٩] النَّاسُ مِنْ عِنْدَ اللهِ، فَهُوَ قَوْلُهُ: «حَتَّى يَحْيَا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا

= (ثنا) وَرْقَاءُ، عَن ابن أبي نُجَيْحٍ، عن مُجَاهِدٍ ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ يَقُولُ: إن تطرده بِدَابَّتِكَ أَو بِرِجْلَيْكَ فهو سَوَاءٌ يعني يلهثُ، فهو مثل الذي يَقْرَأُ الكتابَ وَلاَ يَعْمَلُ به» هَـٰذَا مَا وَرَدَ في تَفْسِيْرِ مُجَاهِدٍ؟!

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب الحديث الحربي: ٢/ ٤٦٤، ٣/ ١٠٧٠، والغريبين: ٢٠١٠، والنِّهاية: ٥/ ١٩٦ ويُراجع: العين: ٧/ ٥٤، ومختصره: ٢/ ١٦٥، وإصلاح المنطق: ٤١٧، وجمهرة اللُّغة: ٧٥٣، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٨، ومجمل اللُّغة: ٩٢٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (وضر).

(٢) قيل: إنَّه سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ منَ الهِجْرَةِ. وقد تَقَدَّمَ.

يُحْيَوْنَ»[1] وَهِيَ برفعِ اليَاءِ، يَعني: حَتَّى يُخْصِبَ النَّاسُ ويُغَاثُوا، وَالحَيَا: هُوَ الخِصْبُ وَالغَيْثُ، تَقُوْلُ: قَدْ أَحْيَا القَوْمُ، وَهُمْ مُحْيُوْنَ: إِذَا أَخْصَبُوا وَأُمْطِرُوا، كَذٰلِكَ قَالَ لِي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْنَ في اللَّفْظِ والتَّأْوِيْلِ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الحَشَفِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن إسْحَـٰق بن عبدِاللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّه قَالَ: «رَأَيْتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يُطرَحُ لَهُ صَاعٌ مِنْ تَمرٍ فَيَأْكُلُهُ حَتَّىٰ يَأْكُلَ حَشَفَهَا» [٢/ ٩٣٣ رقم (٣١)]

قَالَ عبدُالملك: الحَشَفُ: اليَابِسُ من التَّمْرِ والرَّديءُ مِنْهُ[2]، وَلِذٰلِكَ قَالَتِ العَرَبُ في مَثَلِهَا[3]: «أَحَشَفاً وسُوْء كِيْلَةٍ؟!» مَعْنَاهُ: تَبِيْعُنِي الحَشَفَ وَتَكِيْلَهُ كَيْلَ سُوْءٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ للرَّجُلِ في حَدِيْثِ مَالِكٍ

يا ابنَ أَخِي أَحْسِنْ إِلَىٰ غَنَمِكَ، وَامْسَحِ الرُّغامَ عَنْهَا، وَأَطِبْ مُرَاحُهَا، وصَلِّ في نَاحِيَتِهَا فَإِنَّمَا هِيَ من دَوَابِّ الجَنَّةِ، وَالَّذي نَفْسِي بيَدِهِ ليُوْشِكُ أَنْ يأتيَ عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ تَكُوْنُ الثَّلَّةُ مِنَ الغَنَمِ أَحَبَّ إِلَىٰ صَاحِبِهَا مِنْ دَارِ مَرْوَانَ» [٢/ ٩٣٣ رقم (٣١)].

---

(١) النِّهاية: ٥/ ٤٧٢.

(٢) هـٰكذا يُطلق عليه في اللُّغة العاميَّة الآن في نجد.

(٣) أمثال أبي عُبَيْدٍ: ٢٦١، وشرحه (فصل المقال): ٣٧٤، وجَمهرة الأمثال: ١/ ١٠١، والمستقصىٰ: ١/ ٦٨، ومجمع الأمثال: ١/ ٢٠٧. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٣٧، ٩٨٣، والعقد الفريد: ٣/ ١٢٨، واللِّسان، والتَّاج: (حَشَفَ) و(كَيَلَ).

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «أَحْسِنْ إلى غَنَمِكَ وامسَحِ الرُّغَامَ عنها» فإنَّ رُغَامَهَا مَا سَالَ من أنُوُفِهَا مِنْ مُخَاطِهَا، ذٰلِكَ الرُّغَامُ من الغَنَمِ وَمِنَ النَّاسِ[1].

قَدْ حَدَّثَنِي الحِزَامِيُّ، عن مَعْنِ بنِ عَيْسَىٰ: «أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ نَظَرَ إلَىٰ

---

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/١:١٠‏٢١٠، وغريب الحربي: ٣/١٠٧٦، وغريب ابن الجَوزي: ١/٤٠١، ٤٠٢، والنِّهاية: ٢/٢٣٩، وغريب الأندلسيِّ المَجْهُوْلِ: ورقة: ٥١، وشرحها الوَقَّشِيُّ واليفرُنيُّ، والحافظ أبوعُمَرَ بنُ عبدِالبرِّ. ويراجع: العين: ٢/١٣٨، ٤/٤١٨، ومختصره: ١/١٧٣، ٥٠٦، وجمهرة اللُّغة: ٧٧١، ٧٨١، ومجمل اللُّغة: ٣٨٣، ٣٨٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (رعم) و(رغم). وهي تقال بالعين المُهملة، وبالغين المُعجمة لغتان فيها. وَأَورَدَهَا أبوعُبَيْدٍ بالعين المُهملة، وَقَالَ الحَرْبِيُّ: «هو ما يسيل من الأنفِ من دَاءٍ وَغَيْرِهِ» وَنَقَلَ عن أبي عَمْرٍو: رُغام الشَّاةِ: مُخَاطُهَا، وَمَا نَقَلَهُ عن أبي عَمْرٍو في كتابه «الجيم» وفي غَرِيْبِ ابن الجوزيِّ: «وَقَالَ اللَّيثُ: هو الرُّغام بالغين المعجمة، قال ثعلبٌ: صحَّفَ». وفي العين: ٢/١٣٨، ٤/٤١٨، ومختصره: ١/١٧٣، ٥٠٦. ذكره في الحرفين معاً، وهو الصَّحيحُ. وفي المُجمل: «والرُّغام: ما يسيلُ من الأنفِ، وقد مَضَىٰ ذكرُهُ في العَيْنِ وهو أصحُّ، ويُقال: إنَّ الرُّغامىٰ الأنف في قول الشَّماخ [ديوانه: ١٩٦]

[يُحَشْرِجُهَا طَوْراً وَطَوْراً كَأنَّمَا] لَهُ بِالرُّغَامَىٰ وَالخَيَاشِيْمِ جَارِزِ

وقال ابنُ الأثير في النِّهاية: «كذا رَوَاهُ بعضُهم بالغين المُعجمة، وقال: إنَّه ما يسيلُ من الأنفِ، والمَشْهُوْرُ المَرْوِيُّ بالعَيْنِ المُهْمَلَةِ».

وَرَأَيْتُ في غريب الحديث للأندلسيِّ المجهولِ قوله: «قوله: «وأصلح رُغامها» قال الخليلُ: رَغمت الشَّاةُ تَرْغُمُ: إذا سَالَ من أنفها الرُّغَامُ فهي رَغُوْمٌ، وَيُجمع الرُّغام علىٰ أَرْغِمَةٍ. قال أَبُوزَيْدٍ: شاةٌ رَغُوْمٌ، أي: مَهْزُولةٌ» وَجَاءَ في هامشِ الأصلِ بخَطِّ النَّاسِخِ نَفْسِهِ: «الرُّعام والرُّغَام بالغَين المُعجمة... كَذَا قال الطُّوسيُّ وأحمد بن عُبَيْدٍ. قال أبومحمد بن السيِّد ـ رحمه الله ـ: الرُّعَامُ بالعَيْنِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ: المُخَاطُ، وبالغَيْنِ المُعْجَمَةِ: التُّرابُ... أن يكونا لُغَتَين وأمَّا [الرَّعَام] التُّرابُ فالمشهورُ فيه: رَغَامٌ بفتحِ الرَّاءِ».

أعرابيٍّ يَطُوفُ بالبيتِ وَعَلَىٰ عُنُقِهِ مثلُ المَهَاةِ حُسْناً، فَقَالَ: مَا هَـٰذه منكَ؟ قال امرأتِي، ثُمَّ قَالَ: أمَا إنَّها جَمْعَاءُ مُرْغَامَّهْ، أَكُولٌ قَامَّهْ، لا تُبْقِي لَهَا حَامَّهْ، وَلَـٰكنَّها حَسْنَاءُ فَلاَ تفْرُكُ، وأمُّ غِلْمَانٍ فلاَ تتْرُكْ، قَال لَهُ عُمر: فَشَأْنَكَ إذاً بِهَا».

قَالَ عبدُالمَلكِ: قَوْلُهُ: «أَمَّا إنَّها جَمْعَاءُ مُرْغَامَّهْ» يعني سائِلَةُ المُخَاطِ من الحُمْقِ. وَقوْلُهُ: «أَكُولٌ قَامَّهْ» فَالقَامَّةُ بتَشْدِيْدِ المِيْمِ؛ الَّتِي تَأْكُلُ ما سَقَطَ من الطَّعَامِ في الأَرْضِ مِنْ قلَّةِ تَشَبُّعِهَا، لِشِدَّةِ أكلِهَا، والعَرَبُ تُسَمِّي المِكْنَسَةَ: المِقَمَّةَ[1]؛ لأنَّها تَقُمُّ مَا عَلَىٰ الأَرْضِ. وقَوْلُهُ: «مَا تُبْقِيْ لَهَا حَامَّهْ» يقولُ: مَاتُبقِي لَهَا خَاصَّةً وَلاَ قَرَابَةً[2] مِنْ شِدَّة خُلُقِهَا وَفَظَاظَتِهَا عَلَيْهِمْ، وَالحَمِيْمُ: القَرِيْبُ، وَالكَثِيْرُ: أَحْمَاءٌ وَحَامَّةٌ، مِثْل أَقْرِبَاءَ وَقَرَابَةٍ. وَقَوْلُهُ: «لَـٰكِنَّهَا حَسْنَاءُ فَلاَ [١٥٠] تَفْرُكُ» يَعْنِي فَلاَ تُبْغِضُ[3]، و«أمُّ غِلْمَانٍ فَلاَ تَتْرُكْ» يَعْنِي أنَّ لَهُ مِنْهَا أَوْلاَداً ذُكُوْراً.

قَالَ عبدُالملك: أمَّا قَوْلُ أبي هُرَيْرَةَ في حَدِيْثِهِ: «أَطِبْ مُرَاحَهَا» يَعْنِي نَقِّ

---

(١) تقدَّم مثلُ ذٰلك.

(٢) تقدم مثل ذٰلك.

(٣) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٤/٩١: الفَرْكُ: أن تُبغِضَ المرأةُ زَوْجَهَا وَهَـٰذَا حَرْفٌ مَخْصُوْصٌ به المَرْأَة والزَّوْجُ، ولَم أَسْمَعْهُ في غيرِ ذٰلِكَ، يُقَالُ منه: قدفَرِكَتْهُ تَفْرَكُهُ فِرْكاً وفَرْكاً، وهي امرأةٌ فَرُوكٌ وفَارِكٌ، وجمعُها فَوَارِكٌ، وقال ذو الرُّمة ـ يصف الإبل ـ: [ديوانه: ١٧٣٨]

إِذَا اللَّيلُ عَنْ نَشْزٍ تَجَلَّىٰ رَمَيْنَهُ ... بأَمْثَالِ أَبْصَارِ النِّسَاءِ الفَوَارِكِ

قَالَ: فإذَا لم تَحْضَ هي عندَه وَأَبْغَضَهَا قيل: صَلِفَتْ عندَ زَوْجِهَا تَصْلَفُ صَلَفاً، فَهَـٰذا هو الصَّلَفُ عن العَرَبِ، وقد وَضَعَتِ العَامَّةُ هَـٰذِهِ الكلمةَ في غيرِ مَوْضِعِهَا، وَيُقَالُ منه: امرأةٌ صَلِفَةٌ من نِسْوَةٍ صَلِفَاتٍ وصَلاَئِف قَالَ القُطَامِيُّ ـ يَذْكُرُ امْرَأَةً ـ: [ديوانه: ٥٤]

لَهَا رَوْضَةٌ فِي القَلْبِ لَمْ يَرْعَ مِثْلَهَا ... فَرُوْكٌ وَلاَ المُسْتَعْبِرَاتُ الصَّلاَئِفُ

موضعها الَّذي تأوِي إليه وتكونُ فيه بكَنْسِهِ وإخراجِ الوَسَخ عنه، الطيِّبُ في كَلاَمَ العَرَبِ هو النَّقِيُّ الطَّاهِرُ. ومُراحُ الغَنَم: مَوْضِعُها الَّذي تَأوِي إليه، وهو من الإِبلِ: عَطَنٌ، ومن البَقَرِ مَرَابِضُ. وأمَّا قولُهُ: «وصَلِّ في ناحيتها» فيعني أنَّ أَبْعَارَهَا وَأَبْوَالَها لَيْسَتْ بنَجَسٍ، وَكَذٰلِكَ كُلُّ ما أُكِلَ لَحْمُهُ مِمَّا لا يَأْكُلُ القَذَرَ والنَّجِسَ. وأمَّا قَوْلُه: «لَيُوْشِكُ أنْ يأتِيَ عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ تَكُوْنُ الثَّلَّةُ من الغَنَمِ» فالثَّلَّةُ من الغَنَمِ: المَائَةُ وَنَحْوُها[1]. وَقَوْلُهُ: «أَحَبَّ إِلَىٰ صَاحِبِهَا من دَارِ مَرْوَان» فإنَّ دارَ مَرْوَانَ بالمَدينةِ أَشْرَفُ دُوْرِهَا، فَلِذٰلِكَ جَعَلَهَا مَثَلاً وَغَايَةً، وفيها قَالَ شَاعِرُ المَدِيْنَةِ[2]:

مَا بِالمَدِيْنَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ   دَارُ الخِلاَفَةِ إلاَّ دَارُ مَرْوَانَا

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (المَاءِ القَرَاحِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن[3] عِيْسَىٰ بنِ مَرْيَمَ أنَّه كَانَ يَقُوْلُ: يَا بَنِي إِسْرَائِيْلَ عَلَيْكُمْ بِالمَاءِ القَرَاحِ وَالبَقْلِ البَرِّيِّ وَخُبْزِ الشَّعِيْرِ، وإيَّاكُمْ وخُبزَ البُرِّ؛ فإنَّكُمْ لَنْ تَقُوْمُوا

---

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ في غريبِ ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٤٦١، ٢/ ٤١١، والغريبين: ١/ ٢٩٤، وغريب ابنِ الجَوزي: ١/ ١٢٨، عن ابن السِّكيت. ويُراجع: إصلاح المَنطقِ: ٣٢٥، ٢٦٦، والنِّهاية: ١/ ٢٢٠، وجمهرة اللُّغة: ٨٤، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٦٣، ٦٤، ومجمل اللُّغة: ١٥٥، وأفعال ابن القطاع: ١/ ١٣٧، والأفعال السَّرقسطي: ٣/ ١٦٣. واللَّفظة مثلثة الثاء. يراجع: المُثلَّث لابن السيد: ١/ ٣٨٥، وإكمال الأعلام لابن مالك: ١/ ٩٠، ٩١، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (ثل).

(٢) ينسب هذا البيت إلىٰ الفرزدق في كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٣، ولم يرد في ديوانه، وهو في النُّكت علىٰ الكتاب للأعلم: ١/ ٦٤١، والمقتضب: ٤/ ٤٢٥، والأصول لابن السراج: ١/ ٣٧١، والإفصاح للفارقي: ٣٦٨، والجنىٰ الدَّاني: ٥١٩. ويروىٰ: (مروانِ).

(٣) يقصد «من حديث عيسىٰ....».

بِشُكْرِهِ».

قَالَ عبدُالمَلِكِ: المَاءُ القَرَاحُ[1]: هُوَ المَاءُ الَّذي لم يُمْزَجْ بِعَسَلٍ ولا بزبيبٍ، ولا بتَمرٍ، ولا بِشَيءٍ مِمَّا يُنْبَذُ بِهِ. يَقُوْلُ: إيَّاكُمْ وَالأَشرَبَةَ وَإنْ كَانَتْ حَلاَلاً؛ فإنَّكم لَنْ تَقُوْمُوا بِشُكْرِهَا، وَلَـٰكن اشْرَبُوا الماءَ القَرَاحَ، يَعْنِي وَحْدَهُ غَيْرَ مَشُوْبٍ بشَيءٍ من الحَلاَوَةِ، فإنَّه أقلُّ عَلَيْكُمْ في الشُّكْرِ، وَلَيْسَ المَاءُ القَرَاحُ الماءَ البَاردَ كَمَا قَالَ مَنْ لا يَعْرفُ، هُوَ إذاً يَأْمُرُهُمْ بِطِيْبِ العَيْشِ، إنَّما القَرَاح في كَلاَمِ العَرَبِ الَّذي لَمْ يُمزَجْ بشَيءٍ، مثل الخُبزِ القِفَارِ[2] الَّذي لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الأَدَمِ، ومثلُ المِلْحِ الجَرِيْش الَّذي لم يُطَيَّبْ بشَيْءٍ[3]، تَقُوْلُ: أَكَلْتُ الخُبْزَ قِفَاراً، وَشَرِبْتُ المَاءَ قَرَاحاً، يعْنِي وَحْدَهُ وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الظَّرِبِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ حَيْثُ قَالَ: «ثُم انتَهَيْنَا إلى البَحْرِ، فإذَا حُوْتٌ مثلُ الظَّرِبِ» [٢/ ٩٣٠ رقم (٢٤)].

قال: الظَّرِبُ: الجُبَيْلُ[4] [١٥١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

---

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في: النِّهاية: ٤/ ٣٦، ويراجع: العين: ٣/ ٤، ومختصره: ١/ ٢٤٣، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٤٢، والمحكم: ١/ ٤٠٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (قرح).

(٢) اللِّسان: (قفر) قال: «وخبزٌ قفارٌ: غيرُ مأدومٍ».

(٣) اللِّسان: (جرش) قال: «المِلحُ الجريشُ: المجروش؛ كأنَّه حَكَّ بعضُهُ بَعْضاً فتفتَّتَ... وقال: مِلحٌ جَرِيشٌ لم يَتَطَيَّبْ».

(٤) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣٣٢، والنِّهاية: ٣/ ١٥٦، والتَّمهيد: ٢٣/ ١١، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ٦٠.

الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَى بنِ سَعِيْدٍ، عن القَاسِمِ بن مُحَمَّدٍ: حينَ قال: جاء رَجُلٌ إلى ابن عبَّاسٍ فقَالَ: إنَّ لِي يَتِيْمًا وَلَهُ إِبِلٌ، [أَ] فَأَشْرَبُ مِنْ لَبَنِ إِبِلِهِ؟ فقَالَ ابنُ عبَّاسٍ: إِنْ كُنْتَ تَبْغِيْ ضَالَّةَ إِبِلِهِ، وتَهْنأُ جَرْبَاهَا، وتَلُطُّ حَوْضَها، وتَسْقِيْهَا يَوْمَ وُرْدِهَا، فاشْرَبْ غَيْرَمُضِرٍّ بِنَسْلٍ وَلانَاهِكٍ في الحَلَبِ»[٢/ ٩٣٤رقم(٣٣)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «وتَهْنأ جَرْبَاهَا» فَيَعْنِي إِنْ كُنْتَ تَطْلِي جَرْبَاهَا بالقَطِرَانِ، الهِنَاءُ: طليُ القَطِرَانِ[1] الَّذي يُطْلَىٰ به جَرَبُ الإِبِلِ، وَمِنْه الحَدِيْثُ الَّذي قِيْلَ فيه: «فأُتِيَ عُمَرُ بالطِّلَاءِ» يعني: الرُّبَّ، وهو يَوْمَئِذٍ مثلُ هِنَاءِ الإِبِلِ، يعني القَطِرَان الَّذي تُطلَىٰ به الإِبِلُ، شُبِّه به يَوْمَئِذٍ لِخُثُورَتِهِ وسَوَادِهِ، من كَثْرَةِ الطَّبْخِ.

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٧٩، وغريب الحربي: ٣/ ١٠٥٧، والفائق: ٤/ ١١٦، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٥٠٢، والنِّهاية: ٥/ ٢٧٧، ويُراجع: العين: ٤/ ٩٤، ومختصره: ١/ ٣٨٦، وجمهرة اللُّغة: ٩٩٧، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٤٣٢، ٤٦٨، ومجمل اللُّغة: ٩٩٧، والمحكم: ٤/ ٢٦٠، والتَّمهيد: ١٤/ ٢١١، والأفعال للسَّرقسطي: ١/ ١٧٧، والعباب: ١/ ٢٠١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (هنأ).

قال أبوعُبَيْدٍ: «هنأتُ البعيرَ أهنَؤُهُ وأهنِئه ـ لغتان ـ: إذا طليته هِنَاءً» وفي غريب الحربي: «هنأتُهُ أَهْنَؤُهُ وأهنُؤُهُ» وفي الجَمع بينهما تكونُ مثلثةَ النُّون باتفاق المَعنىٰ. وفي المحكم لابن سيده: «وهَنَأَ الإبلَ يَهْنَؤُهَا ويَهْنِئُها ويَهْنُؤُهَا هَنْأً الأخيرة عن الزَّجَّاج قال: ولم نَجِدْ فيما لامه همزةٌ فَعَلْتُ أفعُلُ إلاَّ هنأتُ أهنُؤُ وقرأت أقرُؤُ والاسم: الهَنْءُ».

واللَّفظة مثلثةُ الهاءِ مع اختلافِ المعنىٰ عندَ ابن السيِّد في مثلثه: ٢/ ٤٦٢، وعند ابن مالك في إكمال الإعلام: ٧٤١ وقال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في التَّعليق على الموطأ: ٢/ ٣٥٢: «هنأتُ البعيرَ أهنَؤُ: إِذَا طَلَيْتُهُ بالقَطِرَانِ، وهو الهِنَاءُ قال زُهَيْرٌ: [ديوانه: ٨٢]

[فَأُبْرِىءُ مُوضِحَاتِ الرَّأْسِ مِنْهُ] كَمَا يَشْفِي مِنَ الجَرَبِ الهِنَاءُ

وأمَّا قولُهُ: «وتَلُطُّ حَوْضَهَا»[1] فيعني تَعْمَلُ حُرُوْفَ الحَوْضِ الَّتِي تَسْتُرُ المَاءَ عن الخُرُوْجِ، وَكُلُّ سِتْرٍ مِنْ شَيْءٍ فَهُو لَطٌّ، ومنه سُمِّي الطِّينُ الذي بَيْنَ الطُّوْبَتَيْنِ إِذَا بُنِيَ منه الجِدَارُ: مِلَاطٌ، وهو الَّذِي عَنَىٰ به في الحَدِيْثِ الذي وُصِفَ فيه بناءُ الجَنَّةِ حِيْنَ قَالَ: «وَبِنَاؤُهَا لَبِنَةُ ذَهَبٍ، ولَبِنَةُ فِضَّةٍ، ومِلَاطُهَا المِسْكُ» يعني جُعِلَ المِسْكُ مِلَاطاً لَهَا بينَ طُوْبَةِ الذَّهَبِ وطُوْبَةِ الفِضَّةِ كَمَا يُجْعَلُ الطِّينُ في الدُّنْيَا مِلَاطاً للطُّوْبَتَيْنِ، يعني سِتْراً لِمَا بَيْنَهُمَا، وَمِنْهُ قَولُ شَمْعَلَةَ بن طَيْسَلَةَ المُرِّيِّ ـ وهو يَمدحُ نِساءَ قومِهِ ـ[2]:

خُوْدٌ وَلَدْنَ بَنِيْ أُمَيَّةَ كُلَّهُمْ ... وَلَطَطْنَ دُوْنَ العَجْسِ بالأَسْتَارِ

ومنه قولُ ابن أَبي الحُقَيْقِ حين قال[3]:

---

(1) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٢٢، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٥٨٣، والنِّهاية: ٤/ ٢٥٠، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ٧٨.

(2) في التاج: «وشمعلةُ بنُ فائدٍ، وَشَمْعَلَةُ بن طَيْسَلَةَ، وَشَمْعَلَةُ بنُ الأخْضَرِ الضَّبيُّ، شُعَرَاءُ كَمَا في العُبَابِ».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: شاعرنا هَـٰذَا ذكره الآمديُّ: في المُؤتلف والمختلف: ٢٠٧ فقال: «(مَنْ يُقال له شَمْعَلَةُ): منهم شَمْعَلَةُ بنُ طَيْسَلَةَ بن جبَّارِ بن ضَمْضَمِ بن نُوَيْرَةَ بن مالكٍ، أحدُ بني عبدِالله بن غَطَفَان، شَاعرٌ، وَهُوَ القائلُ:

وكلُّ خَلِيْلٍ يُخْلِقُ النَّأْيُ حُبَّهُ ... وَحُبُّكَ مَا يَزْدَادُ إِلاَّ تَجَدُّدَا

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَرْمِي بِهِ الدَّهْرُ غُرْبَةً ... وَبُعْدُ فِجَاجِ الأَرْضِ أَبْعَدَ أَبْعَدَا

يُصِبْ نَشَباً أَوْ يَرْمِهِ الدَّهْرُ بِالَّتِي ... تُصِيْبُ كِرَامَ النَّاسِ مَثْنَىٰ وَمُوْحِدَا

قَالَ: وهي قصيدةٌ يمدحُ بها محمَّدَ بنَ الوليد بن عبدالمَلك، وله أشعارٌ حِسانٌ.

(3) عجزُ البيت الثالث ـ وهو موضع الشَّاهد ـ في غَريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٥٨٣ وأتَّمه المُحقق مما عُلِّق به على نسخة من نُسَخِ الكتابِ الخَطِّيةِ، وفي النِّهاية: «ولَطَّ الحَقَّ بالبَاطِلِ: سَتَرَهُ» وذكر =

إنَّا إذَا مَالَتْ دَوَاعِي الهَوَىٰ وأَنْصَتَ السَّامِعُ لِلْقَائِلِ

واضطرع القَوْمُ بِأَلْبَابِهِمْ نَحْكُمُ حُكْمَ الفَاضِلِ العَادِلِ

لاَ نَزْعَمُ البَاطِلَ حَقًّا وَلاَ نَلُطُّ دُوْنَ الحَقِّ بِالبَاطِلِ

نَخَافُ أَنْ تَسْبِقَهُ أَحْلاَمُنَا فنُخْمَلُ الدَّهْرَ مَعَ الخامِلِ

يعني بقوله: «ولا نَلُطُّ دُوْنَ الحَقِّ بالبَاطِلِ» لا نَسْتُرُ دونَ الحَقِّ بالبَاطِلِ.

قال عبدُالملك: وقد يُرْوَىٰ في هَـٰذا الحَدِيْثِ: «وتلوطُ حوضَها» بالواو، وَهُوَ صَوَابٌ إلاَّ أَنَّ مَعْنَاهَا غيرُ مَعْنَىٰ تَلُطُّ، معنى تَلُوْطُ: تَصْلِحُ حَوْضَهَا وَتُسوِّيه، ومعنى تَلُطُّ: تَستُرُ حُرُوْفَهُ الَّتي تُمْسِكُ المَاءَ وتَحْبِسُهُ، ومن معنى تَلُوْطُ قَوْلُ الشَّاعر[1]:

* وَلِيْطَتْ حِيَاضُ المَوْتِ وَسْطَ العَسَاكِرِ *

ومنه حَدِيثُ مَالِكٍ حِيْنَ قَالَ: «كَانَ عُمَرُ بنُ الخطَّاب يُلِيْطُ أَوْلاَدَ الجَاهِلِيَّةِ بمَنْ ادَّعاهُمْ» يَعْنِي: يُلْصِقُهُم بِهِمْ، ومنه [١٥٢] قَوْلُ المُلْتَاطُ[2] بالقَلْبِ، يَعْنِي المُلْتَصِقُ بالقَلْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ حِيْنَ سُئِلَ: مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إلاَّ الوَلَدُ، فإِنَّ الوَلَدَ أَلْوَطُ. يَعْنِي أَلْصَقُ، وَمِنْهُ قَوْلُ العَرَبِ في الإِتْبَاعِ مِنَ الكَلاَمِ: شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ[3]، يعني

= حديث «المُوَطَّأ» قالَ: «كَذَا جاء في الموطأ».

والأبياتُ لابن أبي الحُقَيْقِ اليَهُودِيِّ في أنساب الأشراف: ٧/ ٢٩٥٤ في حكايةٍ لطيفةٍ هُناك.

(١) أنشده أبوعمر بن عبدالبرِّ في الاستذكار: ٢٦ / ٣٤٢ وفيه: «وَسْطَ العَشَائِرِ».

(٢) هَـٰكَذا جَاءَ في الأصْلِ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه قيل للشَّيءِ إِذَا لم يُوافق صاحبه: ما يلتَاطُ هَـٰذَا بصَفَرِي، أَي: لاَ يَلْصقُ بقلبي» فَلَعَلَّ صِحَّةَ عبارةِ المُؤَلِّفِ: «ومنه قولهم...».

(٣) يراجع: الاتباعُ لأَبي الطَّيِّبِ اللُّغَوِيِّ: ٧٥ قال: «يُقالُ: هو شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ، وهو الذي يلزَقُ =

مُلْتَطٍ بالقَلْبِ، وَكُلُّ هَـٰذَا مَعْنَاهُ وَمَعْنَىٰ تَلُوطُ حَوْضَهَا وَاحِدٌ. إنَّمَا هُوَ مِنَ اللُّصُوقِ وَالالْتِطَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتَسْقِيْهَا يَوْمَ وُرِدِهَا» فَيَعْنِي: يومَ وُرُودِهَا المَاءَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَاشْرَبْ غَيْرَ مُضِرٍّ بِنَسْلٍ» يَعْنِي: لاَ تُسْرِفْ في الشُّرْبِ فتُضِرَّ بِأَوْلاَدِهَا؛ لأنَّه إِذَا أَسْرَفَ فِي شُرْبِ اللَّبنِ لَمْ يَبْقَ منه للأَوْلاَدِ ما تَرْوَىٰ منه.

وَ[أَمَّا] قَوْلُهُ: «وَلاَ نَاهِكٍ في الحَلَبِ» فإنَّ الحَلَبَ بتَحْرِيكِ اللاَّم: هو اللَّبَنُ. يَقُوْلُ: لا تُنْهِكْهُ في الشُّرْبِ. وَالحَلْبُ - بِجَزْمِ اللاَّمِ - هُوَ الفِعْلُ، وَلَيْسَ هُوَ اللَّبَنُ، تَقُولُ: حَلَبْتُ الشَّاةَ حَلْباً رَقِيْقاً، وَحَلَبْتُ مِنْهَا حَلَباً كَثِيْراً، يَعْنِي لَبَناً كَثِيْراً، فالحَلَبُ: الاسمُ، وَالحَلْبُ: الفِعْلُ.

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (القَفْعَة) في حَديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن عَبْدِالله بنِ دِيْنَارٍ، عن ابنِ عُمَرَ: «أنَّ عُمَرَ سُئِلَ عن أَكْلِ الجَرَادِ فقَالَ: وَدَدْتُ أنَّ عندَنا منه قَفْعَةً» [٢/ ٩٣٣ رقم (٣٠)].

قال عَبدُالملكِ: القَفْعَةُ عِنْدَهُمْ: هِيَ الَّتي تُسمَّىٰ عِنْدَنَا القُفَّةَ المُسْتَطِيْلَةَ[1] الَّتي يُحمَلُ فِيْهَا عَلَىٰ الدَّوابِّ الطَّعَامُ وَغَيْرُهُ[2]. والقُفَّةُ عِنْدَهُمْ:

= بالشَّيْءِ، من قولك: ما يَلِيْطُ بي هـٰذا، أي: ما يَلْزَقُ» ويُراجع: أمالي القالي: ٢/ ٢٠٩.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غَريب أبي عُبَيْد: ٣/ ٤٠٥، وغَريب الحَرْبِيِّ: ٢/ ٧٤٧، والفائق: ٣/ ٢١٤، ٢١٥، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٥٨، والنِّهاية: ٤/ ٩١ عن الهَرَوِيِّ في «الغريبين» ويُراجع: العين: ١/ ١٧٦، ومختصره: ١/ ٨٣، وجمهرة اللُّغة: ٩٣٦، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٢٦٩، ومجمل اللُّغة: ٧٦٣، والمُحكم: ١/ ١٣٨، والأفعال للسَّرقُسطي: ٢/ ١٢١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (قفع).

(٢) في الأصل: «وغيرها».

هي التي لَهَا مِنْهَا غِطَاءٌ يَلقَمُها، وَالقُفَّةُ المُدوَّرةُ الَّتي يُحْمَلُ فيها التُّرَابُ وشبه ذٰلك، هي المِكْتَلُ عندَهم.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن المَقْبَرِيِّ، عن أبي شُرَيْحٍ الكَعْبيِّ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وليلةٌ». [٢/ ٩٢٩ رقم (٢٢)].

قَالَ عبدُالملك: يعني تُحفته والاجتِهَادُ في تَكْرِمَتِهِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. ثُمَّ قَالَ: وَالضِّيَافةُ: ثَلاَثةُ أيَّامٍ فَمَا فَوْقَ ذٰلكَ فهوَ صَدَقَةٌ، وَلاَ يَحِلّ له أن يَثْوِيَ عندَه حتَّى يُحْرِجَهُ يَعْنِي: حَتَّى يُضَيِّقَ عليه وَيَضْطَرَّهُ، وهو مَأْخُوْذٌ من قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[١]: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ يعني من تَضْيِيْقٍ.

[شَرْحُ غَرِيْبِ كِتابِ العَيْنِ][٢]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن [١٥٣] ابنِ شِهَابٍ، عن أبي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ أنَّه قَالَ: رَأَىٰ عَامرُ بنُ رَبِيْعَةَ سَهْلَ بنَ حُنَيْفٍ يَغْتَسِلُ فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ كَاليَوْمِ وَلاَ جلدَ مخبَّأةٍ، فلُبِطَ بسَهْلٍ، فَأُتِيَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فقيلَ لَهُ: يارَسُوْلَ اللهِ هَلْ لَكَ في

---

(١) سورة: الحج: الآية: ٧٨.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٣٨، رواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهْري: ٢/ ١١٥، ورواية سُوَيْدٍ: ٥٠٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٥، والاستذكار لأبي عُمَر بن عبدالبرِّ: ٢٧ / ٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشِيِّ: ٢/ ٣٥٥، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٥٤، والقبس لابن العربيِّ: ١١٢٤، وتنوير الحوالك: ٣/ ١١٩، وشرح الزُّرقانيِّ: ٤/ ٣٥٠.

سَهْلِ بنِ حُنيفٍ، وَاللهِ مَا يَرْفَعُ رأْسَهُ، فَقَالَ: وَهَلْ تَتَّهِمُونَ لَهُ أَحَداً؟ قالوا: نَتَّهِمُ عَامِرَ بنَ رَبِيْعَةَ، فَدَعَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عامراً فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلاَمَ يَقْتُلُ أَحَدُكُم أَخَاهُ أَلاَّ بَرَّكْتَ؟! اغتَسِلْ لَهُ، فَغَسَلَ عَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ومِرْفَقَيْهِ ورُكبتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلةَ إِزَارِهِ فِي قِدْحٍ، ثُمَّ صُبَّ عَلَيْهِ، فَرَاحَ سَهْلٌ مَعَ النَّاسِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» [٢/ ٩٣٨ رقم (١)].

قال عبدُالملك: أمّا قَوْلُهُ: «فلُبِطَ بسَهْلٍ» يعني صُرِعَ[١] سَاقِطاً كَالمَرِيْضِ الجَنِيْبِ. تقولُ: لُبِطَ بفُلانٍ، وَهُوَ يُلْبَطُ لَبْطاً، وهو مَلْبُوطٌ، ومنه حَدِيْثُ النَّبيِّ عليه السَّلام[٢]: حينَ خَرَجَ إلى قُرَيْشٍ ليلةَ أَرَادُوا أَنْ يَمْكُرُوا بِهِ، فَضَرَبَ اللهُ بالنَّومِ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ، فَخَرَجَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من مَنْزِلِهِ وَقُرَيْشٌ مَلْبُوْطٌ بِهِمْ» يعني أنّهم سُقُوطٌ صَرْعَىٰ بين يَدَيْهِ.

قَالَ عبدُالملك: وَالعَرَبُ تَقُوْلُ أَيْضاً: لُبِجَ بِفُلانٍ بمَعْنَىٰ لُبِطَ بِهِ، وهو مِنْ اللَّبْجِ وَاللَّبطِ[٣].

قَالَ عبدُالمَلكِ: أَمَّا تَفْسِيرُ اغتِسَالِ العَاينِ للمَعْيْنِ فَقَد حَدَّثَنِي أَبُومُحَمَّدٍ الحَنَفِيُّ عَنْ ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، عن الزُّهْرِيِّ مثل حَدِيثِ مَالكٍ عَنْهُ، ثمَّ فَسَّرَهُ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١١٢، ١١٣، وغريب الخطابي: ٢/ ٢٠٩، والفائق: ٣/ ٢٩٧، وغريب ابن الجوزيّ: ٢/ ٣١٢، والنِّهاية: ٤/ ٢٢٦، ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ٨/ ٣٦٨، ١٣/ ٣٥٣، ومجمل اللُّغة: ٨٠١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لبط) و(لبج) قال الخَطَّابيُّ: «جُلِدَ بالرَّجُل، ولُبِطَ به، ولُبِجَ به بمعنى واحدٍ». وفي اللِّسان (لبط): وكذلك لُبِجَ به ـ بالجيم ـ مثل لبط به سواء».

(٢) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ والنِّهاية، وعنه في اللِّسان.

(٣) اللِّسان: «لَبَجَ».

الزُّهْرِيُّ في حَدِيْثِ ابنِ أبي ذِئْبٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ: يُؤتَىٰ العَاينُ بقِدْحٍ فيه مَاءٌ فيُدْخِلُ فيه كَفَّيْهِ[1] فيُمَضْمِضُ، ثُمَّ يَمُجُّهُ في القِدْحِ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ في القِدْحِ، ثُمَّ يُدخِلُ يَدَهُ اليُسْرَىٰ فيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ كَفِّهِ اليُمْنَىٰ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ اليُمْنَىٰ فيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ كَفِّهِ اليُسْرَىٰ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ اليُسْرَىٰ فيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ مِرْفَقِهِ اليُمْنَىٰ، ثُمَّ يُدخِلُ يَدَهُ اليُمْنَىٰ فيَصُبُّ بها عَلَىٰ مِرْفَقِهِ الأيْسَرِ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ اليُسْرَىٰ فيَصُبُّ بِهَا عَلَىٰ رُكْبَتِهِ اليُمْنَىٰ، ثُمَّ يُدْخِلُ يدَه اليُمْنَىٰ فيَصُبُّ بها عَلَىٰ رُكْبَتِهِ اليُسْرَىٰ، كُلُّ ذٰلِكَ في القِدْحِ، ثُمَّ يَغْسِلُ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ في القِدْحِ، ولا يُوْضَعُ القِدْحُ بالأرْضِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَىٰ رَأسِ المَعِيْنِ مِنْ خَلْفِهِ صَبَّةً وَاحِدَةً يَجْرِيْ عَلَىٰ جَسَدِهِ.

قال عبدُالمَلكِ: وَهَـٰذِهِ نَشْرَةٌ أَمَرَ الرَّسُوْلُ ﷺ بِهَا للمَعِيْنِ، وَقَدْ أَمَرَ بالنَّشْرِ لِغَيْرِ المَعِيْنِ أيضاً.

قَالَ عبدُالملك: وداخلةُ الإِزارِ: هو الطَّرفُ المُتَدَلِّي الَّذي يَضَعُهُ المُؤتَزِرُ أولاً عَلَىٰ حِقْوِهِ الأيْمَنِ[2].

قَالَ عبدُالملك: وقد حَدَّثَني ابنُ المَاجِشُونَ[3]، عن إبراهِيْمَ بن سَعْدٍ، عن أبيه سَعْدِ بن إبراهيم بن عَبْدالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ: أنَّ سَعْدَ بنَ أبي وَقَّاصٍ خَرَجَ يَوْماً بالعِرَاقِ في ثَوْبَيْنِ ـ وهو أَمِيْرُهَا يَوْمَئِذٍ ـ فَنَظَرَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إنَّ أميرَكُم هَـٰذَا لَيَعلمُ أنَّه أَهْضَمُ الكَشْحَيْنِ، فعَانَتْهُ، فَرَجَعَ[4] إلى مَنْزِلِهِ فسَقَطَ

---

(١) في الأصل: «كفه».

(٢) عنه في التَّمهيد لابن عبدالبرِّ: ١٥/ ٣٣٧.

(٣) الحديثُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: وفيه: «قَالَ: حدَّثناهُ إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ، عن أبيه سعدِ بنِ إبراهيم: أنَّ سَعْدَ بن أبي وقَّاصٍ. . .» وذكر الحَدِيْثَ.

(٤) في الأصل: «فرع» والتَّصحيحُ من غريب أبي عُبَيْدٍ وهو مصدَرُهُ بلا شك.

فَبَلَغَهُ مَا قَالَتِ المَرْأَةُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فغَسَلَتْ لَهُ أَطْرَافَهَا هَـٰكَذَا، ثُمَّ اغتَسَلَ بِهِ فذَهَبَ ذٰلِكَ عَنْهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ [١٥٤] عن الزُّهْرِيِّ، عن عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا مَرِضَ يَقْرَأُ علىٰ نَفْسِهِ بِالمُعَوِّذَاتِ ويَنْفُثُ» [٢/ ٩٤٢ رقم (١٠)].

قال عبدُالملكِ: النَّفْثُ: شَبِيْهٌ[١] بالنَّفْخِ[٢]، وهو دُوْنَ التَّفْلِ، وَالتَّفْلُ لاَ يَكُوْنُ إلاَّ وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الرِّيقِ. وأَمَّا النَّفْثُ فَلاَ رِيْقَ فِيْهِ، قَالَ عَنْتَرَةُ[٣]:

فَإِنْ يَبْرَأْ فَلَمْ أَنفُثْ عَلَيْهِ ... وَإِنْ يُفْقَدْ فحُقَّ لَهُ الفُقُوْدُ

وَقَالَ غَيْرُهُ[٤]:

---

(١) في الأصل: «شبه» والتَّصحيحُ من غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٨، وغريب الخطَّابي: ١/ ٢٧٤، والغريبين: ١٨٦٦، والفائق: ٤/ ٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٤٢٢، والنِّهاية: ٥/ ٨٨، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٤٢٩، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٣٠١، ومجمل اللُّغة: ٨٧٨، والأفعال للسَّرقُسطي: ٣/ ١٩٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج (نفث).

(٣) كذا أنشده أبوعُبَيْدٍ لعَنْتَرَةَ، وهو في ديوانه: ٢٨٣، وَصَدْرُهُ يُنْسَبُ إلىٰ يزيدَ بن سنانٍ من قصيدة في المُفَضَّليَّات: ٧١ وعجزه هُناك:

* وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدَرِي *

(٤) هَـٰذا البيتُ بهَـٰذِهِ الرِّواية لا أعرفه، وإنَّما المشهور بيت الفَرَزْدَقِ [ديوانه: ٧٧١]:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ... عَلَى النَّابِحِ العَاوِيْ أَشَدَّ رِجَامِ

كَذَا أنشده سِيْبَوَيْهِ في الكتاب: ٢/ ٨٣، ٢٠٢. يراجع شرح أبياته لابن السِّيرافيِّ: ٢/ ٢٥٨، والنُّكت عليه للأعلم: ٨٩٧، ومجالس العُلماء: ٣٢٧، والخصائص: ١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، ٢١١، والإنصاف: ٣٤٥، والخزانة: ٤/ ٤٥٩(هارون). وهو من قَصيدةٍ في هِجَاءِ إبليس لَعَنَهُ الله.

هُمَا نَفَثَا فِي فِيْهِ مِنْ فَمَوَيْهِمَا لِتَعْلِيْمِـهِ نَفْثـاً وَمَـا تَفَـلَا

قالَ عبدُالملكِ: وَمنه الحَدِيْثُ الَّذي حَدَّثَنِي هَـٰرُوْنُ الطَّلْحِيُّ[1]، عن عبدالرَّحمـٰن بنِ زَيدِ بن أَسْلَمَ، عن أَبيه: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «إِنَّ رُوْحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوْعِي أَنَّ نَفْساً لَنْ تَمُوْتَ حَتَّىٰ تَسْتَوْفِيَ أَقصَىٰ رِزْقِهَا، فَاتقُوا اللهَ وأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: قَولُهُ[2] «في رُوْعي» كَقَوْلِكَ: في خَلَدِيْ وفي نَفْسِي وَنَحْوَ ذٰلِكَ وَهُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ. و[أَمَّا] الرَّوْعُ ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ: فَهُوَ الفَزَعُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ هَـٰذَا في شَيْءٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عَبْدِاللهِ بنِ أبي بكرِ بنِ حَزْمٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ لَيْلَةً والنَّاسُ في مَبِيْتِهِمْ: «لا يَبْقَيَنَّ في رَقَبَةِ بعَيرٍ قِلَادَةٌ من وَتَرٍ إِلاَّ قُطِعَتْ».

لِمَ أَمَرَ بِقَطْعِهَا؟ وَمَا عِلَّةُ كَرَاهِيَةِ ذٰلِكَ؟ وَهَلْ خَصَّ ذٰلِك بِقِلَادَةِ الوَتَرِ من غَيْرِهَا؟

فَقَالَ: أَمَّا عِلَّةُ ذٰلِكَ فَمِنْ قِبَلِ التَّمَائِمِ، وَالتَّمائِمُ: كُلُّ ما عُلِّقَ على الإِنسانِ، أَوْ عَلَىٰ الفَرَسِ، أَوِ البَعِيْرِ أو غَيْرِهِ خِيْفَةَ العَيْنِ، أَوْ خِيْفَةَ أَمْرٍ لَمْ يَنْزِلْ بِهِ بَعْدُ فَتِلْكَ التَّمِيْمَةُ، وَقَدْ نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] عَنْهَا في غَيْرِ حَدِيْثٍ، وَهُوَ الَّذي كَانَ مَالِكٌ يَقُوْلُ في تَأْوِيْلِ هَـٰذَا الحَدِيْثِ. وَأَنَّه إِنَّمَا كَانَتْ قِلَادَةً تُعَلَّقُ عَلَىٰ

---

(١) حَدِيْثُ هَـٰرون الطَّلْحِيِّ المَذْكُوْر هُنا في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٨ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قال: أَخبرنا إسماعيل بنُ خالدٍ، عن زبيد اليامي، عَمَّن أَخْبَرَهُ، عن عبدِالله بنِ مَسْعُودٍ: ويُراجع: الفَائق: ٤/ ٩.

(٢) عن أبي عُبَيْدٍ بلفظِهِ مَعَ اختلافٍ يسيرٍ.

الإبلِ أَوْ عَلَىٰ الخَيلِ خِيْفَةَ العَينِ، وَكَذٰلِكَ جَاءَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَديثِ الآخَرِ حينَ ذَكَرَ الخَيْلَ فَقَالَ: «قَلِّدُوْهَا وَلاَ تُقَلِّدُوْهَا الأَوْتَارَ» أَذِنَ في تَقْلِيْدِهَا كُلَّ مَا زَيَّنَها وَحَسَّنَهَا، وكَرِهَ أَنْ تُقَلَّدَ قَلاَئِدَ الأَوْتَارِ؛ لأَنَّ تِلْكَ لاَ تُقَلَّدُ إلاَّ لِلعَيْنِ. وَقَدْ كانَ بَعْضُهُم[1] يَقُوْلُ في تَأْوِيْلِ الأَوْتَارِ أَنَّها أَوْتَارُ الذُّحُوْلِ، يَعني لا تَسْفِكُوا عَلَيْهَا الدِّمَاءَ، وَلاَ تُغِيْرُوا عَلَيْهَا عَلَىٰ الأَمْوَالِ، وَذٰلِكَ تأويلٌ مُستَحْسَنٌ، وَلَيْسَ هُو الَّذي أُرِيْدَ بِالحَدِيْثِ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ [١٥٥] عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ الحُمَّىٰ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوْهَا بِالمَاءِ» [٢/ ٩٤٥ رقم (١٦)].

قَالَ عَبدُالمَلِكِ: الفَيْحُ: نَفْحَةُ الحَرَارةِ من الشَّمْسِ وَمِنَ النَّارِ[2]، وَمِثْلُهُ

(١) جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢: «فمعنىٰ الأوتارِ ـ هَـٰهُنا ـ: الذُّحُوْلُ، يقولُ: لا يَطلُبون عليها الذُّحول التي وُتِرُوا في الجاهليَّة. قال أبوعُبَيْدٍ: هَـٰذا معنىٰ يذهبُ إليه بعضُ النَّاسِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أراد: لا تطلُبُوا عليها الذُّحول، وغيرُ هَـٰذا الوجه أشبهُ عندي بالصَّواب. قال: سَمِعْتُ محمَّدَ بنَ الحَسَنِ يَقُوْلُ: إنَّما معناها أوتارَ القِسِيِّ، وكانُوا يقلِّدونَهَا تِلْكَ فتختنقُ يُقَالُ: لا تقلِّدوها بها. وممَّا يُصَدِّقُ ذٰلك حديث هُشَيْمٍ عن أبي بشرٍ، عن سَلمان اليَشْكُرِيِّ، عن جابرٍ: أنَّ النَّبيَّ عليه السَّلام أمرَ أن تُقْطَعَ الأَوتارُ من أعناقِ الخيلِ. قال أبوعُبَيْدٍ: وبلغني عن مالك بنِ أنسٍ، أنَّه قال: إنَّما كان يُفعل ذٰلك بها مَخَافَةَ العَيْنِ عليها. قال: حدَّثَنِيْهِ عنه أبوالمُنذر الوَاسِطِيُّ، يعني أنَّ النَّاسَ كانُوا يُقلِّدونها لئلاَّ تُصيبها العَين، فَأَمَرَهُمُ النَّبيُّ عليه السَّلام بِقَطْعِهَا، يُعَلِّمهم أنَّ الأوتارَ لا تردُّ من أمرِ اللهِ شَيْئاً، وَهَـٰذا أشبهُ بما كَرِهَ من التَّمائمِ».

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٥٦٨، وغريب الخطَّابي: ٣/ ٢٥٨، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٢١٣، والنِّهاية: ٣/ ٤٧٧، ٤٨٤، ويراجع: العين: ٣/ ٣٠٧، ومختصره: ١/ ٣١٥، وجمهرة اللُّغة: ٥٥٧، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٦١، ومُجمل اللُّغة: ٧٠٨، والتَّمهيد: =

قَوْلُهُ: «إنَّ شدَّةَ الحَرِّ من فَيْحِ جَهَنَّم، فإذا اشتَدَّ الحَرُّ فأَبرِدُوا عن الصَّلاةِ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (لاَ عَدْوَىٰ وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ) في حَديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن بُكَيْرِ بنِ [عبدِالله] الأَشَجِّ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَىٰ وَلاَ هَامَ وَلاَ صَفَرَ، وَلاَ يَحُلَّ المُمَرِّضُ عَلَىٰ المُصِحِّ، وَلْيَحْلُل المُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ. قَالُوا: مَا ذَاكَ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: إِنَّه أَذىً» [٢/ ٤٩٦ رقم (١٨)].

قَالَ عبدُالملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «لا عَدْوَىٰ» فَيَقُوْلُ: لا يُعْدِي مَرِيْضٌ صَحِيْحاً؛ وَذٰلِكَ أَنَّ العَرَبَ في الجَاهِلِيَّةِ كَانَت تَقُوْلُ: إنَّ المَرِيْضَ يُعدِي فَكَذَّبَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] ذٰلِكَ، فَقَالَ: «لاَ عَدْوَىٰ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَعْرَابِ: يَا رَسُوْلَ اللهِ فَمَا بَالُ الإبلِ تَكُوْنُ في الرَّمْلِ كَأَنَّها الظِّبَاءُ صِحَّةً فَيَجِيْءُ البَعِيْرُ الجَرِيْبُ فَيَدْخُلُ فيها فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: فَمَنْ أَجْرَبَ الأَوَّلَ؟ قَالَ الأَعْرَابِيُّ: اللهُ أَجْرَبَهُ. فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: وَاللهُ أَجْرَبَ هَـٰذِهِ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلاَ هَامَ»[1] فَإِنَّ العَرَبَ في الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَتَشَاءَمُوْنَ بِهَا، كَانُوا إِذَا رَأَوا الهَامَةَ وَقَعَتْ عَلَىٰ بَيْتِ أَحَدٍ قَالُوا قَدْ نَعَتْ[2] إِلَيْهِ

= ٤/ ٣١٥، ٥/ ١٧، ونقل عن العين، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فيح) (فوح).

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٦، والنِّهاية: ٥/ ٢٨٣، وغريب الأَنْدَلُسِيِّ المَجْهُوْلِ: ورقة: ١٢٨، والتَّمهيد: ٢٤/ ٢٩٨.
ذكر الأندلُسيُّ المجهولُ ما قيل في الهامة ثُمَّ قَالَ: ومن أَمثالهم: «إِنَّما أَنْتَ هَامةُ اليَوْمِ أَوْ غَدٍ» وَهَـٰذا المَثَلُ بهَـٰذَا اللَّفْظِ لم أَقِفْ عَلَيْه في المَشْهُوْرِ من كُتُبِ الأمثال. وهو أَشْبَهُ بشطرِ بَيْتٍ.

(٢) في الأصل: «نعيت».

نفسَه، وكانوا يقُولُون: إذَا مَاتَ الرَّجُلُ خَرَجَتْ من رَأْسِهِ هَامَةٌ، وَكَانُوا يَقُولُوْنَ أَيْضاً: إنَّ عِظَامَ الميِّت تَصيرُ هَامةً فَتَطِيْرُ، وَقَدْ ذَكَرَ شُعَرَاءُ الجَاهِلِيَّةِ ذٰلِكَ في أَشْعَارِهِم[1] فَكَذَّبَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ذٰلِكَ كُلَّهُ فَقَالَ: «لاَ هَامَ...».

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلاَ صَفَرَ»[2] فإنَّ مُطَرِّفاً قالَ لي في تَأْوِيْلِهِ ـ وَقَالَهُ غَيْرُهُ أَيْضاً ـ إنَّ أَهلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا رُبَّمَا جَعَلُوا المُحَرَّم صَفَراً فَيَسْتَحِلُوْنَهُ، فَلِذٰلِكَ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لا صَفَرَ» يَقُوْلُ: لاَ تَحَوِّلُوا الشُّهُوْرَ عَنْ حَالِهَا، وَلاَ عَن أَسْمَائِهَا، هٰكَذَا فَسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ. وَقَالَ غَيْرُ مُطَرِّفٍ: الصَّفَرُ من

---

(١) هي عبارة أبي عُبَيْدٍ في «غريب الحديث»، وعنه نقلها الحافظُ أبوعُمربنُ عبدِالبرِّ في «التَّمهيد» قال: «قال أبوعُبَيْدٍ: كلُّ هٰذا جاء في أشعارهم قَالَ أبودَؤادٍ الإياديُّ: [ديوانه: ٣٣٩]

سُلِّطَ المَوْتُ والمَنُوْنُ عَلَيْهم ... فَلَهُمْ فِي صَدَىٰ المَقَابِرِ هَامُ

فَذَكَرَ الصَّدَىٰ والهَامَ جَمِيْعاً، وَقَالَ لبيدٌ ـ يرثي أَخَاه أربد ـ [ديوانه: ٢٠٩]

فَلَيْسَ النَّاسُ بَعْدَكَ فِي نَقِيْرٍ ... وَمَا هُمْ غَيْرُ أَصْدَاءٍ وَهَامِ

فَهٰذا كَثِيْرٌ في أَشْعَارِهِمْ». وَزَادَ الحَافظُ أَبُوعُمَرَ:

فَإِنْ تَكُ هَامَةٌ بِهَرَاةَ تَزْقُو ... فَقَدْ أَزْقَيْتِ بالمَرْوَيين هَامَا

يعني مَرْوَ الرُّوذ، ومَرْوَ الشَّاهِجَان، كَذٰلك ذَكَرَ أبوعبدِالله العَدَوِيُّ».

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٥، والفائق: ٢/ ٣٠٦، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥٢٩، وغريب الأندلسيِّ المجهول: ورقة: ٨٩، والنِّهاية: ٣/ ٣٥، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٧٤٠، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ١٦٧، ومجمل اللُّغة: ٥٣٦، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (صفر).

قال الأندلسيُّ المَجْهُوْلُ: «ذكر أبوداود في «مصنَّفه» في (كتاب الطِّير) أنَّ أشهبَ قال: سُئِلَ مالكٌ عن قوله: «لا صَفَرَ» قال: إنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يَتَشَاءمون بصفر فقال النبيُّ عليه السَّلام: «لا صَفَرَ» وقيلَ: دَوَابٌّ تأخذُ في البَطْنِ فكَانُوا يقولُون هو يُعدي فقال: «لا صَفَرَ».

وفي الأصل: «أهل الجنة» بدل «أهل الجاهِلِيَّة» تحريفٌ ظاهرٌ.

الصَّفارِ، وَكَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّة يَقُوْلُوْنَ ـ في الرَّجُلِ يَمُوْتُ ـ: إِنَّما قَتَلَه الصَّفَرُ، وكانُوا يَقُوْلُوْنَ أَيْضاً: إِنَّه يُعْدِي، فَرَدَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ذٰلِكَ فَقَالَ: «لا صَفَرَ» يعني: لا يُعْدِي الصَّفَرُ، وَلاَ يَقْتُلُ أَحَداً، وإِنَّما يَقْتُلُهُ أَجَلُهُ، وَهُوَ أَوْثَقُ عندي وَهُوَ الَّذي أَقُوْلُ في شَرْحِهِ: إِنَّ الصَّفَرَ دَوَابُّ البَطْنِ، وَلَوْ كَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَنَىٰ بذٰلِكَ الشَّهْرَ إِذْ قَالَ: «لاَ صَفَرَ» لَكَانَ صَفَرٌ مَطْرُوْحاً مِنَ الشُّهُوْرِ إِذَنْ، وَلَمْ يُعتدَّ بِهِ، لَـٰكِنَّه فِي دَوَابِّ البَطْنِ [١٥٦] حَدَّثَنِي ذٰلِكَ أَسَدُ بنُ مُوْسَىٰ، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن أَبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بنِ عَبْدِاللهِ: أَنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ يَقولُ: «لاَ عَدْوَىٰ وَلاَ هَامَ وَلاَ صَفَرَ» ثُمَّ قَالَ جَابِرٌ: وَالصَّفَرُ دَوَابُّ البَطْنِ.

وَحَدَّثَنِي عِيْسىٰ بن رَزِيْنٍ الكَلاَعِيُّ[١]: أَنَّ أَبَاهُرَيْرَةَ قَالَ: جِعْتُ جَوْعَتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ أَجُعْ مِثْلَهُمَا، إِحْدَاهُما لَيْلاً، وَالأُخْرَىٰ [نَهاراً] فَأَمَّا جُوْعي بالنَّهارِ فإِنِّي مَكَثْتُ ثَلاَثاً طَاوِياً عَلَىٰ المَاءِ القَرَاحِ فَدَخَلْتُ المَسْجدَ فَسُدِدْتُ فَخُيِّلَ لي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ في المَسْجِدِ أَصْفَرُ، فَسَقَطتُ عَلَىٰ رُكْبَتِيَّ فَقَامَ إِليَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِيَّ فقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وأُمِّي عَضَّنِي الصَّفَرُ، واستَحْيَيْتُ أَنْ أَشْكُوَ إِلَيْهِ الجُوْعَ، فَأَخَذَ بِيَدِيْ وَأَدْخَلَنِي بَيْتَهُ، ثُمَّ دَعَا الخَادِمَ فَقَالَ لَهَا: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ لَهُ: وَالَّذي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَقَدْ نَفَضْنَا الجُرَابَ. فَقَالَ: مَهْ، لا تَقُوْلِي ذٰلِكَ، ادخُلي فَانْظُرِي فإِنَّكِ إِنْ شَاءَ اللهُ سَتَجِدِيْنَ في أَكَارِعِ[٢] الجُرَابِ ونِثَارِهِ الطَّعامَ، وَزَوَايَا التَّابُوْتِ[٣] تُمَيْرَاتٍ وَكُعَيْكَاتٍ[٤]

---

(١) نقل عنه المُؤَلِّفُ في كتابه «التُّحف . . .» (صفة الفردوس) ولم أقف علىٰ أخباره.

(٢) أكارِعُ الجُرَابِ: أطرافُهُ، جاءَ في اللِّسان (كَرَعَ) «وكُراعُ كلِّ شيءٍ: طَرَفُهُ».

(٣) هو الصُّندوقُ الذي يُحرَزُ فيه المَتَاعُ.

(٤) تَصغيرُ كَعَكَاتٍ، والكَعْكُ مَشْهُورٌ فارِسِيٌّ مُعرَّبٌ. يُراجع: شفاء الغليل: ٢٢٥، وقصد =

وقُدَيْدَاتٍ[1]، فَدَخَلَتْ فَوَجَدَتْ مِثْلَ مَا قَالَ لَهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَخَرَجَت بِطَبَقٍ مَمْلُوْءٍ مِنْ ذٰلِكَ فَأَكَلْتُ حَتَّىٰ شَبِعْتُ، فَشَرِبْتُ حَتَّى رَوِيْتُ، وَرَجَعَتْ إِلَيَّ نَفْسِي، ثُمَّ قَبَضَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَلَىٰ بَطْنِي فَقَالَ: أباهِرٌّ لاَ صَفَرَ، إِنَّمَا يَقْتُلُ القَدَرُ، وَلِكُلِّ مَاءٍ دَوَابٌّ».

قَالَ عبدُالمَلك: فَقَدِ اسْتَبَانَ في هَـٰذا الحَدِيْثِ أَنَّ الصَّفَرَ الَّذِي أَرَادَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ مِن دَوَابِّ البَطْنِ وَلَيْسَ الشَّهْرَ؛ لأَنَّهُ جَوَابٌ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَضَّنِي الصَّفَرُ يَارَسُوْلَ اللهِ حِيْنَ استَحْيَا أَنْ يَشْكُوَ إِليه الجُوْعَ، فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ أَشْبَعَهُ: «أَبَاهِرٌّ لاَ صَفَرَ وَإِنَّما يَقْتُلُ القَدَرُ، وَلِكُلِّ مَاءٍ دَوَابٌّ»، فَصَدَقَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إِنَّ الصَّفَرَ من دَوَابِّ البَطْنِ حِيْنَ قَالَ: «وَلِكُلِّ مَاءٍ دَوَابٌّ»، فَالصَّفَرُ هُوَ مِنْ مَاءِ البَطْنِ، وَرُبَّما كَذَّبَ قَوْلَ العَرَبِ فِي الصَّفَرِ أَنَّه يَقْتُلُ وَيُعْدِيَ بِقَوْلِهِ: «لاَ صَفَرَ» يَقُوْلُ: لاَ يَقْتُلُ الصَّفَرُ وَلاَ يُعْدِي.

وَقَدْ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ البَصْرِيُّ[2]: أَنَّهُ سَمِعَ يُوْنُسَ بنَ حَبِيْبٍ يَسْأَلُ رُؤْبَةَ بنَ العَجَّاجِ عَنِ الصَّفَرِ، فَقَالَ: هِيَ حَيَّةٌ تَكُوْنُ في البَطْنِ تُصِيْبُ بعضَ النَّاسِ، وتُصِيْبُ بَعضَ المَاشيةِ، قَالَ: وَهِيَ أَعْدَىٰ مِنَ الجَرَبِ عِنْدَ العَرَبِ.

قَال عبدُالملك: وَيُقَالُ[3]: إِنَّها تَشْتَدُّ عَلَىٰ الإِنْسَانِ إِذَا جَاعَ وتُؤْذِيْهِ،

= السَّبيل: ٢/ ٤٠٠.

(١) جمعٌ مُصَغَّرٌ لِقَدِيْدة، والقَدِيْدُ: اللَّحْمُ المَمْلُوْحُ المُجَفَّفُ كذا في اللِّسانِ وغَيرِهِ.

(٢) ما نقله المؤلِّف عن ابن سَلاَّمٍ جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ هكذا: «قال أبوعُبَيْدَةَ: سمعتُ يونس يسأل رؤبة بن العَجَّاج عن الصَّفر فقال: هي حَيَّةٌ تكون...».

(٣) هو كلام أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ٢٦، وهو أيضاً هُناك موصول بكلامه السَّابق فلو أنَّ المؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ قال: «قال أبوعُبَيْدٍ» بدلاً من أن يقولَ: «قال عبدالملك» لكان =

وَفِي ذَلِكَ قَالَ أَعْشَىٰ بَاهِلَةَ ـ وَهُوَ يُثْنِي عَلَى صَاحِبٍ لَهُ ـ(١):

= أسلم وأصحّ.

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «يرثي رَجُلاً» وهو الصَّحِيْحُ. أَقُوْلُ: أَلاَ تَرَىٰ كَيْفَ أَفْسَدَ ابنُ حَبِيْبٍ ـ عَفَا اللهُ عنه ـ كَلاَمَ أَبِي عُبَيْدٍ ـ رَحِمَهُ الله ـ؟! وَفَرْقٌ كَبِيْرٌ بينَ الثَّنَاء وَالرِّثاء؟! وَقَصِيْدَةُ أَعْشَىٰ بَاهلةَ التي منها البيت مشهورةٌ جدًّا بين مَرَاثي العَرَب، قال أبوالعبَّاس المُبَرِّدُ في أول كتابه «التَّعازي والمَرَاثِي» ص: ١٣ (بابٌ من الشِّعر) مراثي الجاهلية المشهورة المستحسنة المستجادة المُقَدَّمة معلومةٌ موسومةٌ، منها قصيدة مُتَمِّمُ بن نُويرة في أخيه مالكٍ علىٰ أنَّ سائر أَشعاره غيرُ مذمومٍ. . . ثم ذَكَرَ قصيدةَ دُرَيْدِ بن الصِّمَّة في أخيه عبدالله، وقصيدة كعبِ بن سَعْدٍ الغَنَوِيِّ في أخيه، قال: ومنها قصيدةُ أعشىٰ باهلة أبي قُحافة وهي التي أولها:

إنِّـي أَتَتْنِـي لِسَـانٌ لاَ أُسَـرُّ بهـا　　　مِنْ عَلْوَ لاَ عَجَبٌ منها ولاَ سَخَرُ

ثُمَّ ذَكَرَ المُبَرِّدُ مراثي الخَنساء، وَلَيْلَىٰ الأخيليَّة، وَأَوْسِ بنِ حَجَرٍ، ولَبِيدِ بنِ رَبِيْعَة، والمُهلهل، فَجَعَلَ أعشىٰ باهلة في مقدِّمةِ أصحابِ المَرَاثِي، وَكَانَ الشَّرِيفُ المُرتَضَىٰ يقولُ: هي من المَرَاثي المُفضَّلةِ المشهورةِ بالبراعةِ والبلاغةِ، والقصيدةُ في ديوانه (الصُّبح المنير): ٢٦٦، والأصمعيَّات: ٨٧، والكامل: ١٤٣١، وحماسة ابن الشجرى، وخزانة الأدب: ١/ ١٩١ فما بعدها، وهي في رثاء المُنْتَشِرِ بن وَهْبٍ، ـ وقيل: ابنِ هُبَيْرَة ـ، قائدٌ، شُجاعٌ، مَشْهُورٌ، جَاهِلِيٌّ. وَذَكَرَ البَغْدَادِيُّ في الخِزَانةِ سببَ مقتَلِهِ فليُراجع من أَرَادَ ذٰلك هناك.

وَالأعشىٰ المذكورُ اسمه: عامرُبنُ الحارث بن رياح الباهِلِيُّ، أحد بني عارم بن عوف بن وائل ابن مَعن، ومَعْنٌ أبوباهلة، وباهلةُ امرأةٌ من هَمْدَان. شاعرٌ جاهليٌّ له أشعارٌ قليلةٌ مجموعة في (الصُّبح المنير): ٢٦٦ـ٢٦٩ ومن المَعْلوم أنَّ شاعرَنَا البَاهِلِيَّ الهَمْدَاني غيرُ أعشىٰ هَمْدَان عبدالرَّحمٰن بن عبدالله، فهٰذا الأخيرُ إسلاميٌّ أُمويٌّ مشاركٌ في الفتوح وله شِعْرٌ كثيرٌ.

أخبار أعشىٰ باهلة في: المؤتلف والمختلف: ١١، واللآلى للبكري: ٧٥، ورغبة الأمل: ١/ ١٩٠، وخزانة الأدب: ١٩١. وأول القَصِيْدَة:

هَاجَ الفُؤَادُ عَلَىٰ عِرْفَانِهِ الذِّكَرُ　　　وَزَوْرُ مَيْتٍ عَلَىٰ الأَيَّامِ يُهْتَصَرُ

=

لا يَتَأَرَّىٰ لما في القِدْرِ يَرْقُبُه وَلاَ يَعَضُّ عَلَىٰ شُرْسُوفِهِ الصَّفَرُ

قَالَ عَبدُالمَلكِ: وَإِيَّاهُ أَرَادَ قَيْسُ بنُ زُهَيْرِ بنِ جُذَيْمَةَ العَبْسِيُّ[1] - حينَ خَرَجَ عَنْ قَوْمِهِ هَائِماً في الفَيْفَاءِ للوَقَائِعِ الَّتي كَانَتْ منه فيهم حَتَّىٰ ضَلَّ وَجَاعَ، فَلَمَّا أَيْقَنَ بِالمَوْتِ نَقَشَ هَـٰذِهِ الأَبْيَاتِ في حَجَرٍ لِتُعرَفَ بِهَا مِيتَتُهُ:

إنَّ قَيْساً كَانَ مَنِيَّتُهُ مِن الهيَامِ وهْوَ مُنْطَلِقُ [١٥٧]

مَرَّ بِالوَادِيْ عَلَىٰ عَجَلٍ وَسِوَاهُ المَاءُ والوَرَقُ

فَمَلاَ مِنْ ذَاكَ حِشْوَتَهُ وشُجَاعِ البَطْنِ يَخْتَفِقُ

في دَرِيْسٍ لَيْسَ يَسْتُرُهُ رُبَّ حُرٍّ ثَوْبُهُ خَلِقُ

فإِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَشُجَاعُ البَطْنِ يَخْتَفِقُ» الصَّفَرُ.

قالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «لا يَحُلُّ المُمَرِّضُ عَلَى المُصِحِّ، وليُحلل المُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ» فالمُمَرِّضُ: ذُو المَاشِيَةِ المَرِيْضَةِ، والمُصِحُّ: ذُو المَاشِيَةِ الصَّحِيْحَةِ، يَقُوْلُ: لاَ يَأْتِي الرَّجُلُ بِمَاشِيَتِهِ المَرِيْضَةِ فَيَحُلُّ بِهَا عَلَىٰ الصَّحِيْحِ المَاشِيَةِ فَيُؤْذِيْهِ بِهَا، وَلِيَحلُلِ الصَّحِيْحُ حَيْثُ شَاءَ.

= قَدْ كُنْتُ أَعْهَدُهُ وَالدَّارُ جَامِعَةٌ وَالدَّهْرُ فِيهِ ذَهَابُ النَّاسِ وَالعِبَرُ

وفي آخرها:

السَّالِكُ الثَّغْرَ وَالمَيْمُوْنُ طَائِرُهُ سَمُّ الأَعَادِيْ لِمَنْ عَادَاهُ مُشْتَجَرُ

فَإِذْ سَلَكْتَ سَبِيْلاً كُنْتَ سَالِكَهَا فَاذْهَبْ فَلاَ يُبْعِدُكَ اللهُ مُنْتَشِرُ

(١) شاعرٌ جاهليٌّ، أحدُ فرسان بني عَبْسٍ، مَشْهُورٌ بدَاحس وَالغَبراء، أدركَ الإسلامَ، وَأَسْلَمَ، ثُمَّ ارتدَّ وَمَاتَ في عُمَان، جَمَعَ شعره عادل البيَّاتي ونشره في النَّجف سنة ١٩٧٢م.

له أخبارٌ في الأغاني: ١٧/ ٤٧، (٤٧٦) ويراجع مقدمة شعره. وفيها نقلاً عن الأشباه والنَّظائر للخالديين: ١/ ١٢٩، وسَرْح العُيُون: ١٤٠ أنَّ الأبيات للحُطَيئة، ولم أجدها في ديوان الحُطَيْئَة في آخر طبعة له سنة ١٤٠٧هـ، وذكر جامع شعر قيس قصة الشِّعر هُناك.

[شَرحُ غريبِ كتابِ الرُّؤيا][1]

[من موطأِ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ الحُلْمِ وَالرُّؤيا في حَدِيْثِ مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الرُّؤيَا من اللهِ، والحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ» [٢/ ٩٥٦ رقم (٤)].

قالَ عبدُالملك: الرُّؤيَا هيَ الحَسَنَةُ الَّتِي لَيْسَ فيها تَخْلِيْطٌ مِنَ الشَّيطان، ولا تَخْيِيْلٌ وَلاَ أُمُوْرٌ فَاحِشَةٌ. وَالحُلْمُ: هو الَّذي فِيْهِ تَهوِيْلُ الشَّيْطَانِ وتَخْلِيْطُهُ وتُعَبُّثُهُ بِالنَّائِمِ.

[شَرحُ غَريبِ كِتَابِ الشِّعْرِ][2]

[مِنْ مُوَطَّأ مَالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (القَصْدِ) و(التُّؤَدَةِ) في حديثِ مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّه كَانَ يَقُولُ: «القَصْدُ والتُّؤَدَةُ وحُسْنُ السَّمْتِ جُزْءٌ من خَمْسٍ وعِشْرِيْنَ جُزْءاً من النُّبُوَّةِ» [٢/ ٩٥٤ رقم (١٧)].

---

(١) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/٩٥٦، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٥، رواية سُويدٍ: ٤٧٥، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ١٣٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرّ: ٢٧/ ١١٦، والتَّعليق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٣٦٥، والمُنْتَقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٦٧، والقَبَس لابن العربي: ١١٣٥، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٣٠، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٣٥٠.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٤٧، ورواية أبي مُصْعَبِ الزُّهريِّ: ٢/ ١٢٥، ورواية سُويدٍ الحدثاني: ٤٧٦، ورواية محمد بن الحسن: ٣٣٠، والاستذكار: ٢٧/ ٥٩، والتَّعليق عَلَىٰ المُوطَّأ: ٢/ ٣٦١، والمُنْتَقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٦٦، وتَنوير الحَوَالك: ٣/ ١٢٣، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٣٣٤.

مَا تَفْسيرُ القَصْدِ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟ أَيَعْنِي القَصْدَ فِي المَعِيْشَةِ وَحْدَهَا؟

قَالَ[عَبدُالمَلكِ: لاَ]وَلَـٰكِنْ يَعْنِي القَصْدَ في الأُمُوْرِ كُلِّها، وَمِنْهُ قَوْلُ لُقْمَانَ لابْـنِهِ: ﴿ وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ ﴾[1] وَمِنْهُ قَولُ عَدِيِّ بنِ زَيْدٍ التَّمِيْمِيِّ أَيْضاً[2]:

أَقْصِدْ قَصْداً إِذَا مَشَيْتَ وأَبْصِرْ إِنَّ لِلقَصْدِ مَنْهَجاً وَجُسُوْراً

وَلَيْسَ القَصْدُ هَـٰهُنا في المَشْيِ القَصْدَ في المَشْيِ عَلَىٰ الأَقْدَامِ، وإِنَّمَا هُوَ تَمَثُّـلٌ للقَصْدِ في الأُمُوْرِ، وَالإِقْبَالِ عَلَىٰ مَا يَعْنِي، وَتَرك الإِفْرَاطِ وَالإِسْرَافِ والشِّنْعةِ في الأَشْيَاءِ كُلِّها. قَالَ: والتُّؤَدَةُ: من القَصْدِ أَيْضاً، وَهُوَ الرِّفْقُ في الأُمُوْرِ، وَالسَّكِيْنَةُ، وَالوَقَارُ، وَالحِلْمُ، وَالأَنَاةُ، وَأَشْبَاهُ هَـٰذَا كُلِّهِ دَاخِلٌ في القَصْدِ وَالتُّؤَدَةِ.

[شرحُ غَريب كتابِ السَّلام][3]

[من مُوَطَّأ مَالكِ بنِ أَنسٍ رحمه الله]

ـ وَسَألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ[4] عن شرحِ (السَّامِ)[5] في حَدِيْثِ مَالِكٍ

---

(١) سورة لقمان: الآية: ١٩.

(٢) ديوان عدي: ٦٦ وروايته:

* فَامْشِ قَصْداً إِذَا مَشَيْتَ وأَبْصِرْ *

(٣) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٥٩، ورواية أبي مُصعَبٍ الزُّهريِّ: ٢/ ١٣٧، ورواية سُوَيْدٍ الحَدثاني: ٤٧٩، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٣، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ١٣٤، والتَّعليق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٣٦٧، والمُنْتَقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢٧٩، والقبس لابن العَرَبيِّ: ١١٤١، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٣٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٥٧.

(٤) هذه الفقرة مؤخرة عن موضعها في الأصل في الصفحة التي تليها، وأكثر فقرات هَـٰذَا الكتاب (كتاب السَّلام) مُتَداخل مَعَ شرحِ (كتاب الاستئذان) الآتي بعده وقد حاولت وضع كل فقرة في مكانها.

(٥) في الأصل: «السَّامة».

الَّذي رَوَاهُ عن عَبدِ اللهِ بنِ دِيْنَارٍ، عن ابن عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ اليَهُوْدَ إِذَا سَلَّمَ أحدُهُم عَلَيْكُمْ[1] فإنَّما يَقُولُوْنَ: السَّامُ عليكُمْ فَقُلْ: عَلَيْكَ» [٢/ ٩٦٠ رقم (٣)].

قال عبدُالملك: السَّامُ: المَوْتُ[2]، فَإِنَّمَا كَانُوا يَعْنُوْنَ ـ لِغِشِّهِمْ لأَهْلِ الإِسْلَامِ ـ: المَوْتُ عَلَيكُمْ، فَلِذٰلِكَ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «فَقُلْ عَلَيْكُمْ» ولَم يَقُلْ: «وعَلَيْكَ» لأَنَّكَ إذا قُلت: «وَعَلَيْكَ» فَقَدْ حَقَّقْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ مَا قالَ لَكَ، ثُمَّ أشرَكْتَهُ مَعَكَ فِيْهِ، وَلٰكِنْ: «عَلَيْكَ» كَأَنَّه رَدٌّ عَلَيْهِ لِمَا قَالَ، وَدَفْعٌ لِشَتْمِهِ.

ـ وَسَألنَا عبدَالملك بنَ حَبِيْبٍ عن شَرْحِ قَوْلِ الرَّسُوْلِ ﷺ: في حَدِيْثِ مَالِكٍ «لا تَحَسَّسُوا وَلاَ تَجَسَّسُوا».

قال عبدُالملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «لا تَجَسَّسُوا» بالجِيْمِ[3] فَيَعْنِي: لاَ تَسْأَلُوا

(١) في الموطأ: «عليكم أحدهم».

(٢) التَّمهيد: ٥/ ٢٧٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥١٠، والنِّهاية: ٢/ ٤٢٦... وغيرها.

(٣) اللَّفظتان مشروحتان في غريب أبي عُبَيْد: ٤/ ٣٧٨، والغريبين: ٢/ ٦٤، والنِّهاية: ١/ ٢٧٢، ٣٨٤، ويُراجع: الزَّاهر لابن الأنباريِّ: ١/ ٤٧٣، والتَّمهيد: ١٨/ ٢١، والصِّحاح واللِّسان والتاج (جسس) و(حسس).

وما ذكره المؤلِّف هو رأي يَحيىٰ بن أبي كثير، وقال ابن الأنباري: «يقال: قد تجسَّسَ الرَّجُلُ وتَحَسَّسَ بمعنى واحدٍ، هذا إجماعُ أهلِ اللُّغةِ، وقد فرَّق بين التَّجَسُّسِ والتَّحَسُّسِ يحيىٰ بن أبي كثير...» وقال الحافظ ابنُ عَبْدِالبرِّ: «لفظتان معناهما واحدٌ، وهو البحثُ والتَّطَلُّبُ لمعايبِ النَّاسِ ومساويهم إذا غابت واستترت، لم يحل لأحدٍ أن يَسْأَلَ عنها، ولا يكشفَ عن خَبَرَهَا... وأصلُ هذه اللَّفظةِ ـ في اللُّغة ـ من قولِكَ: حسَّ الثَّوْبَ؛ أي: أَدْرَكَهُ بِحِسِّهِ وجَسِّه، من المَحَسَّة والمجسَّةِ وَذٰلك حَرَامٌ كالغِيْبَةِ أو أشدّ من الغيبةِ قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ [الحجرات: الآية: ١٢] ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا۟﴾ =

النَّاسَ عَنْ عَوْرَاتِ إِخْوَانِكُمْ. وأمَّا قَوْلُهُ: «لا تَحَسَّسُوا» بالحاءِ فَيَعْنِي لا يَلِي أَحَدُكُمْ استِمَاعَ مَا يَقُولُ فِيْهِ أَخُوهُ وَلاَ اطلاع عَوْرَةِ أَخِيْهِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَالمَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الغَادِيَاتِ والرَّائِحَاتِ) [١٥٩] في حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ: أنَّ رَجُلاً سَلَّم عَلَىٰ عَبْدِاللهِ بن عُمَرَ فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَالغَادِيَاتُ وَالرَّائِحَاتُ، فَقَالَ ابنُ عُمَرَ: وَعَلَيْكَ السَّلاَمُ أَلْفاً، ثُمَّ كأنَّه كَرِهَ ذٰلِكَ.

قَالَ عبدُالملكِ: الغَادِيَاتُ وَالرَّائِحَاتُ: - في كَلاَمِ العَربِ - هي الطَّيْرُ، وإنَّما كَرِهَ ابنُ عُمَرَ تَعَمُّقَ الرَّجُلِ في سَلاَمِهِ، وَفِي مثله قال ابنُ عبَّاسٍ: انْتَهَىٰ السَّلام إلى البَرَكَةِ.

[شرحُ غَريبِ كتابِ الاستِئْذَان][1]

[من مُوَطَّأ مَالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

- وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الفدَّادِيْن) في حَدِيْثِ مَالكٍ [١٥٨]

= فَالقرآن والسُّنة وَرَدَا جَمِيْعاً بِأَحْكَامِ هَـٰذَا المَعْنَىٰ...».

وفي النِّهاية: «وقيلَ: التَّجسُّسُ - بالجيم -: أن يَطْلُبَهُ لغَيْرِه، وبالحَاءِ: إن يَطلبَهُ لنفسه، وَقيلَ - بالجيم -: البَحْثُ عن العَوْرَاتِ، وَبالحَاءِ: الاسْتِمَاعُ...».

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٣/ ٩٦٣، ورواية أبي مُصعبٍ الزُّهريِّ: ٢/ ١٣٩، ورواية سُوَيْدٍ الحَدَثَاني: ٤٨١، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٠، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ١٥١، والتَّعليق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٣٦٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَليد: ٧/ ٢٨٣، والقَبَس لابن العَرَبيِّ: ١١٤٤، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٤٣، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٣٦٢، وكشف المُغَطَّىٰ: ٣٦٢.

الذي رَوَاهُ عن أَبي الزِّناد، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الكُفرِ نَحْوَ المَشْرِقِ، وَالفَخْرُ والخُيَلاَءُ في أهلِ الخَيْلِ وَالإبلِ، وَالفَدَّادُونَ أهلُ الوَبَرِ، والسَّكينةُ في أَهْلِ الغَنَمِ» [٢/ ٩٧٠ رقم (١٥)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: الفَدَّادُونَ: هُمْ أَهْلُ الجَفَاءِ، كَذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ(١)، وَقَوْلُهُ: «أَهْلُ الوَبَرِ» يَقُوْلُ: هُمْ أَهْلُ الإبل فِيْهِمُ الجَفَاءُ، تَقُوْلُ مِنه قَدْ فَدَّ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَفِدُّ فَدِيْداً: إِذَا جَفَا وعَلاَ صَوْتُهُ، قَالَ الرَّاجِزُ(٢):

أُنْبِئْتُ أَخْوَالِيْ بَنِي يَزِيْدُ ... ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيْدُ

يَقُوْلُ: لَهُمْ جَفَاءٌ وَصِيَاحٌ، وَقَدْ بَلَغَنِي(٣) «أَنَّ الأَرْضَ إِذَا دُفِنَ فِيْهَا الإِنْسَانُ قَالَتْ لَهُ: لَرُبَّما مَشَيْتَ عَلَيَّ فدَّاداً»، تَقُوْلُ: جَافِياً عَاتِياً صَيَّاحاً مُخْتَالاً.

---

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠٣، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٢٩١، والغريبين: ١٤٢١، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ١٨٠، والفائق: ٣/ ٩٣، والنِّهاية: ٣/ ٤١٩. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١١٣، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٧٣، ومجمل اللُّغة: ٧٠١، والتَّمهيد: ١٨/ ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ومختصر العين: ٢/ ٢٩٥، والأفعال للسَّرقُسطيِّ: ٤/ ٣٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فدد).

(٢) يُنسبان إلىٰ رُؤْبة بن العَجَّاج في ملحقات ديوانه: ١٧٢، وهما في مجالس ثعلب: ١١٢، وأفعال السَّرقُسطي: ٤/ ٣٨، وشرح المفصَّل للخُوارَزْمِيِّ (التَّخمير): ١/ ١٦٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١/ ٢٨، وخزانة الأدب: ١/ ١٣٠ . . . وغيرها.
وأنشدَ السَّرَقُسْطِيُّ في «الأفعال»:

جَمَعْتُ لَهُمْ مَجْداً ضَعِيْفاً وَمَشْهَداً ... ضَعِيْفاً وَأَعْيَاراً لَهُنَّ فَدِيْدُ

وأنشد أيضاً [للمعلوط بن بدل القُريعي]:

أَعَاذِلُ مَا يُدْرِيْكَ أَنْ رُبَّ هَجْمَةٍ ... لأَخْفَافِهَا فَوْقَ المِتَانِ فَدِيْدُ

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ومنه الحديث الذي يروىٰ: «أَنَّ الأرضَ . . .».

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ، عن هُشَيْمِ بنِ بشيرٍ، عن زِيَادٍ، عَنِ الحَسَنِ، عن قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ التَّمِيْمِيِّ: أنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: «أَهْلُ الإبلِ أَهْلُ الجَفَاءِ»[1]. وقد أكثرَ العِرَاقِيُّون في شَرْحِ الفدَّادِيْنَ، وَذَهَبُوا به إلى غَيْرِ مَذْهَبٍ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (شَعَفِ الجِبَالِ) في حديث مالكٍ** الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حَيْنَ قَالَ: يُوْشِكُ أَنْ يَكُوْنَ خَيْرُ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ وَمَوَاقِعَ القَطْرِ، يَفِرُّ بِدِيْنِهِ مِنَ الفِتَنِ» [٢/ ٩٧٠ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ: شَعَفُ الجبالِ: رُؤُوس الجِبَالِ[2].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المَشْرُبَة) في حَدِيْثِ مَالكٍ** الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ بغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَىٰ مَشْرُبَتُهُ فتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ فَيَنْتَقِلُ طَعَامُهُ، فإِنَّما تَخْزِنُ لهم ضُرُوْعُ مَوَاشِيْهِمْ أَطْعِمَتَهُمْ، لاَ يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إلاَّ بإِذْنِهِ». [٢/ ٩٧١ رقم (١٧)].

قال عبدُالملكِ: المَشْرُبَةُ: الغُرْفَةُ الَّتِي يَخْزِنُ الرَّجُلُ فيها طَعَامَهُ وَمَعَاشَ أَهْلِهِ[3].

ـ **وَسَأَلْنَا عَبْدَالمَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المَضْنُوكِ) في حَدِيْثِ مالكٍ** الَّذِي رَوَاهُ عن عبدِاللهِ بن أَبِي بَكْرِ بن حَزْمٍ، عن أبيه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ عَطَسَ فَشَمِّتْهُ، ثمَّ إن عَطَسَ فشمِّتهُ، [ثم إن عَطَسَ فشمِّتْهُ، ثُمَّ إِنْ

---

(١) قال أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١٨/ ١٤٤ ـ بعد ذكر حديث قيس بن عاصم ـ: «قال أبوعمر: ليس إسناد هذا اللَّفظ بالقائم وقد صحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: «مَنْ لَزِمَ البادِيةَ جَفَا».

(٢) اللِّسان: (شعف).

(٣) في النِّهاية: ٢/ ٤٥٥ (المَشْرُبَةُ ـ بالضمِّ والفتحِ ـ: الغُرْفَةُ».

عَطَسَ] فَقُلْ: إِنَّكَ مَضْنُوكٌ» [٢/ ٩٦٥ رقم (٤)].

قَالَ عَبدُالملك: المَضْنُوكُ: المَزْكُومُ[١]. وَقَوْلُهُ: «شَمِّتْهُ» مَعْنَاهُ [١٦٠] ادعُ لَهُ، قُلْ: يَرْحَمُكَ اللهُ، التَّشْمِيْتُ: الدُّعَاءُ في كَلَامِ العَرَبِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المَحْنُوذِ) في حَدِيْثِ مالكٍ** الَّذِي رَوَاهُ عَنِ ابنِ شِهَابٍ في الضَبِّ المَحْنوذِ الذي قُرِّبَ إِلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقَالَ: إنَّه لَمْ يَكُنْ بأَرْضِ قَوْمِي فأَجِدُنِيْ أَعَافُهُ، فَاجْتَرَّهُ خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ إِلَىٰ نَفْسِهِ فأَكَلَهُ ورَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْظُرُ» [٢/ ٩٦٨ رقم (١٠)].

قال عبدُالملك: المَحْنُوذُ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ: المَشْوِيُّ[٢].

- **وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (النُّضَّاحِ) في حديثِ مالكٍ** الَّذِي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ: «في الَّذِي اسْتَأْذَنَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ في إِجَارَةِ الحَجَّامِ. قَالَ: فَنَهَاهُ عَنْهَا فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ ويَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ: أَعْلِفْهُ نُضَّاحَكَ» [يعني:][٣] رَقِيْقَكَ [٢/ ٩٧٤ رقم (٢٨)].

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٢٧٥، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٠، والنِّهاية: ٣/ ١٠٣ قال: «والضُّناك ـ بالضمِّ ـ الزُّكامُ، يقالُ: أضنكه الله وأزكمه، والقياسُ أن يُقالَ: هو مُضْنَكٌ ومُزْكَمٌ لَـٰكنَّه جاء علىٰ أُضنِكَ وأُزْكِمَ» وفي الجمهرة: ٢/ ٩١٠، ٩١١: «وضُنِكَ الرَّجُلُ وضُئِكَ هو مَضْنُوكٌ ومضؤُوكٌ: إذا زُكم، والضُّناكُ: الزُّكامُ». وزاد أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سلام في غريب الحديث: «وفيه لغتان أيضاً: يقال: رجلٌ مَضْؤُوْدٌ ومملُوْءٌ، والاسم منهما: الضُّؤدة والمُلاءة قالهما اليزيدي علىٰ مثال فُعْلَة بجزم العين...» وبعده كلام مفيدٌ تجده هُناك. وَذَكَرَ الحافظُ أبوعُمَرَ بن عبدِالبرِّ الحَدِيْثَ في التَّمهيد: ١٧/ ٣٢٥ ولم يَشْرَحْ اللَّفظةَ علىٰ غيرِ عادتِهِ رحمه الله.

(٢) اللِّسان: (حنذ).

(٣) عن الموطأ.

قَالَ عبدُالملك: النُّضَّاحُ: الَّذين يَسْقُوْنَ النَّخِيْلَ، وَوَاحِدُهُم نَاضِحٌ من الغِلْمَانِ، وَمِنَ الإبلِ[1]، وإنَّما يَفْتَرِقُون في الكَثِيْرِ، وَالكَثِيْرُ من نَاضِحِ الإبلِ: نَوَاضِحٌ، وَمِنَ الغِلْمان: نُضَّاحٌ.

- وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الدَّاء العُضَالِ) في حَدِيْثِ مَالِكٍ الذي رَواه عن كَعْبِ الحَبْرِ[2] إذْ قالَ لعُمر بن الخَطَّابِ حين أراد الخُرُوجَ إلى العراق: «لا تَخْرُجْ إليها ياأميرَ المؤمنين فإنَّ بها تِسعةَ أَعْشَارِ السِّحرِ، وبها فَسَقَةُ الجنِّ، وبها الدَّاءُ العُضَالُ». [٢/ ٩٧٥ رقم (٣٠)].

قال عبدُالملك: يَعني الهَلاَكَ في الدِّين. ولقد أخبَرَني مُطَرِّفٌ أنَّهم سَأَلُوا مَالِكاً عن تَفْسِيْرِ الدَّاءِ العُضَالِ فِي هَـٰذَا الحَدِيْثِ فَقَالَ: هُوَ أَبُوحَنِيْفَةَ وَأَصْحَابُه[3]،

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٣/٢٥٧، والنِّهاية: ٤/ ٦٩، قال: «ومنه الحديث: أعلفه نُضَّاحَكَ» هكذا جاء في روايةٍ، وفسره بعضُهم بالرَّقيقِ الَّذين يكونُون في الإبلِ، فالغِلْمَانُ نُضَّاحٌ، والإبلُ: نَوَاضِح».

(٢) في الأصل: «الخير».

(٣) نَقَلَ أَبُوالوَلِيْدِ البَاجِيُّ في المُنْتَقَىٰ: ٧ / ٣٠٠ كَلاَمَ المُؤَلِّفِ هَـٰذَا وَعَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَقَالَ أَبُوجَعْفَر الدَّاوُدِيُّ: هَـٰذَا الَّذي ذَكَرَهُ ابنُ حَبِيْبٍ - إِنْ كَانَ سَلِمَ مِنَ الغَلَطِ وَثَبَتَ - فَقَدْ يَكُوْنُ ذٰلِكَ مِنْ مَالِكٍ فِي وَقْتِ حَرَجٍ اضْطَرَّهُ لِشَيْءٍ ذُكِرَ لَهُ عَنْهُ فَضَاقَ به صَدْرُهُ فَقَالَ ذٰلِكَ، وَالعَالِمُ قَد يَحْضُرُهُ ضِيْقُ صَدْرٍ فَيَقُوْلُ مَا يَسْتَغْفِرُ اللهَ عَنْهُ بَعْدَ وَقْتٍ إِذَا زَالَ غَضَبُهُ. قَالَ القَاضِي أَبُوالوَلِيْد - رَضِيَ اللهُ عَنْه -: وَعِنْدي أَنَّ هَـٰذِهِ الرِّوَايَةَ غَيْرُ صَحِيْحَةٍ عَن مَالِكٍ؛ لأَنَّ مَالِكاً - رَضِيَ اللهُ عَنْه - عَلَىٰ مَا يُعْرَفُ من عَقْلِهِ وَعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَدِيْنِهِ، وَإِمْسَاكِهِ عن القَوْلِ في النَّاسِ إِلاَّ بِمَا يَصِحُّ عندَهُ وَثَبَتَ، لَم يَكن لِيُطْلِقَ عَلَىٰ أَحَدٍ من المُسْلِمِيْنَ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْهُ، وَمِنْ أَصْحاب أبي حَنِيْفَةَ عَبْدُالله بنُ المُبَارَكِ، وَقَد شُهِرَ إِكرامُ مَالِكٍ لَهُ، وَتَفْضِيْلُهُ إِيَّاهُ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَالِكاً ذَكَرَ أَبَاحَنِيْفَةَ بالعِلْمِ بِالمَسَائِلِ، وَأَخَذَ أَبُوحَنِيْفَةَ عَنْهُ أَحَادِيْثَ، وَأَخَذَ عَنْهُ مُحَمَّد بن =

وَذٰلِكَ أَنَّه ضَلَّلَ النَّاسَ بِوَجْهَيْنِ؛ بالإرْجَاءِ، وَبِنَقْضِ السُّنَنِ بالرَّأي. فَهُوَ عِنْدَنَا أَشْأَمُ مُوْلُوْدٍ في الإسْلَامِ ضَلَّ بِهِ بَشَرٌ كَثِيْرٌ، وَهُمْ مُتَمَادُون في الضَّلَالِ بِمَا يَشْرَعُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ.

قَالَ عبدُالملكِ: ومنه قَوْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: حِيْنَ أَشَارَ نَحْوَ العِرَاقِ فَقَالَ: «أَلاَ إنَّ الفِتْنَةَ هَـٰهُنا، أَلاَ إنَّ الفِتْنَةَ هَـٰهُنا حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَان» يَعْنِي: الفِتْنَةُ في الدِّينِ، وَكَثْرَةَ [١٦١] البِدَعِ وَالسِّحْرِ وَالشَّرِّ وَالفَاحِشَةِ، وَمَا فِيْهَا مِنْ صُنُوفِ البَلَاءِ.

- وَسَأَلْنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَن نَافعٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «نَهَىٰ عَنْ قَتْلِ الحَيَّاتِ الَّتِي في البُيُوْتِ إلاَّ ذَا الطُّفيَتَيْنِ وَالأَبْتَرِ، فإنَّهُمَا يَخْطَفَانِ البَصَرَ، ويَطْرَحَانِ مَا فِي بُطُوْنِ النِّسَاءِ» [٢/ ٩٧٦ رقم (٣٢)].

قَالَ عبدُالمَلِكِ: الطُّفْيَةُ: هِيَ خُوْصَةُ المُقْلِ[١]، وكَثِيْرُها: طُفيٌ، فإنَّما

= الحَسَن «المُوَطَّأ» وَهُوَ مِمَّا أَرْوِيْهِ عن أبي ذَرٍّ عبد بن أحمد ـ رضي الله عنه ـ وَقَدْ شُهِرَ تَنَاهِي أَبِي حَنِيْفَة في العِبَادَةِ، وَزُهْده في الدُّنْيَا، وَقَد امْتُحِنَ وَضُرِبَ بِالسَّوْطِ عَلَىٰ أَنْ يَلِيَ القَضَاءَ فَامْتَنَعَ، وَمَا كَانَ مَالِكٌ لِيَتَكَلَّمَ في مِثْلِهِ إلاَّ بما يَلِيْقُ بفَضْلِهِ، وَلاَ نَعْلَمَ أَنَّ مَالِكاً تَكَلَّمَ فِي أَحَدٍ مِن أَهْلِ الرَّأي، وَإنَّمَا تَكَلَّمَ في قَوْمٍ من أَصْحَابِ الحَدِيْثِ من جِهَةِ النَّقْلِ، وقد رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَد أَدْركتُ بالمَدِيْنَةِ قَوْماً لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عُيُوْبٌ فَبَحَثُوا عَنْ عُيُوْبِ النَّاسِ فَذَكَرَ النَّاسُ لَهُمْ عُيُوْباً، وَأَدْرَكْتُ بِهَا قَوْماً كَانَتْ لَهُم عُيُوْبٌ سَكَتُوا عَنْ عُيُوْبِ النَّاسِ فَسَكَتَ النَّاسُ عَنْ عُيُوْبِهِمْ، فَمَالِكٌ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يُزَهِّدُ النَّاسَ في العُيُوْبِ، وَمِن أَينَ يَبْحَثُ عَن عُيُوْبِ النَّاسِ؟! وَكَيْفَ يَذْكُرُ الأئمَّةَ بما لاَ يَلِيْق بفَضْلِهِ؟! وَقَدْ ذكرتُ في كتاب «فرق الفقهاء» ما نُقِلَ عَنْهُ في ذٰلِكَ وَبَيَّنْتُ وُجُوْهَهُ واللهُ أعلمُ وأَحْكَمُ».

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْد: ١/ ٥٥، ٥٦، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٥، والنِّهاية: ٣/ ١٣٠. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٩٢٢، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٣٢، ومجمل اللُّغة: ٥٨٤، =

شبَّه الخطَّين الَّذين عَلَىٰ ظَهْرِهِ بخُوصَتَيْنِ مِنْ خُوصِ المُقْلِ، قَالَ أَبُوذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ[1]:

عَفَتْ غَيرَ نُؤْيِ الدَّارِ مَاإنْ تَبِيْنُهُ   واقطاع طُفْيٍ قَدْ عَفَتْ في المَعَاقِلِ

قال عبدُالملكِ: أمَّا الأبترُ: فالقَصيرُ الذَّنبِ من الحيَّاتِ، وهو الأفعُوان[2].

قال عبدُالملكِ: وإنَّما نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عن قَتْلِ حَيَّاتِ البُيُوتِ قبلَ الإِذْنِ لِقَوْلِهِ في حَدِيْثِ الأنْصَارِيِّ الَّذي مَاتَ يَوْمَ قتلَ الحَيَّةَ «إنَّ بالمَدِيْنَةِ جِنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئاً فآذِنُوْهُ ثَلاَثاً، وَإِنْ بَدَا لَكُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ فَاقْتُلُوْهُ فإنَّما هُوَ شَيْطَانٌ»[3]. وَقَدْ كَانَ ابنُ وَهْبٍ يَذْكُرُ أَنَّ عَوَامرَ البُيُوت قَدْ تتبَدَّىٰ في صورةِ حيَّةٍ رَقِيْقَةٍ فَيَنْبَغِي أَن تُؤْذَنَ الحَيَّاتُ بالمَدِيْنَةِ وَبِغَيْرِ المَدِيْنَةِ قَبْلَ أن تُقْتَلَ. وأمَّا حَيَّاتُ الصَّحَارَىٰ وَالطُّرق فلا تُؤْذَنَ، كَذٰلِكَ كَانَ مَالِكٌ يَقُوْلُ:[4]

قيل لعبدالملك: فَكَيْفَ إِيْذَانُهَا؟

فَقَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُالله بنُ مُوْسَىٰ، عن ابنِ أَبِي لَيْلَىٰ[5]، عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ: «أَنَّ رَجُلاً أتىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الحيَّاتِ الَّتي تَكُوْنُ فِي

= والتَّمهيد: ١٦/ ٢٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (طفىٰ). ونَصُّ المؤلِّف كلُّه لأبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث عن الأصمعي صدره بقوله: قال الأصمعيُّ: الطفيةُ: خوصة المُقل. . . ».

(١) شرحُ ديوان الهُذَليِّين: ١/ ١٤٠، وروايته: (عفا) و(أبينه).

(٢) قال أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١٦/ ٢٣ «قال أبوعمر: يُقال: إنَّ ذا الطُّفيين حَنَشٌ يكونُ علىٰ ظهره خَطَّان أبيضان، ويُقَالُ: إنَّ الأبترَ: الأَفْعَىٰ، وقيلَ: إنَّه حَنَشٌ أبترٌ كأنَّه مقطوعُ الذَّنَبِ، وقال النَّضرُ بنُ شُميل: الأبترُ من الحيَّاتِ: صِنفٌ أَزْرَقُ، مَقْطُوْعُ الذَّنبِ، لا تنظر إليه حَامِلٌ إلاَّ أَلْقَتْ ما في بَطْنِهَا واللهُ أَعْلَمُ».

(٣) التَّمهيدِ: ١٦/ ٢٦ مع اختلاف لفظه.

(٤) في التَّمهيد: وقال آخرون. . .

(٥) حديث ابن أبي ليلىٰ في التَّمهيد: ١٦/ ٢٦ بلفظٍ مُخْتلفٍ، وهو أيضاً في سُنَنِ أبي دَاوُدَ.

البُيُوتِ، فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إذا رأيتُمْ شَيْئاً مِنْهَا فقولُوا: أُنْشِدُكُنَّ العَهْدَ الذي أَخَذَ عَلَيْكُنَّ نُوْحٌ، أُنشِدُكُنَّ العَهْدَ الَّذي أَخَذَ عَلَيْكُنَّ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ أَنْ تُؤْذُونَـنَا أَوْ تَظْهَرْنَ لَنَا، فَإِنْ رَأَيْتُمْ مِنْهُنَّ شَيْئاً بَعْدَ ذٰلِكَ فَاقْتُلُوْهُ».

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الزِّوَاءِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أنَّه كانَ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ في الغَرْزِ وهو يُرِيْدُ السَّفَرَ يَقولُ: بِسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ أَنتَ الصَّاحِبُ في السَّفَرِ، والخَلِيْفَةُ في الأَهْلِ، اللَّهُمَّ ازْوِ لَنَا الأرضَ، وهَوِّنْ علينا السَّفَرَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوْذُ بِكَ من وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَمِنْ كَآبَةِ المُنْقَلَبِ، وَسُوْءِ المَنْظَرِ، في الأَهْلِ وَالمَالِ». [١/ ٩٧٧ رقم (٣٤)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: أمَّا قولُهُ: «اللَّهُمَّ ازْوِ لَنَا الأَرْضَ» فَيَعْنِي: اطْوِ لَنَا الأَرْضَ وَقَرِّبْ لَنَا بُعْدَهَا، ومنه الحَدِيْثُ الَّذي [١٦٢] حَدَّثَنِيْهِ إِسْمَاعِيْلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ، عن إِسْمَاعِيْلَ بنِ إبرَاهِيْمَ بنِ عُقْبَةَ، عن أَيُّوبَ، عن أَبِي قِلابَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ[١]: «زُوِيَتْ لِيَ الأرضُ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَها ومَغَارِبَها، وسيَبْلُغُ مُلْكُ أمَّتي ما زُوِيَ لي منها».

قَالَ عبدُالملكِ: وهوَ بالتَّخْفِيفِ، يَقُولُ: طُوِيَتْ لِيَ الأَرْضُ، وَقُرِّبَ لي بُعْدُهَا، وجُمِعَ لِيَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. [وَيُقَالُ: انْزَوَىٰ القَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلىٰ بَعْضٍ:][٢] إِذَا تَدَانَوا وتَضَامُّوا، والاسْمُ منه: الزِّوَاءُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَدْ تَجْرِي هٰذِهِ الكَلِمَةُ أَيْضاً فِيْمَا تَقَبَّضَ وَاجْتَمَعَ وتَشَنَّجَ[٣]،

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣.

(٢) عن غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣، ٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٤٧، والفائق: ٢/ ١٢٨، والنِّهاية: ٢/ ٣٢٠، ويُراجع: الجمهرة: ١٣١، ٢٣٧، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٢٧٦، =

وَالعَربُ تَقُوْلُ: قَدْ انْزَوَت الجِلْدَةُ في النَّارِ: إِذَا تَشَنَّجَتْ وتقبَّضَت. ومن ذٰلِكَ حَدِيْثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ؛ حينَ قَالَ: «إنَّ المَسْجِدَ لَيَنْزَوِيْ من النُّخَامَةِ كَمَا تَنْزَوِيْ الجِلْدَةُ في النَّارِ» إِذَا انقَبَضَتْ وَاجْتَمَعَتْ، يَعني: إنَّ المَسْجِدَ يَتَقَبَّضُ من النُّخَامَةِ ويَلْتَوِيْ كَرَاهِيَةً لَهَا، وَهُوَ مِثْلُ الحَدِيْثِ الَّذِي حَدَّثَنِي الحِزَامِيُّ، عن مَعْنِ بنِ عِيْسَىٰ، أَنَّ كَعْباً قَالَ: «مَا مِنْ مَسْجِدٍ يُبْنَىٰ للهِ إلاَّ لَهُ عَينَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَتَكَلَّمُ بِهِ، وإنَّه لَيَلْتَوِيْ مِنَ النُّخَامَةِ كَمَا تَلْتَوِيْ الدَّابَّةُ مِنَ السَّوْطِ وَالقَضِيْبِ».

قال عبدُالملكِ: ومثلُهُ أيضاً الحَدِيْثُ الَّذِي حَدَّثَنِي أَبُوصَالِحِ الجُهَنِيُّ[1]، عن مُعَاوِيَةَ بنِ أَبي صَالِحٍ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَتَزَوَّجُ أَحَدُكُمُ المَرْأَةَ الشَّابَّةَ الرَّطْبَةَ حَتَّى إِذَا تَزَوَّىٰ جِلْدُهَا وتَقَبَّضَ بَطْنُهَا طَلَّقَهَا، اللهَ اللهَ في النِّسَاءِ، ثُمَّ اللهَ اللهَ في النِّساءِ».

قَالَ عبدُالملكِ: يَقُولُ: إِذَا تَقَبَّضَ جِلْدُهَا وَتَشَنَّجَ مِنَ الكِبَرِ، وقَعَدَتْ عن الوَلَدِ طَلَّقَهَا، وإنَّمَا يَعْنِي ذَهَابَ الشَّبَابِ وَإِقْبَالَ الكِبَرِ. فَمَعْنَىٰ الزَّوَاءِ في جَمِيْعِ هَـٰذِهِ الأَحَادِيْثِ قَرِيْبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، إنَّمَا هُوَ انْطِوَاءُ الشَّيْءِ واجْتِمَاعُهُ، وَتَقَبُّضُهُ وَتَشَنُّجُهُ، كَذٰلِكَ قَالَ لِي مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ البَصْرِيُّ، وَأَنْشَدَنِي قَوْلَ أَعْشَىٰ بَكْرِ بنِ وَائِلٍ[2]:

= ومجمل اللُّغة: ٤٤٣، والتَّمهيد: ٢٤/ ٣٥٢، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (زَوَىٰ).

(١) لم أقف عليه لعدم ظُهُوْرِ اسمِهِ، وقد يكون مَجْهُولاً.

(٢) لم يُنشده مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ، إنَّمَا نَقَلَهُ من غَرِيْبِ أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٤ والنَّصُّ الَّذي أَوْرَدَهُ المُؤلِّفُ هُنا، وفي أَغْلَبِ مباحث الكتاب اللغوية لأبي عُبَيْدٍ مع مُحاولة المؤلِّف جَحْدَ ذلك وإنكارَهُ، والرِّواية عن شُيُوخِهِ بأسانيد هي لأبي عُبَيْدٍ مع زيادة شَيْخِهِ في أَعْلَىٰ الإسنادِ. وقد أَوْضَحْتُ ذٰلك في مواضع من التَّعليق وأشرتُ إليه في المقدمة. وبيتا الأعشىٰ في ديوانه (الصُّبح =

يَزِيْدُ يَغُضُّ الطَّرْفَ عَنِّي كأنَّما ... زَوَىٰ بَيْنَ عَيْنَيْه عليَّ المَحَاجِمُ

فلايَنْبَسِطْ مابَيْنَ عَيْنَيْكَ مَاانْزَوَىٰ ... ولا تَلْقَنِيْ إلاَّ وأنفُكَ رَاغِمُ

الزَّوَاءُ: ـ هَـٰهُنا ـ تَقَبُّضُ جِلْدَةِ ما بينَ العَينين، وذٰلك يكونُ من تَقْطِيْبِ الرَّجُلِ.

قَالَ عَبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «أَعوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ» فَمَعْنَاهُ: شِدَّةُ النَّصَبِ ومَشَقَّةُ السَّفرِ. وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فإِنَّ الوَعثاءَ وَالوَعَثَ[1]: كلُّ ما استَوْعَرَ من الأَرْضِ وَهِيَ الحُزُونَةُ كلُّهَا، وَكَذٰلِكَ ما استَوْعَرَ مِنَ الأَشْيَاءِ كُلِّها

= المنير): ٥٨ من قصيدةٍ جيِّدةٍ يهجو بها يَزيدَ بنَ مُسهرٍ الشَّيْبَانِيَّ، وقد هجاه في قصيدته المشهورة

* وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ *

وأَوَّلُ القَصِيْدَةِ التي منها الشَّاهد:

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لاَمَ لاَئِمُ ... غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ ... تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

مُبَتَّلَـةٌ هَيْفَـاءُ رَوْدٌ شَبَـابُهَـا ... لَهَا مُقْلَتَا رِئْمٍ وَأَسْوَدُ فَاحِمُ

وَوَجْهٌ نقيُّ اللَّوْنِ صَافٍ يَزِيْنُهُ ... مَعَ الحَلْيِ لَبَّاتٌ لَهَا وَمَعَاصِمُ

ثُمَّ قَالَ:

رَأَيْتُ بَنِي شَيْبَانَ يَظْهَرُ مِنْهُمُ ... لِقَوْمِيَ عَمْداً نِغْصَةٌ وَمَظَالِمُ

فَإِنْ تُصْبِحُوا أَدْنَىٰ العَدُوِّ فَقَبْلَكُمْ ... مِنَ الدَّهْرِ عَادَتنا الرِّبَابُ وَدَارِمُ

وَسَعْدٌ وَكَعْبٌ وَالعِبَادُ وَطَيِّءٌ ... وَدُوْدَانُ فِي أَلْفَافِهَا وَالأَرَاقِمُ

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢١٩، وغريب الحربي ٧٣١، وغريب ابن الجوزي: ٢/٤٧٦، والفائق: ٤/٧١، والنِّهاية: ٥/٢٠٦، ويراجع: العين: ٢/٢٣١، ومختصره: ١/٢٠٣، وجمهرة اللُّغة: ٤٢٧، وتهذيب اللُّغة: ٣/١٥٣، ومجمل اللُّغة: ٩٣١، والمُحكم: ٢/٢٤٣، والأفعال للسَّرقُسطِيِّ: ٤/٢٤٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (وَعَثَ).

واشتَدَّ فَهِيَ وَعْثَاءُ. قَالَ الكُمَيْتُ ـ يُخَاطِبُ [قُرَيْـ]ـشياً[1] في انْتِمَاءِ جُذَام إليها، وَذٰلِكَ أنَّ جُذَاماً في نَسَبِهَا ابنُ أَسَدَةَ بنِ خُزَيْمَةَ[2] أَخُو أَسَدِ بنِ خُزَيْمَةَ ـ:

---

(١) في الأصل: «شيئا»، وَهٰكذا صحةُ العِبَارَةِ ـ فيما أَظُنُّ ـ؛ لأنَّ البيتَ من قصيدةٍ جيِّدةٍ طَوِيْلَةٍ قالها الكُمَيْتُ يُخَاطِبُ ويُعَاتِبُ قُرَيْشاً وهي في ديوانه: (شعر الكميت) ١/١١٣ـ١٢٤ نقلها جامع الدِّيوان من جمهرة أشعار العرب: ٣/ ٩٧٩ـ٩٩١ أولها:

أَلاَ لاَ أَرَىٰ الأَيَّـامَ يُقْضَـىٰ عَجِيْـبُهَا ... لِطُوْلٍ وَلاَ الأَحْدَاثَ تَفْنَىٰ خُطُوْبُهَا
وَلاَ عِبَرَ الأَيَّام يَعْـرِفُ بَعْضَهَـا ... بِبَعْـضٍ مِـنَ الأَقْـوَامِ إِلاَّ لَبِيْبُهَـا
وَلَـمْ أَرَ قَـوْلَ المَـرْءِ إِلاَّ كَنَبْلِهِ ... بِـهِ وَلَـهُ مَحْـرُوْمُهَـا وَمُصِيْبُهَـا
وَمَا غُبِنَ الأَقْوَامُ مِثْلَ عُقُوْلِهِمْ ... وَلاَ مِثْلُهَا كَسْباً أَفَادَ كَسُوبُهَا
وَمَا غُيِّبَ الأَقْوَامُ عَنْ مِثْلِ خُطَّةٍ ... تَغَيَّـبَ عَنْهَـا يَـوْمَ قِيْلَـتْ لَبِيْبُهَـا

ومنها:

رَمَتْنِي قُرَيْشٌ عَنْ قُسِيٍّ عَدَاوَةٍ ... وَحِقْدٍ كأَنْ لَمْ تَدْرِ أَنِّي قَرِيْبُهَا
تُـوَقِّـعُ حَـوْلِـي تَـارَةً وَتُصِيْبُنِـي ... بِنَبْلِ الأَذَىٰ عَفْواً جَزَاهَا حَسِيْبُهَا

ثُمَّ يقولُ:

أُطَيِّبُ نَفْسِي عَنْ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبٍ ... وَهَيْهَاتَ مِنِّي ثُمَّ هَيْهَاتَ طِيْبُهَا
أَبُـوْهَـا أَبِـيْ الأَدْنَـىٰ ... .
إِذَا سُمْتُ نَفْسِي عَنْ بَنِيْ النَّضْرِ سَلْوَةً ... عَصَتْنِي وَلَمْ يَسْلَسْ لِطَوْعٍ جَنِيْبُهَا

(٢) في الأصل: «خريمه» وجاء في أنساب الأشراف: ١/ ٤٢: «قال هشام بن الكلبي: دخل بنوأَسَدَةَ بن خُزَيْمَةَ في بني أَسَدِ بن خُزَيْمَةَ وكانُوا قليلاً، وَقَوْمٌ يقولُون: إنَّ أَسَدَةَ دَرَجَ. ونُسَّابُ مُضر يقولون: إنَّ أَسَدَةَ هٰذا أبوجُذَام، وإنَّ وَلَدَهُ غَاضَبُوا إخوته فأخرجوهم فأتوا الشَّامَ وحالَفُوا لَخماً، وقالوا: جُذَامُ بنُ عَدِيٍّ أَخُو لَخمِ بن عَدِيٍّ، وقال بشرُ بنُ أبي خَازِمِ الأَسدِيُّ [لم يردا في ديوانه؟!]:

صَبَرْنَا عَنْ عَشِيْرَتِنَا فَبَانُوا ... كَمَا صَبَرَتْ خُزَيْمَةُ عن جُذَامِ

=

وأيْنَ ابنُهَا مِنْكُمْ ومنَّا وَبَعْلُها خُزَيْمَةُ والأَرْحَامُ وَعْثاً جُؤُوبُهَا

يَقُولُ: إنَّ قَطيعةَ الرَّحِمِ مأثمٌ شَدِيْدٌ فكلُّ ما اشْتَدَّ من الأَمْرِ فَهُوَ وَعْثٌ ووَعْثَاءُ وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ وَأَصْلُهَا فالحُزُونة من الأَرْضِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وكآبةُ المُنْقَلَبِ» فَيَعني أَنْ يَنْقَلِبَ[1] من سَفَرِهِ إِلَى [١٦٣] مَنْزِلِهِ بِأَمْرٍ يَكْتَئِبُ منه مِمَّا أُصِيْبَ بِهِ في سَفَرِهِ، أَوْ مِمَّا يَقْدِمُ عَلَيْهِ في أَهْلِهِ.

قالَ عبدُالملكِ: وَالغَرْزُ ـ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ ـ مُخَفَّفٌ، بِجَزْمِ الرَّاء[2]، قَالَ الرَّاجِزُ[3]:

كَسَاقِ سَلْمَىٰ سَاقُهُ في غَرْزِه
إنْ يُبْدِها لِلْقَوْمِ يَوْماً يجْزِه

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شَرْحِ (النَّقْي) في حَدِيثِ مَالكٍ

= وَكَانُوا قَوْمَنَا فَبَغَوْا عَلَيْنَا فَسُقْنَاهُمْ إِلَىٰ البَلَدِ الشَّامِي

ثم قال: قال أبواليَقْظَان البَصْرِيُّ: ردَّ مروان بن محمد جُذَامَ في أيَّامه إلىٰ بني أَسَدٍ فقال القَعْقَاعُ الطَّائِيُّ: [لم يرد في شعر طيِّءٍ وأخبارها؟!]

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ يَمْتَدَّ بِي أَجَلِي حَتَّىٰ تَكُوْنَ جُذَامٌ فِي بَنِي أَسَدِ
فَأَصْبَحَتْ فَقْعَسٌ تُدعىٰ إِمَامَهُمُ يَا لَلرِّجَالِ لِرَيْبِ الدَّهْرِ ذِي النَّحَدِ
وَالبِيْضُ لَخْمٌ وَكَانُوا أَهْلَ مَمْلَكَةٍ شُمُّ العَرَانِيْنِ لاَ يُسْقَوْنَ مِنْ ثَمَدِ

وللخبر بقية تجدها هناك، وفي جمهرة أنساب العرب لابن حزم وغيرهما.

(١) هو تفسير أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث بلفظه: ١/ ٢٢٠.

(٢) لم يشرحِ المؤلِّفُ اللَّفظةَ، قال ابن الأثير في النِّهاية: ٣/ ٣٥٩ «الغَرْزُ: ركابُ كورِ الجَمَلِ إذا كان من جلدٍ أو خَشَبٍ، وقيل: هو الكورُ مطلقاً مثل الرِّكاب للسَّرج».

(٣) لم أقف عليهما.

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي عُبَيْدٍ، عَنْ خَالدِ بن مَعْدَان: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفق ويَرضَاهُ ويُعينُ عَليه مَا لاَ يُعينُ عَلَىٰ العُنْفِ، فَإِذَا رَكِبْتُمْ هَـٰذه الدَّوَابَّ العُجْمَ فأَنزلُوها مَنَازِلَهَا، فَإِنْ كَانَتِ الأَرْضُ جَدْبَةً فانجُوا عَلَيْها بِنِقْيِهَا، وَعَلَيْكُمْ بِسَيْرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ الأَرْضَ تُطْوىٰ باللَّيْلِ مَا لاَ تُطْوىٰ بالنَّهَارِ، وإيَّاكُمْ والتَّعْرِيسَ عَلَىٰ الطَّرِيْقِ فَإِنَّها طُرُقُ الدَّوَابِّ، ومأوَىٰ الحَيَّاتِ» [٢/ ٩٧٩ رقم (٣٨)].

قال عبدُالملك: أمَّا قولُهُ: «فانجوا عَلَيها بِنِقْيِهَا» فيَعْنِي فَانْجُوا عَلَيْهَا بِشُحُومِهَا، نِقْيُ[1] الدَّوَابِّ وَالإِبلِ: شُحُوْمُهَا. وَقَوْلُهُ: «انْجُوا عَلَيْهَا»: سِيْرُوا عَلَيْهَا مِنَ النَّجاءِ، وَلَيْسَ من النَّجَاةِ، والنَّجَاءُ: السَّيْرُ الشَّدِيْدُ. وقولُهُ: «فإِذَا رَكِبْتُمْ هَـٰذِهِ الدَّوَابَّ العُجْمَ» سَمَّاها عُجماً من أَجْلِ أنَّها لا تُبِيْنُ كَلاَماً، وَالواحِدَةُ عَجْمَاءُ. وَقَدْ قَالَ في غَيْرِ حَدِيْثِ مَالكٍ: «فَإِنْ سِرْتُمْ في الخِصْبِ فأَمْكِنُوهَا من أَسْنَانِهَا» يَعْنِي: أَمْكِنُوها مِنَ المَرْعَىٰ. وفي حَدِيْثٍ آخرَ: «فَأَعْطُوْهَا حَظَّهَا مِنَ الكَلأِ» يَعْنِي: أن ينزلُوا بها في مَوَاضِعَ الرَّعي وَالكَلأِ حَتَّى تُصِيْبَ منه، وإِنْ كَانَتْ الأرضُ جَدْبَةً فَأَسْرِعُوا السَّيرَ لِتَقْطَعُوا السَّفَرَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الجَوْسِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: «حِيْنَ نَظَرَ إلى أَمَةٍ لابْنِهِ عُبَيْدِالله وَقَدْ تَهَيَّأَتْ بِهَيْئَةِ الحَرَائِرِ فَدَخَلَ عَلَىٰ ابنَتِهِ حَفْصَةَ فقَالَ: أَلَمْ أَرَ جَارِيَةَ أَخِيْكِ تَجُوْسُ النَّاسَ وَقَدْ تَهَيَّأَتْ بِهَيْئَةِ الحَرَائِرِ؟! وأَنْكَرَ ذٰلِكَ عُمَرُ» [٢/ ٩٨١ رقم (٤٤)].

(١) تقدَّم مثل هذا.

قال عبدُالملك: مَعْنَى قَوْلِهِ: تَجُوْسُ النَّاسَ: تَجُوْلُ فِيْهِمْ[1]، وَتُقبِلُ وَتُدْبِرُ، وَمِنْهُ قَوْلُ المُتَلَمِّسِ[2]:

سِرْ قَدْ أَنَىٰ لَكَ أيُّها[3] المُتَجَوِّسُ ... في الدَّار أنْ كادَتْ لِعَامِكَ[4] تَدْرُسُ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٠٤، والغَريبين: ١/ ٤٢٠، والنِّهاية: ١/ ٤٦٠.

ويُراجع: جهرة اللُّغة: ١٠٤١، ١٢٩٢ (جوس)، و٥٣٦، ١٠٤٩ (حوس)، وتهذيب اللُّغة: ١١/ ١٣٩ (جوس)، و٥/ ١٧٠ (حوس)، ومجمل اللُّغة: ١٠٣ (جوس)، و٢٥٧ (حوس) والمحكم ٧/ ٣٥٩ (جوس)، ٣/ ٣٦٨ (حوس)، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (جوس) و(حوس)، وهي مشروحة في كتب التفاسير وغريب القرآن في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَجَاسُوا۟ خِلَـٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ سورة الإسراء، الآية: ٥، وفي قراءة أبي السَّمال وطلحة بالحاء المهملة.

يراجع: المحتسب: ٢/ ١٥، والكشاف: ٢/ ٤٣٨، والبحر المحيط: ٦/ ١٠.

قال أبوعُبَيْدٍ: «الحَوْسُ والجَوْسُ بمعنًى واحدٍ، وهو كلُّ موضع خالطتَهُ وَوَطِئْتَهُ فقد جُسْتَهُ وَحُسْتَهُ سواءً، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَـٰلَ ٱلدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ۝﴾ ومنه قول الشاعر:

نَجُوْسُ عِمَارَةً وَنَكُفُّ أُخْرَىٰ ... لَـنَا حَتَّىٰ يُجَاوِزَهَا دَلِيْلُ

... قال أبوعُبَيْدٍ: فَهَـٰذا الجَوْسُ، وقَال الحُطيئةُ في الحوس يَذُمُّ رَجُلاً: [ديوانه: ١٠٢]

رَهْطُ ابْنِ أَفْعَلَ فِي الخُطُوبِ أَذِلَّةٌ ... دُنُسُ الثِّيَابِ قَنَاتُهُمْ لَمْ تُضْرَسِ

بِالهَمْزِ مِنْ طُوْلِ الثِّقَافِ وَجَارُهُم ... يُعْطِيْ الظُّلَامَةَ في الخُطُوبِ الحُوَّسِ

وقال الهَرَوِيُّ في «الغريبين»: «قال الأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: تركتُ فلاناً يجوسُ بني فلانٍ ويَحُوسُه ويَدُوسهم أي: يطؤُهُمْ». وفي ديون الحُطَيْئَةِ: «رهط ابن جَحْشٍ». وفي شَرْحِهِ: الحُوَّسُ: الأمورُ الشِّدادُ.

(٢) ديوان المُتَلَمِّس: ٢٩٤.

(٣) في الأصل: «أيه».

(٤) في الأصل: «إن كان لعام».

[تفسيرُ غريبِ كتابِ الكَلاَمِ][1]

[من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ [١٦٤] حديثِ مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله بن دِيْنَارٍ، عن ابن عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأخِيْهِ كَافرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا» [٢/ ٩٨٤ رقم (١)].

قَالَ عبدُالمَلك: يعني بقَوْلِهِ: «فَقَدْ بَاءَ به أَحَدُهُمَا» فقد انقلبَ بها أَحَدُهُمَا، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ][2]: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ يعني أَنْ تَنْقَلِبَ بإِثْمِي وَإِثْمِكَ. ومعنى الحَدِيْثِ: إِنْ كَانَ الَّذي قِيْلَ لَهُ ذٰلِكَ كَافِراً فَهُوَ كَمَا قِيْلَ لَهُ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذٰلِكَ فَـ[يَكُوْنُ] الَّذي قَالَ لَهُ ذٰلِكَ كَافِراً، وَلاَ أُرَاهُ أَرَادَ بِذٰلِكَ إلاَّ الخَوَارِجَ الَّذِيْنَ يَكْفُرون أهلَ الإيمانِ عَلَىٰ الذُّنُوْبِ، ومن رَأَىٰ رَأْيَهُمْ وَذَهَبَ مَذْهَبَهُمْ. فأَمَّا مَنْ قَاله على وجهِ استعظامِ ما يَرْكَبُهُ الرَّجُل من المَعصيَة وإظهارِ الشَّرِّ على الزَّجْرِ لَهُ، وَالنَّهْي والتَّوجُّع لِمَا يُبْدِي فَلَيْسَ عن هَـٰذا، إنَّما مَعْنَى هَـٰذا الحَدِيْثِ فيمَن قالَهُ على حَالَةِ التَّكْفِيرِ بِالنيَّةِ والبَصِيْرَةِ، كَذٰلِكَ أَخبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ.

وَقَدْ حَدَّثني صَعْصَعَةُ[3]، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ: أَنَّه قِيْلَ لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أَيُّهما

---

(١) المُوطَّأ رواية يَحيىٰ: ٢/٩٨٤، ورواية أَبي مُصْعَب الزُّهري: ٢/١٦٢، ورواية سُويدِ الحَدَثَاني: ٥٢١، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/٢٩٩، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٨٥، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/٣٠٨، والقبس لابن العربيِّ: ١١٦٢، وتنوير الحوالك: ٣/١٤٨، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٠٠، وكشف المغطى: ٣٧٦.

(٢) سورة المائدة: الآية: ٢٩.

(٣) هو صَعْصَعَةُ بنُ سَلاَّمٍ الشَّامِيُّ (ت ١٩٢هـ). تقدَّم ذكره.

أَحَقُّ بِهَا المَرْمِيُّ أَوِ الرَّامي؟ فَقَالَ: المَرْمِيُّ مَا ذَنْبُهُ؟!».

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن سُهَيْلِ بنِ أَبي صَالحٍ، عن أَبِيْهِ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إذا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقولُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أهلَكَهُمْ» [٢/ ٩٨٤ رقم (٢)].

قال عبدُالملكِ: إنَّما ذٰلك فيمن يقُولُهُ إزْرَاءً عَلَىٰ النَّاس أنَّه لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ فيه خَيْرٌ، وأمَّا إذَا قالَ ذٰلكَ تَوجُّعاً عَلَىٰ النَّاسِ لِمَا ظَهَرَ فيهم مِنَ الشَّرِّ، ولِذَهَابِ أَهلِ الفَضْلِ فَلاَ شَيْءَ عليه، كَذٰلِكَ أخبَرَنِي مُطرِّفٌ عن مَالكٍ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّناد، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُوْلَنَّ أَحَدُكُم: يا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فإنَّ اللهَ هُوَ الدَّهرُ». [٢/ ٩٨٤ رقم (٣)].

قَالَ عبدُالملك: وَقَدْ حدَّثنيه مُطَرِّفٌ، عن أَبي الزِّنادِ، عن أَبِيْهِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا تَسُبُّوا الدَّهَر فإنَّ اللهَ هُوَ الدَّهرُ» وَحَدَّثَنِيْهِ ابنُ عَبْدِالحَكَمِ وَغَيْرُهُ، عن ابنِ لَهِيْعَةَ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ[١].

قال عبدُالملكِ: وَالحَدِيْثُ بِذٰلِكَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَشْهُورٌ مَعرُوفٌ رَوَاهُ المَدَنِيُّ وَالعِراقِيُّ وَغَيْرُهُم.

قَالَ عبدُالمَلكِ[٢]: وَهُوَ مِمَّا لاَ يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ أَنْ يَجْهَلَ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٤٥.

(٢) القَولُ هُنا لأبي عُبَيْدٍ مع اختلافٍ يسير.

شَرْحَهُ [١٦٥] وَوَجْهَهُ، وَذٰلِكَ أنَّ الزَّنَادِقَةَ وَأَهْلَ التَّعْطِيلِ والمُلْحِدِيْنَ في الدِّين يَحْتَجُّوْنَ بِهِ على المُسْلِمِيْنَ وَأَهْلِ الإِيْمَانِ باللهِ، فَإِنَّمَا وَجْهُهُ وَشَرْحُهُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ وَالسُّنَّةِ: أنَّ العَرَبَ شأنُها أن تَذَمَّ الدَّهْرَ وتَسبَّه عندَ المَصَائبِ التي تنزلُ بِهِمْ مِنْ مَوْتٍ، أَوْ هَرَمٍ، أَوْ تَلَفِ مالٍ أَوْ غَيْرِ ذٰلِكَ، فيَقُوْلُوْنَ: أَصَابَتْ بَنِي فُلانٍ قَوَارِعُ الدَّهْرِ، وَأَبَادَهُمُ الدَّهْرُ، وَأَتَىٰ عَلَيْهِمُ الدَّهْرُ، فَيَجْعَلُوْنَ الدَّهْرَ الَّذِي يَفْعَلُ ذٰلِكَ، فيَذمُّونَهُ وَيَسبُّونَهُ عَلَىٰ ذٰلِكَ، وَقَدْ ذَكَرُوا ذٰلِكَ في أَشْعَارِهِمْ كَثِيْراً، من ذٰلِكَ قَوْلُ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلمَىٰ(١) ـ حينَ ذَكَرَ قَوْماً هَلَكُوا ـ قَالَ:

فاستَأْثَرَ الدَّهْرُ الغَدَاةَ بِهِمْ ... وَالدَّهْرُ يَرْمِيْنِي وَلاَ أَرْمِيْ
لَوْ كَانَ لِيْ قِرْناً أُنَاضِلُهُ ... مَاطَاشَ عِنْدَ حَفِيْظَةٍ سَهْمِيْ
أَو كَانَ يُعْطِي النَّصْفَ قُلْتُ لَهُ ... أَحْرَزْتَ قَسْمَكَ فَالْهُ عَنْ قَسْمِيْ
يَا دَهْرُ قَدْ أَكْثَرْتَ فَجْعَتَنَا ... بِسُرَاتِنَا وقَرَعْتَ فِي العَظْمِ
وسَلَبْتَنَا مَا لَسْتَ تُعقِبُنَا ... يَادَهْرُ ماأَنْصَفْتَ في الحُكْمِ
فارْفَعْ جُرَابَكَ طَالَمَا عَلَّلْتَنَا ... بِمِزَاجِ كَأْسٍ مُرَّةِ الطَّعْمِ
أَبْلَتْ صُرُوْفُكَ كُلَّ ذِيْ ثِقَةٍ ... حَامِيْ الزَّمَانِ مُخَالِطِ العَزْمِ

وَمِنْ ذٰلِكَ قَوْلُ زُهَيْرٍ أَيْضاً(٢):

---

(١) في غَريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الشَّاعرُ» الأبيات المذكورة ليست كلُّها محلَّ اتِّفاقٍ أنَّها لزُهيرٍ. فالبيتُ الرابعُ ينسبُ إلىٰ الأعشىٰ في ملحقات ديوانه: ٢٥٨ وفيه: «ووقرتَ في العَظْمِ» والبيتان الأخيران لم يردَا في شرح دِيوان زُهَيْرٍ. وماعداها في شرح الدِّيوان: ٣٨٥. والأبيات: ١، ٤، ٥ في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/١٤٦.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٤٦: «وقال عَمرُو بنُ قَمِيْئَةَ» وفي التَّمهيد: ١٨/١٥٥: «قال شاعِرُهُم» وهي في جمهرة أشعار العرب: ١/٢٠٦ للبيد، الأول والثَّاني منهما، وقبل =

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهرِ مِنْ حَيْثُ لاأَرىٰ ... فَكَيْفَ بِمَنْ يُرمَىٰ ولَيْسَ بِرَامِي
فَلَـوْ أَنَّهـا نَبْـلٌ إذاً لاتَّقَيْتُهَـا ... ولٰكنَّنِـيْ أُرْمَـىٰ بِغَيْـرِ سِهَـامِ
عَلَىٰ الرَّاحَتَيْنِ مَرَّةً وعَلَىٰ العَصَا ... أَنُوْءُ ثَلاَثاً بَعْدَهُنَّ قِيَامِي
إِذَا ما رَآنِيْ النَّاسُ قالُوا أَلَمْ يَكُنْ ... زُهَيْرٌ شَدِيْدَ الرُّكْنِ غَيْرَ كُهَامِي
فأَفْنَىٰ وَمَا أَفْنَيْتُ لِلدَّهْرِ لَيْلَةً ... وَلَمْ يُغْنِ مَا أَفْنَيْتُ سِلْكَ نظَامِ

وَمِنْ ذٰلِكَ قَوْلُ سُلَيْمَانَ بنِ عَلِيٍّ الأَسَدِيِّ(١):

= الأبيات المذكورة هنا قوله:

كأَنِّي وقَدْ جَاوَزْتُ تِسْعِيْنَ حجَّة ... خَلَعْتُ بِهَا يَوْماً غِدَارِ لجَامِيْ

والمَشْهُور للبِيْدٍ: ما جاء: [في الأغاني: ١٥/ ٣٦٢] قال أبوالفرج: «فلما بلغ التِّسعين قال:

كَأَنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ تِسْعِيْنَ حِجَّةً ... خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَيَّ رِدَائِيَا»

كذا جاء، وإن كان هذا البيت أيضاً ينسبُ إلىٰ زُهَيْرِ بنِ أَبي سُلْمَىٰ من قَصِيْدَةٍ طَوِيلةٍ هُناك، وجاء في شرح ديوانه: ٢٨٦ ورویٰ الثَّوريُّ:

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً ... خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَيَّ رِدَائِيَا

والأبياتُ أيضاً من قَصيدةٍ طَوِيلةٍ في ديوان عَمْرِو بن قَمِيْئَةَ: ٤٤ غير متتالية وفيها بعض الاختلاف في الألفاظ. وفي رواية المؤلِّف هُنا: «ألم يكن زهيرٌ» دِلالةٌ علىٰ أنَّ القائلَ زُهيرٌ، لٰكن روايةَ ديوان عَمْرو: «أَلَمْ يَكُنْ حَدِيْثاً» ويُراجع المزيد من التَّخريج في ديوان عَمرو.

(١) هكذا جاء في الأصل، وفي التَّمهيد: ١٨/١٥٨: «وهذا سُليمان العَدَويُّ ـ وكانَ خَيِّراً مُتَدَيِّناً ـ يَقُوْلُ. . .». وقال الحافظ ابنُ عبدِ البرِّ في التَّمهيد: «وأشعارُهُم في هذا أكثرُ من أن تُحصَىٰ خُرِّجت كلُّها على المجازِ والاستعارةِ، وَالمَعْرُوْفُ من مَذَاهبِ العَرَبِ في كلامها؛ لأنَّهم يُسمُّون الشيءَ ويُعبِّرون عنه بما يقربُ منه وبما هو فيه، كأنَّهم أرادوا ما ينزلُ بهم في اللَّيلِ والنَّهارِ من مصائبِ الأيَّام فجاءَ النَّهيُ عن ذلك تنزيهاً لله؛ لأنَّه الفاعلُ ذلك بهم في الحقيقةِ، وجَرَىٰ ذلك علىٰ أَلسنَتِهِمْ في الإسلام وهم لا يريدون ذلك؛ ألا تَرَىٰ أنَّ المسُلمين الخيارَ الفُضَلاَءَ قد استعمَلُوا ذلك في أشْعَارِهِمْ علىٰ دِينهم وإيمانهم جَرْياً في ذلك علىٰ =

فَيَا دَهْرُ وَيْحَكَ أَنَّىٰ انْقَلَبْتَ   فَوَلَّيْتَنَا بَعْدَ وَجْهٍ قَفَاكَا
جَعَلْتَ الشِّرارَ عَلَيْنَا خِيَاراً   وأَجْلَسْتَ سِفْلَتَنَا مُسْتَوَاكَا
فيا دَهْرُ إِنْ كُنْتَ عَادَيْتَنَا   فَهَا قَدْ صَنَعْتَ بِنَا ما كَفَاكَا

وَمِنْ ذٰلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ(١):

أَلْقَىٰ عليَّ الدَّهرُ رِجْلاً وَيَداً
والدَّهْرُ مَا أَصْلَحَ يَوْماً أَفْسَدا   [١٦٦]
يُصلِحُهُ اليَوْمَ ويُفْسِدُهُ غَدَا
ويُسْعِدُ المَوْتُ إِذِ المَوْتُ عَدَا

فِي أَشْبَاهِ هَـٰذَا مِنْ أَشْعَارِهِمْ كَثِيرٌ، وَقَد ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ذٰلِكَ في كتابه، مِن قَوْلِهم، ثُمَّ كذَّبهم قال(٢): ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ قال الله: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «لاَ تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ» يَقُوْلَ: إِنَّ الَّذِي يَفْعَلُ بِكُمْ هَـٰذِهِ الأشياء، وَيُصِيبُكُم بِهَـٰذِهِ المَصَائِبِ هُوَ اللهُ، وَلَيْسَ الدَّهْرَ، فَإِذَا سَبَبْتُمْ فَاعِلَهَا وَأَنْتُمْ

= عادتهم وعِلْماً بالمراد، وأنَّ ذلك مفهومٌ معلومٌ لا يُشكلُ علىٰ ذي لُبٍّ. . . » أوردَ نَماذجَ من أَشْعَارِهِمْ في ذٰلك ثُمَّ قَالَ: «وَالأَشْعَارُ في ذٰلك لا يُحاطُ بها كثرةً، وفيما لوَّحْنا به كفايةٌ وَالحَمْدُ لله».

(١) هو دُوَيْدُ ـ بالوَاوِ ـ بن زَيْدِ بن نَهْدٍ القُضَاعِيُّ، شاعرٌ قديمٌ معمَّرٌ له أخبارٌ في طبقات فحول الشُّعراء: ٣١، والمُؤتلف والمُختلف: ١٦٥، والشِّعر والشُّعراء: ٥١، وشرح التَّصحيف والتَّحريف: ٤٢٨، والمُعمرين: ٢٠ وذكروا الأبياتَ الثلاثةَ المَذكورةَ هُنا دونَ الرَّابع، وَذَكَرَهَا الحَافظُ ابنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ١٨/ ١٥٧.

(٢) سورة الجاثية.

تَظُنُّونَهُ الدَّهْرَ فإنَّما يَقَعُ السَّبُّ وَالذَّمُّ عَلَىٰ اللهِ؛ لأنَّه هُوَ الفَاعِلُ ذٰلِكَ لاَ الدَّهْرُ. هَـٰذَا وَجْهُ الحَدِيْثِ وَتَأْوِيْلُهُ، وَشَرْحُهُ وَتَفْسِيْرُهُ، وَكَذٰلِكَ سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُوْنِ يُفَسِّرُهُ، وَكُلَّ مَنْ لَقِيْتُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالسُّنَّةِ وَالمَعْرِفَةِ بِتَأْوِيْلِ الحَدِيْثِ، وَهُوَ كَانَ مَذْهَبُ مَالِكٍ في تَفْسِيْرِهِ.

- وَسَأَلنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن أَبي الزِّنادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَتِ الصَّدَقَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، والشَّاةُ الصَّفِيَّةُ مِنْحَةً تَغْدُو بِإِناءٍ، وَتَرُوْحُ بِإِنَاءٍ».

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا اللَّقْحَةُ: فَالنَّاقةُ اللَّبُونُ، وَالصَّفِيُّ: الغَزِيْرَةُ اللَّبَنِ[1] المُصْطَفَاةُ مِنَ اللِّقَاحِ، وَكَذٰلِكَ الشَّاةُ الصَّفِيُّ، هِيَ الغَزِيْرَةُ اللَّبَنِ، المُصْطَفَاةُ؛ أَيْ: المُخْتَارَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «مِنْحَةً» فَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ [الرَّجُلَ] نَاقَتَهُ أو شاتَهُ في أَيَّامِ اللَّبَنِ[2]، يَحْلِبُهَا عَامَهُ ذٰلِكَ، أو أياماً مَعْدُوْدَةً ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَلاَ تُسمَّىٰ عَطِيَّةُ الرَّقَبَةِ مِنْحَةً، إنَّمَا المِنْحَةُ: عَطِيَّةُ لَبَنِهَا دُوْنَ رَقَبَتِهَا، مِثْلُ العَرِيَّةِ فِي النَّخْلِ وَالشَّجَرِ[3]، وَهِيَ عَطِيَّةُ التَّمْرِ دُوْنَ الأَصْلِ عَامَهُ ذٰلِكَ. وَهُوَ فِي الدَّوَابِّ إِفْقَارٌ[4]، تَقُوْلُ:

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب ابن الجَوزي: ١/ ٥٩٦، والفائق: ٢/ ٣٠٦، والنِّهاية: ٣/ ٤٠، ويُراجع: تَهذيب اللُّغة: ٢/ ٢٤٩، ومُجمل اللُّغةِ: ٥٣٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (صفا).

(٢) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٢، ٤/ ٣٣٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (منح).

(٣) تقدَّم ذكرها في (كتاب البيوع) فلتُراجع هُناك.

(٤) غريب ابن الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٢، ٤/ ٣٣٩، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (فقر).

أَفْقَرْتَ الرَّجُلَ دَابَّتَكَ[1] يَرْكَبُها فَقَط، في حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ أَيَّاماً. الإفْقَارُ: عَارِيَةُ ظَهْرِهَا دُوْنَ رَقَبَتِهَا، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الفِقَارِ، وَهُوَ ظَهْرُ الدَّابَّةِ الَّذِي عَلَيْهَا يَرْكَبُ الرَّاكِبُ، وهو في الإبلِ إِخْبَالٌ[2]، تَقُوْلُ: أَخْبَلْتُ الرَّجلَ ناقةً أو بْعيراً، وُهَو أَنْ تُعْطِيَهُ النَّاقةَ يركبُها وَيَجْتَزُّ وَبَرَهَا، ويَنْتَفِعُ بِهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَإيَّاه عَنَىٰ زُهيرُ بنُ أَبي سُلْمَىٰ لِقَوْمٍ مَدَحَهُم[3]:

هُنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْبَلُواْ المَالَ يُخْبِلُوا ... وإِنْ يُسْأَلُواْ يُعْطُوا وإِنْ يَيْسِرُو يُغْلُوا

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَمِنَ المِنْحَةِ قَرْضُ الدَّنَانِيْرِ وَالدَّرَاهِمِ، قَدْ حَدَّثَنِي المُقْرِىءُ[4]، عَنْ مُحَمَّد بنِ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَٰنِ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنِ البَرَاءِ

---

(١) في الأصل: «دَابَّتَهُ».

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٩٢، ٤/ ٣٣٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خَبَلَ).

(٣) شرح ديوان زُهير: ١١٢، وغريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٩٤.

(فائدة): قال الحافظ أبوعُمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢/ ٣٢٤ «وَلَهُمْ عَطَايَا مَنَافِعٍ لا يُملَكُ بشيءٍ منها رَقَبَةُ الشَّيْءِ المَوقوف، منها: (الإفْقَارُ) و(الإخْبَالُ) و(الإعْرَاءُ)، ومنها: (المِنْحَةُ) كانُوا إذا أعطىٰ أحدٌ منهم صاحبَه ناقةً أو شَاةً من غَنَمِهِ يشربُ لبنَها مرَّةً قيل: مَنَحَهُ، فَإنْ أعطاهُ دابَّةً يَرْتَفِقُ بظهرهَا وَيُكري ذٰلكَ وينتفعُ به قيل: أَخْبَلَهُ. فإن أعطاهُ شيئاً من الإبلِ يركبُهُ مرةً قيل: أَفْقَرَهُ ظَهْرَ جَمَلِهِ أو نَاقَتِهِ أو دابَّتِهِ. فالعَرايا في ثَمَرِ النَّخْلِ، وتكونُ عند جَمَاعةٍ من العُلَمَاءِ في النَّخلِ والعِنَبِ وغيرِهِمَا من الثِّمارِ. والمِنْحَةُ في أَلْبَانِ النُّوقِ والغَنَمِ. والإخبالُ في الدَّوابِّ، والإفقارُ في النُّوقِ والإبلِ. والإطراقُ: أَنْ يُعطيَه فحلَ غَنَمِهِ أو إبلِهِ لحَمْلِهِ علىٰ نِعاجِهِ أو نُوقِهِ. والإسكانُ: أن يسكنَهُ بيتاً له مُدَّةً، لا يَمْلِكُ بشيءٍ من هذا كلِّه رَقَبَةَ ما يُعْطَىٰ، ومن هٰذا الباب عندَ أصحابنا (العُمْرَىٰ) وخَالَفَهُم في ذٰلك غيرُهم. وقد ذَكرنا ذٰلك في مَوْضِعِهِ من كتابنا هٰذا».

(٤) لم أستطع التَّعرُّف عليه.

ابنِ عَازِبٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قالَ[1]: «مَنْ مَنَحَ مِنْحَةَ لَبَنٍ أو مِنْحَةَ وَرِقٍ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ كَعِتْقِ رَقَبَةٍ» وَقَالَ في حَدِيثٍ آخرَ: «مَنْ مَنَحَ مِنْحَةً وَكُوْفاً فَلَهُ مِنَ الأَجْرِ [١٦٧] كَعِتْقِ رَقَبَةٍ» فالوَكُوْفُ: الغَزِيْرَةُ الكَثِيْرَةُ اللَّبَنِ، وَمِنْ هَـٰذَا قِيْلَ: وَكَفَ البَيْتُ بِالمَطَرِ، وَوَكَفَتِ العَيْنُ بِالدَّمْعِ[2].

قَالَ عَبدُالملكِ: فَقَوْلُهُ: «أو مَنَحَ مِنْحَةَ وَرِقٍ» يُبيِّن لَكَ أنَّ القَرْضَ من المِنْحَةِ؛ وَذٰلِكَ لأنَّه يُرَدُّ، وَكَذٰلِكَ مِنْحَةُ الأَرْضِ أَيْضاً: أَنْ تَمْنَحَ أَخَاكَ أرضَكَ يَزْرَعُها ثُمَّ يَرُدُّهَا، ومنه الحَدِيْثُ الَّذِي حَدَّثَنِي ابنُ المَاجِشُوْنَ، عَن إِبْرَاهِيْمَ بنِ سَعْدِ بنِ إبراهيم بنِ عبدِالرَّحْمَـٰن بنِ عَوْفٍ، عن أَبيه عن جَدِّه: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن كِرَاءِ الأرضِ بِالحِنْطَةِ، وَقَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعَهَا أو لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ» فَجَعَلَ عَارِيَتَهُ للأَرْضِ مِنْحَةً. فأَصْلُ المِنْحَةِ أنَّ كلَّ ما أُعْطِيَ لِيُنْتَفَعَ به ثُمَّ يُرجَعَ إلى صَاحِبِهِ فَهُوَ مِنْحَةٌ، فَإِذَا بَتَلَ فَهُوَ عَطِيَّةٌ وَلَيْسَ مِنْحَةً، ولا تُسَمَّىٰ الهِبَةُ وَالعَطِيَّةُ مِنْحَةً.

[شرحُ غريبِ كتابِ الصَّدَقَةِ][3]

[من مُوطأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

---

(١) غريب الحَديث لأبي عُبَيْد: ١/ ٢٩٢.

(٢) اللِّسان: (وكف).

(٣) المُوطَّأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٩٥، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٢/ ١٧٤، ورواية سُوَيْدٍ الحَدَثَانِيِّ: ٥٢٨، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٨، والاستذكار لأبي عُمَر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ٣٩٣، والتَّعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٩٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٣١٩، والقبس لابن العربيِّ: ١١٨٨، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٥٦، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٢١، وكشفُ المُغَطَّىٰ: ٣٨١.

الَّذي رَوَاهُ في حائطِ أبي طَلْحَةَ الَّذي تَصَدَّقَ به حينَ أنزلَ اللهُ ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[1] فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «ذٰلكَ مَالٌ رابِحٌ» [٢/ ٩٩٥ رقم (٢)]. كَيْفَ هُوَ، من الرِّبْحِ، أَوْ رَائِحٍ من الرَّوَاحِ؟

فَقَالَ: رَوَاهَا أَصْحَابُ مَالكٍ عَنْ مَالكٍ بالوَجْهَيْنِ جَمْيْعاً، كَانَ ابنُ وَهبٍ يَرْوِيْهَا عَنْهُ بالياءِ، وَيَقُوْلُ في تأويله: يَعْنِي أنَّه يَرُوحُ عَلَىٰ صاحِبِهِ في الآخرةِ بالأَجْرِ العَظِيْمِ. وأمَّا مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْن فَرَوَيَاهَا عن مَالِكٍ: «ذَلِكَ مَالٌ رَابحٌ» من الرِّبْحِ، وَهُوَ حَسَنٌ من كَلَامِ العَرَبِ أن تَقُولَ في المَالِ مَالٌ رَابحٌ، ومَتْجَرٌ رَابحٌ، وَلاَ تَقُوْلُ: مُرْبِحٌ، قال الشَّاعِرُ[2]:

مَنِ اتَّقَىٰ الله فَذَاكَ الَّذِيْ سِيْقَ إِلَىٰ المَتْجَرِ الرَّابِحِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ

---

(١) سورة آل عمران الآية: ٩٢.

(٢) لم أقف علىٰ هذا البيتِ في مصادري. وفي تَعْلِيْقِ أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: «رابحٌ» يعود عليه من هيئة الرِّبح، وهذه اللَّفظة تجري مجرىٰ النَّسب كقوله تعالىٰ: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ [الحاقة] وإلاَّ فإنَّ الوَجهَ أن يَقُولَ مَرْبُوحٌ وَمَنْ رَوَىٰ: (رائحٌ) أراد: يروحُ عليكَ خيرُهُ كما تَرُوْحُ الماشيةُ من المَرْعَىٰ...». قال الحافظُ ابنُ عبدِالبرِّ: «وأمَّا قولُهُ: بَخٍ ذٰلك مالٌ رابحٌ» فإنَّه أراد: مالٌ رابحٌ صاحِبُهُ ومُعطيه فحذفَ، وذٰلك مَعروفٌ في كلامِ العَرَبِ يقولون: مالٌ رابحٌ ومتجرٌ رابحٌ كما قالوا: ليلٌ نائمٌ أي: يُنام فيه. وَهٰكذا رواه يَحيَىٰ: (مالٌ رابحٌ) من الرِّبح، وتابعه علىٰ ذٰلك جماعةٌ. ورواه ابنُ وَهْبٍ وغيره بالياء المنقوطة باثنتين من تحتها وقال في تَفسيره: إنَّه يَرُوحُ علىٰ صاحبه بالأَجْرِ العَظيم. وحقيقتُهُ عند أهل المَعرفة باللِّسان علىٰ أنَّه علىٰ النَّصب أي: مالٌ ذُو ربْحٍ وعيشةٌ ذاتُ رضًى. وقال الأخفشُ: أصلُهُ من الرَّوْحَةِ أي: هو مَالٌ يَرُوْحُ عليكَ ثَمَرُهُ وخَيرُهُ متىٰ شِئْتَ. والأولُ عندي أولىٰ واللهُ أعلمُ».

قَالَ عندَ مَوْتِهِ: «لا نُوْرَثُ مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِيْ وَمَؤُوْنَةِ عَامِلِيْ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

مَا يُرِيدُ بقَوْلِهِ: «وَمَؤُونَة عَامِلِيْ».

قال [عبدُالملك][1]: يَعْنِي أَجِيْرَهُ في نَخْلِهِ.

[شَرحُ غَريبِ كِتابِ أسماءِ النَّبيِّ ﷺ][2]

[من موطَّأ مَالكِ بنِ أَنَسٍ رَحمه الله]

- وَسَألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْح (العاقب) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاه عن ابنِ شِهَاب، عن مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لِيْ [١٦٨] خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ؛ أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أحمدُ، وأنا المَاحِي يَمْحُو اللهُ بيَ الكَفَرَةَ، وَأَنَا الحَاشِرُ يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِيْ، وَأَنَا العَاقِبُ» [٢/ ١٠٠٤ رقم (١)].

قالَ عبدُالملكِ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «العَاقِبُ»: آخِرُ الأَنْبِيَاءِ[3]، وَكَذٰلِكَ[4]

---

(١) ساقط من الأصل. ولم أتبين المقصود بقول عبدالملك هذا؟!

(٢) الموطأ رواية يَحيىٰ: ٢/ ١٠٠٤، ورواية أبي مُصْعَب الزُّهري: ٢/ ٩١، ورواية سُويد الحَدَثَانِيِّ: ٥٢٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٣٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ٢٧/ ٤٤١، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٤٠٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ٣٢٨، والقبس لابن العربيِّ: ١١٨٤، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٦٢، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٤٣٢، وكشف المُغَطَّىٰ: ٣٨٦.

(٣) اللَّفظةُ مَشروحةٌ في: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٤٣، والفائق: ٣/ ١٠، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١١١، والنِّهاية: ٣/ ٢٦٨. ويراجع: التَّمهيد: ٩/ ١٥٣، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (عقب) وقد جَمَعَ أسماءَ النَّبِيِّ ﷺ وَشَرَحَهَا عددٌ من العُلَمَاءِ منهم: أحمدُ بن فارس (ت٣٩٥)، وابنُ خَالويه (ت ٣٧٠هـ)، وابنُ دِحْيَةَ (ت ٦٣٨هـ)، والسُّيوطيُّ: (ت٩١١هـ) واسم كتابه: «الرِّياضُ الأنيقةُ» وهو مطبوع وغيرهم.

(٤) النَصُّ لأبي عُبَيْدٍ.

كلُّ شَيءٍ خَلَفَ [بعدَ شَيْءٍ][1] فهو العَاقِبُ، وقد عَقَبَ فَهُوَ يَعْقُبُ، ولذٰلك قيلَ لِوَلَدِ الرَّجُلِ بَعْدَهُ هو عَقِبُهُ، وَكَذٰلك آخرُ كُلِّ شَيْءٍ عَقِبُهُ، ومنه حَدِيْثِ عُمَرَ[2]: «حِيْنَ سَافرَ في عَقِبِ رَمَضَان فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ قد تَسَعْسَعَ بِكُمْ فَلَوْ صُمْنَا بَقِيَّتَهُ». يعني في قَوْلِهِ: «فِي عَقِبِ رمَضَان»: آخِرَهُ، وَبِقَوْلِهِ: «قد تَسَعْسَعَ» قَدْ أَدْبَرَ[3]، قَالَ[4]: ومن هَـٰذَا قيلَ: فَرَسٌ ذُو عَقِبٍ: إِذَا كَانَ باقي الجَري، وَكَذٰلِكَ العَاقبةُ من كُلِّ شَيْءٍ هي آخرُهُ، ومنه عَوَاقِبُ الأُمُورِ. وقدْ حَدَّثَنِي الطَّلْحِيُّ[5] عن ابنِ أَبِي حَازِمٍ، عن أَبيه ـ وَكَانَ حَكِيْماً ـ، كَانَ يَقُولُ في حِكْمَتِهِ: «لَيْسَ لِمَلُولٍ صَدِيْقٌ، ولا لِحَسُوْدٍ غِنىً، وَالنَّظَرُ في العَوَاقِبِ تَلْقِيْحٌ للعُقُولِ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (التَّشَرُّمِ) في حَدِيثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ: أَنَّ كَعْباً أَتَىٰ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ فَقَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ فاستَخرَجَ من تَحْتِ ثَوْبِهِ مُصْحَفاً قَدْ تَشَرَّمَتْ حَوَاشِيْهِ».

---

(١) في الأصل: «بعدي...» والتَّصحيح من غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٣) في النِّهاية: ٢/ ٣٦٨ «أي: أدبرَ وفَنِيَ إلاَّ أقلَّه، ويُروىٰ بالشِّين».

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الأصمعيُّ: فَرَسٌ ذو عَقِبٍ...».

(٥) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدٍ: ويُروىٰ عن أبي حازمٍ أنَّه قال: ليس لِمَلُولٍ... وقولُهُ: «لَيْسَ لِمَلُوْلٍ صَدِيْقٌ» مثلٌ، يراجع أمثال أبي عُبَيْدٍ: ٢١٧، والمُستَقْصَىٰ: ٢/ ٣٠٨، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٩٥. وأنشد:

إِنَّـكَ وَاللهِ لَـذُو مَلَّـةٍ ... يُطْرِفُكَ الأَدْنَىٰ عَنِ الأَبْعَدِ

وقوله: «وكان حكيماً» ساقطة من غريب أبي عُبَيْدٍ وفي أمثاله: «وكان من الحُكَمَاءِ».

قال عبدُالملكِ: يعني تَشَقَّقَتْ حَوَاشِيْهِ من القِدَمِ[1].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن قَوْلِ عُمَرَ في حديثِ مالكٍ «وإِيايَ وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ والصُّرَيْمَةِ».

قال عبدُالملكِ: الصُّرَيْمَةُ: تَصْغِيْرُ الصِّرْمَةِ، وهي القَلِيْلُ من الإِبلِ نَحْوَ الثَّلاثِيْنَ وَالأَرْبَعِيْنَ[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَديثِ مالكٍ

عن عبدالله بن دِيْنَارٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَقِيْلَ لَهَا: لاَ أَنْتِ أَطْعَمْتِهَا ولا سَقَيْتِهَا، وَلاَ أَنْتِ أَرْسَلْتِهَا فَتَأْكُلَ مِنْ خَشَاشِ الأرضِ»[3].

قال عبدُالملكِ: الخَشَاشُ: الهَوَامُّ ودَوَابُّ الأَرْضِ، وَمَا أَشْبَهَهَا[4]،

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٢٦٢، والفائق: ٢/ ٢٣٩، والنِّهاية: ٢/ ٤٦٨.

(٢) النِّهاية: ٣/ ٢٧. وفي تهذيب اللُّغة: ١٢/ ١٨٥ «وقال أبوزيدٍ: الصِّرمَةُ: ما بين العَشرِ إلىٰ الأربعين من الإبل».

(٣) الحديث في الموطأ رواية سُوَيْدٍ: ٥٣٣، عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هُرَيْرَةَ: دخلت امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ لها رَبَطَتْهَا فلا هِيَ. . .» ومثله في مسند الموطأ: ٤٦١ وفي هامشه قال: وأخرجه الإمام أحمد كَذٰلك في مسنده: ٢/ ٥٠١ بنحوه.

(٤) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٦٣، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٢١٨، وغريب الخطَّابي: ١/ ١٢٦، ٢/ ٣٤٨، ٣٤٨، والغريبين: ٢/ ٢١٠، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢٧٨، والفائق: ١/ ٣٧٠، والنِّهاية: ٢/ ٣٣، ويراجع: العَين: ٤/ ١٣٢، ومختصره: ١/ ٤١١، وجمهرة اللُّغة: ١٠٥، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٥٤٥، ومجمل اللُّغة: ٢٧٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خشش)، وجميع شرح هذه اللَّفظة الآتي لأبي عُبَيْدٍ مع تقديم وتأخير وحذف.

وهو[1] بفَتحِ الخَاءِ، وأمَّا الخِشَاشُ ـ بكَسْرِ الخَاءِ ـ فهي الحَلْقَةُ[2] التي تُجْعَلُ في أَنْفِ البَعِيْرِ لِيُقَادَ بِهَا، فإنْ كَانَتْ من عُوْدٍ فَهِيَ خِشَاشٌ، وإنْ كَانَتْ من شَعْرٍ فَهِيَ خُزَامَةٌ، وإنْ كَانَتْ من صُفْرٍ أَوْ فِضَّةٍ فَهِيَ بُرَةٌ، وإن كَانَتْ من جِلْدٍ فَهِيَ عِرَاقٌ. تَقُوْلُ منه[3]: جَمَلٌ مَخْشُوْشٌ ومَعْرُوْنٌ، ومَخْزُوْمٌ ومُبَرًّأٌ، وإِيَّاهُ أَرَادَ ذُو الرُّمَّةِ حَيْثُ قَالَ[4]: [169]

تَشْكُو الخِشَاشَ ومَجْرَىٰ النُّسْعَتَيْنِ كَمَا ... أَنَّ المَرِيْضُ إِلَىٰ عُوَّادِهِ الوَصِبُ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (البَوَائِقِ) في حَدِيْثِ مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ العَلاَءِ بنِ عبدِالرَّحْمَـٰنِ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَنْ لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»

قال عبدُالمَلِكِ: البَوَائِقُ: غَوَائِلُ الشَّرِّ[5]، وَالوَاحِدَةُ: بَائِقَةٌ، وَغَائِلَةٌ،

---

(1) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «فهذا».

(2) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدَةَ: والخزامة هي الحلقة التي تُجعل...».

(3) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الكِسَائِيُّ: يُقالُ من ذلك كلِّه: خَزَمْتُ البعيرَ وعَرَنْتُهُ وخششتُهُ، وهو مخزومٌ ومعرونٌ...».

(4) ديوانه: 1/42 من بائيَّته المشهورة. وجاء في شرح الدِّيوان: «الخِشاشُ: هو الذي يجعل في أنفِ البَعير، و(العِرَانُ): «أن يُجعل في الوترة وهو ما بين المنخرين، و(البُرَةُ) التي تجعلُ في جانبي أحدِ المنخرين، وهي من صُفرٍ، وربما كانت من شعرٍ، ... و«مجرى النِّسعتين» وهو من موضع التَّصديرِ والحقبِ، و(الحَقَبُ) النِّسعةُ تكون أسفلَ بطنِ البعيرِ على الحِقْو» و(أنَّ) من الأنين. والوَصِبُ: الوَجِعُ، يُقال: فلانٌ يتوصَّبُ أي: يجدُ وَصَباً. يريد وجعاً.

(5) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: 1/348، وغريب الخَطَّابِيِّ: 3/61، والغريبين: 1/220، وغريب ابن الجَوزي: 1/91، والفائق: 1/132، والنِّهاية: 1/162. ويراجع: جمهرة اللُّغة: 375، وتهذيب اللُّغة: 9/349، ومجمل اللُّغة: 139، والأفعال =

والعَرَبُ تَقُولُ أَيْضاً للدَّاهِيَةِ والبَلِيَّةِ تَنْزِلُ بِالقَوْمِ: قد أَصابَتْهُمْ بائِقَةٌ[1]، ومنه قَوْلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في دُعَائِهِ: «أَعُوْذُ بِكَ من بَوَائِقِ الدَّهْرِ ومُصِيْبَاتِ اللَّيَالِيْ وَالأَيَّامِ» تَقُوْلُ في تَصْرِيْفِ البائِقَةِ[3]: قَدْ بَاقَتْهُمُ البَائِقَةُ[2] فهي تَبُوْقُهُم بَوْقاً، ومثله: فَقَرَتْهُمُ الفاقِرَةُ، وضَلَّتْهُمُ الضَّالَّةُ وَكِلْتَاهُمَا بمَعنىٰ البَائِقَةِ، وَكُلُّها من البَلِيَّةِ وَالدَّاهِيَةِ.

(شرح كتاب جامع الجامع من حديثِ مالكٍ)
[ابن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الخَنِيْنِ) و(الرُّتودِ) في حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن عَاصِمِ بنِ عُبَيْدِاللهِ بنِ عُمَرَ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ قَالَ يَوْماً تَحْتَ شَجَرةٍ بطَرِيْقِ مكَّةَ فَلَمَّا اشتَدَّتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ خَرَجَ من تَحْتِهَا فَطَرَحَ عَلَيْهِ ثَوْباً فَنَادَاهُ رَجُلٌ غيرُ بَعِيْدٍ فقَالَ: ياأَميرَ المُؤْمِنِيْنَ هَلْ لَكَ في رَجُلٍ رَتَدَتْ حَاجَتُهُ، وَطَالَ انتِظَارُهُ؟ قَالَ عُمَرُ: مَنْ رَتَدَهَا؟ قال: أنتَ، فَمَازَالَ القَوْلُ وَالمُرَاجَعَةُ بَيْنَهُمَا حتَّى ضَرَبَهُ عُمَرُ بالمِخْفَقَةِ. فَأَخَذَ الرَّجُلُ بثَوبِ عُمرَ ثُمَّ قَالَ: عَجِلْتَ عَلَيَّ قبلَ أن تَنْظُرَ، فَإِنْ كُنْتُ مَظْلُوْماً رَدَدْتَ عَلَيَّ حَقِّي، وإنْ كُنْتُ

= للسَّرقُسطي: ٤/ ١٢٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (بوق).

قال الخَطَّابيُّ: «باقَتْهُ بائقةٌ: إذا نَزَلَتْ به نازلةٌ شديدةٌ، وَيُقَالَ: إنَّ أصلَ البوقِ كثرةُ المَطَرِ».

(١) في الأصل: «الباقبة».

(٢) في الأصل: «بقبة».

ظالماً رَدَدْتَنِيْ إِلَى الحَقِّ. قَالَ عُمَرُ: صَدَقْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِثَوْبِ الرَّجُلِ وَأَعْطَاهُ الدُّرَّةَ، وَقَالَ: استَقِدْ، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ، قَالَ: لَتَفْعَلَنَّ، أو لَتَفْعَلَنَّ ما يَفْعَلُ المُنْصِفُ مِنْ حَقِّهِ. قَالَ الرَّجُلُ: فإنِّي أَعْفُو. فَالتَفَتَ عُمَرُ إلى بَعْضِ أَصْحَابِهِ ثُمَّ قَالَ: أَنْصَفْتُ مِنْ نَفْسِي، قَبْلَ أن يَنْتَصِفَ منِّي وأنا كارِهٌ، فَلَوْ كُنْتَ في الأَرَاكِ[1] لسَمِعْتَ خَنِيْنَ عُمر».

قال عبدُالملكِ: الخَنِيْنُ: البُكَاءُ بُكَاءٌ فيه شَهِيْقٌ[2]. وأمَّا قولُهُ: رَتَدَتْ حَاجَتُهُ: فَيَعْنِي أَبْطَأَتْ عَلَيْهِ حَاجَتُهُ، وَالرُّتُوْدُ: الإِبْطَاءُ. وَقَوْلُهُ: «مَنْ رَتَدَها» يَقُوْلُ: مَنْ بَطَّأَ بِهَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ [١٧٠] (العَبْقَرِيّ) في حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن أَبي الزِّنادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: أُرِيْتُ أَبَابَكْرٍ يَنْزِعُ ذَنوباً أو ذَنُوبين وفي نَزْعِهِ ضَعْفٌ يغفرُ اللهُ لَهُ، ثُمَّ قَامَ عُمَرُ فَنَزَعَ فَاسْتَحَالَتْ غَرْباً، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِيْ فَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بعَطَنٍ».

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «يَنْزِعُ ذَنُوباً أو ذَنُوبَين» فالنَّزْعُ: الاسْتِقَاءُ[3]، والذَّنُوْبُ: الدَّلْوُ[4] عَلَىٰ قَدْرِ الدِّلاءِ المَعْرُوْفَةِ، وإنَّما تَأْوِيْلُ ذٰلِكَ: ولايَتُهُ

---

(١) موضع بمكَّةَ ـ شرَّفها الله ـ معجم البلدان: ١/ ١٣٥.

(٢) المجموع المغيث: ١/ ٦٢٤، والنِّهاية: ٢/ ٨٥، وقد تقدَّم نحوه.

(٣) اللِّسان: (نزع).

(٤) في تهذيب اللُّغة: ١٤/ ٤٣٩ «ورَوَىٰ سلمةِ عن الفرَّاء أنَّه قال: «الذَّنُوْبُ من كلام العَرَب: الدَّلْوُ العَظيمةُ، ولكنَّ العربَ يذهبُ به إلىٰ النَّصِيْبِ والحَظِّ...» يُراجع: معاني القرآن =

سنتين. وأمَّا الغَرْبُ: فَفَوْقَ الدَّلْوِ، وهي دَلْوٌ كبيرةٌ تَسَعُ دِلاَءً كَثِيْرَةً[1]. وَأَمَّا قولُهُ: «فاسْتَحَالَتْ غَرْباً» فإنَّما تَأْوِيْلُ ذٰلِكَ: مَا جَرَىٰ عَلَىٰ يَدَيْ عُمَرَ في خِلاَفَتِهِ من الفُتُوْحَاتِ وَالخَيْرِ الكَثيرِ للمُسلمينَ. وأمَّا قَوْلُهُ: «فلم أرَ عَبْقَرِيًّا يَفْرِيْ فَرِيَّهُ» فإنَّ العَبْقَرِيَّ: القَوِيُّ الشَّدِيدُ[2] من الرِّجالِ. وَقَدْ يُقَالُ: عَبْقَرِيٌّ للسَّيِّدِ وَالشَّرِيْفِ، وَلِكُلِّ مُفَضَّلٍ في شَيْءٍ، أو مَنْسُوْبٍ إلى شَيْءٍ رَفِيْعٍ، وأصلُ ذٰلِكَ - فيما بَلَغَنِي -[3]: أنَّ عَبْقَرَ[4] أرضٌ[5] يَسْكُنُهَا الجِنُّ، فَإذَا فُضِّلَ الشَّيْءُ قيلَ: عَبْقَرِيٌّ فنُسب إلى تِلْكَ الأَرْضِ، وَقَالَ زُهَيْرُ بنُ أَبي سُلمىٰ[6]:

بَخَيْلٍ عَلَيْهَا جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ ... جَدِيْرُوْنَ يَوْماً أَنْ يَنَالُوا فَيَسْتَعْلُوا

قَالَ: وَقَدْ قِيْلَ أَيْضاً عَبْقَرُ: إنَّها أَرْضٌ تُعْمَلُ فيها البُرُوْدُ وَالوَشْيُ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ - وَهُوَ يَذْكُرُ أَلْوَانَ الرِّيَاضِ -[7]:

= للفرَّاء: ٣/ ٩٠، وقال الأزهريُّ أيضاً: «ابنُ السِّكيت الذَّنوبُ: فيها ماءٌ قريبٌ من المَلْءِ» يراجع: إصلاح المنطق: ٣٣٤. وقد تقدم مثل ذٰلك.

(١) الغَرْبُ الدَّلوُ العظيمةُ التي تَجُرُّها وتنزعها من البئر الإبلُ وهي معروفة عند العامَّة بنجد حتىٰ زماننا هٰـذا. وقد تَقَدَّمَ مثلُ ذٰلكَ أيضاً.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٧ «قال الأصمعيُّ: سألتُ أبا عمرو بن العلاء عن العبقريِّ فقال: يقال: هذا عبقريُّ قومٍ، كقولك: هٰـذا سيِّد قومٍ وكبيرُهم وقويُّهم».

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «إنَّما أصله فيمايُقالُ: أنَّه نسب إلىٰ عبقر وهي أرضٌ يَسْكُنُهَا الجنُّ..».

(٤) في الأصل: «عبقرىٰ» والتَّصحيح عن غريب أبي عُبَيْدٍ رحمه الله.

(٥) في الأصل: «أرضاً» و(عبقر) موضع. يراجع: معجم البُلدان: ٤/ ٨٩، وذكر أخباراً وأشعاراً في نقلها إطالةٌ فراجعها هناك.

(٦) شرح ديوانه: ١٠٣، وهو في غريب الحديث: ١/ ٨٨، ومعجم البلدان: ٤/ ٩٠ وغيرهما.

(٧) ديوانه: ٢/ ١٣٦٦ وهو أيضاً في المصدرين السَّابقين وغيرهما والتَّنجيدُ: التَّزيينُ.

حَتَّى كأنَّ رِيَاضَ القُفِّ أَلْبَسَهَا   مِنْ وَشْيِ عَبقَرَ تَجْلِيْلٌ وتَنْجِيْدُ

وَمِنْ هَـٰذَا قِيْلَ للبُسُطِ: عَبْقَرِيَّةٌ، إنَّما نُسِبَتْ إلى تلكَ البلادِ، ومنه حَدِيْثُ عُمَرَ[1]: «إنَّه كَانَ يَسْجُدُ عَلَىٰ عَبْقَرِيٍّ»، أَيْ: عَلَى بِسَاطٍ من بُسُطِ عَبْقَرٍ. وأمَّا قَوْلُهُ [عَزَّ وَجَلَّ][2]: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ۝٧٦ ﴾ فَالرَّفْرَفُ المَجَالِسُ[3]، وَالعَبْقَرِيُّ: الوَسَائِدُ وَالمَرافِقُ، كَذٰلِكَ قَالَ الحَسَنُ وقَتَادَةُ في تَفْسِيْرِهِمَا.

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «يَفْرِيْ فَرِيَّهُ» فَيَعْنِي: يَنْزِعُ نزعَهُ[4]، يَرِيْدُ:

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٩، والنِّهاية: ٣/ ١٧٣.
وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه حديث عمر أنَّه كان يَسْجُدُ علىٰ عَبْقَرِيٍّ، قيل له: علىٰ بِسَاطٍ؟ قال: نَعَم».

(٢) سورة الرَّحمـٰن: الآية: ٧٦، جاء في زاد المسير: ٨/ ١٢٨ قوله تعالى: ﴿وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ۝٧٦﴾ فيه قولان: أحدُهما: أنَّها الزَّرابي، قاله ابنُ عبَّاس، وعَطاءٌ، وقتادةُ، والضَّحَّاكُ، وابنُ زَيْدٍ، وَكَذٰلِك قَالَ: ابنُ قُتيبة: العبقريُّ: الطَّنافسُ الثِّخَانُ. قال أبوعُبَيْدَةَ: يقال لكلِّ شيءٍ من البُسُط: عَبْقَرِيٌّ. والثَّاني: أنَّه الدِّيباجُ الغليظُ، قاله مجاهدٌ. قال الزَّجاجُ: أصلُ العَبْقَرِيِّ في اللُّغَةِ أنَّه صفةٌ لكلِّ ما بُولِغَ في وَصْفِهِ، وَأَصْلُهُ أنَّ عَبْقَرَ بلدٌ كَانَ يوشَّىٰ فيها البُسُط وغيرها فنُسب كلُّ شَيْءٍ جيِّدٍ إليه، قَالَ زُهَيْرٌ...». يراجع: تفسير غريب القرآن لابنِ قُتَيبَةَ: ٤٤٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/ ٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٥/ ١٠٥.

(٣) في الأصل: «المحابس».

(٤) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٨، وغريب الخَطَّابي: ٢/ ٥٧١، وغريب ابن الجَوْزِيِّ: ٢/ ١٩١، والنِّهاية: ٣/ ٤٤٢، ويراجع: العين: ٨/ ٢٨٠، ومختصره: ٢/ ٣٩٨، وجمهرة اللُّغة: ٧٨٨، ومُجمل اللغة: ٧١٩، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٢٤١، والأفعال للسَّرقُسطي: ٤/ ٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فرىٰ). وفي غريب الخطَّابيِّ: أنشدَ =

الاستقاء، وهذه كلمةٌ تُوقعها العَرَبُ عَلَىٰ كُلِّ مَعْنًى يَقَعُ عَلَىٰ [مَنْ] يَفْعَلُ فِعْلَهُ [و]يَعْمَلُ عَمَلَهُ، إِذَا عَظَّمْتَ فِعْلَ الشَّيءِ وَصِفْتَهُ بِهَـٰذِهِ الكَلِمَةِ، ومنهُ قَوْلُ اللهِ عزَّ وَجَلَّ(1): ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ۝٢٧﴾ أي: شَيْئاً عَظِيْماً، قالَ الرَّاجزُ(2):

قَدْ أَطْعَمَتْنِي دَقَلاً حَوْلِيّا ... مُسَوَّساً مُدَوَّداً حَجْرِيّا

قَدْ كُنتِ تَفْرِيْنَ بِهِ الفَرِيّا

أَيْ: قد كُنْتِ تُكْثِرِيْنَ فِيْه القَوْلَ وَتُعَظِّمِيْنَهُ، وَأَنْشَدَ أَعْرَابِيٌّ بالحِجَازِ(3):

فَتىً لايُرَىٰ قَدُّ القَمِيْصِ بِخصْرِهِ ... وَلَكِنَّما تَفْرِيْ الفَرِيَّ مَنَاكِبُهْ

= قولَ الشَّاعر:

سَمِعْنَ لَهَا وَاسْتَفْرَغَتْ فِي حَدِيثِهَا ... فَلَا شَيْءَ يَفْرِي بِاليَدَيْنِ كَمَا تَفْرِي

قَالَ اللَّيثُ: يُقالُ في صفة الشُّجاع: ما يَفْرِي أَحَدٌ فَرْيَهُ مُخَفَّفَةٌ، ومَنْ ثَقَّلَ فقد غَلِطَ» وفي النِّهاية لابن الأثير: «وحُكِيَ عن الخَلِيلِ أنَّه أنكر التَّثقيلَ وغَلَّطَ قائِلَهُ» وهو في العين ٨/ ٢٨٠ كما قالا تَمَاماً. وفي أفعال السَّرقُسطي ٤/ ٨ قال: «وأنشد أبوعثمان:

إِذَا مَا أَدِيْمُ القَوْمِ أَنْهَجَهُ البِلَىٰ ... تَفَـرَّىٰ وَلَـوْ كَتَّبْتَـهُ لَتَخَـرَّمَـا

(1) سورة مريم.

(2) هو زُرَارَةُ بن صَعْبٍ يخاطب العامريَّة كَذَا في اللِّسان (فَرَىٰ) عن الفَرَّاءِ في معاني القُرآن: ٢/ ١٦٧، وهو في تهذيب اللُّغة: ١٥/ ٢٤١، والأصل فيه في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٨. ولا أدري من العامريَّة؟ إلاَّ أنَّها قالت تُخاطِبُهُ:

لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلاً دَهْرِيّا

يَمْشِيْ وَرَاءَ القَوْمِ سَيْتَهِيّا

كَـأَنَّـهُ مُضْطَغِـنٌ صَبِيّـا

فقال الرَّاجزُ الأبياتَ المذكورَة يخاطبُها ويَرُدُّ عليها. السَّيتهي: الذي يجيء خلف القوم فينظر أستاهَهُمْ واضطغنت الشيء: إذا حملته تحت ضغنك كذا في «اللِّسانِ».

(3) لم أعثر عليه.

يقول: مَنَاكِبُهُ تَفعَلُ الأفَاعِيْلَ، هي تَقْطَعُ ثَوْبَهُ، أي: لِتَمَامِهِ، وَسَعَةِ مَا بَيْنَ مَنْكِبَيْهِ.

وَأَمَّا قَولُهُ: حتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بعَطَنٍ» فَيَعنِي: حَتَّى أَقْبَلَ النَّاسُ بإبِلِهِم مِنْ كُلِّ جِهَةٍ يَسْقُونَهَا باسْتِقَاءِ عُمَرَ، فَصَارَ مَوْضِعُهُ عَطَناً للإبلِ، وعَطَنُ الإبلِ كمُراحِ الغَنَمِ، وإنَّما عَنَىٰ ما أصابَ النَّاسُ من الخَيرِ الكَثِيْرِ وسَعَةِ الرِّزقِ في خِلاَفَةِ عُمَر [١٧١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (اللَّغطِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي النَّضرِ، عن سالمِ بنِ عبدِاللهِ بن عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بَنَىٰ رَحْبَةً في مُؤَخَّرِ المَسجد تُسمَّىٰ البُطَيْحاءَ[(١)]، ثُم قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيْدُ أَنْ يلْغَطَ أو يُنْشِدَ شِعْراً، أو يَرْفَعَ صَوْتَهُ فليَخْرُجْ إِلَىٰ هَـٰذِهِ الرَّحبَةِ».

قَالَ عبدُالملكِ: اللَّغطُ: الكَلامُ المُختَلِطُ المُقَارِبُ لكَلاَمِ أهلِ السَّفَهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (البَيْضَاءِ) و(الصَّفراءِ) و(الحَلْقَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ صَالَحَ بَنِي النَّضِيْرِ عَلَىٰ أَنَّ لَهُمُ البَيْضَاءَ والصَّفْرَاءَ وَالحَلْقَةَ».

قال عبدُالملكِ: البَيْضَاءُ: الفِضَّةُ، والصَّفراءُ: الذَّهَبُ، والحَلْقَةُ:

---

(١) تقدَّم ذكرها، ويُراجع: المَغانم المطابة: ٥٧ قال: «تصغيرُ البَطحاء: رحبةٌ مُرتفعةٌ نحو الذِّراع بناها عُمَرُ رضي الله عنه خارجَ المسجد بالمدينة» قال شيخُنَا الأُستاذ حَمَدُ الجاسر ـ حفظه الله ـ في تعليقه في هامش المغانم: «خَصَّصَ السَّمْهُوديُّ فَصْلاً للكلام علىٰ (البُطَيْحَاءِ) هـٰذه...». أقولُ: يُراجع: وفاء الوفاء: ٤٩٧ قال: «الفَصْلُ الثَّالث عَشَرَ في البُطَيْحَاءِ..».

الدُّرُوْعُ والسِّلَاحُ كلُّه[1].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (الحَبَطِ) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن زَيْدِبنِ أسلمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عن أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَىٰ عليهِ ثُمَّ قالَ: إنِّي وَاللهِ ما أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ أيُّهَا النَّاسُ إلاَّ مَا يُخْرِجُ اللهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَة الدُّنْيَا. فَقَالَ رَجُلٌ: يارَسُوْلَ اللهِ: وَهَلْ يَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: إنَّ الخَيْرَ لا يَأْتِي إلاَّ بخَيْرٍ، أَوْ خَيْرٌ هُو؟ إنَّ هَـٰذَا المَالَ خَضِرَةٌ، حُلْوَةٌ، وإنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيْعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطاً أو يُلِمُّ، إلاَّ آكِلَةَ الخَضِرِ أَكَلَتْ حتَّى إِذَا امْتَلأَتْ خَاصِرَتَاهَا استَقْبَلَتِ الشَّمسَ فثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ أَخَذَتْ فَعَادَتْ فَأَكَلَتْ، فَمَنْ يَأْخُذْ مَالاً بِحَقِّه يُبَارَكْ لَهُ فيه، ومَنْ يَأْخُذْ مَالاً بِغَيْرِ حَقِّهِ فَمِثْلُهُ كَمَثَلِ الَّذي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ».

قَالَ عبدُالملكِ: الحَبَطُ: أَنْ تَأْكُلَ الدَّابةُ فتُكثِرَ حَتَّىٰ يَنْتَفِخَ لِذٰلِكَ بطنُها وَتَمرَضُ عَنْهُ[2]، تَقُوْلُ منه: قَدْ حَبِطَتِ الدَّابَّةُ وَهِيَ تَحبَطُ حَبَطاً، وهي دابَّةٌ حَبِطَةٌ، ومن أَصَابَهُ ذٰلِكَ مِنَ النَّاسِ فَهُوَ حَبِطٌ أيضاً. وإنَّما سُمِّيَ الحَارِثُ بنُ مَازِنِ بنِ عَمْرِو بنِ تَمِيْمٍ[3] الحَبِطَ؛ لأنَّه كَانَ في سَفَرٍ فأَصَابَهُ مِثْلُ هَـٰذَا، وَهُوَ

---

(1) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٠٠.

(2) اللَّفظةُ مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨٩، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٤٤٦، وغريب الخَطَّابي: ١/ ٧١٠، والغريبين: ٢/ ٧، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ١٨٨، والفائق: ١/ ٢٥١، والنِّهاية: ١/ ٣٣١ قال: «ورواه البخاري بالخاء» ويُراجع: العين: ٣/ ١٧٤، ومختصره: ١/ ٢٧٤، وجمهرة اللُّغة: ٢٨١، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٣٩٥، ومجمل اللُّغة: ٢٦١، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حبط).

(3) كذا جاء في الأصل، وفي مصدره غريب أبي عُبَيْدٍ، وزاد محققه: «الحارث بن مازن بن =

أَبُو هَـٰؤُلاَءِ الَّذِينَ [١٧٢] يُسَمَّوْنَ الحَبِطَاتِ من بَنِي تَمِيْمٍ، فَإِذَا نَسَبْتَ مِنهم الرَّجُلَ قُلْتَ: حَبَطِيٌّ وَلَمْ تَقُلْ: حَبِطِيٌّ، وكَذٰلِك تَنْسِبُ العَرَبُ إِلَىٰ بَنِي سَلِمَةَ[1]:

= مالك بن عمرو، والصَّواب إن شاء الله أنَّه الحارثُ بنُ عَمْرو بنِ تَمِيْمٍ، كَذَا جَاءَ في جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ٢٦٠، وأنساب أبي عُبَيْد: ٢٣٧، والاشتقاق: ٢٠٢، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٢١٣، وأنساب الرُّشاطي (اقتباس الأنوار مختصر عبدالحق الإشبيلي»: ٢/ ورقة: ٢٨، والأنساب للسَّمعاني: ٤/ ٤٨ وفيه: «. . . بن تميم بن مُرَّة» وصوابُه ابن مُرٍّ. واللُّباب لابن الأثير: ١/ ٣٣٥، والمُقتضب من جمهرة النَّسب لياقوت الحموي: ١٢٢ . . . وغيرها.

وَنَقَلَ الزَّبيديُّ في «التاج»: (حبط) عن ابن دُرَيْدٍ أنَّه: «الحارثُ بنُ مالكِ بنِ عَمْرِو بنِ تَمِيْمٍ» قَالَ: فَزَادَ مالِكاً بينَ الحَارِثِ وَعَمْرٍو» أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: أما في «الاشتقاق» فلم يزد ابن دريدٍ شَيْئاً، وأمَّا في الجمهرة (ط) دار العلم ١٩٨٧م ففيها: «والحَبِطُ: الحارثُ بنُ مازن ابنِ مالكِ بنِ عَمْرِو بنِ تَمِيْمٍ». قال الزَّبَيْدِيُّ في «التَّاج» (حبط): «واختُلف في سببِ تَلقِيْبه إيَّاه، فقيل: لأنَّه كان في سفرٍ فأصابه مثلَ الحَبَطِ الذي يُصِيْبُ المَاشِيَةَ كَمَا فِي «الصِّحاح» وقال ابنُ الكَلْبِيِّ: كان أَكَلَ طَعَاماً فَأَصَابَهُ منه هَيْضَةٌ. وقال ابنُ دُرَيْدٍ: كان أَكَلَ صَمْغاً فحَبِطَ عنه. ويُسمَّىٰ بَنُوه الحَبِطاتِ والنِّسبةُ إليه. . . حَبَطِيٌّ مُحَرَّكَةً كالنِّسبةِ إلىٰ بني سَلِمَةَ وبني شَقِرَةَ فتقولُ: سَلَمِيٌّ وشَقَرِيٌّ ـ بفتح اللاَّمِ والقافِ ـ وَذٰلِكَ لأنَّهم كرهُوا كثرة الكَسَرَاتِ ففتَحُوا، أي: والقِياسُ الكَسْرُ. وقيلَ: الحَبِطَاتُ: الحَارِثُ بنُ عَمرِو بن تَميم، والعَنْبَرُ بن عَمْرٍو، والقُلَيْبُ بن عَمْرٍو، وَمَازِنُ بنُ مَالِكِ بنِ عَمْرٍو. وقال ابن الأعرابيِّ: ولقي دغفلٌ رجلاً فقال له: مِمَّن أنتَ؟ فقال: من بني عمرِو بن تَمِيْمٍ. فقال: إنَّما عَمْرٌو عقابٌ جاثمةٌ والحَبِطَاتُ عُنُقُهَا، والقُلَيْبُ رَأسُهَا، وأُسَيِّدٌ والهُجَيْمُ جَنَاحَاهَا، والعَنْبَرُ جِثْوَتُها ومازنٌ مِخْلَبُهَا، وكعبٌ ذَنَبُهَا. يعني بالجِثْوَة بَدَنَهَا. قلتُ: وهذا الذي صَرَّحَ به النَّسابة. والهُجيمُ وأُسَيِّدٌ هما إخوةُ العَنْبَرِ، وكعبٌ والقُلَيْبُ وأُلَيْهَةُ وكذٰلك بنو الهُجَيْمِ الخمسةُ: عامرٌ وسَعْدٌ وربيعةٌ، وأنمارٌ وعمرٌو يعرفون بالحَبِطَاتِ».

(١) المشهور (سَلِمَة) أنَّهم حَيٌّ من الأنْصَارِ، ثُمَّ من الخَزْرَجِ، وَهُم أبناء سَلِمَةَ بن سَعْدِ بنِ عليٍّ =

سِلَمِيٌّ، وَإِلى بَنِي شَقِرَةَ: شَقَرِيٌّ[1]، وذٰلكَ أنّهم كَرِهُوا كَثْرَةَ الكَسْرِ فَفَتَحُوا.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «أَوْ يُلِمُّ» فَمَعْنَاهُ: أَوْ يَقرُبُ من ذٰلك، هو في مَعْنَى[2] يَكَادُ، ومنه الحَدِيثُ الَّذي جَاءَ في ذِكْرِ أَهْلِ الجَنَّةِ: «فَلَوْلاَ أَنَّه شَيْءٌ قَضَاهُ اللهُ لأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ» يَقُوْلُ: يَقْرُبُ أن يَذْهَبَ بَصَرُهُ لما يَرىٰ فِيْهَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَلأْلُئِهَا.

= ابن أسد بن سادرة بن تَزِيد بن جُشم بن الخَزْرَجِ، منهم الصَّحابيُّ الشَّاعرُ المَشهورُ كعبُ بن مالكٍ الأَنْصَاريُّ رضي الله عنه وغيرُهُ، وفيهم الحديث المَشْهُوْرُ عن النَّبيِّ ﷺ: «بني سَلِمَةَ دِيَارَكُمْ...». يُراجع: نسب معدّ واليمن الكبير: ٤٢٥، وجمهرة أنساب العرب: ٣٥٨، والاستبصار: ١٤٢، والأنساب للسمعاني: ٧/ ١١٤، وغيرها وفي العَرَب (بنو سَلِمَةَ) أيضاً؛ لكنّهم أقلُّ شهرةً منهم

- ففي (جُعفىٰ) سَلِمَةَ بن عمرو...
- وفي (جهينة) سَلِمَةُ بن نصر...

يراجع: مؤتلف القبائل لابن حبيب: ٣٣١، والإيناس: ١٨٥، وأنساب الرُّشاطي (اقتباس الأنوار...) مختصر عبدالحق الإشبيلي: ٢/ ورقة: ٩٣ وغيرها.

(١) المشهور في (شَقِرَة) أَنّهم حَيٌّ من بني تَمِيْمٍ، وهُم أبناءُ شَقِرَةَ بنِ الحَارثِ بن تَمِيْمِ بن مُرٍّ وَاسمُهُ عَمْرُو بنُ الحارثِ، وقيلَ: معاويةُ وإنَّمَا سُمِّي بِبَيْتٍ قاله وهو:

وَقَدْ أَحْمِلُ الرُّمْحَ الأَصَمَّ كُعُوْبُهُ ... بِه مِنْ دِمَاءِ القَوْمِ كالشَّقِرَاتِ

والشَّقِرَاتُ: شَقَائِقُ النُّعْمَانِ.

يُراجع: جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ١٩١، وجَمْهرة أنساب العرب لابن حَزْم: ٣٧٤.

وفي الإيناس: ١٩٠ شَقِرَةُ في (عبدالقيس) وهو شَقِرَةُ بنُ نُكْرَةَ بن لَكِيْز بن أفصىٰ. لٰكِن الَّتِي في عبدِالقيس ضُبِطَتْ في كتاب ابنِ حَبِيْبٍ في مُؤتلف القبائل: ٣٠٢ (شُقرة) وأنشدَ البيتَ السَّابق أيضاً.

(٢) في الأصل: «مما معناه».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (العِدَاد) و(الأبهر) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّه قالَ: «مَازَالَتْ أَكْلَةُ خَيْبَرَ تُعَادُّني فهـٰذَا أَوَانُ قَطَعَتْ أَبْهَرِيَّ».

قَالَ عَبدُالملكِ: هُوَ مِنَ العِدَاد[1]، وَهُوَ مِنَ الشَّيْءِ الَّذي يَعْتَادُكَ المَرَّةَ بَعْدَ المَرَّةِ، وإنَّمَا أَرَادَ أكلَهُ من الشَّاةِ المَسْمُوْمَةِ الَّتِي أَكَلَ مِنْهَا بِخَيْبَرَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

يُلاَقِيْ مِنْ تذكُّرِ آلِ سَلْمَىٰ ... كَمَا يَلْقَىٰ السَّلِيْمُ مِنَ العِدَادِ

يعني من عداد السُّمِّ[3].

قَالَ عبدُالملكِ: وإنَّما سَمَّتِ العَرَبُ اللَّدِيْغَ السَّليمَ تَفَاؤُلاً بالسَّلامةِ[4] من اللَّدْغَةِ؛ وَلِذٰلِكَ سُمِّيَتِ الفَلاَةَ المَفَازَةَ؛ لأنَّهَا مَهْلَكَةٌ، فَتَفَاءَلَتْ باسمِ المَفَازَةِ؛ لِلنَّجَاةِ مِنْ هَوْلِهَا، وَمَا يُخْشَىٰ مِنَ الهَلَكَةِ فِيْهَا، فَسَمَّوْهَا المَفَازَةَ،

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٧٣ قال: «قال الأصمَعِيُّ: هو من العِدَاد، وهو الشَّيْءُ الذي يأتيك لوقتٍ. وقال أبوزَيْدٍ مثل ذلك أو نحوه».

(٢) أنشده أبوعُبَيْدٍ ولم ينسبه، وهو في أضداد قطرب: ٨٠، وتهذيب الألفاظ: ١١٨، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٨٩، وأضداد ابن الأنباري: ١٠٦، وأضداد أبي الطَّيب اللُّغوي: ١/ ٣٥٢، وغيرها.

(٣) قال أبوحاتم السِّجستاني في كتاب الأضداد: ١٣٠ «العِدَادُ: وَقْتٌ في كلِّ سَنَةٍ يُعاوِدُهُ السُّمُّ فيه فيهج بالمَلْدُوغ» وفي تهذيب الألفاظ لابن السِّكيت: «وعدادُ السَّليم: أن تعدَّ له سبعةَ أيام، فإذا مَضَتْ لَهُ سَبْعَةُ أيَّام رَجَوا له البُرْءَ، وما لم تَمْضِ له سَبْعَةُ أيَّام فَهُوَ في عِدَادِه».

(٤) في غريب الحديث: «لأنَّهم تَطَيَّروا من اللَّدِيغ فَقَلَبُوا المَعنىٰ كَمَا قَالوا للحَبَشِيِّ: أبوالبَيْضَاءِ، وكَمَا قالوا: للفَلاَةِ مَفَازَةٌ...».

حِيْنَ كَانَتْ عِنْدَهُم مَهَالِكَ؛ وَكَرَاهِيَةً لاسْمِ السُّوْءِ أَنْ يَنْطِقُوا بِهِ، وَلِذٰلِكَ سَمَّوا الأَعْمَىٰ بَصِيْراً، فَقَدْ كَانَ في الأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: عِتْبَانُ بنُ مَالِكٍ[1]، وَكَانَ أَعْمَىٰ لاَ يَخرجُ فَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نَـزُور البَصِيْرَ؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَقُوْلَ الأَعْمَىٰ؛ وَلِذٰلِكَ سَمَّتِ العَرَبُ الأَسْوَدَ أَبَاالبَيْضَاءِ، قَلَبُوا اسمَ السَّوَادِ بالبَيَاضِ؛ تَأَدُّباً في ذٰلِكَ كُلِّهِ، وتَحَلُّماً وتَـكَرُّماً.

قال عبدُالملكِ: وأَمَّا «الأَبْهَرُ» فهُوَ عِرْقٌ مُسْتَبْطِنٌ لِلصُّلْبِ[2]، وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالقَلْبِ، فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ حَيَاةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ[3]:

وللفُؤَادِ وَجِيْبٌ تَحْتَ أَبْهَرِهِ لَدْمَ الغُلاَمِ وَرَاءَالغَيْبِ بالحَجَرِ

شَبَّهَ وَجِيْبَ قَلْبِهِ بِصَوْتِ الحَجَرِ إِذَا ضُرِبَ. واللَّدْمُ: الضَّرْبُ، ومن اللَّدْمِ اشتُقَّ التِدَامُ النِّساءِ[4].

- وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الخَشْفِ) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِبِلاَلٍ: «مَا رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الجَنَّةَ إلاَّ

---

(١) هو عِتْبَانُ بن مالكِ بن عَمرو بن العَجْلان بن زيد بن غُنْمِ خَزْرَجِيٌّ أنصاريٌّ بدريٌّ عند الجُمهور، ولم يذكره ابن إسحٰق فيهم، كذا قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ. كان ضَرِيْرَ البَصَرِ ثُمَّ عَمِيَ في عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، مَاتَ في خلافةِ مُعَاوية رضي الله عنه. أخباره في طبقات ابن سعد: ٣/ ٩٦، ونكت الهميان: ١٩٨، والإصابة: ٤/ ٤٣٢.

(٢) غريبُ أبي عُبَـيْدٍ: ١/ ٧٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٩١.

(٣) هو تَمِيْمُ بن أُبَيِّ بن مُقْبِلٍ العَجْلاَنِيُّ، ديوانه: ٩٩، والبيتُ في غريب أبي عُبَـيْدٍ: ١/ ٧٤، ٣/ ٤٣٧، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٢٨٦، والفائق: ١/ ٥٠، واللِّسان (بهر).

(٤) غريبُ أبي عُبَيْدٍ، وبعده قال: «وَيُقَالُ: الأبهرُ: الوَتِيْنُ، وهو في الفَخِذِ: النَّسأُ، وفي السَّاقِ: الصَّافنُ، وفي الحَلْقِ: الوَرِيْدُ، وفي الذِّرَاعِ: الأَعْجَلُ، وفي العَيْنِ: النَّاظِرُ، وهو نَهْرُ الجَسَدِ».

سَمِعْتُ [١٧٣] خَشْفاً أمامي، فَأَقُوْلُ: مَنْ هَـٰذَا؟ فَيُقَالُ: بِلَالٌ، فَبَكَىٰ بِلَالٌ ثُمَّ قَالَ: مَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَكُوْنَ أَمَامَكَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَارَسُوْلَ اللهِ».

قَالَ عَبْدُالملكِ: الخَشْفُ: الجَرْسُ[1]، وَهُوَ صَوْتُ حَرَكَةِ الشَّيْءِ، وَقَدْ أَنْشَدَ أَعْرَابِيٌّ بالحِجَازِ من قَيسٍ[2]:

قَوْمي بَنُوكَعْبٍ وَخَيرُ كَهْفِ ... مِنْ سَوْقِ أَعْدَاءٍ لِغَيْرِ نَصْفِ

إِنَّا غَدَاةَ الزَّحْفِ يَوْمَ الزَّحْفِ ... يَوْمَ يَصُفُّ صَفُّـنَا للصَّفِّ

نَـنْسِفُ مَنْ نَلْقَىٰ أَشَدَّ النَّسْفِ ... وَنَضْرِبُ الهَامَ بنَقْفٍ خَشْفِ

نَحْنُ الشَّغَامِيْمُ الكِرَامُ العِطْفِ ... ونَحْنُ مَنْ قَيْسٍ مَحَلَّ الأَنْفِ

قَالَ عبدُالملكِ: فالنَّقْفُ: الضَّرْبُ الذي يُشبِهُ النَّقبَ، وَالخَشْفُ: الَّذي يُسْمَعُ له كَالوَقْعِ وَالجَرْسِ.

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٤، وغريب الخطَّابي: ١/ ٥٨٢، والغريبين: ٢/ ٢١٢، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٧٩، والفائق: ١/ ٣٦٩، والنِّهاية: ٢/ ٣٤. ويراجع: العين: ٤/ ١٧١، ومختصره: ١/ ٤٢٦، وجمهرة اللُّغة: ٦٠١، ٦٠٢، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٨٧، ومُجمل اللُّغة: ٢٨٩، والمُحكم: ٥/ ١٩، والعُباب: ١٣٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خشف). وفي المصادر: (خَشْفَةً)، والخَشْفَةُ والخَشَفَةُ: الصَّوتُ. وفي الغَريبين «قال: شَمِرٌ: يقال: خَشْفَةٌ خَشَفَةٌ. وقال الفَرَّاء: الخَشْفَةُ الصوتُ الواحدُ والخَشَفَةُ: الحركة: إذَا وقع السيفُ علىٰ اللَّحمِ»، وفي غريب ابن الجوزي: (خشفتك) وفي غريب الخطابي: (خَشْخَشَةً) وفسَّرها بأنها حركةٌ فيها صوتٌ وأنشد:

تُخَشْخِشُ أَبْدَانُ الحَدِيْدِ عَلَيْهِمُ ... كَمَا خَشْخَشَتْ يُبْسَ الحَصَادِ جَنُوبُ

قال: «والمَحفُوظُ من هَـٰذا الحديث الخَشْفَةُ، وهي الحَرَكَةُ أيضاً، قال الشاعرُ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَخْشِفْ مِنَ الحِلْمِ خَشْفَةً ... مِنَ الجَهْلِ لَمْ يَعْزُزْ أَخاً أَنْتَ نَاصِرُهْ

(٢) لم أقف عليها في مصدر آخر.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (وَأَنْعَماً) في حَديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ: «إنَّ أَهْلَ الجنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ عِلِّيِّينَ كَمَا يَرَوْنَ الكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ في الأُفُقِ، فَإِنَّ أَبَابَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمَا».

قَالَ عبدُالمَلكِ: يَقُوْلُ[1]: «وَأَنْعَمَا» زادَا عَلَىٰ ذٰلِكَ، العَرَبُ تَقُوْلُ: قد أَحْسَنْتَ إليَّ وَأَنْعَمْتَ، أَيْ: زِدْتَ عَلَىٰ الإحْسَانِ، وَمِنْهُ قولُهُم: دَقَقْتُ الدَّوَاءَ فَأَنْعَمْتُ دَقَّهُ، أَيْ: بالَغْتُ في دَقِّهِ وزِدْتُ، وَمِنْهُ قَوْلُ وَرَقَةَ بنِ نَوفلٍ في زَيدِ بن عَمْرِو بنِ نُفَيْلٍ[2]:

رَشَدْتَ وَأَنْعَمْتَ ابنَ عَمْرٍو وَإِنَّما تَجَنَّبْتَ تَنُّوْراً من النَّارِ حَامِيَا

وَالعَرَبُ تَقولُ: دُرِّيْءٌ. ودُرِّيٌّ بالهَمْزِ وبغَيْرِ الهَمْزِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ (إحْفَاءِ الشَّوارِبِ) و(إعفاء اللِّحَىٰ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أنَّه أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ وإِعْفَاءِ اللِّحَىٰ».

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا إِحْفَاءُ الشُّوَارِبِ: فَقَصُّهَا[3] حَتَّى تَكْشِفَ عن الإِطَارِ، والإِطَارُ: تَدْوِيْرُ الشَّفَةِ، وَلَيْسَ حَزُّهَا كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ العِرَاقِيِّيْنَ. وَأَمَّا

---

(١) النَصُّ كُلُّه لأبي عُبَيْدٍ وجاء فيه: «قال الكسائيُّ: قولُهُ: «وَأَنْعَمَا» زادا علىٰ ذٰلك، قال: ويُقالُ من هٰذا: قد أَحْسَنْتَ عليَّ...».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدٍ: وقال ورقة...» ليُدَلِّلَ أبوعُبَيْدٍ على أنَّ الشَّاهدَ ليس من كلام الكسائيِّ السَّابقِ، بل من إنشادِهِ هُوَ. فرَحِمَ اللهُ أبا عُبَيْدٍ. والشَّاهدُ في الفائق وغيره.

(٣) اللَّفظَةُ مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٤٧، والغريبين: ٢/١٠٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/١٠٩، والفائق: ٣/١٠، والنِّهاية: ١/٤٠١، ٣/٢٦٦. ويراجع: التَّمهيد: ٢٤، ١٤٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (حفا) و(عفا).

إِعْفَاءُ اللِّحَىٰ فَتَرْكُ قَصِّهَا حَتَّى تَفِرَ وَيَكْثُرَ شَعْرُهَا وَيَطُوْلَ، تَقُوْلُ: قَدْ عَفَا الشَّعْرُ: إِذَا كَثُرَ، وعَفَا رِيْشُ الطَّيْرِ، قَالَ حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ الهِلاَلِيُّ[1]:

أَبِيْنِيْ لَنَا لاَزَالَ رِيْشُكِ عَافِياً وَلاَزِلْتِ فِيْ حَصْرٍ أَدان بَرِيرُها

ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ[2]: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ يقُولُ: حتَّى كَثُرُوا، فَإِذَا أَوْقَعْتَ فِعْلَكَ عَلَىٰ الشَّعْرِ قُلتَ: قَدْ أَعْفَيْتُهُ [١٧٤]: إِذَا وَفَّرْتَهُ وتَرَكْتَهُ حتى كَثُرَ، وَقَدْ عَفَا: إِذَا جَعَلْتَ الفِعْلَ لَهُ، وَتَقُوْلُ فِي غَيْرِ هَـٰذَا المَعْنَىٰ: قَدْ عَفَا الشَّيءُ: إِذَا دَرَسَ وَامَّحَىٰ[3]، قَالَ لَبِيْدُ بنُ رَبِيْعَةَ [العامِرِيُّ][4]:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُها بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُها فَرِجَامُهَا

وَهَـٰذَا في الشِّعْرِ كَثِيْرٌ. وَعَفَا ـ في غَيْرِ هَـٰذَا الوَجْهِ أَيْضاً ـ: أَنْ يَنْتَجِعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ لِخَيْرِهِ، وَأَنْ يُصِيْبَ مِنْ فَضْلِهِ[5]، تَقُوْلُ: قَدْ عَفَا فُلاَنٌ فُلاَناً، وَهُوَ يَعْفُوْهُ، وَهُوَ عَافٍ، وَهُمْ العُفَاةُ، واعْتَفَاهُ فَهُوَ يَعْتَفِيْهِ، وَهُوَ مُعْتَفٍ، وَمُعْتَفُوْنَ لِلكَثِيْرِ، قَالَ أَعْشَىٰ بَكْرٍ[6]:

---

(١) لم يرد في ديوان حُمَيْدٍ.

(٢) سورة الأعراف: الآية: ٩٥.

(٣) فبذلك يكون من الأَضْدَادِ، يُراجع: أضداد قُطرب: ١١٤، وأضداد ابن السِّكيت: ١٦٧، وأضداد أبي حاتم: ١٠٨، وأضداد ابن الأنباري: ٨٦، وأضداد أبي الطَّيِّب اللُّغوي: ٢/ ٤٨٣، وأضداد الصَّغاني: ١٠٨.

(٤) في الأصل «الجَعْدِيُّ» خطأٌ ظاهرٌ، والبيتُ في ديوان لبيد: ١٦٣، وغَريبِ أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٨، ٢/ ٥٥، وهو مَطلعٌ علىٰ معلَّقته المَشهورة. يراجع: شرح ابن الأنباري: ٥١٧، وشرح ابن النَّحاس: ٣٥٩... وغيرهما.

(٥) غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٦) ديوان الأعشىٰ: (الصُّبح المنير): ١٩، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٩، ٢٩٧، وفيه =

تَطُـوْفُ العُفَـاةُ بـأَبْـوَابِـهِ   كطَوْفِ النَّصَارَىٰ بِبَيْتِ الوَثَنْ[1]

ومنه سُمِّيَت الطَّيْرُ وَالسِّبَاعُ عَافِيَةً وعَوَافِيَ، قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «من أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَمَا أَصَابَتِ العَافِيَةُ مِنْهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ» يَعْنِي: الطَّيْرَ وَالسِّبَاعَ وَكُلَّ مَنِ اعْتَفَاهَا. وَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ - حِيْنَ وَجَدَ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ وَقَدْ مُثِّلَ به -: «لَوْلاَ أَنْ يُحْزِنَ ذٰلِكَ نِسَاءَنَا لَتَرَكْنَاهُ لِلْعَوَافِي حَتَّى يَحْشُرَهُ اللهُ مِنْ أَجْوَافِهَا» يَعْنِي: الطَّيْرَ والسِّبَاعَ الَّتِي تَعْتَفِي القَتْلَىٰ.

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرح (المُناقشة) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عَائِشَةَ: «أَنَّها كَانَتْ تَقُوْلُ: «مَنْ نُوْقِشَ الحِسَابَ هَلَكَ».

قَالَ عَبْدُالمَلِكِ: المُنَاقَشَةُ: الاستِقْصَاءُ في الحِسَابِ[2]، وَتَرْكُ التَّجَاوُزِ فِيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ: انْتَقَشْتُ مِنْهُ جَمِيْعَ حقِّي. وَقَدْ قَالَ الحَارِثُ بنُ حِلِّزَةَ

= يَمْدَحُ رَجُلاً.

أقولُ - وعلى الله أَعْتَمِدُ -: يَمْدَحُ قَيس بنَ مَعْدِيكَرِبِ الكِنْدِيَّ، وهو من أَشْهَر مَمْدُوحِيْهِ، وَهَـٰذه القَصِيْدةُ أولُ قَصِيْدَةٍ مَدَحَهُ بها، أَوَّلُهَا:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَـٰذَا الزَّمَنْ   عَلَى المَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنْ

يَظَلُّ رَجِيْماً لِرَيْبِ المَنُوْنِ   وَلِلسُّقْمِ فِي أَهْلِهِ وَالحَزَنْ

وَفِيْهَا:

تَيَمَّمْتُ قَيْساً وَكَمْ دُوْنَهُ   مِنَ الأَرْضِ مِنْ مَهْمَهٍ ذِي شَزَنْ

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٤٨، ٢٩٧.

(٢) اللَّفظَةُ مَشْرُوحَةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٠١، وغَريب الحَربيِّ: ١/٣١٢، وغريب ابن الجوزي: ٢/٤٣١، والفائق: ٤/١٦، والنِّهاية: ٥/١٠٦، ويراجع: الزَّاهر لابن الأنباري: ١/٤١١، وتهذيب اللُّغة: ٨/٣٢٤، ومجمل اللُّغة: ٨٨٢، والمُحكم: ٦/١٠٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (نقش) وانظر مصادر تخريج بيت الحارث الآتي.

اليَشْكُرِيُّ ـ وهو يُعاتبُ قَوْماً ـ[1]:

إِنْ نَقَشْتُمْ فَالنَّقْشُ يَجْشُمُه القَوْ ... مُ وَفِيْـهِ الصَّحَـاحُ وَالأَبْـرَاءُ

يَقُولُ: لَوْ كَانَتْ بَيْنَنا وَبَيْنَكُم مُحَاسَبَةٌ ومُنَاظَرَةٌ عرَفتُمُ الصِّحَّةَ والبَرَاءَةَ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقَدْ بَلَغَني أنَّ مُعاويةَ أُغميَ عليه قبلَ موتِهِ حتَّى ظَنَّ مَنْ عِنْدَهُ من أَهْلِهِ أنْ قَدْ مَاتَ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ[2]:

---

(١) ديوان الحارث تحقيق هاشم الطَّعان (بغداد): ١٢، وهو من مُعَلَّقَتِهِ المَشْهُوْرَةِ الَّتي أَوَّلُها:

آذَنَتْنَـا بِبَيْنِهَـا أَسْمَـاءُ ... رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّوَاءُ

يُراجع: شَرح القَصائد... لابن الأنباريِّ: ٤٦٨، وشرح القصائد التسع لابن النحاس: ٢/ ٥٧٣، وشرح القصائد العشر للخطيب التِّبريزي: ٣٨٧. ويروى: «الصَّلاحُ والإبراء» قال ابن الأنباري: «ويروى (وفيه السقام) ويروى: (وفيه الضِّجاجُ) ويروى: (وفيه الضَّجاج) ويروى: (وفيه الإصلاح) وروايته هو: (وفيه الصَّلاحُ).

(٢) هذان البيتان وردا في مصادر مختلفة منسُوبين إلىٰ أمير المؤمنين معاوية بن أبي سُفيان رضي الله عنه أنه تَمَثَّلَ بِهِمَا، وَلاَ أَدْرِي هَلْ هُوَ قَائِلُهُمَا؟ قال البَلاَذُرِيُّ في كتابه أنساب الأشراف: ٥/ ٢٠٠٢ «وحدَّثني عبَّاسُ بنُ هشامٍ عن أبيه، عن أبي السَّائب قال: لمَّا احتُضِرَ معاوية رضي الله عنه قال: ...» وأورد البيتين. وأوردَ حكايات أُخرىٰ فيما جَرَىٰ لِمُعاويةَ رضي الله عنه عند احتضاره وما أنشدَ وما تمثل به من الشِّعْرِ، تُراجع هناك. ورأيت في كتاب الدِّيباج للختلي (ت ٢٨٣هـ) ص٧٥ قال: «ثنا أبوالسَّائبِ المَخزوميُّ قال: لما حضرت معاويةَ الوفاةُ تمثَّل فقال:» وأوردهما، والبيتان في الفُتُوح لابن أَعثم: ٤/ ٢٦٤، والكامل لابن الأثير: ٤/ ٨، والمُعَمَّرين لأبي حاتم: ١٥٦، ومختصر تاريخ دمشق: ٢٥/ ٨٣... وغيرها. ثُمَّ رأيتُ في الفائق في غريب الحديث للزَّمخشري: ٤/ ١٦: «وأنشد ابن الأعرابي للحَجَّاجِ... وأورد البيتين ثم قَالَ: «وَرَوَاهُمَا ابنُ الأنباري لمعاوية. وَجَمَعَ بينهما الزَّبيدي في التاج: (نقش) فقال: «وأنشد ابنُ الأَعرابيِّ للحجَّاج، وابنُ الأَنْبَارِيِّ لمعاوية» ولعلَّ الحجاج ومعاوية تمثَّلا بهما وقائلُ البيتين غيرهما. يراجع: ديوان معاوية: ٥٣.

إنْ تُـنَاقش يَكُنْ نِقَاشُكَ يَارَبـ ـبِّ عَذَاباً لاَطَوْقَ لِيْ بالعَذَابِ

أَوْ تُجَاوِزْ فَأَنْتَ رَبِّي حَلِيْمٌ عَنْ مُسِيْءٍ ذُنُوبُهُ كالتُّرابِ

قالَ عبدُالمَلِكِ: ومن المُناقشةِ أُخِذُ نَقْشُ الشَّوْكَةِ مِنَ الرِّجْلِ[1]؛ لأنَّهُ يُبَالِغُ في اسْتِخْرَاجِهَا وَتَتَبُّعِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ[2]:

لا تَنْقُشَنَّ بِرِجْلِ غَيْرِكَ شَوْكَةً فَتَقِيْ بِرِجْلِكَ رِجْلَ مَنْ قَدْ شَاكَهَا

يعني بِقَوْلِهِ: «بِرِجْلِ غَيْرِكَ» مِنْ رِجْلِ غَيْرِكَ، جَعَلَ البَاءَ مَكَانَ «مِنْ» وهي مِنْ كَلاَمِهِمْ جَيِّدةٌ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: «شَاكَهَا» [١٧٥] دَخَلَ في الشَّوك، تَقولُ: شِكْتُ الشَّوْكَ فَأَنَا أَشَاكُهُ شَيَاكاً: إذَا دَخَلْتَ فيه، فَإِنْ أَرَدْتَ أنّه أَصَابَكَ قُلْتَ: شَاكَنِي الشَّوْكُ، ويَشُوكُنِيْ شَوْكاً، وإنَّما سُمِّيَ المِنْقَاشُ؛ لأنَّه يُنْقَشُ به ويُسْتَقْصَىٰ به الشَّيءُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (القَزَعِ) في حديثِ مَالِكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن نَافعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ «نَهَىٰ عَنِ القَزَعِ في رُؤُوسِ الصِّبْيَانِ».

قال عَبدُالمَلِكِ: هُوَ أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ مِنْهُ مَوَاضِعُ فِيْهِ الشَّعْرُ مُتَفَرِّقَةً[3] وَلَيْسَتْ الرِّوَايَةُ الوَاحِدَةُ مِنْ هَـٰذَا، تِلْكَ لا بأس بها، وكذلك كلُّ

---

(١) هو لفظ أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٠٢، والزَّاهر: ٤١٢، واللِّسان، والتَّاج وغيرهما ولم يُنسب إلىٰ قائل معين.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٨٤، وغريب ابن قتيبة: ١/٣٠٦، والغريبين: ١٥٣٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/٢٤١، والفائق: ٣/١٨٩، والنِّهاية: ٤/٥٩. ويُراجع: العين: ١/١٣٢، ومختصره: ٦٨، وجمهرة اللُّغة: ٥١٨، وتهذيب اللُّغة: ١/١٨٤، ومجمل اللُّغة: ٧٥٢، والمُحْكَم: ١/٨٦، والأفعال للسَّرقُسطي: ٢/١١٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (قزع).

شيءٍ يكونُ قِطَعاً مُتَفَرِّقَةً فهو قَزَعٌ، وَكَذٰلِكَ [يُقَالُ] لِقِطَعِ السَّحابِ في السَّماء قَـزَعاً، ومنه حَدِيْثُ عَلِيِّ بنِ أَبِي طالبٍ حيْنَ ذَكَرَ فِتْنَةً تكونُ قالَ[1]: «فإذَا كانَ ذَلك ضَرَبَ يَعْسُوبُ الدِّينِ بذَنَبِهِ فيَجتَمِعُونَ إليه كما يَجْتَمِعُ قَـزَعُ الخَرِيْفِ» يعني قِطَعَ السَّحَابِ، وأكثرُ ما يكونُ ذٰلِكَ في زَمَانِ الخَرِيْفِ. قَالَ ذُو الرُّمَّةِ ـ وذَكَرَ مَاءً ـ[2]:

تَرَىٰ عُصَبَ القَطَا هَمَلاً عَلَيْهِ ... كَأَنَّ رِعَالَهُ قَزَعُ الجَهَامِ

والجَهَامُ: السَّحَابُ الَّذي لا مَاءَ فيه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْنِ) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن النَّبيِّ ﷺ: أَنَّه كَانَ كَثِيْراً مَا يَقُوْلُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ كَوْنٍ».

قال عبدُالملكِ: يَقُوْلُ[3]: من ضَلاَلَةٍ بَعْدَ هُدًى، هَـٰذَا مَعْنَاهُ، فَأَمَّا نَفْسُ

(١) غريبُ الحَدِيْثِ لأبي عُبَيْدٍ؛ والنَّصُّ كلُّه له.

(٢) ديوانه: ١٤٠٢، وهو مَوجودٌ في أغلبِ تخاريج اللَّفظةِ السَّابقةِ.

وعُصَبُ القَطَا: جَمَاعَاتُهُ، وَهَمَلاً: بدونِ رَاعٍ. وَرِعَالُهُ: قِطَعُ القَطَا المُتَفَرِّقَةُ. والقَزَعُ: هي اللَّفظةُ المَذكُورةُ المَشروحةِ هنا والجَهَامُ: السَّحَابُ الذي لا مَاءَ فيه كَمَا ذَكَرَ المؤلِّفُ. وضدُّه: الصَّيِّبُ، وفي دُعَاءِ الاستسقاء: اللهمَّ اجعَلْهُ صَيِّباً نافعاً».

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٠، والغريبين: ٢/ ١٥٧، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢١٥، والنِّهاية: ١/ ٤٥٨، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٢٥، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٢٧، ومجمل اللُّغة: ٢٥٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حور) و(كور)، ومن أمثال العرب: «الحَوْرُ بعدَ الكَوْرِ» يراجع: المُستقصَىٰ: ١/ ٣١٥، وفصل المقال: ١٧٥. وأنشد الخطَّابي في غريب الحديث:

فَقُلْتُ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً فَلَمْ يَحُرْ ... بِكَ اللَّيْلُ إلاَّ لِلْجَمِيْلِ مِنَ الأَمْرِ

الكَلِمَةِ فإنَّ الحَوْرَ الرُّجُوْعُ والارتِدَادُ. وَالكَوْنُ: الثَّبَاتُ والاعتِدَالُ، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه يُقَالُ في الرَّجُلِ: حَارَ بعدَ مَا كَانَ[1]، يَقُولُ: كَانَ عَلَىٰ حَالٍ جَمِيْلَةٍ فَحَارَ عن ذٰلك، أَيْ: رَجَعَ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤ بَلَىٰٓ﴾ يقول: أن لَن يرجعَ إليَّ، يعني: ارتيابَهُ في البَعثِ.

قال عبدُالمَلِكِ: وقد سَمِعْتُ مُحَمَّد بنُ سَلاَّمِ البَصْرِيَّ يَرْوِي هَـٰذَا الحَدِيْثَ: «مِنْ حَوْرٍ بَعْدَ كَورٍ» أَخَذَهُ مِنْ كَوْرِ العِمَامةِ[3]، يَقُوْلُ: تَغَيَّرَتْ حَالُهُ وانتَقَضَتْ كَمَا يَنْتَقِضُ كَوْرُ العِمَامَةِ بَعْدَ الشَّدِّ، وَرَأَيْتُهُ يُسَمِّي نَقْضَ الكَوْرِ حَوْراً، وَكُلُّ هَـٰذَا قَرِيْبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ فِي المَعْنَىٰ.

ـ وسألنا عبدَالملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المُطَيْطَاءِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ

[١٧٦] الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي المُطَيْطَاءُ، وَخَدَمَتْهُمْ فَارِسُ وَالرُّومُ سُلِّطَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعضٍ، وَجُعِلَ بَأْسُهُم[4] بَيْنَهُم».

قَالَ عبدُالمَلِكِ: المُطَيْطَاء: التَّبَخْتُرُ[5] وَمَدُّ اليَدَيْنِ في المَشْيِ، وَإِنَّمَا

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «وسُئِلَ عاصمٌ عن هَـٰذَا فقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعْ إِلىٰ قَوْلِهِ: «حَارَ بَعْدَ مَا كَانَ» يَقُوْلُ: إنَّه كَانَ علىٰ حَالةٍ جَمِيْلَةٍ...».

(٢) سورة الانشقاق: الآيتان: ١٤، ١٥.

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٤) في الأصل: «رأسهم».

(٥) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٣، والغريبين: ١٧٥٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٦٣، والفائق: ٣/ ٣٧١، والنِّهاية: ٤/ ٣٤٠. ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٥١، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٣٠٨، ومجمل اللُّغة: ٨١٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (مطط). وجاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الأصمعيُّ وغيره: المطيطاء: التَّبَخْتُرُ ومَدُّ اليَدَين...».

اشتُقَّتْ من التَّمَطِّيْ؛ لأنَّه يمُطي مدَّ يَديه، ومنه قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ[1]: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴿٣٣﴾﴾ يعني يَتَبَخْتَرُ في مشْيَتِهِ، وَقَد تُسمِّي العَرَبُ الخَاثِرَ الذي يَبْقَىٰ في أَسْفَلِ الحَوْضِ: المَطِيْطَةَ وَكَثِيْرُهُ: مَطَايِطُ، وَمَا أَشْبَه ذٰلِكَ سُمِّي كَذٰلِكَ، وَإِنَّما اشتُقَّ مِنْ يَتَمَطَّطُ أي: يَتَمَدَّدُ، قَالَ حُمَيْدٌ الأَرقَطُ في رَجَزِهِ[2]:

* خَبْطَ النِّهَالِ سَمَلَ المَطَائِطِ *

وإنَّما جَعَلَتِ العَرَبُ التَّمَطِّيَ[3] من المَطِيْطَةِ كَمَا جَعَلَتِ التَّظَنِّي من الظَنِّ، والتَّقَضِّي مِنَ التَّقَضُّضِ كَقَولِ العَجَّاجِ[4]:

* تَقَضِّيَ البَازِيْ إِذَا البَازِيْ كَسَرْ *

---

(١) سورة القيامة: الآية: ٣٣.

(٢) عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢٢٤ قال: «قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ» وَكَذَا هو في أغلبِ المصادر منها تهذيب اللُّغة: ١٢/ ٤٥٥، ١٣/ ٣٠٨، واللِّسان: (مطط)و(سمل) والصِّحاح: (مطط)، وَرَوَاهُ: «سَمَلَ المَطِيْطِ» فَقَالَ الصَّغاني في التَّكملة والذَّيل والصِّلة: ٤/ ١٧٩ (مطط) «وليس الرَّجزُ لحُمَيْدٍ». وفي رَجَزِهِ:

* . . . سَمَلَ المَطَايِطِ *

وقبلَهُ:

* في مُجْلِبَاتِ الفِتَنِ الخَوَابِطِ *

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ بعد بيت حُمَيْدٍ: «النِّهالُ: العِطاشُ، ومَنْ جَعَلَ التَّمطِّي من المطيطة فإنَّه يذهب مذهب تظنَّيتُ من الظَّنِّ. . .».

(٤) ديوان العجاج: ٤٢. وفي الكامل: ١/ ٤٤٢ وفيه: (تَجَلِّي) وجاء في هامش الصَّفحة: «بهامش (ج) ما نَصُّه: الصَّحيح (تَقَضِّي البازي) ولكنَّه جاء لتصحيح لفظ التَّجَلِّي، والبازيُّ لا يَتَجَلَّىٰ وقت كسرِ الجَنَاحِ، وسيأتي البيتُ علىٰ هذه الرِّواية (تقضى) ص٩٤١» والشَّاهِدُ في الخَصَائص: ٢/ ٩٠، والمُحْتَسَب: ١/ ١٥٧، والمُخصَّص: ١١/ ١٢٠، ١٣/ ٢٨٩، وأمالي ابن الشَّجري: ٢/ ١٧٣، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١٠/ ٢٥، وشرح المُلُوكي: ٢٥٠.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (الغَمْصِ) في حَدِيْثِ مَالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أنَّه سُئِلَ عن الكِبْرِ فَقَالَ: الكِبْرُ أن تَسْفَهَ الحَقَّ وتَغمِصَ النَّاسَ».

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «تَسْفَهَ الحَقَّ» فيَعني: أَنْ تَرَىٰ الحَقَّ سَفَهاً وَجَهْلاً. وأمَّا قَوْلُهُ: «وتَغْمِصَ النَّاسَ» فَيَعْنِي: تَحْقِرُ النَّاسَ، الغَمْصُ: احتِقَارُ النَّاسِ وَازْدِرَاؤُهُم[1]، وفيه لُغَةٌ أُخرىٰ: تَغْمِطُ[2] النَّاس، وهو بمَعْنَىٰ تَغْمِصُ، الغَمْطُ وَالغَمْصُ وَاحِدٌ، وَأَحْسَنُ مَا تَقَعُ هَـٰذِهِ اللُّغَةُ في تَصْغِيْرِ النِّعْمَةِ وَاحْتِقَارُهَا. تَقُوْلُ: قَدْ غَمِطَ النِّعْمَةَ، يَعْنِي: احْتَقَرَهَا، وفي حَقْرِه النَّاسَ وَالطَّعْنِ: غَمَصَ، هَـٰذَا أَحَبُّ إليَّ وَمَعْنَاهُمَا، ومنه قِيْلَ للرَّجُلِ إِذَا كَانَ مَطْعُوْناً عَلَيْهِ في دِيْـنِهِ: إنَّه لَمَغْمُوْصٌ عَلَيْهِ في دِيْنِهِ، وَكَذٰلِكَ في حَسَبِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (بُلُّوا أَرْحَامَكُم) في حديثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قَالَ: «بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ».

قَالَ عبدُالملك: يَقُوْلُ: بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بالسَّلَامِ: وَإِنَّمَا هُوَ تَمْثِيْلٌ للصِّلَةِ، وَذٰلِكَ أَنَّ العَرَبَ شَبَّهَتْ قَطِيْعَةَ الرَّحِمِ بِالحَرَارَةِ وَاليُبْسِ، وَشَبَّهَتْ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٣١٧، وغريب ابن قُتيبة: ٢/١٤١، وغريب ابن الجوزي: ٢/١٦٣، والفائق: ٣/٧٧، والنِّهاية: ٣/٣٨٦. ويراجع: العين: ٤/٣٧٥، ومختصره: ١/٤٩٣، وجمهرة اللُّغة: ٨٨٩، وتهذيب اللُّغة: ٨/٣٠، ومجمل اللُّغة: ٦٨٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (غمص) و(غمط).

(٢) في النِّهاية: ٣/٣٨٦ «الغَمْطُ: الاستهانة والاستحقار وهو مثل الغَمْصِ، يقال: غَمَطَ يَغْمَطُ، وغَمَطَ يَغْمِطُ».

الصِّلَةَ بالبَرِدِ والبَلَلِ، كَمَا شَبَّهُوا العَطَشَ بِالحَرَارَةِ، والرِّيَّ بالبَرْدِ، تَقُوْلُ: سَقَيْتُهُ شَرْبَةً بَرَّدْتُ بِهَا عَطَشَهُ، وَتَقُوْلُ[1]: قَدْ بَلَلْتُ رَحِمِيْ، وَأَنَا أَبُلُّهَا بَلاًّ وَبِلاَلاً: إِذَا وَصَلْتَهَا [١٧٧] وبَدَأْتَهَا بالصِّلَةِ، قَالَ أَعشَىٰ بَكْرٍ ـ يَمْدَحُ رَجُلاً ـ[2]:

إِمَّـا لِطَـالِـبِ نِعْمَـةٍ تَمَّمْتَهَـا ... أَوْ وَصْلِ قُرْبَىٰ قَدْ بَلَلْتَ رِدَاهَا

تَقُوْلُ: بَرَدْتُ وَبَرَّدتُ بالتَّخفيفِ والتَّثقيلِ. وَفِي هَـٰذَا الحَدِيْثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ جَعَلَ السَّلاَمَ صِلَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بِرٌّ غَيرُه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (العَصَا) في حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّه قَالَ لِرَجُلٍ كَانَ يُوصِّيْهِ: «وَلاَ تَرْفَعْ عَصَاكَ عَنْ أَهْلِكَ، وَأَخِفْهُمْ في اللهِ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: لَمْ يُرِدِ العَصَا التي يُضْرَبُ بِهَا[3]، وَلَـٰكِنَّهُ أَرَادَ الأَدَبَ، أَنْ يُؤَدِّبَهُمْ بلِسَانِهِ أو بِالضَّرْبِ الَّذي يُؤَدَّبُ بِمِثْلِهِ التِّرْبُ، تَقُوْلُ في الوَالِي الرَّفيقِ برَعِيَّتِهِ، القَلِيْلِ العُقُوْبَةِ في وِلاَيَتِهِ: إِنَّه لَيِّنُ العَصَا، تَعْنِي: قَلِيْلَ العُقُوْبَةِ، لَيِّنَ الكَلِمَةِ، رَفِيْقاً[4] بِالرَّعِيَّة، قَالَ مَعْنُ بنُ أَوْسٍ المُزَنِيُّ ـ وَهُوَ يَصِفُ إِبِلَهُ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٣٤٧، وغريب ابن الجوزي: ١/٨٦، والفائق: ١/١٢٧، والنِّهاية: ١/١٥٣. واللَّفظة لا غرابة فيها، ومعناها ظاهرٌ وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعمرو وغيره يُقال: بللتُ رحمي أبلها بلاًّ وبلالاً...».

(٢) ديوانه (الصُّبح المنير): ٢٦ من قصيدة يمدح بها قَيْسَ بنَ معدي كَرِبِ الكنديَّ. وفيه: «قد نَضَحْتَ بلالها» وفي غَريب أبي عُبَيْدٍ: «قد بردت بلالها» والمعنى واحدة.

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٣٤٥ «قال الكسائي وغيره: إنَّه لم يُرِدِ العَصَا الَّتي يُضربُ بها...».

(٤) في الأصل: «رفيق».

ورَاعِيَهَا، وَوُرُوْدَهُ بها مَاءً وَصَفَهُ ـ[1]:

عَلَيْهِ شَرِيْبٌ وَادِعٌ لَيِّنُ العَصَا يُسَاجِلُهَا جُمَّاتِهِ وتُسَاجِلُهْ

قال[2]: والعَرَبُ تُسَمِّي الطَّاعَةَ وَالأُلْفَةَ والجَمَاعَةَ: العَصَا؛ عَصَا الإسْلاَمِ، وَعَصَا السُّلْطَان، وَإِيَّاهُ أَرَادَ الشَّاعِرُ حَيْثُ يَقُولُ[3]:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فمعنى قَوْلُهُ: «وانشقَّتِ العَصَا» ذَهَبَتِ الأُلْفَةُ، وَوَقَعَتِ الفُرْقَةُ، وتَفَرَّقَ رَأْيُ الجَمَاعَةِ وَأَهْلُ الطَّاعَةِ، ومنه قِيلَ في الخَوَارِج: شَقُّوا عَصَا المُسْلِمِيْنَ، أَيْ: فَرَّقُوا جَمَاعَتَهُم، وَمِنْهُ قَوْلُ صِلَةِ بنِ أُشَيْمٍ لأَبِي السَّلِيْلِ: «إِيَّاكَ وقَتِيْلَ العَصَا» يقولُ: إِيَّاكَ أَنْ تَكُوْنَ قَاتِلاً أَوْ مَقْتُولاً إِذا انْشَقَّتِ العَصَا، يَعْنِي: إِذَا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَلَىٰ السُّلْطَانِ. وَالعَرَبُ تُسمِّي العَصَا أَيْضاً ظَعْنَ المُسَافِرِ من بلدٍ إِلَى بَلَدٍ، تَقُولُ: قَدْ أَلْقَىٰ فُلاَنٌ عَصَاهُ: إِذَا تَرَكَ الظَّعْنَ وَالسَّفَر، وَأَقَامَ بِمَكَانِهِ وَاطْمَأَنَّ

---

(1) ديوان أوس: ١١٢ (ط) بغداد ١٩٧٧م. وشعره (ط) دار العلم بجدة ١٤٠٣هـ: ٨٧، وغريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٤٥، ولم يرد في كتاب العَصَا لأسامة بن مُنقذ؟!

(2) القول لأبي عُبَيْدٍ جاء في غريب الحديث: «قال أبوعُبَيْدٍ: وأصلُ العَصَا: الاجتماع والائتلاف . . .» وذكر أبوعُبَيْدٍ شقَّ الخوارج عَصَا الطَّاعةِ، وقول صلة بن أشيم . . .».

(3) هذا البيت ينسب إلىٰ جَرير في أمالي القَالي: ٢/ ٢٢٦، وذَيل الأمالي: ١٤٠، وأنكر محققهما المرحومُ الشيخُ عبدُالعزيز المَيْمَنِيُّ هذه النِّسبةِ. يُنظر: اللآلى: ٨٩٩. وهو من شواهد: معاني القرآن للفرَّاء: ٤١٧/١، وشرح المفضَّليات: ٢٣٦، والمُخصَّص: ١٤/١٦، والمقصور والممدود لابن ولَّاد: ١١٧، وكتاب العصا لأسامة بن منقد: ١٤٠، والتَّخمير شرح المفصل: ٤١١/١، وشرح ابن يعيش: ٤٨/٢، ٥١، وخزانة الأدب: ٣/ ٨٤، ٣٨٩. وهو من شواهد المفَصَّل والمُغني وغيرهما، وَوَرَدَ في اللِّسَان، والتَّاج: (حسب) و(عصا) و(هيج).

وَاجْتَمَعَ لَهُ أمرُهُ، وَذٰلكَ المَعنى أَرَادَتْ عَائِشَةُ حينَ قُتِلَ عَلِيٌّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وَبَلَغَهَا اجْتِمَاعُ الأَمْرِ عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ، وَدُخُوْلِ النَّاسِ في بَيْعَتِهِ فَقَالَتْ مُتَمَثِّلَةً(١):

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَىٰ   كَمَا قَرَّ عَيْناً بالإِيَابِ المُسَافِرُ

فَالعَصَا تَقَعُ عَلَىٰ هَـٰذِهِ الأَوْجُهِ الثَّلاَثَةِ، عَلَى الأَدَبِ، وَعَلَىٰ الأُلْفَةِ وَالجَمَاعةِ، وَعَلَىٰ طُوْلِ السَّفَرِ التَّقْلِ من مَكَانٍ إلى مَكَانٍ، وَكُلُّ ذٰلِكَ تَمْثِيْلٌ وَتَشْبِيْهٌ وَلَيْسَ باسمٍ أَصْلِيٍّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ [١٧٨] (التَّبَيُّنِ) في حديث مالكٍ

---

(١) هذا البيتُ يتنازعُهُ مجموعةٌ من الشُعراءِ، منهم مُعَقِّرُ بنُ حَمارٍالبَارِقِيُّ، وهو أشهرهم به. وَقِيْلَ: قائلُهُ: رَاشدُ بنُ عبدِالله السُلَمِيُّ، صَحَابِيٌّ قَدِمَ على النَّبِيِّ ﷺ واسمه«غاوي بن ظالم» فقال له النَّبِيُّ ﷺ: بل أنت راشدُ بنُ عبدِالله، وقيل: بل هُوَ راشدُ بن عبدربِّه. وقيل: راشد ابن حَفص، وقيل: قائِلُهُ سُليمُ بنُ ثُمامة الحَنَفِيُّ. وَرُبَّمَا نُسِبَ إلى مُضَرِّسِ بن ربعي الأَسَدِيِّ، أو إلىٰ الأَحمرِ بن سالم المُزَنِيِّ. وذِكر البَيْتِ مستفيضٌ في الكُتُبِ، وقد ضَمَّنَهُ كَثِيرٌ من الأُدَبَاءِ والشُعَراءِ والكُتَّابِ والخُطباءِ كِتَابَاتِهم وأشعَارِهم وَخُطبهم، وَتَمَثَّلَ به كثيرٌ من الفُصَحَاءِ وَأَهلِ البَيَان... والبيتُ من قَصيدةٍ جَيِّدَةٍ لمُعَقِّرٍ قَالَهَا يوم جَبَلَةَ أولها:

أَمِنْ آلِ شَعثَاءَ الحُمُوْلُ البَوَاكِرُ   مَعَ اللَّيلِ أَمْ زَالَتْ قُبَيْلُ الأَبَاعِرُ

وَحَلَّت سُلَيمَىٰ في هِضَابٍ وَأَيكَةٍ   فَلَيْسَ عَلَيهَا يَوْمَ ذَلِكَ قَادِرُ

وَأَلقَتْ عَصَاهَا واستقرَّبها النَّوَىٰ   ... ... البيت

وصَبَّحَهَا أَمْلاَكُهَا بِكَتِيبَةٍ   عَلَيهَا إِذَا أَمسَتْ مِنَ اللهِ نَاظِرُ

مُعَاوِيَةُ بنُ الجَوْنِ ذُبْيَانُ حَوْلَهُ   وَحَسَّانُ في جَمْعِ الرِّبَابِ مَسَاعِرُ

وَقَدْ جَمَعُوا جَمْعاً كَأَنَّ زُهَاءَهُ   جَرَادٌ هَوَىٰ في هَبْوَةٍ مُتَطَايِرُ

فَبَاتُوا لَنَا ضَيفاً وبِتْنَا بِنعمَةٍ   لَنَا مُسْمِعَاتٌ بالدُّفُوْفِ وَسَامِرُ

فَلَمْ نَقْرِهِمْ شَيْئاً وَلَـٰكِنَّ قَصْدَهُمْ   صَبُوْحٌ لَدَيْنَا مَطْلَعَ الشَّمْسِ حَازِرُ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ: «التَّـبَيُّنُ مِنَ اللهِ والعَجَلَةُ من الشَّيْطَانِ فَتَبَيَّنُوا».

قَالَ عبدُالمَلكِ: التَّبَـيُّنُ: التَّثَبُّتُ في الأُمُورِ وَالتَّأني فيها[1]، وقد كَانَ ابنُ مَسْعُوْدٍ يَقْرَأُ:[2] ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ في سَبِيْلِ الله فَتَثَـبَّتُوا﴾[3] عَلَىٰ مَعْنَىٰ فَتَبَـيَّنُوا.

قَالَ عَبدُالمَلِكِ: والبَـيَانُ ـ في غيرِ هذا ـ: اللَّسَنُ والفَهْمُ وذكاءُ القَلْبِ، ومنه قولُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ:[4] «إنَّ من البَـيَان لَسِحْراً».

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَذٰلِكَ أَنَّ قَيْسَ بنَ عَاصِمٍ، وَالزِّبْرِقَانَ بنَ بَدْرٍ، وعَمْرَو بنَ الأَهْتَم التَّمِيْمِيِّين قَدِمُوا عَلَىٰ النَّبيِّ ﷺ[5]، فَسَأَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَمْراً عَن الزِّبْرِقَانِ فَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ خَيْراً، فَاسْتَقَلَّ[6] الزِّبْرِقَانُ ثَنَاءَهُ وَلَمْ يَرْضَهُ.

---

(١) غريبُ أبي عُبَيدٍ: ٢/٣٠. والنَّصُّ كُله له، وغريب ابن الجوزي: ١/٩٨، والفائق: ١/١٤٢، والنِّهاية: ١/١٧٥، وتهذيب اللُّغة: ١٥/٤٩٩ في غريب أبي عُبَيدٍ: «قال الكسائيُّ وغيره: التبيُّنُ: التثَبُّتُ...».

(٢) عن غريب أبي عُبَيدٍ: وهي قراة سبعيةٌ قرأ بها حمزة والكِسائي، وهي أيضاً قراءة الحَسَن والأعمش، ويحيىٰ بن وثاب، وطلحة، وعيسى، والطبري، وخلف. يُراجع: السبعة لابن مُجَاهِد: ٢٣٦، والتيسير للدَّاني: ٩٧، والحجَّة لأبي عليٍّ الفَارِسيِّ: ٣/١٧٣، وإعراب القراءات لابن خالويه: ١/١٣٦، والحجَّة لأبي زُرعة: ١٠٩، والكشف لمكي: ١/٣٩٤، ومعاني القرآن للفرّاء: ١/٢٨٣، والمحرر الوجيز: ٤/١٨٣، وزاد المسير: ٢/١٧١ والبحر المحيط: ٣/٣٢٨، والدُّر المَصُون: ٤/٧٣، والنشر لابن الجزريِّ: ٢/٢٥١.

(٣) سورة النساء: الآية: ٩٤

(٤) غريبُ أبي عُبَيدٍ: ٢/٣٢.

(٥) يراجع: البيان والتَّبيين: ١/٤٢، وأمالي اليزيدي: ١٠١، وزهر الآداب: ١/٣٨ وغيرها.

(٦) في الأصل: «فاستثقل».

فقَالَ: وَاللهِ يارَسُوْلَ اللهِ إنَّه لَيعْلَمُ إنِّي أَفضَلُ مِمَّا قَالَ وَلَـٰكِنَّهُ حَسَدَنِي، فأَثْنَىٰ عَلَيْهِ عَمْراً شَرًّا ثَمَّ قَالَ: وَاللهِ يارَسُوْلَ اللهِ: مَا كَذَبْتُ عَلَيْهِ في الأُولَىٰ وَلاَ فِي الآخِرَةِ، وَلَـٰكِنَّه أَرْضَانِي فَقُلْتُ بالرِّضىٰ وَصَدَقتُ، ثُمَّ أَسْخَطَنِي فقُلْتُ بالسَّخَطِ وصَدَقْتُ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ: «إنَّ مِنَ البَيَان لَسِحْراً» يَعْنِي: [إنَّ] مِنَ اللَّسْنِ وَالفَهْمِ وَذَكَاءِ القَلْبِ لَسِحْراً فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا: أنَّه يَبْلغُ من بَيَانِهِ أنَّه يَمْدَحُ الإِنْسَان فيَصدقُ فيه حَتىٰ يَصْرفَ القُلُوْبَ إلىٰ قَولِهِ. ثُمَّ يَذُمَّهُ فيَصْدُقُ فيه حتَّى يَصْرِفَ القُلُوْبَ إِلَىٰ قَوْلِهِ الآخرِ، فَكَأَنَّهُ قَدْ سَحَرَ بذٰلِكَ السَّامِعِيْنَ فَهَـٰذَا مَعنى قَوْلِهِ: «إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْراً».

وَقَدْ بَلَغَنِي[1] عن مَالكِ بنِ دِيْنَارٍ أنَّه قَالَ: مَارَأَيْتُ أَحداً أَبْيَنَ من الحَجَّاج، يَعْنِي أَلْسَنَ وأنْطَقَ، إنْ كَانَ لَيَرْقَىٰ المِنبَرَ فَيَذْكُرُ إِحْسَانَهُ إِلَىٰ أَهْلِ العِرَاقِ، وَصَفْحِهِ عَنْهُم، وَإِساءَتِهِم إلَيْهِ حَتَّى أَقُوْلَ في نَفْسِي: إنِّي لأَحْسَبُهُ صَادِقاً، وَإِنِّي لأَظُنُّهُمْ ظَالِمِين لَهُ.

ـ وَسَأَلْنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شَرْحِ (المَرْدُوْدَةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن هِشَام بن عُروة بن الزُّبير: أنَّ الزُّبيرَ حَبَسَ دُوْرَهُ عَلَىٰ وَلَدِهِ، وَأَخْرَجَ مِنْهَا مَنْ تَزَوَّج مِنْ بَنَاتِهِ، وَجَعَلَ للمَرْدُوْدَةِ من بَنَاتِهِ أن تَسْكُنَ غيرَ مُضِرَّةٍ ولا مُضَرٍّ بهَا، فَإِذَا استَغْنَتْ بزَوْجٍ فَلاَ سُكْنَىٰ لَهَا».

قَالَ عبدُالملكِ: المَرْدُوْدَةُ[2]: هي المَرْأَةُ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، أَوْ

---

(1) في غريب أبي عُبَيد: ١/ ٣٣ «هو من حديث عَبَّادِ بن عبَّادِ المُهَلَّبيِّ، عن محمد بن الزُّبير الحَنْظَليِّ، قال: وحدَّثني أبوعبدالله الفَزَاريُّ، عن مالكِ بن دينارٍ قال: «ما رأيت أحداً أَبيَنَ مِنَ الحَجَاجِ. . .».

(2) غريبُ أبي عُبَيدِ: ٢/ ٧٦، والغريبين: ٢/ ٤١٦، وغريبُ ابنُ الجَوزي: ١/ ٣٨٨، ٣٨٩، =

طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ إِلَىٰ أَهْلِهَا، فَهِيَ المَرْدُوْدَةُ في كَلَامِ العَرَبِ، وَهِيَ الرَّاجِعُ أَيْضاً، وَقَدْ ذَكَرَهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ حِيْنَ قَالَ لِسُرَاقَةِ بنِ جُعْشُمٍ[1]: «أَلَا أَدُلُّكَ على أفضلِ الصَّدَقَةِ؟ ابنتُكَ مَرْدُوْدَةٌ عَلَيْكَ لَيْسَ لَهَا كَاسِبٌ غَيْرُكَ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (العُمْرَىٰ) و(الرُّقْبَىٰ) في حديثِ مَالكٍ [١٧٩]

فَقَالَ: (العُمْرَىٰ)[2]: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: دَارِيْ حَبْسٌ عَليكَ عُمْرَكَ أو يقولُ: عُمْرِيْ. فيكون ذٰلِكَ كَمَا قَالَ، إِنْ قَالَ: (عُمْرَكَ) كَانَ مرجعُهَا إلى صَاحِبِهَا الَّذِي أَعمَرَهَا، وَإِنْ قَالَ: (عُمْرِي) كَانَ مَرْجِعُها إِلَىٰ وَرَثَتِهِ مِيْرَاثاً عنه.

قَالَ: وأَمَّا (الرَّقْبَىٰ)[3] أَنْ يَقُوْلَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: دَارِي حَبْسٌ عَلَيْكَ، فَإِنْ مِتُّ قَبلَكَ فَهِيَ لَكَ بَتْلاً، وَإِنْ مِتَّ قَبْلِي فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِليَّ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَأَصْلُ (العُمْرَىٰ) إِنَّمَا هُو مأخوذٌ من العُمُرِ[3]، أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه يَقُوْلُ لَهُ: هِيَ لَكَ عُمْرُكَ أَو عُمْرِي. وَ(الرُّقْبَىٰ) مَأْخُوْذَةٌ مِنَ المُرَاقَبَةِ، كَأَنَّ

= والفائق: ٢/ ٥٢، والنهاية: ٢/ ٢١٣.

(١) هُوَ سُرَاقَةُ بنُ مَالِكِ بنِ جُعْشُم بنِ مَالك بن عَمْرو الكِنَانِيُّ المُدْلِجيُّ، يكنىٰ أبا سُفيان، كان يَنزلُ قُدَيْداً، يُعدُّ في أهلِ المدينةِ، ويُقال: إنَّه سَكَنَ مَكةَ. كَذَا قَالَ الحَافظُ ابنُ عبدالبر، وقال: «وَمَاتَ سُرَاقةَ بنُ مالكِ بن جُعْشُم سنةَ أربعٍ وعشرينَ في صَدْرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ، ويُقَالُ: إنَّه مَاتَ بعدَ عُثْمان» قَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وقد يُنْسَبُ إلى جَدِّهِ». يراجع: طبقاتُ ابن سعد: ٩/ ٧٨، وطبقات خليفة: ٣٤، والاستيعاب: ٢/ ١٤٨، وتهذيب الكمال: ١٠/ ٢١٤، والإصابة: ٣/ ٤١، والشَّذرات: ١/ ٣٥.

(٢) تقدم في «كتاب القضاء» في هذا الجزء.

(٣) نصُّ كَلامِ أبي عُبَيدٍ في غَريب الحديثِ: ٢/ ٧٧ قال: «وَأَصْلُ العُمْرَىٰ عندنا إنَّما هُو مأخوذٌ من العُمْرِ...». وقد تقدَّم ذٰلك في هذا الجُزء.

كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْقُبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ، وَهَـٰذِهِ الرُّقْبَىٰ جَائِزَةٌ إلاَّ أنَّها من الثُّلُثِ؛ لأنَّهُ لَمْ يُبْتِلْهَا لَهُ إلاَّ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَثَمَّ رُقْبَىٰ لا تَجُوزُ، وَهِيَ أَنْ يَكُوْنَ المَسْكَنُ أو العَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَيَقُوْلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ أَيُّهمَا مَاتَ مِنَّا أَوَّلاً فَنَصِيْبُهُ لِصَاحِبِهِ، فَهَـٰذِهِ لاَ تَجُوْزُ؛ لأنَّها مُخَاطرةٌ.

وَتَقُوْلُ في تَصْرِيْفِ (العُمْرَىٰ) وَ(الرُّقْبَىٰ) قد أَعْمَرْتُ فُلاَناً دَارِي، وأنا أُعْمِرُهُ إعْمَاراً، وَالاسْمُ: العُمْرَىٰ، وَالفَاعِلُ: مُعْمِرٌ، وَالمَفعُولُ: مُعْمَرٌ. وَكَذٰلِكَ الرُّقْبَىٰ، تَقُوْلُ: قَدْ أَرْقَبْتُهُ دَارِي، وَأَنَا أُرْقِبُهُ إِرْقَاباً، وَالاسْمُ: الرُّقْبَىٰ، وَالفَاعِلُ: مُرْقِبٌ، وَالمَفْعُوْلُ: مُرْقَبٌ.

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أَنَّه قَالَ: «اسْتَحْيُواْ مِنَ الله حَقَّ الحَيَاءِ، وَمَنِ اسْتَحْيَىٰ مِنَ اللهِ، فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا حَوَىٰ، وَالبَطْنَ وَمَا وَعَىٰ، وَلْيَذْكُرِ القَبْرَ والبِلَىٰ».

قَالَ عَبدُالمَلكِ: أَمَّا الرَّأسُ وَمَا حَوَىٰ[1]، فَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، واللِّسَانُ، أَنْ لا يَسْتَعْمِلَ ذٰلك كُلَّه إلاَّ في حَقِّهِ. وأَمَّا البَطْنَ وَمَا وَعَىٰ، فَالقَلْبُ، وَالفَرْجُ، وَمَعْنَى وَعَىٰ: [جَمَعَ] وَهُمَا لُغَتَانِ: أَوْعَىٰ وَوَعَىٰ، وَلَيْسَ يُرِيدُ من وَعْي العِلْمِ؛ وَلَـٰكِنْ مَا أَوْعَاهُ وَصَارَ فيه، كَمَا تُوْعِي الشَّيءَ في الوِعَاءِ. يَقُوْلُ: يَحْفَظُ بَطْنَه فَلاَ يُدْخِلُ فِيْه إلاَّ حَلاَلاً، كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ الآخرِ: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُم أَنْ لاَ يَجْعَلَ في بَطْنِهِ إلاَّ حَلاَلاً فَليفعلْ، فإنَّ أولَ ما يُنْتِنُ من الإِنْسَانِ بَطْنُهُ».

قال عبدُالمَلكِ: ويَحْفَظُ فَرْجَهُ فَلاَ يَكْشِفُهُ إلاَّ عَلَىٰ حَلاَلٍ، عَلَىٰ زَوْجَتِهِ،

---

(١) غريب أبي عُبَيد: ٢/١١٦، والغريبين: ١/٤٢١، والنِّهاية: ٥/٢٠٧ وفي غريب أبي عُبَيد: «الجَوفَ وما وعىٰ» و«الرأسَ وماَاحتوىٰ» وأخر: «الرأس وما حَوَىٰ» وروايَتَهُ: «احتوىٰ».

أو أَمَتِهِ كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ الآخرِ[1]: «إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُم الأَجْوَفَانِ» يعني البَطْنَ والفَرْجَ[2]. وَيَحْفَظُ قلبَه فَلا يُضْمِرُ فيه إلاَّ خَيْراً، كَمَا قَالَ في الحَدِيْثِ الآخرِ: «إنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً إِلَيْهَا يَأْوِيْ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ فَإِذَا صَلُحَتْ صَلَحَ بها سَائِرُ الجَسَدِ، وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ بَها سائِرُ الجَسَدِ» يعني القَلْبَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شَرحِ حَديثِ مالكٍ [١٨٠]

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ، والحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ».

قَالَ عبدُالملكِ: مَعْنَاهُ: إنَّ مَبْدَأَ الإِيْمَانِ[3] من مَكَّةَ؛ لأَنَّهَا مَوْلِدُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وَمِنْهَا مَبْعَثُهُ، ثُمَّ هَاجَرَ إلى المَدِيْنَةِ فَكَانَتْ دارَ الهِجْرَةِ وَالإِيمانِ. وَمَكَّةُ وَالمَدِيْنَةُ مِنْ حَوْزَةِ اليَمَنِ، فَنَسَبَ الإِيْمَانَ وَالحِكْمَةَ إِلَىٰ اليَمَنِ؛ لأَنَّ مَدَاهُمَا مِنْ حَوْزَةِ اليَمَنِ.

قَدْ حَدَّثَنِي عُبَيْدُاللهِ بنُ مُوْسَىٰ الكُوْفِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بنِ أَبِي سُفْيَان المَكِّيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِطَاوُوْسٍ اليَمَانِيِّ ونَحْنُ بمَكَّةَ: مَا تَعُدُّ اليَمَنِ يَاأَبَامُحَمَّدٍ؟ فَقَالَ: المَدِيْنَةُ فَمَا دُوْنَهَا، يَعْني فَمَا دُوْنَهَا إِلَىٰ مَكَّةَ، إِلَىٰ اليَمَنِ، إِلَىٰ بَحْرِ عَدَن.

وَحَدَّثَنِي غَازِ بنُ قَيْسٍ[4]، عَنْ ابنِ سِمْعَانَ، عَنْ يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عَنْ

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيدٍ.

(٢) في جنىٰ الجنتين: ١٦ «الأجوفانِ: البَطنُ والفَرجُ. قَالَ أبوفَهْدٍ الأعْرَابيُّ لرجلٍ أعطاهُ وأطعَمهُ: «كَفاكَ اللهُ شَرَّ الأجوفين» قال أبو عُبَيدَةَ؟: في قوله: «لا تَنْسَوا الجَوْفَ وَمَا وَعَىٰ» فيه قولان، يُقال: أَرَادَ بالجَوْفِ البَطْنَ أَو الفَرْجَ كَمَا قَالَ: «إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الأَجْوَفَانِ». وَقيلَ: أرادَ بالجَوْفِ القَلْبَ. .» والنَّصُّ لأبي عُبَيْدٍ في غَريبِ الحَدِيْثِ فللَّهِ دَرُّه.

(٣) غريبُ أبي عُبَيْدٍ.

(٤) من شُيُوخِ المُؤلِّف تُراجع المقدِّمة.

مُحَمَّدِ بن إِبْرَاهِيْمَ بنِ الحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّه قَالَ: إِنَّمَا قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ وَالحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ» حِيْنَ صُرِفَتْ القِبْلَةُ إِلَىٰ الكَعْبَةِ؛ لأَنَّ مَكَّةَ يَمَانِيَةٌ، وَالمَدِيْنَةَ يَمَانِيَةٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: ذٰلِكَ أَيْضاً حِيْنَ مُنْصَرَفِهِ من تَبُوكَ، وَتَبُوكُ نَاحِيَةٌ بالشَّامِ، وَمَكَّةُ وَالمَدِيْنَةُ يَوْمَئِذٍ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ اليَمَنِ فَأَشَارَ إِلىٰ اليَمَنِ وَهُوَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَالمَدِيْنَةَ فَقَالَ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ وَالحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ» يَقُوْلُ: هُوَ مِنْ هَـٰذِهِ النَّاحِيَةِ.

قَالَ عبدُالملك: وقد نَسَبَتِ العَرَبُ في كَلَامِها وَأَشْعَارِها إلى اليَمَنِ مَنْ لَيْسَ مِنَ اليَمَنِ، وَلاَ في أَرْضِ اليَمَنِ، إلاَّ أَنَّه في وَقْتٍ مَا نَسَبُوْهُ إلى اليَمَنِ مِمَّا يَلِي اليَمَن، قَدْ قَالَ النَّابغةُ الذُّبْيَانِيُّ لِيَزِيْدَ بنِ الصَّعِقِ[1]، وَهُوَ رَجُلٌ من بَنِي عَمِّه مِنْ قَيْسٍ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا تَحَاسُدٌ وتَلاَذُعٌ[2]:

وَكُنْتَ أَمِيْنَهُ لَوْ لَمْ تَخُنْهُ ... وَلَكِنْ لاَ أَمَانَةَ لِلْيَمَانِي

فَنَسَبَهُ إِلَىٰ اليَمَنِ؛ لأَنَّ مَوْضِعَهُ ومَسْكِنَهُ كان مِمَّا يَلِي اليَمَنَ. وَقَالَ ابنُ مُقْبِلٍ العَجْلاَنِيُّ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ، من بَنِيْ العَجْلاَنِ، وَهُمْ في بَنِيْ عَامِرِ بنِ صَعْصَعَةَ[3]:

---

(١) هو يزَيد بن عمرو بن خُوَيْلِدِ الكِلاَبِيُّ، شَاعِرٌ فارسٌ جاهليٌّ.
يُراجع: جَمهرة النَّسبِ لابنِ الكلبي: ٣٢١، وجمهرة أنساب العَرَبِ لابن حَزْمٍ: ٢٨٦، وخزانة الأدب: ١/٢٠٦.

(٢) ديوانه: ١١٣.

(٣) ديوانه: ٣١٥ وبعده:

=

* طَافَ الخَيَالُ بِنَا رَكْباً يَمَانِينا *

فَنَسَبَ نَفْسَهُ إِلَىٰ اليَمَنِ؛ لأَنَّ الخَيَالَ طَرَقَهُ وَهُوَ يَسِيْرُ نَاحِيَةَ اليَمَنِ، أَوَلاَ تَرَىٰ أَنَّه إنَّما قِيْلَ: سُهَيْلٌ اليَمَانِيُّ؛ لأَنَّه يُرَىٰ من نَاحِيَةِ اليَمَنِ، فَعَلَىٰ هَـٰذَا تأويلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ» حِيْنَ كَانَ جِهَتَهُ، إِذْ قَالَ ذٰلك وهو مُنْصَرِفٌ من نَاحِيَةِ الشَّام إِلَىٰ جِهَةِ اليَمَنِ؛ لأنَّ مُنْصَرَفَهُ كَانَ إلى المَدِيْنَةِ، وَهِيَ فيما بينَه وبينَ اليَمَنِ، وَكَذٰلِكَ حِيْنَ صُرِفَتِ القِبْلَةُ عن الشَّامِ إلىٰ الكَعْبَةِ، وَهِيَ فِيْمَا بَيْنَهُ وبَينَ اليَمَنِ، فَقَالَ: «الإِيْمَانُ يَمَانٍ» يُرِيدُ: مَكَّةَ، وهي في جِهَةِ اليَمَنِ، هَـٰذَا لو لم تكُنْ مَكَّةُ من حَوْزَةِ اليَمَنِ، فَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ طَاوُوْسُ وَغَيرُهُ: مَا أَعْلَمْتُكَ من أنَّ مَكَّةَ وَالمَدِيْنَةَ مِنْ حَوْزَةِ اليَمَنِ؟! وَلَمْ يُرِدْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بِقَوْلِهِ ذلك سُكَّانَ اليَمَنِ، فَكَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ الإِيْمَانُ وَهُوَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ رَأسُ الإِيْمَانِ فَافْهَمْ هَـٰذَا وَاعْرِفْهُ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بنَ حَبِيْبٍ عن شَرْحِ (البَحْبُوحَةِ) [١٨١] في حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن عَبْدِاللهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْكُنَ بَحْبُوحَةَ الجَنَّةِ فَلْيَلْزَم الجَمَاعَةَ، فإنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الفَذِّ، وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدُ» وَقَالَ ذٰلِكَ أَيْضاً عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ في خُطْبَتِهِ بالجَابِيَةِ[1].

= طَافَ الخَيَالُ بنا رَكْباً يَمَانِيْنَا ... ودُوْنَ لَيْلَىٰ عَوَادٍ لَوْ تُعَدِّيْنَا

مِنْهنَّ مَعرُوفُ آياتِ الكِتاب وَقَدْ ... تَعْتَادُ تَكْذِبُ لَيلَىٰ ما تَمَنَّيْنَا

لَمْ تَسرِ لَيلَىٰ ولم تَطْرُقْ بِحَاجَتِهَا ... مِنْ أَهْلِ رِيْمَانَ إِلاَّ حَاجَةً فِيْنَا

مِنْ سَرْوِ حِمْيَرَ أَبْوَالُ البِغَالِ بِهِ ... أَنَّىٰ تَسَدَّيْتِ وَهْناً ذٰلِكَ البِيْنَا

(١) معجم البُلدان: ٢/١٠٦ قال: «قَرْيَةٌ من أعمال دمشق..» ويراجع: الرَّوض المعطار: =

قال عبدُالمَلكِ: بَحْبُوْحَةِ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ وَخَيْرُهُ[1]، قَالَ جَرِيْرٌ:[2]

قَوْمِي تَمِيْمٌ هُمُ القَوْمُ الَّذِيْنَ هُمُ ... يَنْفُوْنَ تَغْلِبَ عَن بَحْبُوحَةِ الدَّارِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (الثَّغَامَةِ) في حَديثِ مالكٍ

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أنَّه أُتِيَ بأَبِيْ قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ ولِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضاً، فَقَالَ: اخْضِبُوْهُ بِالحِنَّا وَالكَتَمِ وجَنِّبُوهُ السَّوَادَ».

قَالَ عبدُالملكِ: الثَّغَامَةُ: نَبْتٌ، يُقَالُ لَهُ: الثَّغَامُ[3]، وَهُوَ أَبْيَضُ الثَّمَرةِ أَوْ الزَّهْرَةِ فَالعَرَبُ تُشَبِّهُ الشَّيْبَ بِبَيَاضِهِ، وفي ذٰلك قَالَ حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ:[4]

= ١٣٥، وذكرا طرفاً من خطبة عُمر.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيدٍ: ٢/ ٢٠٥، والغريبين: ١/ ١٣٢، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥٦، والفائق: ١/ ٨١، والنِّهاية: ١/ ٩٨، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٧٣، وتهذيب اللغة: ٥/ ٣٨٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «بحبح».

(٢) ديوان جرير: ٢٣٤ من قصيدة أولها:

حَيُّوا المُقَامَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ ... مَاكِدْتَ تَعْرِفُ إلاَّ بَعْدَ إنْكَارِ

إذَا تَقَادَمَ عَهْدُ الحَيِّ هَيَّجَنِي ... خَيَالُ طَيِّبَةِ الأرْدَانِ مِعْطَارِ

وبعْدَه:

النَّازِلُوْنَ الحِمَىٰ لَمْ يُرْعَ قَبْلَهُمُ ... وَالمَانِعُونَ بِلاَ حِلْفٍ وَلاَ جَارِ

وفيها:

قَومِي فَأَصلُهُمُ أَصْلِيْ وَفَرْعُهُمُ ... فَرْعِي وَعَقدهُمُ عَقْدِيْ وإمْرَارِي

إنِّي امرُؤٌ مُضَرِيٌّ في أَرُومَتِهِ ... لَنْ تَستَطِيعَ مُسَامَاتِي وأخطَارِي

(٣) اللَّفظةُ مَشْرُوحةٌ في غريب أبي عُبَيدٍ: ٢/ ٢٧٨ والنص له، وغريب الحربي: ٧٠١، ٧٠٢، والغريبين: ١/ ٢٨٤، وغريب ابن الجَوزِيِّ: ١/ ١٢٣، والفائق: ١/ ١٦٦، والنِّهاية: ١/ ٢١٤، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٢٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ثغم).

(٤) ديوانه: ٣١٠، وهو في غريب أبي عُبَيدٍ وغيره.

أمَّـا تَـرَيْ رأْسِـيْ تَغَـيَّرَ لَـوْنُـهُ   شَمَطاً فأصْبَحْ كَالثَّغَامِ المُحْمِلِ

ـ وسألنَا عبدَالمَلكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن هِشَام بنِ عُرْوَةَ، عن أَبيه، عن عائِشة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إذا تَمَنَّىٰ أَحَدُكُمْ فَلْيُكْثِرْ فإنَّما يَسْأَلُ رَبَّهُ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: مَعَناهُ: أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ رَبَّه مَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ دُنياهُ وآخِرَتِهِ، وَتَحْقِيْقِ ذٰلِكَ في قَوْلِهِ [عَزَّ وجَلَّ]:[1] ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ فأمَّا تأويلُ قولِهِ: [عزَّ وجلَّ]:[1] ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فإنَّ تَمَنِّي الرَّجُلُ مَالَ غَيْرِهِ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ، أَو زَوْجَةَ غَيْرِهِ أَنْ تَكُوْنَ لَهُ، وَمَا أَشْبَهَ هَـٰذَا، فَهَـٰذَا المَنْهِيُّ عنه.

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ[2]، عن أَبي المَليحِ، عَن مَيْمُون بن مِهْرَان أنَّه قَالَ: مَكْتُوْبٌ في التَّوْارَةِ: أَنْ لاَ تَتَمَنَّى مَالَ جَارِكَ ولا امْرَأَةَ جَارِكَ.

ـ وَسَأَلْنَا عبدَالمَلكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ: «احْفَظُونِي في عَمِّي، فَإِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيْهِ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: الصِّنْوَانُ[3] في النَّخْلِ، وَهُمَا النَّخْلَتَانِ تَنْبُتَانِ في أَصْلٍ وَاحِدٍ. فشبَّهتِ العَرَبُ الأخَوَيْنِ بهما، ومنه قَوْلُ اللهِ عزَّ وجَلَّ[4]: ﴿صِنْوَانٌ

---

(١) سورة النساء: الآية: ٣٢.

(٢) سبق ذكره.

(٣) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غَريب أبي عُبَيدٍ: ٢/ ١٥، وغَريب ابن الجوزي: ١/ ٦٠٧، والفائق: ٢/ ٣١٧، والنِّهاية: ٣/ ٥٧. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٩٠٠، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٤٣، ومجمل اللُّغة: ٥٤٢، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: «صَنَو» وجنىٰ الجنتين: ٧١.

(٤) سورة الرَّعد: الآية: ٤.

وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ والصِّنْوانُ، هُمَا الاثْنَتَانِ، وَهُمَا الجَمِيْعُ، وإِنَّما تَمِيْيْزُ مَا بَيْنَهُمَا خَفضُ [١٨٢] النُّوْنِ في الاثْنَتَيْنِ وَنَصْبُهَا في الجَمِيْعِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لأَكْرَهُ أَنْ أَرَىٰ الرَّجُلَ ثَائِراً[١] فَرِيْصُ رَقَبَتِهِ عَلَى مُرَيَّتِهِ يَضْرِبُهَا».

قَالَ عبدُالملك: يَعني بفَرِيْصِ رَقَبَتِهِ: صَفْحَةَ رَقَبَتِهِ[٢]، وإِنَّمَا أَرَادَ: عَصَبَ الرَّقَبَةِ وعُرُوْقَهَا، لأَنَّهَا هِيَ الَّتي تَتَثَوَّرُ[٣] عِنْدَ الغَضَبِ، وَفَرَائِصُ الجَسَدِ: صَفَحاتُهُ، كلُّ صَفْحَةٍ مِنْ رَقَبَتِهِ أَوْ جَسَدِهِ أَوْ نَحْرِهِ فَكُلُّها فَرِيْصَةٌ وَفَرِيْصٌ، وَكَثِيْرُهَا: فَرَائِصُ، وَهِيَ الَّتي تَضْطَرِبُ عِنْدَ الغَضَبِ وَتَتَثَوَّرُ[١] عُرُوقُها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ حَدِيْثِ مَالكٍ

أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «المُسْلِمُوْنَ يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُم تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُم، ويَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ، ويَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

قال عبدُالملك: أَمَّا قَوْلُهُ[٤]: «المُسْلِمُونَ يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُمْ» فَإِنَّهُ يَقُوْلُ: المُسلِمُونَ جَمِيْعاً كَلِمَتُهُمْ ونُصْرَتُهُم وَاحِدَةٌ عَلَىٰ مَنْ خالَفَهم في الإِسلامِ

---

(١) في الأصل: «ثائر».

(٢) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ١٩، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ١٨٦، والفائق: ٣/ ٩٨، والنِّهاية: ٣/ ٤٣١. ويراجع: العين: ٧/ ١١٢١، ومختصره: ٢/ ١٨٠، وجمهرة اللُّغة: ٧٤٢، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ١٦٦، ومجمل اللُّغة: ٧١٦، وأفعال السَّرقُسْطِي: ٤/ ٢٨، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (فرص).

(٣) في الأصل: «يتثوَّر» والتَّصحيح من غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠٢.

من جَميعِ أَهْلِ المِلَلِ المُحَارِبَةِ، فَهُم[1] يَتَعَاوَنُوْنَ عَلَيْهِمْ وَيَتَنَاصَرُوْنَ، لاَ يَخْذُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً. قَالَ: وأمَّا قَوْلُهُ: «تَتَكَافأُ دِمَاؤُهُم» فَإِنَّ دَمَ الشَّرِيْفِ وَالوَضِيْعِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ فِي القَوَدِ وَالدِّيَةِ سَوَاءٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ سَاوَىٰ شَيْئاً حَتَّى يَكُوْنَ مِثْلَهُ فقد كَافَأَهُ، وَهُوَ مُكَافِىءٌ لَهُ، وَالاسْمُ مِنْهُ: المُكَافَأَةُ مَهْمُوْزَةٌ، ومنه قَوْلُكَ: كَافَأْتُ الرَّجُلَ، أَيْ: فَعَلْتَ بِهِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ بِكَ، وَمِنْهُ: الكُفْؤُ مِنَ الرِّجَالِ، وَمِنْهُ: الكَفْؤُ مِنَ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ، يَعْنِي أَنَّه مِثْلُهَا فِي حَسَبِهَا وَدِيْنِهَا وَمَالِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «ويَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ» فإنَّ الشَّرِيْفَ وَالوَضِيْعَ من المُسْلِمِيْنَ إِذَا أعْطَىٰ المُشْرِكَ أَمَاناً فَلَيْسَ للإِمَامِ وَلاَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَخْفِرُوا أَمَانَتَهُ حَتَّى يُوْفيَ المُشْرِكُ[3] إِلَىٰ مَأْمَنِهِ، يَقُوْلُ: أَمَانُ أدنىٰ المُسْلِمِيْنَ للمُشْرِكِ جَائِزٌ يَحْرُمُ بِهِ دَمُ المُؤْمِنِ عَلَيْهِمْ حَتَّىٰ يَنْظُرَ في ذٰلِكَ إِمَامُ المُسلمين، فَإِنْ رَأَىٰ أَنْ يُتِمَّ ذٰلك لَهُ أتمَّهُ وإلاَّ رَدَّهُ إلى مَأْمنِه.

وأمَّا قَوْلُهُ: «وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ» أَنَّ مَا غَنِمَ المُسْلِمُوْنَ فِي أَطْرَافِهِم من عَدُوِّهِمْ فَخُمُسُهُ يُجْعَلُ في بيتِ مَالِ المُسْلِمِيْنَ في مَنَافِعِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ [وَدِيْوَانِهِمْ]، وَمِنْهُ أَيْضاً: أَنَّ مَا أَصَابَتِ السَّرِيَّةُ الَّتِي تَخْرُجُ من عَسْكَرِ المُسْلِمِيْنَ في أَرْضِ الحَرْبِ من غَنِيمَةٍ فَهِي مَرْدُوْدَةٌ إِلَي فَيْءِ العَسْكَرِ، هُمْ أَجْمَعُوْنَ فيه بِالسَّوَاءِ، السَّرِيَّةُ الَّتي غَنِمَتْ وَالعَسْكَرُ [١٨٣] الَّذِي رَجَعَتْ؛ لأنَّه رَدٌّ لَهُمْ.

قال عبدُالملكِ: وَقَد رَوَىٰ المُحَدِّثُوْنَ الزِّيادةَ في حَدِيثِ مَالِكٍ هَـٰذَا. قَدْ

---

(١) في الأصل: «فلم».

(٢) سورة الصَّمد: الآية: ٤.

(٣) في الأصل: «للمشرك».

حَدَّثني مُطَرِّفٌ، عن ابنِ أبي حَازِمٍ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أَبيه، عن جَدِّه: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يومَ الفَتحِ فقال: «المُؤْمِنُوْن يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُم تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، ويَسْعَىٰ بذِمَّتهم أَدْنَاهُمْ، ويَردُّ عَلَيْهِم أَقْصَاهُم، لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بكَافرٍ، ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِهِ، ولا يَتَوَارَثُ أهلُ مِلَّتين، وتَرِثُ المَرأةُ من عَقْلِ زَوْجِهَا وَمِنْ مَالِهِ، وَيَرِثُ الرَّجُلُ مِنْ عَقْلِ امْرَأَتِهِ وَمِنْ مَالِهَا إلاَّ أن يَكُوْنَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ صَاحِبَه، فإنْ كَانَ أحدُهُما قتَلَ صَاحِبَه خَطَأً وَرِثَ مِنْ مَاله وَلَمْ يَرِثْ مِنْ عَقْلِهِ شَيْئاً، وَإِنْ قَتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَمْداً لَمْ يَرِثْ مِنْ مَالِهِ ولا مِنْ عَقْلِهِ شَيْئاً، وَلاَ تُنكَحُ المَرْأَةُ عَلَىٰ عَمَّتِهَا وَلاَ عَلَىٰ خَالَتِهَا».

قَالَ عبدُالملك: وَحَدَّثَنِيْهِ مُعَاذُ بنُ الحَكَمِ[1]، عَنْ مُقَاتِلِ بنِ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، وَحَدَّثَنِيْهِ ابنُ عَبْدِالحَكَمِ، وَعَبْدُالله بنُ صَالِحٍ[2]، عَن اللَّيْثِ بن سَعْدٍ، عن إسحـٰق بن أبي فَرْوَةَ، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ. وحدَّثنيه الحَنَفِيُّ[3]، عن أبي جَعْفَرٍ، عَن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَقَوْلُهُ: «يَسْعَىٰ بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ» فَهُوَ مِثْلُ مَا فَسَّرتُ لَكَ في قَوْلِهِ: «يَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ» وَالذِّمَّةُ: وَالأَمَانُ، وَالعَهْدُ هُوَ الأَمَانُ أَيْضاً، وَمِنْهُ قَوْلُ سَلْمَانَ[4]: «ذِمَّةُ المُسْلِمِيْنَ وَاحِدَةٌ» يَقُوْلُ: أَمَانُهُمْ وَاحِدٌ، وَلِذٰلِكَ

---

(١) لم أقف على أخباره.

(٢) هُوَ كَاتِبُ اللَّيْث، عَبْدالله بنُ صالح بنُ مُحَمَّدِ بن مُسْلِمِ الجُهَنِيُّ، مَوْلاَهُم المصريُّ (ت ٢٢٢هـ). أخباره في: طبقات ابن سعد: ٧/ ٥١٨، وطبقات خليفة: ٢٩٧، وتاريخ بغداد: ٩/ ٤٧٨، وتهذيب الكمال: ١٥/ ٩٨، وذكر أن ممن روى عنه عبدالملك بن حَبِيْب.

(٣) لاأدري من الحَنَفِيّ هذا، وقد يكون حَبِيْبَ بنَ أَبِي حَبِيْبَ كَاتبَ الإمَامِ مالكٍ، فهو حَنَفِيٌّ؟.

(٤) قول سلمان رضي الله عنه في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠٤.

سُمِّي المُعَاهَدُ ذِمِّياً؛ لأنَّه أُعْطِيَ الأمانَ عَلَىٰ دَمِهِ وَمَالِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: لم يَكُنْ لأَهْلِ السَّوَادِ عَهْدٌ، فَلِذٰلِكَ [لَمَّا] أُخِذَتْ مِنْهُمُ الجِزْيَةُ صَارَ ذٰلِكَ لَهُمْ عَهْداً أو ذِمَّةً، يَقُوْلُ: صَارَ ذٰلِكَ لَهُمْ أماناً، إنَّما الذِّمَّةُ وَالعَهْدُ: الأَمَانُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» فإنَّهُ قَالَ: لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بذِمِّيٍّ وإنْ قَتَلَهُ عَمْداً، وَلَـٰكِن تَكُوْنُ عليهِ الدِّيَةُ كامِلَةً في مالِهِ، وَهِيَ السُّنَّةُ المَعلومةُ في ذٰلِكَ، وَقَدْ كَانَ مَنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابِهِ قتلُ المُسْلِمِ بِالكَافِرِ[1] المُعَاهَدِ؛ لحَدِيْثٍ رُوِيَ عن محمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ عن عَبْدِالرَّحْمَـٰنِ بن البَيْلَمَانِيِّ[2]:

---

(١) في الأصل: «للكافر».

(٢) البَيْلَمَانِيُّ: مَنسُوبٌ إلى «بَـيْلَمَان» بلدةٌ مشهورةٌ يُصنعُ بها السُّيُوفِ البَيلَمانية، قال ياقوت في مُعجم البُلدان: ١/ ٦٣٤: «يشبه أن يكونَ من أرضِ اليَمَنِ» وَنَقَلَ عن «فُتُوحِ البُلدان» للبَلاذري أنَّها في بلاد السِّند والهندِ؟.

«فائدة»: لم يذكر الحافظُ السَّمعانيُّ في «الأنساب» هَـٰذه النِّسبةَ، ولا استَدْرَكَهَا ابنُ الأثيرِ في «اللُّباب» وَاسْتَدْرَكَهَا السيوطيُّ في لبِّ اللُّباب: ١/ ١٦١ وَقَالَ: موضعٌ باليَمَنِ. وذكرها الرُّشاطيُّ في أنسابه «اقتباس الأنوار..» (مختصر عبدالحق الإشبيلي)، ومختصر الفاسي: ورقة: ١٧، وهي في أنساب البَلبيسي: ١/ ورقة: ١٧١، وأنساب الخيضري «الاكتساب»: ١/ ورقة: ٩٥، الجميع عن الرُّشاطيِّ ـ رحمه الله ـ، والنِّسبة إلى المواضع لأبي مخرمة: ورقة: ٧٩ عن «مُعجم البلدان».

وصاحبنا المذكور هنا عبدالرَّحمٰن بن أبي زيد البَيلَمانيُّ. وابنه محمد بن عبدالرَّحمٰن لم يكونا من الثِّقات. قَالَ البَزَّارُ عن عبدِالرَّحمٰن: «لَهُ مَنَاكِيْرُ، وهو ضَعِيْفٌ عندَ أهلِ العلمِ» وأمَّا ابنُه مُحَمَّدٌ فَذُكِرَ أنَّه يَضَعُ عَلَى أَبِيْه العَجَائِبَ».

أخبارُ عبدالرَّحمـٰن في: طبقات ابن سعد: ٥/ ٥٣٦، وطبقات خليفة: ٢٤٩، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٢١٦، وتهذيب الكمال: ١٧/ ٨، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ١٣٥. ومما يدلُّ على أن (بَيْلَمَان) من بلادِ اليَمَنِ ما جاء في أخبارِ المذكورِ أنَّه كَانَ من الأَبْنَاءِ (أبناء فارس) =

أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أقادَ مُسْلِماً بمُعَاهَدٍ وَقَالَ: «أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَىٰ بِذِمَّتِهِ».

قال عبدُالملكِ: وإنَّما كَانَ قتلُ المُسْلِمِ ذٰلك الذِّمِيَّ قَتْلَ غِيْلَةٍ، قَتَلَهُ عَلَى مَالِهِ فقَتَلَهُ رَسُوْلُ الله [ﷺ] بهِ، وَكَذٰلِكَ السُّنةُ أن يُقْتَلَ المُسْلِمُ بالذِّميِّ الكَافرِ إذَا قَتَلَهُ قَتْلَ غِيْلَةٍ وَذٰلِك بيِّنٌ في الحَدِيْثِ. حَدَّثَنَاهُ ابنُ المَاجِشُوْنِ، عَن الدَّراوَرْدِيِّ، عن مُحَمَّدِ بنِ المَنْكَدِرِ: أنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ جَاءَ إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقَالَ: يَارَسُوْلَ الله نَحْنُ قَوْمٌ مِنْ أَهْل الذِّمَّةِ، قَدْ أَعْطَيْنَا ذِمَّة اللهِ وَذِمَّة رَسُوْلِ الله وَ[أَخْبَرْ]تَنَا أنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْنَا الجِزْيَةَ فَسَمِعْنَا لَكَ وَأَخْرَجْنَا مَا أَمَرْتَنَا بِهِ، وَدَخَلْنَا في ذِمَّتِكَ وذِمَّةِ الله وَرَسُوْلِهِ[1] فَخُتِرَ[2] بِنَا فَقُتلَ مِنَّا رَجُلٌ عَلَىٰ مَالِهِ، وَنَحْنُ في ذمَّتِكَ. فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَىٰ بِذِمَّتِهِ [اقْتُلُوا] قَاتِلَ صَاحِبِكُمْ فَقُتِلَ».

قَالَ عَبْدُالملكِ: فَمِنْ هُنَالِكَ يُقْتَلُ قَاتِلُ الغِيْلَةِ بِمَنْ قَتَلَ كَافِراً كَانَ أو [مُسْلِماً] أَوْ عَبْداً؛ لأنَّه وَجْهٌ من وُجُوْهِ الحِرَابَةِ، وفي مِثْلِ هَـٰذَا قَتَلَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ سَبْعَةَ نَفَرٍ بقَتِيْلٍ قَتَلُوْهُ [١٨٤] غِيْلَةً عَلَىٰ مَالٍ كَانَ مَعَهُ، كَانَ أَحَدُ السَّبْعَةِ رَبِيْبَةٌ لَهُمْ، وَقَالَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ: لَوْ تَمَالأَ عَلَيْهِ أهلُ صَنْعاءَ لقتلتُهُم بِهِ جَمِيْعاً.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَدْ قَتَلَ عُثْمَانُ مُسْلِماً بكَافِرٍ [ذِمِّيٍّ][3] قَتَلَهُ قَتْلَ غِيْلَةٍ.

= وهم في اليَمَنِ، وأنَّه كان يسكُنُ نَجران، وأنَّه كان من أَشْعَرِ شُعَرَاءِ اليَمَنِ في عصره.

وابنه محمد له أخبارٌ في الجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٢٤، وتهذيب الكمال: ٢٥/ ٥٩٤، وتهذيب التهذيب: ٩/ ٢٩٣ وغيرها.

(١) كذا في الأصل ولعلّ الواو زائدةٌ فتكون العبارة: «في ذِمّتك في ذمة الله ورسوله».

(٢) خُتِرَ بنا؛ أي: غدر بنا، والخَترُ الخِيَانَةُ الخَدِيْعَةُ.

(٣) في الأصل: «ذيباً».

فَأَمَّا أن يَكونَ ذٰلك الكَافرُ يَقْتُلُهُ المُسْلِمُ عَلَىٰ غَيْرِ غِيْلَةٍ إلاَّ عَلَىٰ العَدَاوَةِ والنَّائِرَةِ كَمَا يَكُوْنُ [القَوَدُ][1] بينَ المُسْلِمِ وَالمُسْلِمِ فَلَمْ يَأْتِ فِيْهِ أَثَرٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلاَ مَضَىٰ بِهِ عَمَلٌ، وَتَعَجُّباً من أَبِي حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهم يُسْقِطُوْنَ الحُدُوْدَ بِالشُّبُهَاتِ الدَّقِيْقَةِ للحَدِيْثِ الَّذِي جَاءَ: «ادْرَؤُا الحُدُوْدَ بالشُّبُهَاتِ» وَهُمْ هَـٰهُنَا يَقْتُلُوْنَ المُسْلِمَ بالكَافِرِ، وَالقَتْلُ من أَعْظَمِ الحُدُوْدِ حُرْمَةً بِلاَ شُبْهَةٍ دَخَلَتْهُ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في خُطْبَتِهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عندَ اجْتِمَاعِ أَهْلِ الإِسْلاَمِ يَوْمَئِذٍ: «لاَ يُقتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» قَدْ رَوَىٰ ذٰلِكَ أَهْلُ العِلْمِ بالمَدِيْنَةِ وَغَيْرِهَا وَقَامَتْ بِهِ السُّنَّةُ عَنْهُ، وَجَرَىٰ بِهِ العَمَلُ بَعْدَهُ.

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرحِ (السَّهْوَةِ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عَائِشَةَ حِيْنَ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ مِنْ بَعْضِ مَغَازِيْهِ وقَدْ بَنَيْتُ بَيْتِي وَعَلَّقتُ عَلَىٰ سَهْوَةٍ لِي سِتْراً، فَلَمَّا دَخَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وَرَآهُ عَرَفْتُ الكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ حَتَّىٰ وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُهُ فانتزَعَ يَدَهُ مِنْ يَدِيْ، ثُمَّ أَتَىٰ السِّترَ فَانتَزَعَهُ، ثُمَّ قالَ: يَاعَائِشَةُ إِنَّ اللهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيْمَا رَزَقَنَا أن نَكْسُوَ الحِجَارَةَ واللَّبِنَ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: قَدْ أَكْثَرَ العِراقِيُّونَ في شَرْحِ السَّهْوَةِ[2]، وإنَّما هِيَ الكُوَّةُ

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبيدٍ: ١/٥٠، والغريبين: ٩٥٩، وغريب ابن الجوزي: ١/٥١٠، ٥١١، والفائق: ٢/٢١٢، والنِّهاية: ٢/٤٣٠، ويراجع جمهرة اللُّغة: ٨٦٤، وتهذيب اللُّغة: ٦/٣٦٦، ومجمل اللُّغة: ٤٧٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (سهو).

قال أبو عُبَيد رحمه الله: «قال الأصمعيُ: السَّهْوَةُ كالصُّفَّةِ تكون بين يدي البيت. وقال غيره من أهل العلم: السَّهْوَةُ شبيهٌ بالرَّفِّ والطَّاقِ يوضعُ فيه الشَّيءُ. قال أبوعُبَيدٍ: وسَمِعتُ =

التي تَكُوْنُ في البُيُوتِ تَرْفَعُ فيها المَرْأَةُ بَعْضُ مَتَاعِهَا، فَالعَرَبُ تُسَمِّيْهَا السَّهْوَةَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لاَ تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لآلِ محمَّدٍ» مَنْ آلُ محمَّدٍ الَّذِيْن لاَ تَحِلُّ لَهُمْ الصَّدقة؟

قال عبدُالملكِ: هُم بَنُو هَاشِمٍ فَمَنْ دُوْنَهُمْ من بَني عَبْدِالمُطَّلِبِ، وَبَنِي بَنِيْهِم وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُم إِلَىٰ اليَوْمِ، وَلَيْسَ يَدْخُلُ في آلِ مُحَمَّدٍ مَنْ كَانَ فَوْقَ بَنِي هَاشِمٍ من بَنِي عَبْدِمَنَافٍ، أو بَنِي قُصَيٍّ أَوْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ عبدُالملكِ: هَـٰكَذَا فَسَّرَ لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْن في ذٰلك عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُمَا عَنْهُ وَقَالَهُ ابنُ [عَبْدِالحَـ]ـكَمِ، وابنُ نَافِعٍ أَيْضاً.

= غيرَ واحدٍ من أهل اليَمَنِ يقولُون: السَّهْوَةُ عندنا بيتٌ صغيرٌ منحدرٌ في الأرضِ، وسمكُهُ مرتفعٌ من الأرض، شبيهٌ بالخزانةِ الصَّغيرةِ يكونُ فيها المَتَاعُ. قال أبوعُبَيدٍ: وقولُ أهلُ اليَمَنِ أشبهُ ماقيل في السَّهْوَةِ.

وقال أبوعَمرو في الكُنَّة والسُّدةُ نحوَ قولِ الأَصْمَعِيِّ في السَّهوةِ وقال: هي الظُلَّةُ ببابِ الدَّارِ. قال الأصمعيُّ: في الكُنَّة: هو الشَّيءُ يخرجُهُ الرَّجُلُ من حائِطِهِ كالجَنَاحِ، ونحوه قال أبوعُبَيدٍ.» وفي الفائق للزَّمخشَرِيِّ: «كأنّها سُمِّيت بذٰلك؛ لأنَّها يُسهَىٰ عنها لصِغرِهَا وَخَفَائِهَا». وللسَّهْوَةِ معنيان آخران غيرُ مَقصودين هُنا، أَحَدُهُمَا: الأرضُ اللَّيِّنَةِ التُّربة. والآخرُ: النَّاقةُ الذَّلولُ المِذْعَانُ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ [ديوانه: ٩١]:

وَخِـرقٍ بَعيـدٍ قـد قَطَعـتُ نِيَـاطَـهُ ... عَلَىٰ ذاتِ لَوْثٍ سَهْوَةِ المَشْيِ مِذعَانِ

قَالَ زُهَيْرٌ: [شرح ديوانه: ٢٩٦]

تُهَوِّنُ بُعْدَ الأَرضِ عَنِّي فَرِيْدَةٌ ... كِنَازُ البَضِيعِ سَهْوَةُ المَشيِ بَازِلُ

قال ابن قُتَيْبَةَ في غريب الحديث: ٢/ ٢٦٤ «ولم أَسْمَعْ من ذٰلك فعلاً». ويراجع: غريب الحديث للخطابي: ١/ ٢٥٧، وماأتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجريِّ: ١٦٨.

قُلنا لعبدِالمَلكِ: فهل يَدخُلُ مَوَالِي آلِ مُحَمَّدٍ فِي هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةٌ عَلَىٰ مَوَالي آل مُحَمَّدٍ، كَمَا حُرِّمَتْ عَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ؛ لأَنَّ مواليَ القَوْمِ مِنْهُمْ، وَكَذٰلِكَ قَالَ لِي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْن. [١٨٥] [. . .][١]. وَقَالَهُ ابنُ نَافعٍ أيضاً، إلاَّ ابنَ القَاسِمِ[٢] فإنَّه كَانَ يَقُوْلُ: إنَّمَا ذٰلِكَ في آلِ مُحَمَّدٍ في أَنْفُسِهِم وليسَ في مَوَالِيْهِمْ، وهو بَعِيْدٌ من قَوْلِ ابنِ القَاسِمِ، قد حدَّثني ابنُ المُغِيْرَةِ، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن ابنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عن الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «اسْتَعْمَلَ رَسُوْلِ الله ﷺ أَرْقَمَ بنَ أَرْقَمِ الزُّهْرِيَّ عَلَىٰ الصَّدَقَاتِ فاسْتَتْبَعَ أَبَارَافِعٍ مَوْلَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، فَأَتَىٰ أَبُورَافِعٍ رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ] فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: يَاأَبَارَافِعٍ إنَّ الصَّدَقَةَ مُحَرَّمَةٌ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ وَإِنَّ مَوَالِيَ القَوْمِ مِنْهُمْ». وَحَدَّثَنِي أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ، عَنْ [عَلِيِّ بن عَابِسٍ][٣]، عَنْ عَطَاءِ بن السَّائِب قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ فَأَوْصَىٰ إليَّ بِدَرَاهِمَ أَنْ أَدْفَعَهَا إِلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَتَيْتُ بِهَا أَمَّ كُلْثُومِ ابنة عليٍّ فَقَالَتْ: انطَلِقْ فَتَصَدَّقْ بِهَا، فَإِنَّ مَوْلَىً لَنَا يُقَالُ لَهُ هُرْمُزُ[٤]، يكنَىٰ أباكَيْسَان أَخْبَرَنِي أَنَّه مَرَّ بِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا هُرْمُزُ إِنَّا

---

(١) غيرُ واضحةٍ في الأَصلِ ولعلَّها جملة: «لا خلاف في ذلك» فالرَّسْمُ يعين على هذا والمعنى صَحيحٌ به.

(٢) في الأصل: «إلا أنَّ ابنَ القاسمِ. .» .

(٣) في الأصل: «عبي بن عباس» هَـٰكَذَا، ولا أشكُ أنَّها مُحرَّفةٌ وأنَّ ما أثبته تَصْحِيْحٌ لَهَا. وَجَاءَ في شُيُوخِ أَصْبَغَ بنِ الفَرَجِ في تهذيب الكمال: ٣/ ٣٠٤ «عليُّ بن عابسٍ الكوفيُّ» وَتَرجَمَ لَهُ المزِّيُّ في التهذيب: ٢٠/ ٥٠٢ ووصفه بأنهُ ضَعِيفٌ عند يَحْيَىٰ بنِ مَعِيْنٍ وغيره.

(٤) أبوكيسان هُرْمُزُ مولىٰ النبيِّ ﷺ مختلف في اسمه فقيل: هُرْمُزُ، وقيل: كيسان، وقيل: مِهْرَانُ، وقيل: طُهْمَانُ، وقيل: ذَكْوَانُ، كلُّ ذلك قيل، وهو راوي حديثِ تحريمِ الصَّدقةِ =

أَهلُ بيتٍ لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ فَلاَ تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ، فَإِنَّ مَوَالِيَ القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِم».

قُلْنَا لعبدِالملك: فَأَيُّ الصَّدَقَاتِ عَنَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ؟

قَالَ: كُلُّ الصَّدَقَاتِ المُفتَرَضَةِ مِنَ الزَّكَوَاتِ كُلِّها، زكَاةِ المَاشِيَةِ، وَزكَاةِ الحُبُوْبِ، وَزكَاةِ النَّاضِّ[1]، وَكُلُّ مَا كَانَ من تَطَوُّعِ النَّاسِ فَكُلُّ ذٰلِكَ مُحَرَّمٌ عليهم، كَذٰلِكَ قَالَ مُطَرِّفٌ وابنُ الماجشُون وَأَصْبَغُ، وَقَالَهُ ابنُ نَافعٍ إِلاَّ ابن القَاسمِ فَإِنَّه قَالَ: إنَّمَا ذٰلِكَ في الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ في التَطَوُّعِ، وَهَـٰذا بَعِيْدٌ من قَوْلِ ابنِ القَاسِمِ أَيْضاً. وَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لمَوْلاَهُ هُرمز أَبي كَيْسَان: «ياهُرْمُزُ إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، وَلاَ تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ فإِنَّ مَوَالِي القَوْمِ مِنْ أَنفُسِهِمْ» وقد كَرِهَتْ أمُّ كُلثومٍ ابنةُ عليٍّ قَبُوْلَ الوَصِيَّةِ؛ لأنَّهَا صَدَقَةٌ، وَقَدْ كَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقْبَلُ الهِبَةَ وَالعَطِيَّةَ وَالهَدِيَّةَ، وَكُلُّ مَا لَمْ يُسَمَّ باسم الصَّدَقَةِ، فَإِذا سُمِّيَ باسمِ الصَّدَقَةِ رَدَّهُ، هَـٰذَا مُسْتَحْسَنٌ من فِعْلِهِ، لَمْ يَخْتَلِفْ فِيْه أَحَدٌ من أَهْلِ العِلْمِ، وَكَذٰلِكَ آلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَمَوَالِيْهِمْ، واسعٌ لَهُمْ أَن يَقْبَلُوا الهَدِيَّةَ والهِبَةَ وَالعَطِيَّةَ مَا عَدا مَا يُسَمَّىٰ باسمِ الصَّدَقَةِ.

قال عبْدُالملكِ: وينْبغي للإِمَامِ أَنْ يُوَسِّعَ عَلَيْهِمْ مِنَ الفَيْءِ، وَيكْثِرَ لَهُمْ مِنْهُ لِتَحْرِيْمِ الصَّدَقَةِ عَلَيهِمْ، ولأَنَّ لَهُمْ في الفَيْءِ سَهْمَ ذوِي القُرْبَىٰ.

قلنا لعبدالملكِ: فَمَنْ ذَوِي القُرْبَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ الَّذين عُنُوا في آيةِ الخُمُسَ؟

فقال: هُم بَنُو هَاشمٍ بخَاصٍّ دُوْنَ غَيْرِهِم من قُرَيْشٍ، هُمْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِيْنَ لاَ تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ فالسُّنَّة أن يُعْطَواْ من الخُمُس، وأَنْ يُوَسَّعَ عليهم منه، وأن

= على آلِ النبيِّ. يراجع: الاستيعاب: ٣/ ٣٨٨، وأُسد الغابة: ٥/ ٥٩٣، والإصابة: ٢/ ٤٠٦ في «ذكوان»، الجرح والتَّعديل: ٧/ ١٦٥، وتَلْقيح فهوم أهل الأثر: ٣٨٤.

(١) تقدَّم شرحه.

يُسَدَّ منه حَاجَةُ مُحْتَاجِهِمْ، وَلَيس حَقُّهم منه سَهْماً مَفْرُوْضاً مَعْلُوماً جُزْؤُهُ مِنَ الخُمُسِ فيُقْسَمُ على غنـ[ـيِّهم] وَفَقِيْرِهِمْ، وَلَـٰكِنَّهُمْ إِنَّمَا يُعْطَوْنَ منه بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ الإِمَامُ باجتِهَادِهِ، وَعَلَىٰ قَدْرِ مَا يَبْدُو له من حَاجَةِ [ذَوِي][1] الحَاجَة منهم في وقت ذٰلك، كذٰلك جَاءَ عن عُمَرَ بنِ عَبْدِالعَزِيْزِ ـ رحمه الله ـ أَنَّه قَالَهُ وَ[عَمِلَ] بِهِ فِيْهِمْ وَكَذٰلِكَ [١٨٦] كَانَ مَالكٌ يَقُوْلُ [كَمَا حَدَّثني مَـ]ـنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِهِ، وَقَد حَدَّثني ابنُ عَبْدِالحَكَمِ أَنَّ عُمَـ[ـرَ . . .][1] رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لَكُمْ فِيْهِ حَقٌّ [. . .][1] أعطيتكم منه بقَدرِ مَا أَرَاهُ لَكُم فَأَبَوا إِلاَّ أَنْ يُعْطِيَهُمْ خُمُسَ [الفَيْءِ][1] فَأَبَىٰ عَلَيْـ[ـهِمْ . . .][1] مِنْ ذٰلِكَ وَأَعْطَاهُمْ منه بِقَدْرِ مَا رَأَىٰ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حَديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّاب حِيْنَ خَطَبَ النَّاسَ بِالجَابِيَةِ فَقَالَ في خُطْبَتِهِ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ يُؤْمَرَ الرَّجُلُ البَرِيْءُ عندَ اللهِ كَمَا يُؤْمَرُ الجَزُوْرُ، وَيُشَاطُ لَحْمُهُ كَمَا يُشَاطُ لَحْمُهَا، وَيُقَالُ: عَاصٍ وَلَيس بعَاصٍ. فقَالَ عليُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ ـ وَكَانَ أَسْفَلَ منه ـ وأَنَّىٰ ذٰلِكَ يَا أميرَ المُؤْمنين ولمَّا تَنْزِلِ البَلِيَّةُ، وَتَشْمَلُ البَرِيَّةُ، وتُسبَىٰ الذُّرِّيَّة، وتَدُقُّهُمُ الفِتْنَةُ كَمَا تَدُقُّ النَّارُ الحَطَبَ، وَكَمَا تَدُقُّ[2] الرَّحَىٰ ثِفَالَهَا».

قَالَ عبدُالملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «ويُشَاطُ لَحْمُهُ كَمَا يُشَاطُ لَحْمُهَا» يَعْنِي: يُقَطَّعُ لَحْمُهُ.

قَالَ: وَالدَّمُ أَيْضاً يُشَاطُ[3]، تَقُوْلُ: قد اشتَطَّ دَمُ فُلانٍ: إذا أُهريق، وهو

---

(١) خرومٌ في الوَرَقَةِ الأخيرة من الأصل ذهب بها كلمات قليلةٌ.

(٢) في الأصل: «تدوق».

(٣) في اللسان: «سِّيط».

رجلٌ مشايط الدَّم، أي: مُستوجب أن يُهَرَاقَ.

قَالَ: وأمَّا قَوْلُ عَليٍّ بن أَبِي طَالِبٍ: «وتُسبَىٰ الذَّرِّيَّة» فهي بِنَصْبِ الذَّالِ، وَتَأْويلُها: النِّسَاءُ والصِّبْيَانُ، والتي هي برفعِ الذَّالِ مَعْنَاهَا: النِّساءُ.

قال: وأمَّا قوله: «وتَدُقُّهُمُ الفِتنَةُ كما تَدُقُّ الرَّحَىٰ ثِفَالِهَا» فالثِّفَالُ[1]: جِلْدٌ يكونُ تَحْتَ المِطْحَنَةِ عِنْدَ الأَعْرَابِ الَّذين يَطْحَنُونَ بِأَيْدِيْهِمْ، فالدَّقيقُ يَسقُطُ في ذٰلِك الجِلْدِ، وَتَكُوْنُ حَوَاشِيْهِ مرتفعةً، فَالرَّحَىٰ وهي [المِطْحَنَةُ] تَضرِبُ ذٰلك الجِلْدَ في اسْتِدَارَتِهَا فَهُوَ الدَّقُّ الَّذي أَرَادَ عَلِيٌّ بِقَوْلِهِ: «وتدقُّهم الفتنةُ كَمَا تَدُقُّ الرَّحَىٰ ثِفَالَهَا» أَلَم تَسْمَعْ قَوْلَ الشَّاعِرِ[2]:

إِذَا شَاءَ بَعضُ اللَّيْلِ حَفَّت لِجَرْسِهِ   خَفِيْفَ الرَّحَىٰ من جِلْدِ عَوْدٍ ثِفَالُهَا

والعَوْدُ: الجَمَلُ الكبيرُ.

تَمَّ الكِتَابُ بحمدِالله وعَوْنِهِ وتأييده

وصلَّى الله على محمَّدٍ وآله وسلَّم تسَليماً

نسخه عبدُالرَّحمـٰن بنُ عِيسَىٰ بن منغفارد لنَفْسهِ بيَدِهِ الفانية، ثُمَّ لمَنْ شَاءَ اللهُ بَعْدَهُ فالله يُفَهِّمُهُ ما فيه وَيَسْتَعْمِلُهُ بِهِ، وَكَانَ الفَرَاغُ مِنْه عشيَّة السَّادس والعشرين من [رَ]جَبِ الفَرْدِ عَامَ ثَمَانيةٍ وستِّمائةٍ.[3]

---

(١) تقدم في الجزء الأول.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) يقول الفقير إلى الله تعالى عبدُالرَّحمـٰن بن سُليمان العُثَيمين ـ عَفَا اللهُ تَعالىٰ عنه ـ:

انتهيتُ من نَسْخِهِ من أَصْلِهِ في السَّاعة الثَّامنةِ من يوم الأَحَدِ الثَّامِنَ عَشَرَ من ربيعِ الآخر سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعمائة وألفٍ في مدينة عُنَيْزَةَ ـ حَرَسَها الله تَعَالَىٰ ـ وكان الابتداء بنسخه في غرَّة ربيع الأول في مَكَّةَ ـ شرَّفَهَا اللهُ تَعَالَىٰ ـ من العام نَفْسِهِ. وَاللهُ حَسْبِي ونعمَ الوَكِيْلُ.

الفهـــارس العَامّـة



١ ـ فهرس الآيات القرآنية

(سورة البَقَرَة)

(سورة النِّساء)

(سورة المَائدة)

(سورة الأعراف)

(سورة التَّوبة)

(سورة يوسف)

(سورة الرَّعد)

(سورة النَّحل)

(سورة الكهف)

(سورة مَريم)

(سورة الأنبياء)

(سورة الحج)

(سورة النُّور)

(سورة النَّمل)

(سورة الرُّوم)

(سورة لقمان)

(سورة فاطر)

(سورة صٓ)

(سورة الزُّمر)

(سورة الزُّخرف)

(سورة الجاثية)

٢ ـ فهرس االلُّغة

(حرف الهمزة)

(حرفُ الباءِ)

(حرفُ الثَّاءِ)

(حرفُ الجيمِ)

(حرفُ الحاءِ)

(حرفُ الخاءِ)

(حرفُ الدّال)

(حرفُ الذّال)

(حرفُ الرّاءِ)

(حرفُ الزّاي)

(حرفُ السِّين)

(حرفُ الشّين)

(حرفُ الصَّاد)

(حرفُ الضّاد)

(حرفُ الطَّاء)

(حرفُ الظَّاء)

(حرفُ العين)

(حرفُ الغين)

(حرف الفاء)

(حرفُ القاف)

(حرفُ الكاف)

(حرفُ اللاّم)

(حرفُ الميم)

(حرفُ النُّون)

(حرفُ الواو)

(حرفُ الهاء)

(حرفُ الياء)

٣ - فهرس الشعر

(حَرْفُ الجيمِ)

(حَرْفُ الحَاءِ)

(حَرْفُ الدَّالِ)

(حَرْفُ الرَّاءِ)

(حَرْفُ المِيمِ)

(حَرْفُ النُّون)

(حَرْفُ اليَاءِ)

٤ ـ فهرس الأعلام

(حرف الهمزة)

(حرف الباء)

(حرفُ التّاءِ)

(حرف الثاء)

(حرفُ الجيم)

(حرفُ الحَاءِ)

(حرفُ الخَاءِ)

(حرفُ الدّال)

(حرفُ الزّاي)

(حرفُ السِّين)

(حَرْفُ الشّين)

(حرفُ الصّاد)

(حرفُ الضّاد)

(حرفُ الطّاءِ)

(حرفُ العين)

(حرفُ الغَيْن)

(حرفُ الفَاء)

(حرفُ القَافِ)

(حرفُ الكَافِ)

(حرفُ اللاَّم)

(حرفُ الميم)

(حرف النُّون)

(حرف الهاء)

(حرفُ الوَاو)

(حرفُ اليَاءِ)

٥ - فهرس الطوائف والجماعات

(حرف الهمزة)

(حَرْفُ البَاءِ)

(حَرْفُ التَّاءِ)

(حَرْفُ الثَّاءِ)

(حَرْفُ الجِيمِ)

(حَرْفُ الحَاءِ)

(حَرْفُ الخَاءِ)

(حَرْفُ الدَّالِ)

(حَرْفُ الرَّاءِ)

(حَرْفُ الزاي)

(حَرْفُ السِّين)

(حَرْفُ الشِّين)

(حَرْفُ الصَّادِ)

(حَرْفُ الطَّاءِ)

(حَرْفُ العَيْنِ)

(حَرْفُ الفَاءِ)

(حَرْفُ القَافِ)

(حَرْفُ المِيمِ)

(حَرْفُ النُّوْنِ)

(حَرْفُ اليَاءِ)

٦- فهرس المواضع والبلدان

(حَرْفُ الهَمْزَةِ)

(حَرْفُ البَاءِ)

(حَرْفُ التَّاءِ)

(حَرْفُ الذَّالِ)

(حَرْفُ الرَّاءِ)

(حَرْفُ الزَّاي)

(حَرْفُ السِّين)

(حرف الشّين)

(حَرْفُ الصَّادِ)

(حَرْفُ الطَّاءِ)

(حَرْفُ العَيْنِ)

(حَرْفُ الغَيْنِ)

(حَرْفُ الفَاءِ)

(حَرْفُ القَافِ)

(حَرْفُ الكَافِ)

(حَرْفُ اللامِ)

(حَرْفُ الميمِ)

(حَرْفُ النُّون)

(حَرْفُ الواوِ)

(حَرْفُ اليَّاءِ)

٧ - فهرس المصادر والمراجع

(حَرْفُ الهَمْزَةِ)

- الإتْبَاعُ، تأليفُ أَبي الطَّيِّب مُحمَّدِ بنِ عبدِالواحدِ اللُّغويِّ (ت٣٥١هـ)، تَحْقِيْق: عزّ الدِّين التَّنُوخِيّ (ط) دمشق، سنة ١٩٦١م.

- الإحاطَةُ في أخبارِ غِرْنَاطة، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الخَطِيْبِ، لِسَانِ الدِّينِ (ت٧٧٦هـ)، تَحقيق: مُحَمَّد عبدالله عَنان - مكتبة الخانجي - القاهرة.

- أخبارُ القُضَاةِ، تَأْلِيْفُ مُحَمَّدِ بنِ خَلَفِ بنِ حبَّانَ (وكيعٍ) (ت٣٠٦هـ)، نسخة مصورة في عالم الكتب ببيروت.

- أَخْبَارُ مَكَّةَ في قَدِيمِ الدَّهرِ وَحَدِيْثِهِ، تَأْلِيْفُ مُحَمَّدِ بنِ إسحٰقَ الفَاكِهِيِّ (ت؟)، تَحْقِيْق: عبدالملكِ بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- أَخْبَارُ مَكَّةَ وما جاءَ فيها من الآثارِ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عبدِالله بن أَحمد، أَبُوالوَلِيد الأَزْرَقِيِّ (ت؟)، تَحقيق: رُشدي الصَّالح ملحس (ط) الأندلس - بيروت ١٤٠٣هـ.

- أَدَبُ الكَاتِبِ، تأليفُ عبدِاللهِ بنِ مُحمَّدِ بنِ مُسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّدِ الدَّالي (ط) مؤسسة الرِّسالة ١٤٠٢هـ.

- أَدَبُ النِّسَاءِ (الغَايةُ والنِّهايةُ)، تأليفُ عبدِالمَلك بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيِّ (ت٢٣٨هـ)، تَحْقِيْق: عبدالمجيد تركي، (ط) دار الغرب الإسلامي ١٤١٢هـ.

- الأَزْمِنَةُ والأَمْكِنَةُ، تأليفُ: أحمدَ بنِ مُحَمَّد بن حسن المَرْزُوْقِيِّ (ت ٤٢١هـ)، (ط) الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (١٣٨٩هـ).

- أَسَاسُ البَلاغةِ، تأليفُ مَحمودِ بنِ عُمَرَ الزَّمَخْشَرِيِّ، جارِ الله، أبي القاسم (ت٥٣٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالرحيم مَحمود، (ط) القاهرة (١٩٥٣م) وزارة المعارف المصرية.

- الاسْتِبْصَارُ في أَنْسَابِ الأنصارِ، تأليفُ عبدِاللهِ بنِ أَحْمَدَ موفَّقِ الدِّين، ابنِ قُدَامَةَ المَقْدِسِيِّ (ت٦٢١هـ)، تَحْقِيْق: عادل نُويهض (ط) دار الفكر (١٣٩٢هـ).

- الاسْتِذْكَارُ (شَرْحُ المُوَطَّأ)، تأليفُ يُوْسُفَ بنِ عبدِالله بنِ عبدِالبرِّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ)، ج١، ٢ تَحقيق: علي النَّجدي ناصف، (ط) المَجْلِس الأعلى للشُّئون الإسلاميَّةِ (١٩٧٠م).

ـ الاسْتِذْكَارُ (شَرْحُ المُوَطَّأ)، تأليفُ يُوْسُفَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عبدِالبرِّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ)، تَحقيق: د. محمد رواس قلعجي، (ط) دار قتيبة، بيروت ـ دمشق، ودار الوعي حلب ـ القاهرة (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

ـ الاسْتِقْصَاءُ لأخبارِ دُوَلِ المَغْرِبِ الأقْصَىٰ، تألِّيْف: أَحْمَدَ بنِ خالدٍ النَّاصِرِيِّ السَّلَاوِيِّ (ت١٣١٥هـ)، (ط) الدَّارُ البَيْضَاء (١٩٥٤م).

ـ الاسْتِيْعَابُ في معرفةِ الأصْحَابِ، تَأليف: يُوْسُفَ بنِ عبدالله بن عبدالبرّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد علي البجاوي (ط) نهضة مصر ـ القاهرة.

ـ أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، تَأْلِيْف عليِّ بن مُحَمَّدِ بنِ الأثير الجُزُرِيِّ (ت٦٣٠هـ) (ط) مطبعة الشَّعب.

ـ الاشْتِقَاقُ، تأليفُ: مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بن دُرَيْدٍ الأزْدِيِّ (ت٣٢١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام مُحَمَّد هارون (ط) مكتبة الخانجي، مصر (١٣٧٨هـ).

ـ الإصابةُ في تَمييز الصَّحابة، تَأْلِيْف أحمدَ بن عَلِيٍّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيِّ، الحافظِ أبي الفَضْلِ (ت٨٥٢هـ) ـ تَحْقِيْق مُحَمَّد علي البجاوي (ط) نهضة مصر ـ القاهرة.

ـ إصلاحُ غَلَطِ أَبِي عُبَيْدٍ، تَأْلِيْف عبدِاللهِ بن مُسْلِمِ بنِ قُتَيْبَةَ الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٧٦هـ) تَحْقِيْق: د/ عبدالله الجبوري (ط) دار الغرب الإسلامي (١٤٠٣هـ).

ـ إصْلَاحُ المَنْطِقِ، تَأْلِيْف يَعقوب بن السِّكِّيت، أبي يوسف (ت٢٤٤هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، القاهرة ـ دار المعارف (١٩٥٦م).

ـ الأصْمَعِيَّاتُ، جمع عبدِالمَلك بن قُريب الأصمعيِّ (ت٢١٦هـ)، تَحْقِيْق: أحمد مُحَمَّد شاكر، وعبدالسلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٧م).

ـ الأُصُوْلُ في النَّحوِ، تأليفُ أبي بكر مُحَمَّدِ بن السَّرِيِّ بنِ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ) تَحْقِيْق: د/ عبدالحسين الفتلي (ط) مؤسَّسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٥هـ).

ـ الأضْدَادُ، تأليفُ الحَسن بن مُحَمَّد الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، تَحْقِيْق: محمد، عبدالقادر عطا، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة (١٤٠٩هـ).

ـ الأضْدَادُ، تأليفُ سَهْلِ بن مُحَمَّد بن عثمان السِّجِسْتَانِيِّ (ت٢٥٥هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد عودة أبوجرى، (ط) مكتبة الثقافة الدِّينيَّة (١٤١٤هـ).

ـ الأضْدَادُ، تأليفُ عبدِاللهِ بن مُحَمَّد التَّوَّزِيِّ (ت٢٣٣هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد حسين آل ياسين،

طبع في مجلة المورد عدد ٣ المجلد الثامن (١٩٧٩م) وطبع في بيروت سنة (١٩٨٣م).

- الأَضْدَادُ في اللُّغَةِ، تأليفُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِالواحد، أبوالطَّيِّب اللُّغويّ (ت٣٥١هـ) تَحْقِيْق/ عزّة حَسَن، (ط) مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق (١٩٦٣م).

- الأَضْدَادُ في اللُّغةِ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ القاسم، أبي بكرِ بنِ الأنْبَارِيّ (ت٣٢٨هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْل إبراهيم (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٣٨٠هـ).

- الأَضْدَادُ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ المُسْتَنِيْرِ (قُطْرُبٍ) (ت٢٠٦هـ)، تَحْقِيْق: حنّا حدّاد، (ط) دار العلوم الرياض (١٤٠٥هـ).

- إعرابُ القِرَاءَات، تَأْلِيْف الحُسين بن أحمد بن خَالويه (ت٣٧٠هـ)، تَحْقِيْق: د/ عَبْدالرَّحْمٰن ابن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن، (ط) مكتبة الخانجي - مصر (١٤١٣هـ).

- الإِعْلاَم بِمَنْ حَلَّ مُراكش من الأَعْلاَمِ، تَأْلِيْف العبَّاسِ بن إبراهيم المراكشيّ، (ط) الرِّباط (١٩٧٤م).

- الأغَانِي، تأليفُ عليّ بن الحُسين، أبي الفرج الأَصْبَهَانِيّ (ت٣٥٦هـ)، (ط) دَارُ الكُتُبِ المصرية من سنة (١٣٥٤ - ١٣٩٤هـ).

- الإِفْصَاحُ في شَرْحِ أَبياتِ مُشْكِلَةِ الإِعْرَابِ، تأليفِ الحَسَنِ بن أَسَدِ الفَارِقِيّ (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق: سعيد الأفعاني (ط) جامعة بَنْغَازِي، سنة (١٩٧٤م).

- الأَفْعَالُ، تأليفُ سعيد بن عثمان السَّرَقُسطيّ (ت٤٠٠هـ) تَحْقِيْق: حسين مُحَمد شَرَف، (ط) مَجمع اللُّغة العربية، القاهرة (١٣٩٥هـ).

- الأَفْعَالُ، تأليفُ علي بن جَعفر بن القَطَّاعِ (ت٥١٥هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية، حَيْدَرآباد، الهند (١٣٦٠هـ).

- اقْتِبَاسُ الأَنْوَارِ... في أَنْسَاب الصَّحَابةِ ورواة الآثارِ (مختصره)، تأليفِ عبدِالحقِّ بن عبدالرَّحمٰن الإِشْبِيْلِيّ (ت٥٨١هـ)، مخطوط في المكتبة الأزهرية.

- الاقْتِضَاب شرح أدب الكاتب، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد بن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ، أبي محمدٍ (ت٥٢١هـ)، تَحْقِيْق: مصطفى السَّقا... ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨١م).

- الاقتضاب في شرح غريب الموطَّأ وإعرابه على الأبواب، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالحقِّ بن سُلَيْمَان اليَفْرنيّ التِّلمساني (ت٦٢٥هـ)، حققته وهو في طريقه إلى النشر - إن شاء الله -.

- إِكْمَالُ الإعلام بِمُثلثِ الكَلاَمِ، تأليفُ مُحَمَّدِ بن عبدِالله جمالُ الدِّين بن مالك (ت٦٧٢هـ)،

تَحْقِيْق: سعد حمدان الغامدي، (ط) مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٤هـ).

ـ الإِكْمَالُ في رَفْع الارتياب عن المُؤتلف والمُختلف من الأَسْماءِ والكُنَىٰ والأَلْقَاب، تَأْلِيْف عليِّ بن هبة الله بن ماكولا، أبي نَصْرٍ الأمير (ت٤٧٥هـ) تَحْقِيْق: عبدالرَّحمـٰن بن يَحْيَىٰ المُعلِّمِيِّ، (ط) دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ـ حيدرآباد (١٩٦٢م).

ـ الأَلْقَابُ، تَأْلِيْف عَبْدِالله بنِ مُحَمَّدِ بن يُوسف الأَزْدِيِّ القُرْطُبِيِّ المَعْرُوف بـ«ابنِ الفَرَضِيِّ» (ت٤٠٣هـ) تَحْقِيْق مُحَمَّد زينهم، (ط) دار الجيل، بيروت (١٤١٢هـ).

ـ الأَمَالِي في النَّحو (الأَمَالِي الشَّجَرِيَّة)، تَأْلِيْف هبة الله بن الشَّجَرِيِّ (ت٥٤٢هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن، الهند (١٣٤٩هـ).

ـ الأَمَالِي (النَّوادر)، تَأْلِيْف أبي عَلِيٍّ القَالِي (ت٣٥٦هـ)، تَحْقِيْق عَبْدالعَزِيْز المَيْمَنِيِّ الرَّاجَكُوتِيِّ، (ط) دار الكتب المصريَّة (١٩٢٦م).

ـ الأَمْثَالُ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدٍ القاسِم بن سَلَّامٍ الهَرَوِيِّ (ت٢٢٤هـ) تَحْقِيْق: عبدالمجيد قطامش (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرى بمكة المكرمة (١٤٠٠هـ).

ـ إِنْبَاهُ الرُّواة على أَنباه النُّحَاة، تَأْلِيْف عليِّ بنِ يُوسف القِفْطِيِّ، جَمَالِ الدِّيْن (ت٦٤٦هـ) (ط) دار الكتب المصريَّة ـ القاهرة (١٩٦٩م).

ـ أَنْسَابُ الأَشْرَافِ (جُمَلٌ مِن . . .)، تَأْلِيْف أحمد بن يحيى بن جابر البَلَاذُرِيِّ (ت٢٧٩هـ)، تَحْقِيْق: د/ سهيل ذكار، ورياض زركلي (ط) دارالفكر ـ بيروت (١٤١٧هـ).

ـ الأَنْسَابُ، تَأليف عبدِالكَرِيْم بنِ مُحَمَّدٍ السَّمْعَانِيِّ، أبي سَعْدٍ (ت٥٦٢هـ)، تَحْقِيْق: عبدالرَّحمـٰن بن يَحْيَىٰ المُعلِّمي (أجزاء منه)، (ط) مُحَمَّد أمين دمج ـ بيروت (كَاملاً).

ـ الإنصافُ في مَسَائِل الخِلَاف في النَّحْوِ، تأليفِ عبدالرَّحْمَـٰن بنِ مُحَمَّد بن أبي سعيد بن الأَنْبَارِيِّ (ت٥٧٧هـ)، (ط) المكتبة التجارية ـ القاهرة (١٣٨٠هـ).

ـ الإِيْضَاحُ في مَنَاسِكِ الحَجِّ والعُمْرة، تَأْلِيْف يَحْيَىٰ بن شَرَفِ النَّوَوِيِّ (ت٦٧٦هـ)، (ط) دار البَشَائِرِ الإسلامية، والمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ).

ـ الإِيْنَاسُ في عِلْمِ النَّسَبِ، تَأْلِيْف الحُسَين بن عليٍّ المَعْروفِ بـ«الوَزِيْر المَغْرِبيِّ» (ت٤١٨هـ) تَحْقِيْق الشيخ حمد الجاسر، (ط) النادي الأدبي بالرياض (١٤٠٠هـ).

(حرف الباء)

- البِئْرُ، تَأْلِيف مُحَمَّدِ بنِ زِيَادِ الأَعْرَابِيِّ (ت٢٣١هـ)، تَحْقِيْق: د/ رمضان عبدالتَّواب، (ط) الهيئة المصرية العامَّة للكتاب (١٩٧٠م).
- البَحْرُ المُحِيْطُ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بن يُوسف، أبي حَيَّان الأَنْدَلُسِيِّ، أثيرُ الدِّين (ت٧٤٥هـ).
- البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ، تأليفِ عِمَادِ الدِّيْنِ إسماعيلِ بنِ كَثِيْرٍ (ت٧٧٤هـ) (ط) السَّعادة بمصر (١٣٥٨هـ).
- بَرْنَامِجُ الرُّعَيْنِيِّ، عليِّ بنِ مُحَمَّدٍ (ت ٦٦٦هـ)، تَحْقِيْق: إبراهيم شَبُّوح (ط) دمشق (١٩٦٢م).
- بُغْيَةُ الوُعَاةِ في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، تَأْلِيْف عبدالرَّحمـٰن بن أبي بكرٍ، جلال الدِّين السُّيوطِيِّ (ت٩١١هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْلِ إبراهيم (ط)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة (١٣٨٤هـ).
- بَهْجَةُ المَجَالِسِ وأُنس المُجالس، تَأْلِيْف يُوسف بن عبدالله بن عبدالبرّ النَّمَريِّ (ت٤٦٣هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد مرسي الخولي (ط) دَار الكَاتب العَرَبي للنشر (الدَّار المَصْرِيَّة للتأليف والتَّرْجَمة).
- البَيَانُ المُغرب في أخبارِ الأندَلُسِ والمَغْرِبِ، تَأْلِيْف مُحمَّدٍ المراكشيِّ (ت٦٩٥هـ)، تَحْقِيْق: ج. س كولان، وإ. ليفي بُروفنسال، (ط) دار الثقافة، بيروت (١٤٠٠هـ)، وتحقيق: إميروسي هويسي ميرانده، ومشاركة مُحَمَّد بن تَاوِيْت، ومحمد إبراهيم الكتاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد الخامس ـ الرِّباط (١٩٥٨م).

(حرف التاء)

- تاجُ العَرُوس في شَرْحِ جَواهر القَامُوس، تأليف: مُحَمَّد مرتضى الزَّبِيْدِيِّ (ت١٢٠٥هـ)، (ط) المطبعة الخيرية بمصر (١٣٠٦هـ).
- تاريخُ الإسلام، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أحمد شمس الدِّين الذَّهبيِّ (ت٧٤٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالسلام تدمري أجزاء منه حتى حوادث ووفيات سنة (٦٧٠هـ)، (ط) من (١٤٠٧ ـ ١٤١٩هـ).
- تَارِيْخ بَغْدَادَ، تَأْلِيْف أحمد بن علي الحَافِظ الخَطِيْبِ البَغْدَادِيِّ (ت٤٦٣هـ) (ط) دار الكاتب العربي، بيروت ـ لبنان (مصور).
- تَارِيْخُ جُرجان، تَأْلِيْف حَمْزة بن يوسف السَّهْمِيِّ (ت٤٢٧هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية، و(ط) عالم الكتب بيروت (١٤٠١هـ) الطبعة الثانية.
- تَارِيخُ خَلِيْفَةَ بنِ خَيَّاطٍ (ت٢٤٠هـ)، تَحْقِيْق: الدكتور أكرم ضياء العُمَرِيِّ، (ط) مؤسسة الرِّسالة ـ دار العلم، بيروت (١٤٠١هـ)، (الطبعة الثانية).

ـ تاريخُ الطَّبَرِيِّ (تاريخ الملوك والأُمَم) تَأْلِيْف مُحَمَّد بن جرير الطَّبريِّ (ت٣١٠هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧٩م) (الطبعة الرابعة).
ـ تاريخ علماء الأندلس، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد أبي الوليد بن الفَرَضِيِّ (ت٤٠٣هـ)، (ط) الدَّار المصريَّة للتَأْلِيْف والترجمة (١٩٦٦م).
ـ تَارِيخُ قُضَاةِ الأَنْدَلُسِ (المَرْقَبَةُ العُلْيَا...)، تأليف: علي بن عبدالله، أبي الحسن النُّبَاهِيِّ (ت بعد ٧٩٢هـ)، نشره بروفنسال ـ القاهرة (١٩٤٨م).
ـ التَّاريخُ الكبيرُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيِّ (ت٢٥٦هـ)، تَحْقِيْق: عبدالرَّحمـٰن المُعَلِّمي (ط) دار المعارف العثمانية ـ حيدرآباد الدِّكن (١٣٦٠هـ).
ـ تَبْصِيْرُ المُنْتَبه بتحرير المُشْتَبِهْ، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حجرٍ العَسْقَلَانِيِّ (ت٨٥٢هـ) تَحْقِيْق: علي بن مُحَمَّد البجاوي، ومحمد بن علي النجار، (ط) الدار المصرية للتَأْلِيْف والترجمة (١٣٨٦هـ).
ـ التَّبيِينِ عن مَذَاهِبِ النَّحْويِّيْن، تَأْلِيْف أبي البَقَاء عبدِالله بن الحسين العُكْبَرِيِّ (ت٦١٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ عَبْدُالرَّحْمـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن، (ط) دار الغَرْبِ الإِسْلَامِيِّ ـ بيروت (١٤٠٦هـ).
ـ التَّبيِينِ في أنساب القرشيين، تَأْلِيْف عبدالله بن أحمد، موفق الدِّين بن قدامة المقدسي (ت٦٢١هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد نايف الدُّليمي (ط) بغداد (١٤٠٢هـ).
ـ التُّحفةُ اللَّطِيْفَةُ في تاريخ المَدِيْنَة الشَّرِيْفَةِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالرَّحمـٰن السَّخَاوِيِّ (ت٩٠٢هـ)، نشره أسعد طرابزوني الحسني (١٣٩٩هـ).
ـ التَّخْمِيْرُ (شَرْحُ المُفَصَّلِ)، تَأْلِيْف صَدْرِ الأفاضل قاسم بن الحسين الخُوَارَزْمِيِّ (ت٦١٧هـ)، تَحْقِيْق: د/ عَبْدالرَّحْمـٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن (ط) دار الغرب الإسلامي (١٩٩٠هـ).
ـ تذكرة الحفَّاظ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بن أَحْمَدَ الذَّهَبِيِّ، شَمْسِ الدِّيْنِ (ت٧٤٨هـ)، (ط) دار المعارف العثمانية ـ الهند (١٣٧٥ ـ ١٣٧٧هـ).
ـ تراث المغاربة في الحديث النَّبوي وعُلومه، تَأْلِيْف مُحَمَّد بنِ عبدِاللهِ التَّلِيْدِيِّ، (ط) دار البشائر الإسلاميَّة (١٤١٦هـ).
ـ تَرتيبُ المَدَارك لمعرفة أعيان مذهب مالكٍ، تَأْلِيْف القاضي عياضٍ بن موسىٰ اليَحْصُبيِّ (ت٥٤٤هـ)، (ط) وزارة الأوقاف بالمغرب، و(ط) مكتبة دار الفكر ببيروت (١٩٦٧م).
ـ التَّعْلِيْق علىٰ المُوطَّأ، تأليف هِشَام بن أحمد الوَقَّشِيِّ (ت٤٨٩هـ) تحقيق: د/ عبدالرَّحمـٰن بن

سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن (ط) مكتبة العُبَيْكَان ـ الرِّياض ١٤٢١هـ.
ـ تفسير غريب القُرآن، تَأْلِيْف عبدالله بن مُسلم بن قُتيبة الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: سيد أحمد صقر، (ط) البابي الحلبي بمصر سنة (١٩٥٨م).
ـ التَّقْفِيَةُ في اللُّغَةِ، تأليف اليَمَانِ بن أبي اليَمَانِ البَنْدَنِيْجِيِّ (ت٢٨٤هـ)، تَحْقِيْق: خليل إبراهيم العَطِيَّة (ط) مكتبة العاني، بغداد (١٩٧٦م).
ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ أَحْمدَ الأنْصَارِيِّ القُرْطُبِيِّ (ت٦٧١هـ) (ط) دار الكتب بمصر (١٣٥٨هـ).
ـ تَكْمِلة الصِّلة، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالله القُضَاعِيِّ البلنسيِّ الأندلسيِّ (ت٦٥٩هـ)، (ط) القاهرة (١٩٥٦م).
ـ التَّمهيد(مرتب على أبوابِ المُوَطَّأ)، تأليفُ يُوْسُفَ بنِ عبدِالله بنِ عبدِالبرِّ النَّمريِّ (ت٤٦٣هـ)، تَحْقِيق: أسامة بن إبراهيم حاتم أبوزيد، (ط) الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
ـ تنبيه البَصَائِر على أسماء الكبائر، تَأْلِيْف عُمَرُ بن الحسن بن دحية (ت٦٣٣هـ)، (مخطوط)، نسخة ليدن بهولندا.
ـ تَنْوِيْرُ الحَوَالِكَ، تَأْلِيْف عبدالرَّحْمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ).
ـ تَهْذِيْبُ الألفاظ (كنز الحفَّاظ...)، تَأْلِيْف يعقوب بن السِّكيت، أبي يوسف (ت٢٤٤هـ)، والتَّهذيب للخطيب التَّبريزي يحيى بن عليٍّ (ت٥٠٢هـ)، تَحْقِيْق: لويس شيخو (ط) المكتبة الكاثُوليكية، بيروت ـ ١٨٩٥م.
ـ تَوْضِيْحُ المُشتَبه، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عبدالله القَيْسِيِّ، المعروف بـ«ابنِ ناصرِ الدِّين» (ت٨٤٢هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد نعيم عرقسوسي، (ط) مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
ـ تَهْذيبُ تاريخ دمشق، تَأْلِيْف عبدالقادر بن بدران (ط).
ـ تَهْذِيْبُ التَّهذيب، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حَجَرِ العَسْقَلاَنِيِّ (ت٨٥٢هـ)، (ط) دار صادر بيروت (١٩٦٨م) المصورة عن طبعة الهند.
ـ تَهذِيْبُ الكَمَال في أَسماء الرِّجال، تَأْلِيْف يُوسف بن عبدالرَّحْمَـٰن المِزِّيِّ (ت٧٤٢هـ)، تَحْقِيْق: بشَّار عوَّاد معروف (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٠هـ ـ ١٤١٣هـ).
ـ تَهْذِيْبُ اللُّغة، تأليف أَحْمَد بن مُحَمَّد الأزهريِّ (ت٣٧٠هـ) تَحْقِيْق: (مجموعة من المُحَقِّقين) (ط) الدار المصريَّة للتأليف والتَّرْجَمة، القاهرة (ط) (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م).

ـ التَّيْسِيْرُ في القِرَاءَاتِ السَّبْعِ، تَأْلِيْف أبي عَمرو عثمان بن سَعِيْدٍ الدَّانيِّ (ت٤٤٤هـ)، تَحْقِيْق: أوتوبرتزل، (ط) استانبول سنة (١٣٥٠هـ)، (جمعية المستشرقين الألمان).

(حَرْفُ الثَّاء)

ـ الثِّقَاتُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن حبّان البُسْتِيِّ (ت٣٥٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدِّكن، الهند (١٣٩٩هـ).

(حَرْفُ الجيم)

ـ الجِبَالُ والأمكنةُ والمِيَاهُ، تَأْلِيْف مَحْمُود بن عمر الزَّمَخْشَرِيِّ (ت٥٣٨هـ) تَحْقِيْق: إبراهيم السَّامرائي ـ بغداد سنة (١٩٦٨م).

ـ جَذْوَةُ المُقْتَبِسِ في تاريخ علماء الأندلس، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أبي نَصْرٍ الحُمَيْدِيِّ (ت٤٨٨هـ)، تَحْقِيْق: إبراهيم الإبياري (ط) دار الكاتب المصرية ودار الكاتب اللبناني (١٤٠٣هـ).

ـ الجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ، تَأْلِيْف عبدالرَّحمـٰن بن أبي حاتمٍ الرَّازِيِّ (ت٣٢٧هـ)، تَحْقِيْق: عبدالرَّحمـٰن بن يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ ـ دائرة المَعَارف العثمانية، حيدر آباد الدّكن ـ الهند، (١٣٧٢هـ).

ـ الجَلِيْسُ الأَنِيْسُ في تَحْرِيْمِ الخَنْدَرِيْسِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن يَعقُوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) (مخطوط).

ـ جَمْهَرَةُ الأمثالِ، تَأْلِيْف الحسن بن عبدالله أبي هلال العَسْكَرِيِّ (ت٣٩٥هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش (ط) المؤسسة العربية الحديثة بمصر (١٩٦٤م).

ـ جَمْهَرَةُ أنسابِ العَرَبِ، تَأْلِيْف علي بن أحمد بن حَزْمٍ (ت٤٥٦هـ) تَحْقِيْق: عبدالسلام هارون (ط) دار المعارف بمصر (١٣٨٢هـ).

ـ جَمْهَرَةُ اللُّغةِ، تَأْلِيْف أبي بكرٍ مُحَمَّد بن الحَسَن بن دريد الأزديِّ (ت٣٢١هـ) تَحْقِيْق: د/ رمزي البعلبكي، (ط) دار العلم ـ بيروت (١٩٨٧م).

ـ جَمْهَرَةُ نَسَبِ قُرَيش وأخبارها، تَأْلِيْف الزُّبير بن بَكَّارٍ (ت٢٥٦هـ) (الجزء الأول)، تَحْقِيْق: محمود مُحَمَّد شاكر (ط) دار العروبة، القاهرة (١٣٨١هـ).

ـ جَمْهَرَةُ النَّسَبِ، هشام بن مُحَمَّد بن السَّائِب الكَلْبِيِّ (ت ٢٠٤هـ) رواية السكري عن ابن حبيب، تَحْقِيْق: ناجي حسن، (ط) عالم الكتب (١٤٠٧هـ).

ـ جَنَىٰ الجَنَّتين في تمييز نَوْعَي المُثَنَّيَيْنِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد أمين بن فضل الله المُحِبِّي (ت١١١١هـ)،

(ط) التَّرقي بدمشق سنة (١٣٤٨هـ).

ـ الجَنَىٰ الدَّانِي في حُرُوفِ المَعَانِي، تَأْلِيف الحسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تَحْقِيْق: د/ فخر الدين قباوة، وحمد نديم فاضل، (ط) المكتبة العربية بحلب (١٣٩٣هـ).

(حَرْفُ الحاء)

ـ الحُجَّةُ في القِرَاءَاتِ السَّبع، تَأْلِيف أبي عليٍّ الحَسَنِ بنِ أحمد الفَارِسيّ (ت٣٧٧هـ)، (ط) دار المأمون ـ دمشق (١٤٠٤هـ) فما بعدها.

ـ حسنُ المُحَاضَرَةِ في تاريخ مصر والقاهرة، تَأْلِيف جلال الدِّين عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ) تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْلِ إبراهيم، (ط) عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة (١٣٨٧هـ).

ـ حِلْيَةُ الأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الأَصْفِيَاءِ، تَأْلِيف الحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ (ت٤٣٠هـ)، (ط) السَّعادة ـ القاهرة، (١٣٥٧هـ).

ـ خَرِيدَةُ القَصْرِ (قسم شُعَرَاء المَغْرِب)، تَأْلِيف العماد الأَصْبَهَانِي الكَاتِبُ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد المَرزوقي. . وآخرين، (ط) الدار التونسية للنشر (١٩٧٣م) (النشرة الثانية).

(حَرْفُ الخاء)

ـ خِزَانَةُ الأَدَبِ، تَأْلِيف عبدالقادر بن عُمَرَ البَغْدَادِيّ (ت١٠٩٣هـ)، (ط) بولاق (١٢٩٩هـ).

ـ الخَصَائِصُ، تَأْلِيف عثمان بن جني أبي الفتح (ت٣٩٢هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ مُحَمَّد بن علي النَّجار، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٥٢م) فما بعدها.

ـ خَلْقُ الإنسان، تَأْلِيف عبدالملك بن قُرَيْبٍ الأصمعيّ (ت٢١٦هـ)، نشر في (الكنز اللُّغوي) تَحْقِيْق هفنر (ط) المكتبة الكاثوليكية ـ بيروت (١٩٠٣م).

(حَرْفُ الدَّال)

ـ الدُّرُّ النَّقِيُّ في شرحِ ألفاظِ الخِرَقِيِّ، تَأْلِيف يُوسف بن حسن بن عبدالهادي (ت٩٠٩هـ)، تَحْقِيْق: (إعداد. . .) رضوان مختار بن غَرِبْيَةَ (ط) دار المُجتمع للنشر والتَّوزيع، جدة (١٤١١هـ).

ـ الدُّرَرُ الكَامِنَةُ، تَأْلِيف الحافظ أحمد بن علي بن حَجَرِ العَسْقَلاَنِيّ (ت٨٥٢هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد سيد جاد الحقّ، (ط) المدني بمصر، الطبعة الثانية (١٣٨٥هـ).

ـ الدُّرُّ المَصُونُ في عُلُوم الكتابِ المَكْنُونِ، تَأْلِيْف أحمد بن يوسف الحَلَبِيِّ، المعروف بـ«السَّمين» (ت٧٥٦هـ) تَحْقِيْق: د/ أحمد الخرَّاط، (ط) دار القلم، دمشق، (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٥هـ).
ـ الدِّيْبَاجُ المُذْهَبِ في معرفةِ أعيانِ المَذْهَبِ، تَأْلِيْف إبراهيم بن علي بن فُرْحُون اليَعْمُرِيِّ المَدَنِيِّ (ت٧٩٩هـ)، تَحْقِيْق: الأحمدي أبي النُّور (ط) دار التُّراث، القاهرة (١٩٧٢م).
ـ دِيْوَانُ امرىء القَيْس، تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبي الفَضْل إبراهيم (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٩م).
ـ دِيْوَانُ أَوْسِ بن حَجَرٍ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد يوسف نجم، (ط) دار صادر (١٩٧٩م)
ـ دِيْوَانُ تميمِ بن أُبَيِّ بن مقبل العَجْلَانِيِّ، تَحْقِيْق: عزة حسن ـ دمشق (١٣٨١هـ).
ـ دِيْوَانُ جريرٍ، تَحْقِيْق: نعمان أمين طه، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧١م).
ـ دِيْوَانُ الحُطَيْئَةِ (رواية ابن السِّكيت وشرحه)، تَحْقِيْق: نعمان أمين طه (ط) مكتبة الخانجي (١٤٠٧هـ).
ـ دِيْوَانُ الحَارِثِ بن حلِّزة اليَشْكُرِيِّ، جمع وتحقيق: هاشم الطَّعان، (ط) بغداد (١٩٦٩م).
ـ دِيْوَانُ حَسَّان بن ثابت الأنصاري، تَحْقِيْق: الدكتور وليد عرفات، (ط) دار صادر ـ بيروت (١٩٧٤م).
ـ دِيْوَانُ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ، تَحْقِيْق: عبدالعزيز المَيْمَنِي الراجكوتي، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٥١م).
ـ دِيْوَانُ دُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ، جمع وتحقيق: مُحَمَّد خير البقاعي، (ط) دار قتيبة (١٤٠١هـ).
ـ دِيْوَانُ ذِي الرُّمة، تَحْقِيْق: د/ عبدالقدوس أبي صالح، (ط) مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣م).
ـ دِيْوَانُ الرَّاعِي النُّميريِّ، تَحْقِيْق: د/ راينهرت وايبرت، (ط) بيروت سنة (١٤٠١هـ).
ـ دِيْوَانُ زُهَيْرِ بن أبي سُلْمَىٰ، شرح ثعلب (ت٢٩٢هـ)، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٤٤م).
ـ دِيْوَانُ سُوَيْدِ بن أبي كاهل اليشكريِّ، تَحْقِيْق: طاهر العاشور، (ط) البصرة، (١٩٧٢م).
ـ دِيْوَانُ طَرَفَةِ بن العَبْدِ البَكْرِيِّ، شرح أبي الحجاج الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تَحْقِيْق: لطفي الصَّقَّال، ودريَّة الخطيب، (ط) دمشق (١٣٩٥هـ).
ـ دِيْوَانُ عبدالله بنِ رَوَاحَةَ، تَحْقِيْق: وليد قصَّاب، (ط) دار العلوم ـ الرياض (١٤٠٢هـ).
ـ دِيْوَانُ عَبِيْدُ بنُ الأَبْرَصِ الأسدي، تَحْقِيْق: الدكتور حسين نَصَّار (ط) القاهرة (١٩٥٧م).
ـ دِيْوَانُ العَجَّاج، تَحْقِيْق: عبدالحفيظ السَّطلي، (ط) مكتبة أطلس سنة (١٣٩١هـ).

- دِيْوَانُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيْعَةَ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحيي الدِّين عبدالحميد، (ط) السَّعادة بمصر (١٩٦٠م).

- دِيْوَانُ عَمْرِو بن مَعْدِي كَرِبٍ، تَحْقِيْق: هاشم الطَّعان، (ط) بغداد سنة (١٩٧٠م، وتحقيق: مطاع الطَّرابيشي (ط) دمشق سنة (١٩٧٤م).

- دِيْوَانُ عَنْتَرَةَ، تَحْقِيْق: مُحَمَّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق (١٩٦٤م).

- دِيْوَانُ القُطامي، تَحْقِيْق: إبراهيم السَّامرائي وأحمد مطلوب، (ط) دار الثقافة، بيروت (١٩٦٠م).

- ديوانُ كُثَيِّر عَزَّةَ، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس، (ط) دار الثقافة، بيروت سنة (١٩٧١م).

- دِيْوَانُ لَبِيْدٍ (شرح ديوان . . .)، تَحْقِيْق: إحسان عبَّاس، (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٣٨٢هـ).

- دِيْوَانُ لَيْلَىٰ الأخيلية، تَحْقِيْق: خليل وجليل العطيَّة، (ط) بغداد سنة (١٩٦٧م).

- دِيْوَانُ مَالكِ بن الرَّيب، تَحْقِيْق: نورى القَيْسِيّ، (ط) مجلة معهد المخطوطات (١٣٨٩هـ).

- دِيْوَانُ المتلمس، تَحْقِيْق: مُحَمَّد كامل الصَّيرفي، (ط) مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة (١٩٧٠م).

- دِيْوَانُ النَّابغة الجَعْدِيِّ، تَحْقِيْق: عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق (١٣٨٤هـ).

- دِيْوَانُ النابغة الذُّبْيانيِّ، صنعة ابن السِّكيت (ت٢٤٤هـ)، تَحْقِيْق: شكري فيصل، بيروت سنة(١٩٦٨م)، وتحقيق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٧٧م).

(حَرْفُ الذَّال)

- الذَّخِيْرَةُ في مَحَاسِن أهل الجَزِيْرَةِ، تَأْلِيْف علي بن بسَّام الشَّنْتَرِينِيِّ (ت٥٤٢هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس، (ط) دار الثقافة، بيروت ـ لبنان سنة (١٣٩٩هـ).

- ذَيْلُ التَّقْيِيْدِ في رواة السُّنن والمسانيد، تأليف: مُحَمَّد بن أحمد تقي الدِّين الفَاسِيِّ (ت٨٣٢هـ) تَحْقِيْق: كمال يوسف الحوت، (ط) دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة (١٤١٠هـ).

- الذَّيلُ والتَّكْمِلةُ لكتاب الموصول والصلة (أجزاء منه)، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِالمَلكِ المُرَاكشيِّ (ت٧٠٣هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد بن شريفة، إحسان عباس.

(حَرْفُ الرَّاء)

- رِجَالُ صَحِيْح مُسْلِمٍ، تَأْلِيْف أحمدَ بنِ عَلِيِّ بنِ مَنْجويه الأَصْبَهَانِيِّ (ت٤٢٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالله اللَّيْثي، (ط) دار المعرفة (١٤٠٧هـ).

- الرِّسالةُ المُستطرفة، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، (ط) دار الكتب العلمية (١٤٠٠هـ).
- الرَّوْضُ المِعْطَارُ في خَبَرِ الأقْطَارِ، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بن عبدِالمُنعم الحِمْيَرِيِّ (ت؟)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عباس، (ط) مكتبة لبنان سنة (١٩٧٥م).

(حَرْفُ الزَّاي)

- زَادُ المَسِيْرِ في علم التَّفْسير تَأْلِيْف عبدِالرَّحْمَـٰن بنِ عَلِيٍّ بنِ الجَوْزِيِّ (ت٥٩٧هـ)، (ط) المكتب الإسلامي (١٣٨٤هـ).
- الزَّاهِرُ في غريب ألفاظ الشَّافِعِيِّ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أحمد، أبي منصور الأزهريِّ (ت٣٧٠هـ)، حققه مُحَمَّد جبر الألفي، (ط) وزارة الأوقاف الكويتية سنة (١٣٩٩هـ).
- الزَّاهِرُ في معاني كلمات النَّاس. . . تَأْلِيْف أبي بكر مُحَمَّدِ بنِ القَاسِمِ الأَنْبَارِيِّ (ت٣٢٨هـ) تَحْقِيْق: د/ حاتم صالح الضَّامن، (ط) بغداد (١٣٩٩هـ) دار الرَّشيد.
- الزِّينةُ في الكلمات الإسلامية، تَأْلِيْف أحمد بن حَمْدَان الرازيِّ، أبي حاتِمٍ (ت٣٢٢هـ)، تَحْقِيْق: حُسين فضل الله الهَمَذَانِيِّ - القاهرة (١٩٥٧ - ١٩٥٨م).

(حَرْفُ السِّين)

- السَّبْعَةُ في القراءات، تَأْلِيْف أحمد بن موسى أبي بكر بن مُجَاهِدٍ (ت٣٢٤هـ)، تَحْقِيْق: د/ شوقي ضيف، (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٧٢م).
- سِرُّ صِنَاعَةِ الإعراب، تَأْلِيْف عثمان بن جني، أبي الفتح (ت٣٩٣هـ) تَحْقِيْق: د/ خليل هنداوي، (ط) دار القلم - دمشق سنة (١٤٠٥هـ).
- سِيَرُ أعلامِ النُّبلاء، تَأْلِيْف الحافظ شمس الدِّين مُحَمَّد بن أحمد الذَّهبيِّ (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق مجموعة من المحققين، (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠١ - ١٤٠٥هـ).

(حَرْفُ الشِّين)

- شَذَرَاتُ الذَّهب في أخبار من ذهب، تَأْلِيْف عبدِالحَيِّ بنِ العِمَادِ الحَنْبَلِيِّ (ت١٠٨٩هـ)، (ط) القاهرة (١٣٥٠هـ)، و(ط) دار ابن كثير (١٤٠٦ - ١٤١٤هـ).
- شَرْحُ أبياتِ الكتاب، تَأْلِيْف أبي مُحَمَّد يوسف بن الحسن السِّيرافي (ت٣٨٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ محمد علي سلطاني (ط) مجمع اللُّغة العربية بدمشق (١٩٦٩م).

ـ شَرْحُ أَبْيَاتِ المُغني، تَأْلِيف عبدالقادر بن عمر البَغْدَادِيِّ (ت١٠٩٣هـ) تَحْقِيْق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، (ط) دار المأمون بدمشق سنة (١٩٧٣م).
ـ شَرْحُ أَدَبِ الكَاتِبِ، تَأْلِيف مَوْهُوْبِ بنِ أحمد الجَوَالِيْقِيِّ (ت٥٤٠هـ)، (ط) القاهرة (١٣٥٠هـ).
ـ شَرْحُ أَشْعَارِ الهُذَلِيِّيْنَ، تَأْلِيف الحَسَنِ بنِ الحُسَيْنِ السُّكريِّ (ت٢٧٥هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّتار أحمد فراج، (ط) دار العُرُوبة بمصر (١٣٨٤هـ).
ـ شَرْحُ الزُّرقاني (تقدم في شروح الموطَّأ). في مُقَدِّمَة تَفْسِيْر غَرِيْب المُوَطَّأ لابن حَبِيْبٍ.
ـ شَرْحُ شَوَاهِدِ إصلاح المنطق، تَأْلِيْف يوسف بن الحسن السِّيرافي (ت٣٨٥هـ)، تَحْقِيْق: ياسين مُحَمَّد السَّواس، (ط) الدار المتحدة ـ دمشق (١٤١٢هـ).
ـ شَرْحُ القَصَائِدِ السَّبع الطِّوال، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن القَاسِمِ بن الأنباريِّ (ت٣٢٨هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٣م).
ـ شَرْحُ القَصَائِدِ التِّسع، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد بن النَّحاس، أبي جَعْفَرٍ (ت٣٢٨هـ)، تَحْقِيْق: أحمد خطاب، (ط) بغداد (١٩٧٣م).
ـ شرحُ المُفَصَّلِ، تَأْلِيْف يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، (ط) المنيرية بمصر.
ـ شَرْحُ المُفَضَّليات، تَأْلِيْف القاسم بن بشَّارٍ الأنباري (ت٣٠٤هـ)، تَحْقِيْق: ليال، (ط) بيروت (١٩٢٠م).
ـ شَرْحُ مقصورة ابن دريد (ابن خالويه وجهوده...)، تَأْلِيْف الحُسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تَحْقِيْق: محمود جاسم محمد، (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٧هـ).
ـ شِعْرُ الأَغْلَبِ العِجْلِيِّ، نشره الدكتور نورى القَيْسِيِّ، مجلة المجمع العلمي العراقي (٣/ ٣١).
ـ شِعْرُ الأخْطَلِ (صنعة السُّكريِّ)، تَحْقِيْق: فخر الدِّين قباوة، (ط) دار الأصمعي، حلب (١٩٧١م).
ـ شِعْرُ البَعِيْثُ المُجَاشِعِيِّ، جمع وتحقيق: ناصر رشيد مُحَمَّد حسين ـ مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، عدد (١٤).
ـ شِعْرُ بَنِي تَمِيْمٍ، جمع: الدكتور عبدالحميد محمود، (ط) النادي الأدبي بالقصيم (١٤٠٢هـ).
ـ شِعْرُ الخَوَارِجِ، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس ـ بيروت (١٩٧٤م).
ـ شِعْرُ طَيِّيء وأخبارها، جمع وتحقيق: د/ وفاء فهمي السّندوبي، (ط) دار العلوم ـ الرياض (١٤٠٣هـ).
ـ شِعْرُ الرَّبيعِ بن زيادٍ العَبْسِيِّ، تَحْقِيْق: عادل البياتي، مجلة كلية الآداب، بغداد ـ عدد (١٤)

سنة (١٩٧١م).
ـ شِعْرُ الكُمَيْتُ بنُ زيدٍ الأسَدِيِّ، جمع الدُّكتور/ داود سلوم ـ النَّجف (١٩٦٩م).
ـ الشِّعْرُ والشُّعَرَاءُ، تَأْلِيْف عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: الشَّيخ أحمد شاكر (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٦٦م).
ـ شِفَاءُ الغَلِيْلِ فيما في كلام العربِ من الدَّخيلِ، تَأْلِيْف شهاب الدِّين الخَفَاجِيِّ (ت١٠٦٩هـ)، (ط) المنيرية بالأزهر (١٩٥٢م).

(حَرْفُ الصَّاد)

ـ الصُّبحُ المُنير في شعر أبي بصير (ديوان الأعشى) وغيره.. (ط) بلندن (١٩٢٧م).
ـ الصِّحَاحُ (تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة)، تأليف: إسماعيل بن حماد، أبي نَصْرٍ الجَوْهَرِيِّ (ت٣٩٨هـ)، وتحقيق: أحمد عبدالغفور عَطَّار (ط) دار الكتاب العربي بمصر (١٣٧٦هـ).
ـ الصِّلَةُ، تَأْلِيْف خلف بن عبدالملك بن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، (ط) الدار المصرية للتَأْلِيْف والتَّرجمة سنة (١٩٦٦م).

(حَرْفُ الطَّاء)

ـ طَبَقَات الشَّافعيَّة الكُبرى، تَأْلِيْف تاج الدِّين السُّبْكِيِّ (ت٧٧١هـ)، تَحْقِيْق: محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، (ط) عيسىٰ الحَلَبِيّ بمصر سنة (١٩٦٤م).
ـ طَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ، تَأْلِيْف عبدالله بن المُعتزّ (ت٢٩٦هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّتَّار فَرَّاج (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٥٦م).
ـ طَبَقَاتُ فُحُوْلِ الشُّعراء، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ سَلاَّمٍ الجُمَحِيِّ (ت٢٣١هـ)، تَحْقِيْق: محمود مُحَمَّد شاكر، (ط) المدني القاهرة (١٣٩٤هـ).
ـ طَبَقَاتُ الفُقَهاء، تَأْلِيْف أبي إسحٰق إبراهيم بن عليٍّ الشِّيْرَازِيِّ (ت٤٧٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عباس ـ بيروت سنة (١٩٧٠م).
ـ الطَّبَقَاتُ الكُبْرَىٰ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن سعد (ت٢٣٠هـ) (ط) بيروت (١٩٥٧م).
ـ طَبَقَاتُ المُفسِّرين، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ بنِ أحمدَ الدَّاوُدِيِّ، شَمْسِ الدِّيْن (ت٩٤٥هـ) تَحْقِيْق: علي مُحَمَّد عمر، (ط) مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر (١٣٩٢هـ).
ـ طَبَقَاتُ النَّحويين واللُّغويين، تَأْلِيْف أبي بكرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الزُّبَيْدِيِّ (ت٣٧٩هـ) تَحْقِيْق:

مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧٣م).

(حَرْفُ العين)

- العبر في خبر من غبر، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ الذَّهَبِيِّ الحَافِظِ (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق: صلاح الدِّين المُنَجِّد، (ط) الكويت (١٣٨٦هـ).

- العصا، تَأْلِيْف الأمير أُسَامَةَ بنِ مُنْقِذٍ (ت٥٨٤هـ)، تَحْقِيْق: حسن عباس، (ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية) سنة (١٩٧٧م).

- العَمْدَةُ في محاسن الشِّعر وآدابه، تأليف: الحسن بن رشيق القيراوني (ت٤٥٦هـ)، تَحْقِيْق: محمَّد قرقزان (ط) دار المعرفة بيروت سنة (١٤٠٨هـ).

- العِقْدُ الثَّمِيْنُ في تاريخ البلد الأمين، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أحمد الفاسي، تقيّ الدين (ت٨٣٢هـ)، تَحْقِيْق: فؤاد السَّيِّد (ط) السنة المحمديَّة سنة (١٣٨١هـ).

- عُنوانُ الدِّرايةِ...، تَأْلِيْف أحمد بن أحمد بن العبدالله الغبريني (ت٧١٤هـ)، تَحْقِيْق: عادل نُوَيْهِض، (ط) منشورات لجنة التَّأْلِيْف والترجم والنشر، بيروت (١٩٦٩م).

- العَيْنُ، المنسوب إلى الخَلِيْلِ بن أحمد الفراهيديِّ (ت١٧٥هـ)، تَحْقِيْق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السَّامرائي، (ط) بغداد (١٤٠٠ـ ١٤٠٦هـ).

(حَرْفُ الغين)

- غَايَةُ النِّهاية (طبقات القُرَّاء)، تَأْلِيْف مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ شَمْسِ الدِّين الجَزَرِيِّ (ت٨٣٣هـ)، (ط) مكتبة الخانجي بمصر سنة (١٣٥٢هـ).

- غَايَةُ الوَسَائِلِ إلى معرفة الأوائل، تَأْلِيْف هبة الله بن باطيش (ت٦٥٥هـ) (مخطوط) بخط مؤلِّفه.

- غَرِيْبُ الحَدِيْثِ لأبي إسحاق إبراهيم الحربيِّ (ت٢٨٥هـ) تَحْقِيْق: د/ سليمان بن إبراهيم العائد، (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة (١٤٠٥هـ).

- غَرِيْبُ الحَدِيْثِ، لأبي سليمان حمد بن مُحَمَّد الخَطَّابِيِّ (ت٣٨٨هـ) تَحْقِيْق: عبدالكريم العزباوي (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرى بمكة المكرمة (١٤٠٢هـ).

- غَرِيْبُ الحَدِيْث، تَأْلِيْف عبدالرَّحْمن بن علي بن الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ)، تَحْقِيْق: عبدالمعطي أمين قلعجي، (ط) دار الكتب العلميَّة، بيروت (١٤٠٥هـ).

- غَرِيْبُ الحديث، تَأْلِيْف عبدالله بن مسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّينوريِّ (ت٢٧٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالله

الجبوري، (ط) وزارة الأوقاف العراقية سنة (١٣٩٧هـ).

- غَرِيْبُ الحَدِيْثِ لأندلسيٍّ مجهولٍ من أهلِ القرنِ السَّادسِ الهِجْرِيِّ (مخطوط)، النسخة المحفوظة في الأسكوريال بأسبانيا.

- غَرِيْبُ الحَدِيْثِ، لأبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلاَّم الهَرَوِيِّ (ت٢٢٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العُثمانية ـ حيدرآباد الدكن، الهند (١٣٩٦هـ) (مصورة عنها). و(ط) مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- الغَرِيْبَيْنِ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدٍ أحمد بن مُحَمَّد الهَرَوِيِّ (ت٤٠١هـ)، تَحْقِيْق: محمود الطناحي ج(١)، القاهرة (١٩٧٠م)، وطبعة الهند ـ دائرة المعارف العثمانية (١ـ٣).

- الغُنْيَةُ (مُعْجم شُيُوخٍ) للقاضي عياضٍ بنِ مُوسَىٰ اليَحصُبِيِّ (ت٥٤٤هـ) تَحْقِيْق: ماهر جَرَّار، (ط) دار الغرب الإسلامي.

(حَرْفُ الفاء)

- الفَائِقُ في غَرِيْبِ الحَدِيْثِ، تَأْلِيْف مَحمُود بن عُمر جاراللهِ أبي القاسم الزَّمَخْشَرِيِّ (ت٥٣٨هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد علي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، (ط) الحلبي بمصر (١٩٧١م).

- الفَاخِرُ (في الأمثال)، تَأْلِيْف المفضل بن سلمة (ت٢٩١هـ)، تَحْقِيْق: الطحاوي (ط) مصر سنة (١٩٦٠م).

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ط) مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، السلفية بمصر سنة (١٣٩٠هـ) (مصور).

- الفُتُوح، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد بن أَعْثَم الكُوفي (ت نحو ٣١٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية (١٣٨٨هـ).

- الفَرْقُ بينَ الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد بن السَّيد البطليوسيِّ (ت٥٢١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالله الناصير (ط) دار المأمون للتراث، دمشق سنة (١٤٠٤هـ).

- فَصْلُ المَقَالِ في شَرْحِ كِتَابِ الأَمْثَالِ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدٍ عبدالله بن عبدالعزيز البَكْرِيِّ (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق: إحسان عباس، وعبدالمجيد عابدين، (ط) بيروت (١٩٧١م).

- فَعَلْتَ وَأَفْعَلْتَ، تَأْلِيْف إبراهيم بن السَّرِيِّ الزَّجاجِ (ت٣١١هـ)، تَحْقِيْق: ماجد الذهبي، (ط) الشركة المتحدة سنة (١٤٠٤هـ).

- فَعَلْتَ وَأَفْعَلْتَ، لأبي حاتِمٍ سَهلِ بن مُحَمَّد السِّجِسْتَانِيِّ (ت٢٤٨هـ)، تَحْقِيْق: خليل إبراهيم العطية، (ط) دار صادر بيروت (١٤١٦هـ).

- فَعَلْتَ وَأَفْعَلْتَ (مَا جَاءَ على. . .)، تَأْلِيْف مَوهوب بن أحمد الجَوَالِيْقِيّ (ت٥٤٠هـ)، تَحْقِيْق: ماجد الذهبي، (ط) دار الفكر ـ دمشق (١٤٠٢هـ).
- فِهْرِسُ الفَهَارِسِ، تَأْلِيْف عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تَحْقِيْق: إحسان عباس، (ط) دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠٢هـ).
- فِهْرِسْتُ ما رواه عن شيوخه (فهرست ابن خير الإشبيليّ) تَأْلِيْف أبي بكر مُحَمَّد بن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، (ط) بيروت (١٩٦٢م).

(حَرْفُ القاف)

- القَبَسُ في شَرْحِ موطأ مالك بن أنس، للإمام ابن العربي (مفصَّل في مُقدمة تفسير غريب المُوطَّأ).
- قَصْدُ السَّبِيْلِ فيما في اللُّغةِ العربيَّةِ من الدَّخيل، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن فضل الله المُحِبِّي (ت١١١١هـ)، تَحْقِيْق: عثمان محمود الصِّيني، (ط) مكتبة التوبة، الرياض (١٤١٥هـ).
- قَلاَئِدُ العِقْيَانِ وَمَحَاسِنُ الأَعْيَانِ، تَأْلِيْف الفتح بن خاقان (ت٥٢٨هـ)، تَحْقِيْق: حسين يوسف خربوش، (ط) مكتبة المنار، عمان (١٤٠٩هـ).

(حَرْفُ الكاف)

- الكاملُ في ضُعَفَاءِ الرِّجال، تَأْلِيْف أحمد بن عبدالله بن عَدِيٍّ الجُرْجَانِيِّ (ت٣٦٥هـ)، (ط) دار الفكر بيروت (١٤٠٤هـ).
- الكَامِلُ في اللُّغةِ والأدَبِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ) تَحْقِيْق مُحَمَّد الدَّالي (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٦هـ).
- الكِتَابُ لسيبويه (ط) بولاق (١٣١٦هـ).
- كَشْفُ الظُّنون، تَأْلِيْف حاجي خليفة (كاتب چلبي) استانبول (١٣٦٠هـ).
- كَشْفُ النِّقَابِ عن الأسْمَاءِ والألْقَابِ، تَأْلِيْف عبدالرَّحمن بن علي بن الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالعزيز بن راجي الصَّاعدي، (ط) دار السلام، الرِّياض (١٩٩٣م).
- الكَشْفُ عن وُجُوهِ القِراءات السَّبْع وعللها، تَأْلِيْف مَكيّ بن أبي طالب القَيْرَاوَنِيِّ (ت٤٣٨هـ) تَحْقِيْق: مُحيي الدين رَمَضَان، (ط) مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق (١٣٩٤هـ).

(حَرْفُ اللام)

- اللآلي في شرح الأمالي، تَأْلِيْف عبدالله بن عُبَيْدالله أبي عُبَيْدٍ البَكْرِيِّ (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق:

عبدالعزيز الميمني الراجكوتي (ط) لجنة التَّأْلِيْف والترجمة والنشر ـ القاهرة (١٣٥٤هـ).
ـ لِسَانُ العَرَبِ، جَمْع مُحَمَّدِ بنِ مَنْظُوْرِ الإفريقيِّ (ت٧١١هـ)، (ط) دار صادر ـ بيروت سنة (١٩٦٨م).
ـ لِسَانُ المِيْزَانِ، تَأْلِيْف الحافظِ أَحْمَدِ بنِ عَلِيٍّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ (ت٨٥٢هـ)، (ط) دائر المعارف العثمانية ـ الهند (١٣٣٠هـ).

(حَرْفُ الميم)

ـ المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِفُ، تَأْلِيْف الحَسَنِ بن بشرٍ الآمديِّ (ت٣٧٠هـ)، تَحْقِيْق: عبدالستار فراج، (ط) الحلبي بمصر سنة (١٣٨١هـ).
ـ مُؤتَلِفِ القَبَائِلِ، تأليف مُحَمَّد بن حَبِيْبَ البَغْدَادِيِّ (ت٢٤٥هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ حمد الجاسر، (ط) النادي الأدبي في الرياض (١٤٠٠هـ).
ـ ما اتَّفَقَ لفظُهُ واختَلَفَ معنَاهُ، ج(١)، تَأْلِيْف إبراهيم بن أبي محمَّدٍ اليَزِيْدِيِّ (ت٢٢٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالرَّحمـٰن بن سليمان العثيمين، (ط) بيروت سنة (١٤٠٧هـ).
ـ ما اتَّفَقَ لفظُهُ واختلَفَ مَعْنَاهُ، تَأْلِيْف هبة الله بن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تَحْقِيْق: عطية رزق، (ط) النشرات الإسلاميَّة جميعة المستشرقين الألمان ـ بيروت (١٤١٣هـ).
ـ المُثَلَّثُ، تَأْلِيْف عبدالله بن مُحَمَّد بن السيد البطليوسي، تَحْقِيْق: صلاح مهدي علي الفرطوسي (ت٥٢١هـ)، (ط) بغداد، دار الرشيد (١٩٨١م).
ـ المُثَنَّىٰ، تَأْلِيْف أبي الطَّيِّب مُحَمَّدِ بنِ عبدِالوَاحِدِ، الحَلَبِيِّ اللُّغَوِيِّ (ت٣٥١هـ)، تَحْقِيْق: عزة حَسَن، (ط) دمشق (١٩٦٠م).
ـ مَجَازُ القرآن، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بنِ المُثَنَّىٰ التَّيْمِيِّ (ت٢١٠هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد فؤاد سزكين، (ط) السَّعادة ـ القاهرة (١٣٧٤هـ).
ـ المَجَالِسُ، تَأْلِيْف أحمد بن يحيىٰ ثعلب (ت٢٩٢هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام هارون، (ط) دار المَعَارف بمصر (١٣٨٠هـ).
ـ مَجَالِسُ العُلَمَاءِ، تَأْلِيْف عبدالرَّحْمَـٰن بن إسْحـٰق الزَّجاجِيِّ (ت٣٣٧هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسَّلام مُحَمَّد هارون، (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٩٦٢م).
ـ مَجْمَعُ الأمثالِ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد الميداني (ت٥١٨هـ)، (ط) السعادة بمصر (١٣٧٩هـ).
ـ المُجْمَلُ في اللُّغَةِ، تَأْلِيْف أَحْمَدَ بنِ فَارِسٍ الرَّازِيِّ (ت٣٩٥هـ)، تَحْقِيْق: زهير عبدالمحسن

سلطان، (ط) مؤسسة الرِّسالة ـ بيروت (١٤٠٤هـ).

ـ المَجْمُوعُ المُغِيْثُ في غريبي القُرآنِ والحَدِيْثِ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن أبي بكر المديني الأَصْبَهانيّ (ت٥٨١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالكريم العزباوي، (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠٦هـ).

ـ المُحَبَّرُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن حَبِيْبَ البَغْدَادِيّ (ت٢٤٥هـ)، (ط) حيدر آباد (١٩٤٢م).

ـ المُحْتَسَبُ، تَأْلِيْف عثمان بن جني، أبي الفتح (ت٣٩٢هـ)، تَحْقِيْق: علي النجدي... وغيره، (ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلاميَّة ـ القاهرة (١٩٦٩م).

ـ المُحَرَّرُ الوَجِيْزُ في تفسير الكتاب العزيز، تَأْلِيْف عبدالحقّ بن عطية الإشبيليّ الأندلسيّ (ت٥٤١هـ)، (ط) قطر (١٣٩٨ ـ ١٤١٢هـ).

ـ المُحْكَمُ والمُحيطُ الأعظمُ، تَأْلِيْف علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، (ط) معهد المخطوطات العربيَّة ـ القاهرة (١ـ١٠) (١٩٥٨ ـ ١٩٩٨م).

ـ مُخْتَصَرُ العَيْنِ، تَأْلِيْف أبي بكر مُحَمَّد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تَحْقِيْق: نور حامد الشاذلي، (ط) عالم الكتب ـ بيروت (١٤١٧هـ).

ـ المُخَصَّصُ، تَأْلِيْف علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسيّ (ت٤٥٨هـ)، (ط) المكتب التجاري ـ بيروت، مصور عن (ط) بولاق (١٣١٨هـ).

ـ مرآةُ الجِنَانِ وعَبْرَةُ اليَقْظَان، تَأْلِيْف عبدالله بن سعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، (ط) بيروت ـ لبنان (١٣٩٠هـ).

ـ المُرَصَّعُ في الآباء والأمهات...، تَأْلِيْف المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ إبراهيم السَّامرائي، (ط) بغداد (١٩٧١م).

ـ المُزْهِرُ في عُلُوم اللُّغة، تَأْلِيْف عبدالرحمـٰن بن أبي بكرِ السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ)، تَحْقِيْق: جاد المولى وآخرين، (ط) الحلبي بمصر.

ـ المُسْتَقْصَىٰ في أمثالِ العَرَبِ، محمود بن عمر الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ)، (ط) حيدر آباد ـ الهند سنة (١٩٦٢م).

ـ المَشُوفُ المُعْلَمُ...، تَأْلِيْف أبي البَقَاء عبدِالله بن الحُسين العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، تَحْقِيْق: ياسين مُحَمَّد السَّواس، (ط) مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة (١٤٠٣هـ).

ـ المِصْبَاحُ المُنِيْرُ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد الفيُّوميّ (ت٧٧٠هـ)، (ط) البابي الحلبي بمصر.

ـ المعارف، تَأْلِيْف عبدالله بن مُسلم بن قُتَيْبَةَ الدِّينوري (ت٢٧٦هـ) تَحْقِيْق: د/ ثروت عكاشة، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٩م).
ـ مَعَانِي القُرْآن، تَأْلِيْف سعيد بن سعدة أبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ هدى قراعة، (ط) مكتبة الخانجي ـ القاهرة (١٤١١هـ).
ـ مَعَانِي القُرآن، تَأْلِيْف يحيى بن زيادٍ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد بن عليّ النجَّار... وغيره، (ط)، القاهرة (١٩٥٥ـ١٩٧٢م).
ـ مَعَانِي القُرآن وإعرابه، تَأْلِيْف إبراهيم بن السَّرِيِّ الزَّجاج (ت٣١١هـ)، تَحْقِيْق: عبدالجليل عبده شلبي، (ط) عالم الكتب، بيروت (١٤٠٨هـ).
ـ مُعْجَمُ الأُدَبَاءِ، تَأْلِيْف ياقوت بن عبدالله الرُّوْمِيِّ الحَمَوِيِّ (ت٦٢٦هـ)، (ط) دار المأمون بمصر سنة (١٩٣٦م)، و(ط) دار الغرب الإسلامي ـ بيروت (١٩٩٣م)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس.
ـ مُعْجَمُ البُلدان، تَأْلِيْف ياقوت بن عبدالله الرُّوميِّ الحَمَوِيِّ (ت٦٢٦هـ)، (ط) دار الكتب العلميَّة ـ بيروت سنة (١٤١٠هـ).
ـ المُعْجَمُ في أَصْحَابِ القَاضِي الإمام أبي عليّ الصَّدفي، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن عبدالله بن أبي بكر القُضاعي (ابن الأبار) (ت٦٥٨هـ)، (ط) في مدريد (١٨٨٥م).
ـ مُعْجَمُ ما استَعْجَمَ، تَأْلِيْف عبدالله بن عُبيدالله أبي عُبَيْدٍ البكري (ت٤٨٧هـ)، تَحْقِيْق: مصطفى السقا، (ط) لجنة التَّأْلِيْف والترجمة والنشر، القاهرة (١٣٦٤هـ).
ـ المُعَرَّبُ من الكَلَام الأَعْجَمِيِّ، تَأْلِيْف محفوظ بن أحمد الجَوَالِيْقِيِّ (ت ٥٤٠هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ أحمد شاكر، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٦٩م).
ـ مَعْرِفَةُ القُرَّاءِ الكبار، تَأْلِيْف الحافظ مُحَمَّد بن أحمد الذَّهَبِيِّ (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق: د/ بشَّار عوَّاد معروف وآخرين، (ط) مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٤هـ).
ـ المَغَانِمِ المُطَابة في مَعَالِم طابة (المَواضع)، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن يعقُوب الفيروزآباديِّ (ت٨١٧هـ)، تَحْقِيْق: الشيخ حَمَد الجاسر، (ط) (١٣٨٩هـ).
ـ المُفَضَّليات، جمعُ المُفَضَّلِ بن مُحَمَّد الضَّبِّيِّ (ت١٧٨هـ ـ تقريبًا) تَحْقِيْق: الشيخ أحمد شاكر، وعبدالسَّلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٤م).
ـ مَقَايِيْسُ اللُّغةِ، تَأْلِيْف أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ)، تَحْقِيْق: عبدالسلام هارون، (ط) الحلبي بمصر سنة (١٣٦٩هـ).

ـ المُقْتَضَبُ من جَمْهَرَةِ النَّسَبِ، تَأْلِيْف يَاقوت بن عبدالله الحَمَوِيِّ الرُّومِيِّ (ت٦٢٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ ناجي حسن، (ط) الدار العربية، بيروت (١٩٨٧م).
ـ المُقْتَضَبُ، تَأْلِيْف مُحَمَّد بن يزيد المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ)، تَحْقِيْق: د/ محمد عبدالخالق عُضَيمَة، (ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلاميَّة سنة (١٤٨٥هـ).
ـ المَقْصُوْرُ والمَمْدُوْدُ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد بن الوليد (ابن دلاد) (ت٣٣٢هـ)، (ط) السعادة بمصر سنة (١٣٢٦هـ).
ـ المُنْتَظِمُ في تاريخ الملوك والأمم، تَأْلِيْف عبدالرَّحمن بن علي بن الجَوزيِّ (ت٥٩٧هـ)، (ط) حيدرآباد ـ الهند سنة (١٣٩٥هـ).
ـ مَنْ اسمُهُ عَمْرٍو من الشعراء، تأليف: مُحَمَّد بن داود بن الجرَّاح (ت٢٩٦هـ)، تَحْقِيْق: د/ عبدالعزيز بن ناصر المانع (ط) مكتبة الخانجي ـ القاهرة (١٤١٢هـ).
ـ المُنْتَقَىٰ في شرح الموطَّأ، تَأْلِيْف أبي الوليد الباجي، مذكور في مقدمة (تفسير غريب المُوطَّأ لابن حبيب).
ـ مِنَحُ المَدْحِ (شُعَرَاء الصَّحَابة ممن مَدَحَ النَّبيَّ ﷺ) تَأْلِيْف مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سيِّدِ النَّاسِ (ت٧٣٢هـ)، تَحْقِيْق: عفت وصال حمزة، (ط) دار الفكر ـ دمشق (١٤٠٧هـ).
ـ المُوَطَّأ (رواية سُوَيْدُ)، تَحْقِيْق: عبدالمجيد تركي، (ط) دار الغرب الإسلامي سنة (١٩٩٤م).
ـ المُوَطَّأ (رواية أبي مُصْعَبٍ) تَحْقِيْق: د/ بشار عواد معروف، ومحمود مُحَمَّد خليل، (ط) مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٢هـ).
ـ المُوَطَّأ (رواية مُحَمَّد بن الحسن)، (ط) دار القلم ـ بيروت.
ـ المُوَطَّأ (رواية يحيى) تصحيح وترقيم مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، (ط) الحلبي بمصر (١٣٧٠هـ).
ـ مِيْزَانُ الاعتِدَالِ في نَقْدِ الرِّجَالِ، تَأْلِيْف الحافظ مُحَمَّد بن أحمد شمس الدِّين الذَّهَبِي (ت٧٤٨هـ)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد علي البجاوي، (ط) الحلبي بمصر (١٣٨٢هـ).

(حَرْفُ النون)

ـ النَّبَاتُ، تَأْلِيْف أبي حنيفة أحمد بن مُحَمَّد الدِّيْنَوَرِيِّ (ت٢٨٢هـ)، تحيق: برنهار دلقين، (ط) النشرات الإسلاميَّة (١٣٩٤هـ).
ـ نُزْهَةُ الأَلْبَابِ في الأَلْقَابِ، تَأْلِيْف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاَنِيِّ (ت٨٥٢هـ)، تَحْقِيْق: عبدالعزيز بن مُحَمَّد السُّديري، (ط) مكتبة الرشد ـ الرياض سنة (١٤٠٩هـ).

ـ نَفْحُ الطِّيْبِ من غُصن الأَنْدَلُسِ الرَّطِيْبِ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد المَقريِّ (ت١٠٤١هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عبَّاس (ط) دار صادر ـ بيروت (١٣٨٨هـ).
ـ النَّقَائِضُ، تَأْلِيْف أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بن المُثَنَّىٰ التَّيْمِيِّ (ت٢١٠هـ)، تَحْقِيْق: بيفن، (ط) لندن (١٩٠٥م).
ـ النُّكَتُ على كتاب سيبويه، تَأْلِيْف يُوسف بن سليمان الشَّنْتَمَرِيِّ الأَعْلَمِ (ت٤٧٦هـ)، تَحْقِيْق: زهير عبدالمحسن سلطان (ط) معهد المخطوطات العربية بالكويت (١٤٠٧هـ).
ـ نَكْتُ الهِمْيَانِ في نُكَتِ العميان، تَأْلِيْف صَلَاح الدِّين خليل بن أيبك الصَّفَدِيِّ (ت٧٦٤هـ)، طبع أحمد زكي بك ـ الجمالية بمصر (١٣٢٩هـ).
ـ النِّهاية في غريب الحديث والأثر، تَأْلِيْف المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تَحْقِيْق: محمود، الطَّناحي، (ط) الحلبي بمصر (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م).
ـ النَّوادر، تَأْلِيْف أبي زيد الأنصاري (ت٢١٤هـ تقريبًا)، تَحْقِيْق: مُحَمَّد عبدالقادر أحمد، (ط) دار الشروق، بيروت (١٤٠١هـ).

(حَرْفُ الواو)

ـ وَهْجُ الجَمْرِ في تَحريم الخَمْرِ، تأليف عمر بن حسن بن دحية (ت٦٣٣هـ) (مخطوط).
ـ وَفَاءُ الوَفَاءِ بأخبارِ دارِ المُصْطَفَىٰ، تَأْلِيْف علي بن أحمد السمهودي (ت٩١١هـ)، (ط) إحياء التراث العربي ـ بيروت (١٣٩٣هـ) (مصور) عن تَحْقِيْق مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد.
ـ وَفَيَاتُ الأَعْيَانِ، تَأْلِيْف أحمد بن مُحَمَّد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تَحْقِيْق: د/ إحسان عباس، (ط) دار صادر ـ بيروت (١٣٩٧هـ).
ـ الوَافِي بالوَفَيَاتِ، خليل بن أيبك الصَّفدي (ت٧٦٤هـ)، (ط) النشرات الإسلاميَّةِ ـ جمعية المُسْتشرقين الألمان (أجزاء منه).

٨ ـ فهرس الموضوعات

(الجُزءُ الثَّاني)



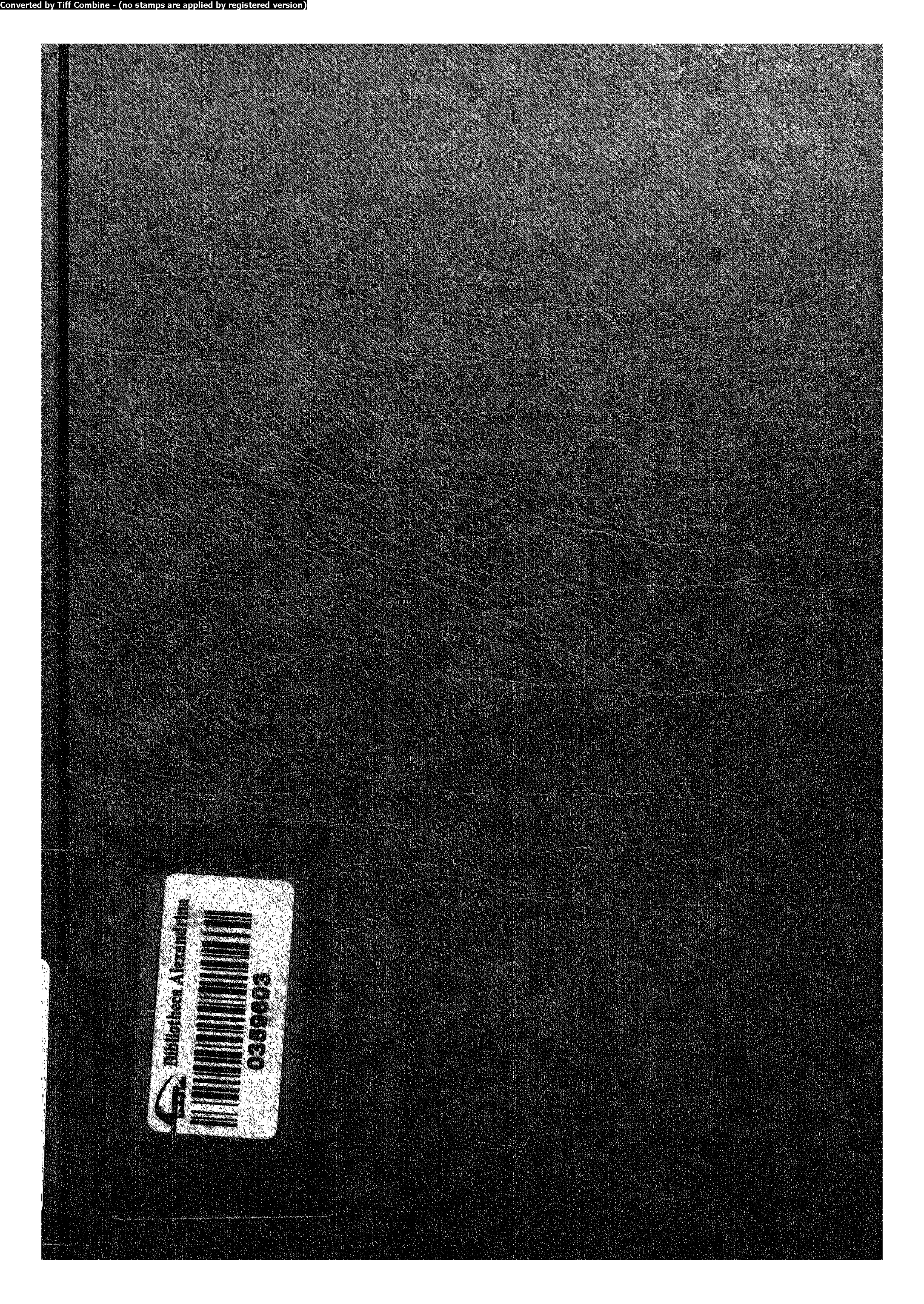





Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)






Bibliotheca Alexandrina
0359603